جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجلة دفاتر اقتصادية

مجلة دورية مُحكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد الخامس
ذي القعدة 1433 **هـ / سبتمبر** 2012 م

ردمد: 2170-1040 الإيداع القانوني: 4844-2010

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلة:
د. أحمد طعيبة

رئاسة التحرير:
أ. محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:
د. مراد علة & أ. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

أ. خالد عيجولي	أ. فؤاد محفوظي	أ. سمير طعيبة
أ. محمد علي الجودي	أ. سليمان شيبوط	أ. إسماعيل قشام
أ. محمد شتوح	أ. هبة طوال	أ. محمد لعقاب
أ. النعاس صديقي	أ. علي حبيطة	أ. كلثوم بوزيان
أ. طارق هزرشي	أ. حسينة تومي	أ. طارق بن خليف

هيئة الاستشارة العلمية والتحكيم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زبيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	د. عمر عزاوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كرزابي	جامعة تلمسان - الجزائر	د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - الجزائر
أ.د. إبراهيم بختي	جامعة ورقلة - الجزائر	د. جميل أحمد	المركز الجامعي بالبويرة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	د. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	د. فاطنة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر
د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	أ. أحمد بيرش	جامعة الجلفة – الجزائر
د. يحضية سملالي	جامعة الملك فيصل – السعودية	أ. بهناس العباس	جامعة الجلفة – الجزائر
د. موسى رحماني	جامعة بسكرة - الجزائر	أ. لخضر بن أحمد	جامعة الجلفة – الجزائر

قواعد و شروط النشر في المجلة

يسر هيئة تحرير مجلة **دفاتر اقتصادية** أن تستقبل الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بتخصصات العلوم الاقتصادية والإدارية باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من متخصصين، وتُطبق فيها شروط المجلات العلمية المحكمة، وترى أن تكون النصوص المرسلة وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون النص المرسل جديداً لم يسبق نشره.
- تخضع النصوص المرسلة لرأي محكمين من مختلف الجامعات.
- أن تُعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات، بما في ذلك التقديم للبحث، وتنسيق أقسامه، والتوثيق الكامل لمراجعه، وإعداد الرسوم البيانية بصورة تُيسر تصويرها للطباعة، وإدراج خلاصة تتضمن نتائج البحث.
- أن يتراوح عدد صفحات النصوص المرسلة من 15 إلى 25 صفحة.
- ضرورة إدراج ملخص للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد عن (08) أسطر بلغة المقال، وآخر بلغة مغايرة.
- أن يُرقن النص على ورق A_4 [29.7سم×21سم] بحجم الخط 16 Traditional Arabic ، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 14، على أن تكون الهوامش آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و 12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
- المجلة غير مُلزمة بإعادة النصوص إلى أصحابها سواءً نشرت أم لم تنشر، وتلتزم بإبلاغ أصحابها بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر النصوص وفق خطة التحرير، وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- تُقدم البحوث وفق نظام Word 2003 وتُرسل عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

rev.cahierseco@gmail.com

- **إن المقالات المنشورة في المجلة لا تُعبر إلا عن آراء أصحابها.**
- **ترتيب المقالات في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا لمكانة الباحث.**

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
▣ أسواق المال الخليجية بين المعوقات القانونية والاقتصادية ✍ د. حميدة مختار «جامعة الجلفة»	01
▣ أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات على الاقتصاد العالمي ✍ أ. بودوشن ياقوتة «جامعة الشلف»	13
▣ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية ✍ أ.بوفاس الشريف «جامعة سوق أهراس»	29
▣ الجذور الإدارية للمعرفة التنظيمية ✍ د. علة مراد «جامعة الجلفة»	43
▣ الملامح الرئيسية لتسيير الموارد البشرية في عصر العولمة ✍ د. حسين يرقي «جامعة المدية»	68
▣ المعاملات الاقتصادية الإلكترونية والتحديات القائمة ✍ د. نوي طه حسين «جامعة الجلفة»	82
▣ المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في حماية المستهلك ✍ أ. محمد فلاق «جامعة الشلف»	95
▣ مظاهر الحضارة السبئية من خلال النشاط الاقتصادي ✍ أ. كاكي محمد « جامعة الجلفة»	113
▣ النظام الضريبي الجزائري بين الواقع والمأمول ✍ أ. بريشي عبد الكريم «المركز الجامعي تمنراست»	140
▣ إقتصاد المعرفة في العالم وواقعه في الدول العربية ✍ أ. بلقوم فريد « جامعة وهران»	159
▣ **La Flexibilité de L'entreprise, L'externalisation** ✍ Mohamed AHMED BELBACHIR & Abdeslam BENDIABDELLAH	192
▣ **Ouverture financière, croissance économique et vulnérabilité des crises financières** ✍ ZENASNI Soumia & BENHABIB Abderrezak	**210**

أسواق المال الخليجية بين المعوقات القانونية و الاقتصادية

حميدة مختار

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة / الجزائر

ملخص:

ترصد هذه الورقة البحثية مجموعة من المعوقات القانونية خاصة غير المباشرة منها و التي تعيق عمل أسواق المال الخليجية فقد تعرضنا فيها إلى عرض بعض القوانين التي تنظم أهم أسواق المال الخليجية ثم تعرضنا إلى المعوقات الخاصة بالجانب الإجرائي ، كما تمت محاولة تحليل بعض النقائص التي تتعلق بمحدودية الأوراق المالية المعروضة من جانب الكم و التنويع و الأسباب التي أدت إلى هذه المحدودية مما يؤدي إلى ضعف الطلب على هذه الأوراق المالية و بالتالي تكون معدلات دوران هذه الأوراق المالية منخفضة.

Résumé :

Le présent article est centre sur l'étude des carences du système juridico-économique qui influence sur le rendement des marches financiers dans les pays du Golfs. On' a met l'accent surtout sur les principales lois qui organisent ces marches financiers on analysant les lacunes relatives au cote procédurale qui engendre un déséquilibre sur les marches financiers qui se manifeste par une faiblesse demande devant une offre limité.

مقدمة:

تحتل الأسواق المالية في الاقتصادات الحديثة أهمية بالغة حيث أن الاقتصاد المالي أصبح الواجهة الثانية للاقتصاد الحقيقي فلجأت الدول العربية إلى الاهتمام بإنشاء أسواق المال مواكبة لما يحدث في العالم المتقدم و يمكننا اعتبار أسواق المال الخليجية من بين الأسواق الأكثر تطورا في العالم العربي إلا أن هنالك بعض النقائص عملت على إعاقة عملها ، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات القائمة على اقتصادياتها إلا أن هنالك بعض المعوقات القانونية و الاقتصادية نتطرق لها في هذه الورقة البحثية اعتمادا على بعض المعطيات العددية التي يقوم بنشرها صندوق النقد العربي دوريا من جهة ، و محاولة تحليل بعض الجوانب التنظيمية من جهة أخرى

أولا :الإطار التشريعي و التنظيمي لأسواق المال الخليجية

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الأطر القانونية والتنظيمية في أسواق المال وزيادة المقدرة في تحقيق الأهداف في حشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار بحيث تعتبر الأنظمة والقوانين أحد أهم العناصر التي تحكم التعامل في أسواق المال، حيث أن قوة تلك الأسواق من قوة التشريعات والنظم التي تحكمها ، لذلك فإن مجموعة القوانين والنظم ترتبط بسوق المال سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

1- سوق البحرين للأسواق المالية:1

تتمتع سوق البحرين بالشخصية الاعتبارية المستقلة التي تجيز لها أهلية التصرف كشخص اعتباري مستقل، كما أن لهذه للسوق موارد ذاتية مستقلة تتكون من رسوم قيد الشركات والوسطاء، ورسوم تداول الأوراق المالية، وكل ما يتعلق بالإيرادات التي نصت عليها المادة رقم (20) من قانون السوق.

أما بالنسبة لإدارة السوق فقد نصت المادة رقم (5) من قانون السوق بقيام وزير التجارة والزراعة رئيسا لمجلس إدارة السوق وعضوية كل من (ممثل عن وزارة التجارة والزراعة نائبا للرئيس ، ممثل عن وزارة المالية والاقتصاد ، ممثل عن مؤسسة نقد البحرين ، ممثلين عن بنوك الوطنية ومكاتب المحاسبة والتدقيق يتم اختيارهم عن طريق رئيس المجلس ، ثلاثة أعضاء مرشحين من قبل غرفة تجارة وصناعة البحرين من ذوي الخبرة والكفاءة) بحيث يقوم المجلس بوضع السياسات والإستراتيجيات العامة للسوق ووضع القواعد التنظيمية الخاصة بالتداول في الأوراق المالية ، وإدراج أدوات الدين في السوق، وتحديد القواعد والإجراءات والنظم الخاصة بها و النظر في طلبات كل من صانعي السوق و الوسطاء لقيدهم

بالسوق وإدراج الأسهم التابعة للشركات أو السماح بتداول أية أوراق مالية في السوق، (سواء كانت هذه الشركات مدرجة بالسوق أو غير مدرجة بشرط موافقة مجلس إدارة السوق)

2– سوق مسقط للأوراق المالية:2

تتمتع سوق مسقط للأوراق المالية بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويجيز لها التصرف كشخصية اعتبارية مستقلة، و تتكون الموارد من رسوم قيد الشركات و الوسطاء ورسوم تداول الأوراق المالية و الموارد الذاتية الأخرى .

و يتكون مجلس إدارة السوق من عشرة أعضاء برئاسة وزير التجارة و الصناعة وعضوية كل من (وكيل وزارة الصناعة والتجارة والمدير العام للسوق وممثلين عن وزارة التجارة و الصناعة و المالية و الاقتصاد و البنك المركزي العُماني وأربعة أعضاء يختارهم وزير التجارة و الصناعية يمثلون البنوك الوطنية وشركات التأمين وشركات المساهمة و الوسطاء ويتم ترشيح هؤلاء من قبل غرفة تجارة وصناعة عمان) ، ويتولى مجلس إدارة السوق اقتراح القوانين الخاصة بأعمال السوق ووضع خطط وبرامج على السوق المقدمة من مدير عام السوق وصولا بها إلى تحقيق أهدافها ، كذلك يقوم مجلس الإدارة بترخيص الوسطاء وتحديد طبيعة أعمالهم وعددهم في ضوء شروط الترخيص والمعايير التي يضعها مجلس السوق تشكيل لجان متخصصة من أعضاء المجلس أو من غيرهم بشكل دائم أو مؤقت ، العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء العمليات المشكوك في سلامتها وذلك طبقا لأحكام القانون و اللوائح

3– سوق الكويت للأوراق المالية: 3

تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتكون لها أهلية التصرف كشخص اعتباري مستقل ، وتعتمد مواردها على الموارد الذاتية المستقلة والتي تتكون عادة من رسوم قيد الشركات و الوسطاء ورسوم تداول الأوراق المالية و الإيرادات الأخرى التي يتم تحصيلها في السوق لحسابها ، وتتكون لجنة إدارة السوق من وزير التجارة والصناعة رئيسا للجنة ، ومدير السوق نائبا بالإضافة إلى عشرة أعضاء يمثلون القطاع الخاص على أن يكون أحدهم أحد الوسطاء بالإضافة إلى ممثل عن وزارة المالية وممثل عن البنك المركزي الكويتي ويتم تعيينهم من مجلس الوزراء ، ومدة هذه اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، بحيث تعتبر هذه اللجنة ممثلة للفعاليات الاقتصادية الخاصة و الجهات الحكومية المعنية بالسوق .

وتتولى لجنة السوق وضع اللوائح المالية و الاشتراكات السنوية ، ولمدير السوق الحق في إصدار التعليمات المنظمة ويعتبر هو المسؤول عن تنفيذ قرارات لجنة السوق ، و هو الممثل القانوني للسوق ، كذلك يحق لمدير السوق اتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات الوقف أو إلغاء أو تعديل أي عملية تداول مخالفة للقانون أو الأنظمة المتبعة و المعمول بها في السوق ،

مع عدم تحمل السوق مسؤولية ذلك ثم بعد الأمر ذلك بعرض الأمر على لجنة السوق في أول اجتماع قادم للنظر فيه بصفة نهائية.

4– سوق الدوحة للأوراق المالية:4

صدر قانون سوق الدوحة للأوراق المالية في النصف الثاني من عام 1995 حيث تتمتع هذه السوق بالشخصية المعنوية المستقلة ، وتكون لها أهلية التصرف في أموالها أدارتها وحق التقاضي ,وتتكون موارد السوق من إيرادات الخدمات التي تقدمها السوق , وحصيلة توظيف أموال السوق , واشتراكات الأعضاء السنوية , وإيرادات أخرى .

وتتولى إدارة السوق لجنة تسمى " لجنة السوق " برئاسة ممثل عن وزارة المالية والاقتصاد والتجارة ، وعضوية كل من مدير السوق وممثل آخر عن وزارة المالية والاقتصاد ، وممثل عن مصرف قطر المركزي ، وممثل لغرفة الصناعة والتجارة واثنين من الوسطاء ، واثنين يمثلان الشركات الوطنية التي يجري التعامل في أسهمها بالسوق ، واثنين من ذوي الخبرة والكفاءة ، وتمارس هذه اللجنة رسم السياسة العامة للسوق ، واقتراح اللوائح الداخلية والقواعد التنظيمية للتداول بالأوراق المالية والنظر للسوق ، واقتراح اللوائح الداخلية والقواعد التنظيمية للتداول بالأوراق المالية و النظر في طلبات القيد للوسطاء ، العمل على تطوير وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية لإدارة السوق . والعمل على نشر الوعي الاستثماري بين المتعاملين في الأوراق المالية وغير ذلك من الصلاحيات المسموح بها لضمان سير العمل في السوق.

5– سوق المملكة العربية السعودية المالي:

يعتبر سوق السعودية المالي متميزا عن الأسواق المالية لدول المجلس وذلك من حيث النظام والتداول ، فلا يوجد سوق قائم لديها ، ولقد انتهجت السعودية نظاما مختلفا عن باقي أسواق المال بدول المجلس ، ففي عام 1982 م أصدر مرسوم ملكي بإقامة لجنة مشتركة تضم ممثلين عن وزارة المالية والاقتصاد ووزارة التجارة ومؤسسة النقد السعودي ، لدراسة الإمكانيات و النظم التي تساعد على قيام نظام رسمي للتعامل في الأسهم ، و إيجاد اللوائح المنظمة لهذا النظام و تكونت هذه اللجنة " اللجنة الوزارية العليا " بمشاركة وزير المالية ووزير التجارة و محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ، ولجنة الإشراف على السوق ومكونة من وكلاء الوزارات المذكورة سابقا ووكيل محافظ مؤسسة النقد السعودي ، ومهمة هذه اللجنة هي الإشراف والرقابة على عملية تداول الأسهم ، ودراسة القوانين والعمل على تجميع كافة المعلومات المطلوبة من البنوك ، ولها الحق في إيقاف تداول أسهم أية شركة ، وتحت إشراف مؤسسة النقد السعودي التي تتولى الإشراف اليومي على نشاط السوق ، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء مكتب للمقاصة (شعبة الرقابة على الأسهم) لمطابقة و موازنة طلبات البيع والشراء من البنوك المختلفة ، وتم إدراج عدد من البنوك الوطنية لأداء وظيفة الوسطاء في السوق المالي من

خلال شبكة الاتصالات الحديثة مرتبطة بمؤسسة النقد السعودي ويعتبر هذا النظام فريدا ومتميزا ليس فقط على مستوى دول المجلس . ولكن على مستوى العالمي بحيث يعتبر هذا النظام نادر العمل به ، ويتم التعامل بهذا النظام في كل من ألمانيا وسويسرا ، ومع ذلك فإنها لم تزل سوقا غير منظمة ، ولا يوجد بها سوقا ماليا يجري بها التعامل في بيع وشراء الأوراق المالية ، فضلا عن كونها في نهاية الأمر سوقا للأسهم فقط ، وتغيب فيها السندات كسوق أولية أو سوق قانونية باستثناء تلك السندات الحكومية التي أصدرتها حكومة المملكة عام 1988 .

6– سوق الإمارات العربية المتحدة المالي:

في عام 1994م أصدر مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة القرار رقم (3/3) لتشكيل لجنة لدراسة إمكانية إنشاء سوق مالي للأوراق المالية و تتكون هذه اللجنة من المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية والصناعة ، حيث قامت هذه اللجنة بعمل جميع الدراسات اللازمة مستعينة بتلك القوانين والنظم التشريعية المعمول بها في أسواق المال بدول المجلس ، وبناءً على ذلك فقد أوصت هذه اللجنة على ضرورة قيام سوق مالي بالدولة نظرا لوجود عدد كبير من الشركات المساهمة و التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق الأولى ، والرغبة المتزايدة لدى المتعاملين بالأدوات المالية بوجود سوق مالي يتم التعامل من خلاله بهدف تنظيم و تطوير أساليب التعامل بالأدوات المالية ، وتشجيع الاستثمار ، و أن يكون لهذا السوق كيان قانوني يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، وله أهلية التصرف في أمواله وحق التقاضي .

كذلك أوصت هذه اللجنة بتشكيل مجلس إدارة للسوق يتكون من وزير الاقتصاد و التجارة كرئيس لمجلس الإدارة ، وعضوية عدة جهات حكومية و مؤسسات خاصة، وممثلين عن القطاع الخاص و الشركات المساهمة و الهدف من قيام السوق هو تطوير نظم وأساليب التعامل في الأدوات المالية المطروحة ، والعمل على تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المتعاملين وحماية المدخرين ، و تهيئة السبل أمام توظيف الأموال في الأدوات المالية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني . بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن والتداول بأسهمها منذ فترة طويلة سبقت إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية ، حيث بدأ الجمهور الأردني الاكتتاب بالأسهم والتعامل بها منذ أوائل ثلاثينات القرن العشرين ، حيث كانت أولى هذه الشركات البنك العربي الذي تأسس عام 1930 ، وشركة التبغ والسجائر عام 1931 وشركة الكهرباء الأردنية عام 1938، وشركة مصانع الأسمنت الأردنية عام 1951، كما وتم إسناد القرض لأول مرة في الأردن في أوائل الستينات.

إلى غاية منتصف السبعينات ظل سوق عمان الدولي يلبي احتياجات المستثمرين و بعدها بدأ يشهد تحولات كبيرة في صناعة الأوراق المالية ، إلى أن صدر قانون الأوراق المالية في الأردن عام 1997 ، وتم بموجبه إنشاء هيئة الأوراق المالية كخلف قانوني لسوق عمان المالي وأصبحت الجهة التي تتولى عمليات التشريع والإشراف والرقابة.

إن التداول بالأسهم يعتبر من بين العمليات المعروفة و قديمة النشأة نوعا ما في الأردن ،فمنذ أوائل الثلاثينيات كان التداول يتم من خلال سوق غير منظم بواسطة بعض شركات الوساطة ، حتى صدور القانون رقم (31) لسنة 1976 الذي تم بموجبه تأسيس سوق عمان المالي كسوق منظم وكجهة رقابية وتنفيذية في آن واحد.

ظل سوق عمان المالي يلبي احتياجات المستثمرين حتى منتصف عقد التسعينيات الذي بدأ يشهد تحولات كبيرة في صناعة الأوراق المالية ، إلى أن صدر قانون الأوراق المالية في الأردن عام 1997 ، وتم بموجبه إنشاء هيئة الأوراق المالية كخلف قانوني لسوق عمان المالي وأصبحت الجهة التي تتولى عمليات التشريع والإشراف والرقابة.

ثانياً: معوقات النظم التشريعية والهياكل المؤسسية

1- تخلف المنظومة القانونية والتشريعية:

تلعب القوانين والتشريعات دورا هاما في تنظيم وتطوير أسواق رأس المال، ومن خلال اطلاعنا على الكثير من الدراسات التي اهتمت بأسواق رأس المال العربية فإن أغلب أصحابها يعتبرون أن هنالك قصور للمنظومة القانونية والتشريعية لأسواق رأس المال العربية، وذلك يعتبر عائقا يواجه تطور هذه الأسواق، وينعكس هذا سلبا على أداء هذه الأسواق حتى أن البعض يذهب إلى وجود ثغرات في التشريعات العربية مقارنة بالتشريعات المنظمة لعمل البورصات المتطورة في العالم، ولا نفضل خلال هذه المقالة الخوض كثيرا في هذا الموضوع لأنه لا يعتبر الاهتمام المباشر، إلا أننا نتعرض له لأن التشريعات والقوانين هي أول الأسس التي تبنى عليها المؤسسات.

فمما لاشك فيه أن تطور الهياكل القانونية والتشريعية يعتبر أحد التحديات التي تواجه الأسواق المالية العربية حتى تستطيع مسايرة التغيرات الاقتصادية المتسارعة في اقتصاديات الدول المتطورة، خاصة وأن الكثير من التشريعات لم تكن عرضة للتغيير لفترات طويلة ،الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تطوير التشريعات والقوانين التي من شأنها تحفظ حقوق المستثمرين وتحميهم من الممارسات اللاأخلاقية في البورصات مثل البيوع الصورية والشراء بغرض الاحتكار واستغلال النفوذ، والمضاربات غير المشروعة.

و المقصود بالبيع الصوري أو الوهمي هو الإيحاء بوجود طلب وهمي على سهم إحدى الشركات والتي لا تتمتع بدرجة سيولة كافية وقد لا يوجد تعامل فعلي على هذا السهم، ومن أمثلة هذه الممارسات كأن يقوم أحدهم ببيع مجموعة من الأسهم لمشتري يتفق معه أكثر من مرة لإيحاء على أن هنالك تعامل وحركة تداول تتم على هذه الورقة المالية بهدف استمرار قيد الورقة المالية في البورصة أو للاستفادة من الإعفاءات الضريبية مثلا.أما عن الشراء الاحتكاري فهو القيام بشراء غالبية الأسهم المصدرة لإحدى المؤسسات بغرض تحقيق نوع من السيطرة والاحتكار لكافة أسهم الشركة، وذلك لأغراض معينة مثل الامتلاك أو إعادة البيع بالأسعار التي يراها شائعة.

و يمكننا تلخيص المعوقات الخاصة بالتشريعات والأنظمة، في بطء تنفيذ الأحكام، إضافة إلى عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة و التراخي في إجراءات التقاضي حيث تدوم الأحكام القضائية فترات طويلة قبل التنفيذ مما يؤثر سلبا على المستثمرين .

2- قصور الهياكل المؤسسية و التعقيدات الإجرائية:

من الملاحظ أن غالبية الأسواق المالية العربية تعاني من قصور في الهياكل المؤسسية أي انخفاض عدد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مثل مصرفيو الاستثمار، صانعو السوق، شركات السمسرة، شركات إدارة المحافظ المالية، وشركات رأس المال المخاطر، وغيرها من تلك الشركات العاملة في مجال الوراق المالية، فنجد مثلا غياب صناع السوق حيث يؤدي ذلك إلى خلق نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب على الأوراق المالية، و عليه فإنه يجب إقامة مجموعة متكاملة من المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية تدعمها بعض الجمعيات المدنية التي تعمل في مجال حماية المستثمرين، حيث يجب أن تضم الأسواق المالية العربية مؤسسات متخصصة في الترويج وتغطية الاكتتابات وأخرى تعمل كصناع للسوق إضافة إلى تطوير عمل شركات الوساطة والسمسرة وكذا العمل على رفع كفاءة شركات المقاصة.

و على سبيل المثال نجد في السعودية بعض التعقيدات الإجرائية و التي تتمثل فيما يلي:

- تعقيدات الحصول على التأشيرات اللازمة للعمل والزيارات.
- طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات.
- عدم أخذ مرئيات القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار.
- بطء إجراءات التخليص الجمركي.
- عدم مرونة نظام الكفالة.

ثالثاً: التحديات المتعلقة بالأدوات المالية والتقنيات المستخدمة

1- درجة السيولة في الأسواق المالية العربية:

تتسم الأسواق المالية العربية كغيرها من الأسواق الناشئة بارتفاع درجة التركيز بها، بمعنى ارتفاع حجم قيمة التداول على عدد محدود من الشركات المسجلة بها الأمر الذي يعكس المزيد من المخاطر المصاحبة لقرارات الاستثمار في هذه الأسواق، حيث أن ارتفاع درجة التركيز على عدد معين من الأسهم يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة والعكس صحيح، كما يؤدي ارتفاع درجة التركيز أيضا إلى ارتفاع العوائد غير العادية المحققة بهذه الأسواق، الأمر الذي يعني أن هذه الأسواق لازالت في طور النمو.5

وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق التي تتسم بدرجات تركيز مرتفعة لها العديد من السلبيات أهمها تأثر أداء السوق بالتغير الحادث في أسعار عينة محدودة من الأسهم، الأمر الذي ينعكس على مؤشرات الأسواق بالارتفاع أو الانخفاض مما لا يعكس الواقع الفعلي، كما أنه يؤثر أيضا على حركة التداول حيث تسمى هذه الأسهم والتي تقود حركة السوق بالأسهم القائدة.

كما يمكننا ملاحظة انخفاض درجة السيولة وكذلك انخفاض القابلية للتسويق في الأسواق المالية العربية، والمقصود بدرجة السيولة هنا هي إمكانية إعادة تسييل الأوراق المالية مرة أخرى أي مدى سهولة الدخول والخروج إلى السوق دون خسائر يتحملها المستثمر.

ومن المعايير الأكثر شيوعا لقياس درجة السيولة نسبة معدل الدوران، ويتم حساب نسبة معدل الدوران عن طريق قسمة إجمالي قيمة التعاملات في السوق على إجمال رأس المال السوقي، والجدير بالذكر هنا أن ارتفاع هذه النسبة يعكس في حقيقة الأمر ارتفاع درجة السيولة في السوق، بمعنى ارتفاع حجم التداول على الأوراق المالية المقيدة، وبالتالي فانخفاض معدلات دوران الأسهم يعكس انخفاض درجة السيولة

فنجد حسب بيانات التقرير السنوي لعام 2007 الصادر عن صندوق النقد العربي أن معدل دوران الأسهم في الأسواق العربية تجاوز 429 في السوق المالية السعودية في حين أنه لم يصل إلى 6.6 في سوق البحرين وذلك عام 2007 .

2- محدودية عرض الأدوات المالية:

تعتبر الأسواق المالية العربية عموما حديثة العهد بالمقارنة مع الأسواق المالية المتطورة وهي تتسم بمحدودية وضآلة عرض الأدوات المالية، حيث تتصف بضيق نطاقها وافتقارها للمزيد من الأدوات المالية، ويرجع سبب في ذلك إلى سيادة النمط العائلي للشركات المساهمة، فهي بذلك تضيق نطاق الملكية فضلا على أن أسهم معظم الشركات لا يزال في حوزة الحكومات العربية بالرغم من الإسراع في تطبيق سياسات الخصخصة، كما أن سوق السندات تسيطر عليه السندات الحكومية، في المقابل نلاحظ عرضا محدودا للسندات التي تصدرها شركات المساهمة ، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية عرض الأدوات المالية في الأسواق المالية العربية.

والجدير بالذكر أنه يمكن التغلب على محدودية عرض الأدوات المالية في البلدان العربية عن طريق الحوافز أو بطرق إلزامية، أما عن الأسلوب الإلزامي فيكون من خلال إصدار تشريعات من شأنها إرغام المؤسسات العمومية على الدخول إلى البورصة إذا ما تجاوز رأس مالها حدا معينا، أما الأسلوب التشجيعي فيتمثل كما هو الحال في الكثير من الدول في التحفيز الضريبية كأن تعفى الإصدارات الجديدة من كافة الرسوم أو أن تكون هنالك معاملة تمييزية في فرض الضريبة على الدخل بأن تعفى الشركة من الضريبة على الأرباح عن الجزء غير الموزع على المساهمين بشكل نقدي.

كما يمكن أن نعمل على إصدار أدوات جديدة تتماشى والثقافة العربية خاصة الدينية منها، فنحن نعلم أن الكثير من المدخرين يعزفون عن الاستثمار في الأوراق المالية خاصة السندات وغيرها من الأوراق المستحدثة مثل المشتقات بسبب الوازع الديني، وعليه فيمكن للأسواق المالية العربية إصدار أوراق مالية لا تخالف الشرع، وبالتالي جلب أكبر عدد ممكن للاستثمار في الأوراق المالية.

3- ضعف الطلب على الأدوات المالية:

باعتبار أن الأسواق المالية هي الحلقة الوسيطة بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز، وباعتبار أن معدل الناتج الوطني الإجمالي في الدول العربية (ماعدا بعض الدول الخليجية) يعتبر منخفضا مقارنة بما هو عليه الحال في الدول المتقدمة فذلك من شأنه أن يضعف على الأدوات المالية نظرا لقلة المخصصات الموجهة للأسواق المالية مقارنة بتوجيه الغالبية العظمى من دخول الأفراد إلى الاستثمارات المباشرة في شكل أصول حقيقية كالأراضي والعقارات وغيرها، بالإضافة إلى مستوى الثقافة المالية والتي تلعب دورا هاما في ضعف الطلب على الأدوات المالية.

ويمكننا تلخيص العوامل التي تؤثر على تدني الطلب على الأدوات المالية في انخفاض معدلات الدخول النقدية وانخفاض معدلات الادخار ،و يعود هذا الانخفاض إلى ضعف الدخل في الدول العربية مما يقلل من الإمكانيات المالية المتاحة

للاستثمار فالدول النفطية بسبب ارتفاع معدلات الدخل تحقق بشكل عام معدلات مرتفعة من الادخار المالي لم يقل بشكل عام عن 30 % ، وقد يتجاوزه إلى 50 % في السنة، باستثناء الفترة من 1986 إلى 1992 حيث انخفضت أسعار النفط بشكل كبير، وقامت فيها حرب الخليج الثانية ماعدا بعض الدول مثل قطر، إضافة إلى انخفاض العوائد المنتظرة من الاستثمارات المالية، كما أن ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع يؤدي إلى تراجع الطلب على الأوراق المالية.6

كما أن ضعف الثقافة والوعي الاستثماري لدى غالبية المستثمرين في معظم الدول العربية يؤدي كذلك إلى تدني الطلب على الأوراق المالية.

وعليه فإننا نرى بأنه يجب اتخاذ العديد من الإجراءات التي تشجع في توجيه المدخرات الخاصة للطلب على الأدوات المالية كنشر ثقافة البورصة والوعي الادخاري وتحفيز حائزي الأوراق المالية عن طريق إعفاءات ضريبية، تدعيم فكرة حماية المستثمر، وإحكام الرقابة على الشركات لتقديم كل المعلومات في إطار ما يسمى بالإفصاح المالي والمحاسبي من أجل خلق الثقة لدى المتعاملين في الأوراق المالية.

4- محدودية درجة التقنية المستخدمة:

تعتبر التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة في ميدان الاتصالات خاصة من بين الأدوات التي تعمل على المساهمة في تطوير التعامل في الأسواق المالية، فبدون وجود بنية أساسية معلوماتية وتكنولوجية لأي سوق مالي فإن ذلك سيؤثر عليه سلبا، وذلك بعرقلة تدفق المعلومات والبيانات الأمر الذي يعيق عمل السوق المالية ككل.

وبصفة عامة فالأسواق المالية العربية تتميز بقصور في درجة التقنية المستخدمة،و من أجل رفع الكفاءة في الأسواق المالية العربية، يجب العمل على سرعة إتاحة البيانات و المعلومات خاصة المتعلقة بمعرفة حجم السوق و التي تعمل على التعريف بالفرص الاستثمارية ، و إنشاء شركات متخصصة في مجال المعلومات والتي تقوم بإصدار التقارير الدورية والتحليلات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، كما يجب العمل على توفير الإطارات المدربة وخلق دورات لتنمية المهارة الفنية والتدريب والعمل بتوصيات الملتقيات والمؤتمرات العلمية المنعقدة لهذا الغرض و الاستفادة من الأبحاث الميدانية في هذا المجال .

خاتمة:

تبعا لما ورد في هذه الورقة البحثية فإننا نوصي بضرورة إعطاء أهمية فيما يخص الإسراع بتطبيق الإجراءات المترتبة عن الأحكام لان التأخر يؤثر سلبا على المستثمر ،و تعزيز البورصات العربية بمؤسسات مالية مساعدة مثل الأجهزة المصرفية و مؤسسات الوساطة المالية ،كم انه يجب تحفيز الشركات على الانضمام إلى البورصات و إدراج أسهم خاصة شركات القطاع الخاص إضافة إلى ضرورة التحسين في التقنية المستخدمة حيث يتمكن المستثمر القيام بعمليات البيع و الشراء من مكتبه مع الانتباه إلى العمل على خلق برامج تحمي المستثمر عن طريق الانترنت من التلاعبات التي قد تحدث له.

الهوامش:

1. قانون سوق البحرين للأوراق المالية ،رقم 4 ،لعام 1976 ، البحرين ،1987.
2. قانون رقم 52-1988 سوق مسقط للأوراق المالية.
3. مراسيم و قرارات موازية في سوق الكويت للأوراق المالية ، إدارة البحوث الاقتصادية،الكويت 1985 .
4. قانون سوق الدوحة للأوراق المالية رقم14 ، لعام 1995، البحرين ،1995.
5. عبد المنعم أحمد التهامي: مقدمة في الأسواق المالية والبورصات، مكتبة عين شمس، مصر ، 2003، ص ص: 20،23 التقرير العربي الموحد لعام 2007، مرجع سابق، ص:146.

أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي

مع الإشارة للآثار الناجمة عنها على اقتصاديات الدول العربية

بودوشن ياقوتة

أستاذة مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشلف / الجزائر

ملخص:

إن بزوغ الأزمة العالمية 2008 في سماء الإقتصاد الدولي صاحبها تلبد بغيوم حرب العملات(CURRENCY WAR) ،حيث تعتبر هذه الحرب أحدث مولود في عائلة الحروب الإقتصادية ، ويرجع معظم الاقتصاديين والساسّة اشتعال شرارتها الأولى لسنة 2010،لكن في حقيقة الأمر أن مسألة حرب العملات ليست حديثة العهد،فمع ظهور كل أزمة اقتصادية نجد الدول الكبرى تستخدم العملة كسلاح لمواجهة مشاكلها الاقتصادية،لذا فإن المراجعة التاريخية للحرب الاقتصادية تنوّأ لنا بأن حرب العملات بدأت كحرب اقتصادية خفية منذ الكساد العظيم سنة 1930عندما قامت دولة تلوى بتخفيض قيمة عملتها في محاولة يائسة للخروج من دوامة الركود الاقتصادي.

عادت هذه الحرب للظهور مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية 2008،والتي صاحبها صحوة العملاق الاقتصادي النائم –الصين- ،حيث بدأت تكتسح ويهيمن على الأسواق العالمية عن طريق انتهاجه لسياسة"إفقار الجار" أو"إفقار الغير (Beggar they Neibor) ضد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي،وكان لهذه الحرب العديد من الآثار على جميع الأصعدة الاقتصادية بحكم الدور الفعال الذي يلعبه سعر صرف العملة،فلهذا الأخير العديد من الآثار على مستوى مختلف المتغيرات الاقتصادية المحلية وتأثير شامل على المتغيرات الاقتصادية العالمية،فقد نجمت عنها العديد من الأزمات المتوالية مازلنا نشهدها منذ الأزمة الاقتصادية 2008 والتي كان أبرزها أزمة الديون السيادية الأوروبية وعاصفة انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع الجنوني لأسعار بعض المنتجات الإستراتيجية كالنفط والذهب.

الكلمات المفتاحية:حرب العملات-التخفيض التنافسي-الأزمة الاقتصادية العالمية-سعر صرف العملة.

Abstract :

The emergence of the global crisis 2008 in sky International Economics owner sintering clouds currency war (CURRENCY WAR), where is this war latest born in a family war economic, due most economists and politicians flare triggered the first of the year 2010, but in fact that the issue of currency war is not new Testament, with the emergence of all economic crisis we find the major countries using the currency as a weapon to confront economic problems, so the historical review of the war economic us that currency war began as a war economic hidden since the Great Depression in 1930, when the state twisted down the value of its currency in a desperate attempt to break the cycle of recession Economic.

Returned this war to appear with solutions the global economic crisis, 2008, which was accompanied by an awakening economic giant sleeping - China - where is sweeping and dominates the world market by pursuing a policy of "beggar-my-neighbor" or "beggar others (Beggar they Neibor) against the United States and countries European Union, and it was for this war many of the effects at all levels of economic virtue active role played by the exchange rate, hence the latter has many effects on the level of the different variables local economic and overall impact on the global economic changes, has resulted in many of the crises successive still seen since the 2008 economic crisis and the most notable of which was the European sovereign debt crisis and a storm lower the credit rating of the United States of America and the skyrocketing prices of certain strategic products such as oil and gold.

Keywords: currency war - competitive devaluation - the global economic crisis - the currency exchange rate

مقدمة:

إن قيمة العملة أو سعر صرفها بالنسبة للعملات الأجنبية،يعّد أحد أهم الأسعار في الاقتصاد الكلي للدولة، وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب عن تغير قيمة العملة على مستوى الإنتاج والدخل والتوظيف وبالتالي النمو الاقتصادي، فضلا عن تأثيراتها على تدفقات التجارة الخارجية المتمثلة أساسا في تدفقات الواردات والصادرات،فلا يستطيع أي أحد أن ينكر أهمية العملة القادرة على المنافسة في دعم النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي اعتمادا على الأداء التصديري القوي، فمعظم حالات ارتفاع معدلات النمو كانت مصحوبة بسعر صرف مخفّض يحفز صادرات الدولة، وينطبق هذا على كوريا الجنوبية و تايوان في الستينات و السبعينات بقدر ما ينطبق على الأرجنتين اليوم،وكذلك الصين منذ التسعينات حيث تلقت دفعة هائلة لاقتصادها بفضل تخفيض قيمة عملتها وأصبح لها وزن إقتصادي كبير حاليا.

فتخفيض قيم العملات خاصة الريادية منها فيروس ينتقل بسرعة كبرى فيحدث إختلالات على مستوى الإقتصاد العالمي، والسباق نحو تخفيض قيم العملات الحاصل حاليا يسّرع من إنتشار العدوى في مختلف الإقتصاديات العالمية، وبطبيعة الحال ككل سباق هنالك رواد المقدمة والأطراف الثانوية التي تحاول اللحاق بالركب، ومن أبرز الرواد لهذا الصراع الدائر رحاه - العملاق النائم (الصين) - والقائمة على رأس الأحادية القطبية منذ إنتهاء الحرب العالمية الباردة، دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

وزادت حدّة هذا الصراع منذ إنتهاء الأزمة الإقتصادية العالمية 2008، ما ألحق أضرارا عديدة بالإقتصاد العالمي فكان لهذه الحرب العديد من الآثار على إقتصاديات دول العالم، ومن الإقتصادات المتأثرة بهذه الحرب والتي تعتبر قلب العالم إقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية و الصين وتسعير العنصر الغالب على صادرات أغلبية هذه الدول(النفط) بالدولار.

وبناءا على ما سبق تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، خصصّ المحور الأول لمنهجية البحث، بينما يتناول المحور الثاني ماهية التخفيض التنافسي لقيم العملات، ويعالج المحور الثالث أثر حرب العملات على الإقتصاد العالمي مع التركيز

على آثارها على إقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، في حين خصصّ المحور الرابع لعرض نتائج البحث وتقديم التوصيات والاقتراحات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

لتحليل ودراسة أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات(حرب العملات)على الاقتصاد العالمي عامة واقتصاديات دول الشرق الأوسط خاصة، قمنا بطرح السؤال الجوهري التالي:

- **ما هو أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات(حرب العملات)على الاقتصاد العالمي ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الجوهري، مجموعة من الأسئلة، يمكن عرضها فيما يلي:

- ما ماهية التخفيض التنافسي لقيم العملات؟
- ما هي أبرز الآثار الناجمة عن السباق التنافسي لقيم العملات على الاقتصاد العالمي؟
- ما هي تداعيات حرب العملات على اقتصاديات دول الشرق الأوسط ؟

ثانيا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على أحد المواضيع الحديثة التي أحدثت ضجة كبرى على مستوى الاقتصاد العالمي،كما يستمد هذا البحث أهميته من كون أن تخفيض قيمة العملة محل جدل في نجاعتها وأهميتها بالنسبة للتجارة الخارجية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحفيز الصادرات وبسعي كل كل دولة إلى تحقيق ذلك نجم عنه ما أصبح يصطلح عليه ب:"حرب العملات".

ثالثا: أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية إضافة إلى:

- ❖ توضيح ماهية السباق التنافسي لتخفيض قيم العملات.
- ❖ تبيان أبرز النتائج التي نجمت عن حرب العملات على صعيد الاقتصاد العالمي.
- ❖ تحليل الآثار الناجمة عن حرب العملات على اقتصاديات دول الشرق الأوسط.

رابعا: أسلوب البحث

نظرا لصعوبة الموضوع وتعقده وارتباط عناصره،حيث تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Analytical Descriptive Approach)، فالمنهج الوصفي للحديث عن مظاهر حرب العملات، أما المنهج التحليلي من أجل تحليل الآثار الناجمة عن حرب العملات على الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاديات الدول العربية خاصة.

المحور الثاني:ماهية التخفيض التنافسي لقيم العملات

أولا:مفاهيم حول السباق التنافسي لتخفيض قيم العملات:

1- تعريف حرب العملات (CURRENCY WAR): هي تسابق مختلف دول العالم نحو تخفيض قيمة عملتها بهدف تخفيض أسعار صادراتها في الأسواق العالمية(عندما يتم تحويلها إلى عملات الدول المستوردة)،وهو ما يعطي الدول صاحبة التخفيض ميزة نسبية في مقابل صادرات باقي دول العالم الأخرى[1]،أطلقت عدّة تسميات على هذه الحرب منها:التخفيض التنافسي لقيمة العملة،سباق خفض العملات،خفض العملة من أجل التنافسية.

كما تعّرف حرب العملات على أنها" اعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي المعروف باسم الفوركس)، ليعد ذلك شكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد[2]."

وينهض مفهوم حرب العملات على استخدام العملة كسلاح سياسي ويتجسد من خلال لجوء حكومات الدول القوية والصاعدة اقتصادياً، إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها المحلية، من أجل حلّ مشكلاتها وأزماتها الداخلية، حيث تلجأ حكومات تلك الدول إلى إضعاف أسعار صرف عملاتها الوطنية بوسائل مختلفة، والغاية منه هي رفع القدرة التنافسية لاقتصادها، بشكل يزيد من قدرة سلعها المصدرة إلى الأسواق الدولية على المنافسة، وهو أمر بات يهدد التجارة العالمية، والتعاونَ الدولي بخصوص مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية[3] .

ومن جهة أخرى تعرف بأنها تلك الحرب الإقتصادية التي يهدف من خلالها التلاعب بقيمة العملة وإستخدامها كسلاح لإجراء سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر بإقتصاد دولة ما أو بمجموعة من الدول وإجبارها على إعادة النظر في سياستها المالية والنقدية أو جعل هذه الدول أسواق لتصريف منتجاتها.

ثانيا: أطراف ومظاهر حرب العملات: تثير "حرب العملات" تهديدات كبرى للانتعاش الإقتصادي العالمي، فلقد أصبحت الاتهامات متبادلة بين الدول المتقدمة والدول الناشئة في التلاعب بأسعار عملاتها متجاهلة التعاون الإقتصادي الدولي، فإنقسمت هذه الدول إلى أطراف رئيسية وهما القوة الإقتصادية الأولى عالميا الولايات المتحدة الأمريكية والإقتصاد الصاعد الجديد على مستوى الساحة الإقتصادية الدولية الصين أما عن الأطراف الثانوية: فتمثلت في الدول الصناعية المتقدمة كاليابان والإتحاد الأوروبي وروسيا مع الدول ذات الإقتصاديات الناشئة دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) وهي دول تعتمد بشكل رئيسي على التصدير مثل سنغافورة وتايوان على سبيل المثال لا الحصر إضافة إلى البرازيل،الهند، التشيلي،تركيا،..

فتمثلت الأطراف الرئيسية للحرب العملات في الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

1. **الصين:** قال الفيلسوف فولتير عن الشعب الصيني:" إنه مملكة الأرض الأقدم والأوسع والأكثر سكاناً والأحسن تنظيماً في العالم" ،وقال نابليون بونابرت مرّة:" الصين مارد جبار إذا استيقظ هز العالم"،

فالصين من أقدم الحضارات التي عرفها العالم تمثل ثقلا في الاقتصاد الدولي، ومؤخرا زاد الاهتمام أكثر بالصين من الجانب الاقتصادي بعد أن أثبتت للعالم أنها تجربة قوية ومحترمة ويستحق أن تدرس بشكل دقيق،خاصة في جانب قطاع التجارة الخارجية حيث أصبحت الصادرات الصينية تغزو الأسواق العالمية،وذلك نتيجة لأسعارها التنافسية، وهذا راجع إلى التخفيض الذي تقوم به السلطات الصينية لقيمة عملتها ممّا أكسب منتجاتها هذه الميزة التنافسية(أسعار منتجاتها منخفضة) وأدخلها في سباق تنافسي لتخفيض قيم العملات مع الدول التي تعتلي عرش التجارة العالمية.

فلقد تمكنت الصين من أن تمتلك أكبر إحتياطي صرف من العملات الريادية والذهب في العالم، كما إحتلت المركز الأول كأكبر مُصدر على مستوى العالم وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية سنة2010 ،فلم تتأثر الصين بالأزمة الإقتصادية العالمية 2008 وواصلت تحقيق معدلات نمو متزايدة سنة بعد أخرى وذلك بفعل سياسة تخفيض قيمة عملتها "اليوان" التي تنتهجها حيث يقول عنه صندوق النقد الدولي أنه مقيّم بأقل من قيمته الحقيقية بنسبة 40%، وهو الأمر الذي جعل الصين بمنأى عن تداعيت أزمة2008 وجعل إقتصادها في حالة إنتعاش، لذا فإن العامل الرئيسي الذي يمنح الصين قوة إقتصادية هو قدرتها على مواصلة الحفاظ على سعر صرف اليوان منخفض أمام الدولار،إذ أن الصين تعد أكبر مُقرض للولايات المتحدة الأمريكية (تحتفظ بنحو تريليوني دولار أمريكي من السندات وأذونات من الخزانة الحكومية الأمريكية) وهذا كله بغرض الحفاظ على قيمة اليوان منخفضة.

2. **الولايات المتحدة الأمريكية:** الإقتصاد الأول في العالم ومسّير القرارت الإقتصادية الدولية وصاحبة عملة التبادل التجاري الدولي الأولى وعملة إحتياطي الصرف الأولى عالميا(الدولار ألأمريكي)، كما أنها الطرف الثاني في حرب العملات، فهذه الأخيرة جعلت الإقتصاد الأمريكي يعاني من تباطؤ وتيرة النمو واتساع عجز الموازنة وتضخم الدين العام ما نجم عنه إنخفاض التصنيف الإئتماني لها وتفشي رهيب للبطالة.

فسخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل جهودها لمواجهة الحرب الإقتصادية الباردة المفروضة عليها من طرف الصين لحماية أسواقهاوالحفاظ على تنافسية منتجاتها من غزو المنتجات الصينية،فلقد تحركت الحكومة الأمريكية بعد أن رأت أنه لامفر من تطبيق إجراءات حمائية كي تحافظ على قوتها التجارية وصناعاتها الوطنية، إذ قام مجلس النواب الأمريكي في أكتوبر من عام 2010 بتمرير قانون (H. R. 2378) والمعروف بإسم قانون"الإصلاح النقدي لتحقيق تجارة عادلة (**Currency Reform for Fair Trade Act**) "والذي ينص على فرض ضريبة جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقوّمة بأقل من قيمتها الحقيقة وفائض تجاري مرتفع، إلى جانب لديها إحتياطي ضخم من العملات الأجنبي، وهذا لم يأتي إلا بدافع من الحكومة نحو الحد من تداعي الاقتصاد الأمريكي، إذ ترى الحكومة أن الأوضاع تتحسن بشكل كبير في الصين لكن يأتي ذلك على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القانون أعتبر مقدمة عن حرب اقتصادية تستهدف في الأساس الصين المنافس

الشرس، بجانب الدول الأخرى ذات الفائض التجاري والذي يضر النمو المتحقق فيها بالاقتصاد الأمريكي[4].

ولمعالجة آثار هذا الصراع على إقتصادها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة التيسير الكمي (التخفيف الكمي)"**Quantitative easing**" بشكل واسع حيث يقوم البنك المركزي الفديرالي الأمريكي بطباعة كميات ضخمة من النقود الجديدة لضخها في الإقتصاد المحلي بهدف تشجيع الإنفاق،وبصفة خاصة الإستثمار، الذي كان يسعى من خلالها إلى خفض قيمة الدولار الأمريكي لتشجيع الصادرات الأمريكية وزيادة المعروض النقدي داخل الدولة، لذا أصبح تدفق الدولار عالميا بشكل كبير مع الإستثمارات الدولية إلى مختلف دول العالم، وكمواجهة لذلك قامت الدول ذات الإقتصادات الناشئة بالرد على التدفّق الهائل لتلك الرساميل بالمضاربة، فعوضاً عن ترك سعر صرف عملاتها يرتفع بالتوازي مع ارتفاع الطلب عليها، تفرض تلك الدول قيوداً على الأموال المتدفقة عليها، فالبرازيل مثلاً ضاعفت أخيراً معدّل الضريبة المفروض على شراء المستثمرين الأجانب لسندات دينها العام.

ومن المظاهر البارزة لهذا الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

- ادعاء الو.م.أ بأن الصين قامت بوسائل متعددة لتخفضّ سعر عملتها "اليوان" إزاء الدولار الأمريكي سواء من خلال توسعها بشراء العملات الأجنبية التي تسببت في ازدياد عرض "اليوان" في الأسواق الدولية وانخفاض قيمته أو من خلال تدخل المؤسسات المالية والنقدية الصينية باتخاذ إجراءات حالت دون ارتفاع قيمة اليوان طيلة السنوات الماضية رغم ازدياد الفائض في الميزان التجاري الصيني الذي يفترض أن يقترن بارتفاع قيمة عملته .
- طرح البنك الفدرالي الأمريكي ماقيمته 600 مليار دولار في إطار سياسة التسهيل النقدي لتنشيط الإقتصاد ودعم الشركات المتعثرة وهذا ما أدى إلى إنخفاض قيمة الدولار وإرتفاع العملات الأخرى مقابله كمثال عن هذا إرتفاع قيمة كل من "الين الياباني" و "اليورو".

أما عن الأطراف الثانوية للصراع نستعرض بعضها كما يلي:

1. **اليابان:** ثالث قوة تجارية في العالم ، يسجل الميزان التجاري الياباني ربحا سنويا وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم ب:7% من التجارة العالمية لذلك يعدّ التصنيع إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، بالرغم من أنها تعاني من ندرة الموارد الطبيعية.

وبما أن إعتماد الإقتصاد الياباني كلي على التصدير فإن أي إرتفاع للعملات المرتبطة بعملتها "الين" (أحد العملات الريادية) سيؤثر على إقتصادها مثلما حصل خلال فترة التسعينات حينما أسهم ارتفاع "الين الياباني" في خفض معدلات النمو الاقتصادي في اليابان، كما فشلت السياسات النقدية في انتشال اليابان من الركود الاقتصادي الذي عصف بها،وعاد ذلك للظهور مع تبعات أزمة 2008 وصراع حرب العملات الحالي لإرتباط "الين" بالدولار الأمريكي حيث انخفض انفاق الحكومي لديها وارتفع سعر صرف "الين الياباني" الأمر الذي أدى إلى تراجع صادرتها وانهارت اسواقها وتراجع الطلب على صادراتها وارتفعت

نسبة البطالة وكحلول إستثنائية مستعجلة لمواجهة ذلك إضطر البنك المركزي الياباني إلى التدخل المباشر في سوق العملات في 15سبتمبر2010 بعد أن وصل "الين" إلى مستويات قياسية تعّد الأعلى منذ 15 عام ، تدخل البنك المركزي بإفراغه سيلا من التسهيل النقدي للحفاظ على إستقرار "الين" وحمايته من ارتفاع سعره نتيجة للسياسات المالية للولايات المتحدة الأمريكية التي أثرت بشكل كبير على الإقتصاد الياباني لتراجع الطلب العالمي على الصادرات اليابانية.

2. **الإتحاد الأوروبي:** أبرز تكتل إقتصادي خلال القرن الحالي، تعاظم القوى الإقتصادية لمجموعة من الدول جعلت منه ينافس القوى الإقتصادية الكبرى في العالم، ساهم بشكل كبير في معالجة الأزمة الإقتصادية العالمية 2008 ، ومنذ ذلك شهد نموا إقتصاديا متزايدا نتيجة إنخفاض قيمة عملته "اليورو"أمام العملات الأخرى خاصة خلال النصف الأول لسنة 2010،فدّعم ذلك صادراته وبالأخص الدول المنتجة لمختلف الصناعات الكبرى كألمانيا وفرنسا.

لكن ذلك لم يستمر طويلا فحاليا تعاني دول المنطقة من سيل جارف من الإضطرابات نتيجة لأزمة الديون السيادية التي أدت إلى إرتفاع كبير لقيمة "اليورو"أمام باقي العملات كالدولار فأثرت بشكل كبير على إقتصاد المنطقة، فأصبح البنك المركزي الأوروبي(بنك البنوك الأوروبية) يواجه تحدي توفير السيولة النقدية ومهمة محو قيمة كبيرة للديون الحكومية المفروضة على بعض دول التكتل التي أصبحت تأّن تحت وطأة هذه الأزمة وأبرز هذه الدول كانت دول **(PIIGS)** وهو اختصار يشير إلى الحروف الأولى لكل من البرتغال وأيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا على التوالي والتي ارتفعت مستويات الديون السيادية فيها إلى درجة كبرى، كذلك محاولة الحفاظ على إستقرار سعر صرف العملة الأوروبية "اليورو" وذلك بالحيلولة دون ارتفاع قيمتها أكثر بسبب السياسات النقدية والمالية التقشفية التي تنتهجها والتي فرضت عليها نتيجة القروض التي منحها لها البنك المركزي الأوروبي بالمقابل إشترط عليها ضرورة الإلتزام بتطبيق سياسة تقشفية قاسية تستهدف تقليص إنفاقها على الجوانب الإجتماعية مثل الرعاية الإجتماعية والتعليم وكذلك زيادة الضرائب في سبيل مساعدتها على تقليص العجز في موازين مدفوعاتها ومن ثمّ قدرتها على الوفاء بديونها.

3. **سويسرا:** يصنف الإقتصاد السويسري من بين الإقتصادات المتوسطة على عكس النقيض فهي تحظى بثقل كبير على صعيد الساحة السياسية العالمية، فإن الاقتصاد السويسري يعتمد كليا على الصادرات التي تتميز بقيمة مضافة عالية.وتحتل سويسرا المرتبة 15 في قائمة أكبر الدول المصدرة على المستوى العالمي، وما الشيء الذي ساعد الإقتصاد السويسري على إحتلال هذه المرتبة إلا عملته"الفرنك السويسري"الذي يعتبر أحد العملات القيادية لذلك كان أحد العملات التي تراوحت قيمتها صعودا ونزولا جراء السباق التنافسي الحاصل فيسعى البنك المركزي السويسري المشهور بتدخلاته في سوق سعر الصرف وذلك للحفاظ على إستقرار"الفرنك السويسري"،وجراء هذه التدخلات تجرع خسارة قدرها 15 بليون دولار أمريكي سنة 2010.

3. **الاقتصادات الناشئة:** تمثلت غالبا في النمور الآسوية التي تشتهر بميزان تجاري موجب دائما لإعتمادها الكبير على التصدير، فهذه الدول ليس من صالحها التخفيض التي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سياسة التيسير الكمي التي تقوم بها، لأن إنخفاض قيمة الدولار عالميا يغذي التضخم في تلك الدول مما يدفع البنوك المركزية إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي يحدث تباطؤ لوتيرة النمو بها.

إضافة إلى النمور الآسياوية هنالك أيضا الهند والبرازيل وتركيا،فالهند ليس من صالحها لا إرتفاع قيمة "اليوان"ولا قيمة "الدولار"لأن منتجات كلتا الدولتين تنافس منتجاتها فالمنتجات الصينية بأسعارها التنافسية أما المنتجات الأمريكية فبجودتها،أما البرازيل التي يتوقع لها بعض الخبراء الإقتصاديون الوصول إلى المراتب الأولى في تصنيف الإقتصادات الدولية خلال 5 سنوات المقبلة فهي من أكبر المعارضين للتخفيض قيم العملات خاصة قيمة "الدولار"وبرز ذلك من خلال تصريحات وزير المالية البرازيلي سنة 2010 حينما صرّح قائلا:"إن دول العالم إنزلقت نحو حرب عملات عالمية"،ولتفادي تأثير إنخفاض قيمة الدولار على العملة البرازلية وحمايتها من الإرتفاع قام البنك المركزي البرازيلي بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي، هذا وقد هدّد وزير المالية بقيامه بفرض ضرائب على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تهدف إلى الاستثمار في السندات والأسهم في البرازيل، وذلك لحماية **الريال** البرازيلي من الارتفاع مقابل الدولار الأمريكي خاصة وعملات الدول المتقدمة التي تقوم بتخفيض قيم عملاتها عامة.

ثالثا: الجذور التاريخية لحرب العملات: إن حرب العملات وإن كانت جديدة بهذا المسمى عند الإقتصاديين والساسة،لكن مضمونها وواقعها أمر قديم حيث يعتقد أن هذه الحرب تأخذ منحى التصعيد منذ أكثر من أربع سنوات وتحديدا بدءا من سنة 2006 ولكنها لم تتم بصورة معلنة، وبرزت على السطح عندما صرح وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 الذي قال حرفياً بأن البنوك المركزية إنزلقت في "حرب عملات عالمية"، وسرعان ماراج هذا المصطلح ودخل قاموس الحروب الإقتصادية، لكن في حقيقة الأمر أن مسألة حرب العملات ليست حديثة العهد،فمع كل أزمة إقتصادية نجد أن الدول الكبرى تستخدم العملة كسلاح لمعالجة مشاكلها الإقتصادية،لذا فإن المراجعة التاريخية للحروب الإقتصادية بأن حرب العملات بدأت بشكل آخر كحرب إقتصادية خفية بين دول العالم الصناعي في ثلاثينيات القرن الماضي،عندما قامت دولة تلو الأخرى بتخفيض قيمة عملتها في محاولة يائسة للخروج من دوامة الركود الإقتصادي،غير أن كل عملية تخفيض لم تكن تساعد بقدر ماكانت تعمق من المشكلات التي تواجه شركائها في التجارة والتي كانت ترى أن ركودها يزداد مع كل عملية خفض لقيمة عملات شركائها التجاريين،الأمر الذي دفع جميع الدول بما فيها تلك التي كانت تحرص دائما على إستقرار عملاتها إلى سلوك ذلك الاتجاه نفسه،وبالتالي لم يستفد أحد في النهاية من المنافسة على تخفيض قيمة العملة، وما حدث بعد ذلك هو تفضيل عدد كبير من الدول القيام بإطلاق سياسات سعر صرفها وبعدها إنتشر هذا التحفيز في أنحاء العالم كافة وساعد هذا العامل على إستعادة النشاط الإقتصادي العالمي بعد الكساد العظيم.

ومجددا سنة 1971 تم إستخدام العملة كحل أسهل لمواجهة الأزمات عندما قرر الرئيس الأمريكي"نيكسون" إعلان تعويم سعر صرف الدولار ووقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب(إنتهاء نظام الصرف بالدولار)،فبخروج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية لأقوى إقتصاد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خرج العالم من النظام المنتظم إلى اللانظام والفوضى، فتوالت عمليات تخفيض قيمة الدولار فكانت عام 1972 مانسبته10 %، ومع إزدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واصلت أمريكا تخفيضها لقيمة الدولار للتبلغ سنة1973 نسبة20 % أي بزيادة في التخفيض ضعف نسبة التخفيض للسنة التي سبقتها وذلك بهدف تنشيط صادراتها وتقليل عجز ميزان مدفوعاتها.

وعادت هذه الحرب مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية2008 التي صاحبها صحوة العملاق الآسياوي "الصين"الذي بدأ يكتسح ويهيمن على سوق التصدير العالمي عن طريق إنتهاجها لسياسة"إفقار الجار" أو"إفقار الغير" " **Beggar they neibor** " ضد الولايات المتحدة الأمريكية،فقامت هذه الأخيرة بتشكيل تكتلات للضغط على الصين لرفع قيمة عملتها التي تعتبر أن قيمتها مخفّضة بنسبة 40 % عن قيمتها الحقيقية وهو ماساهم في زيادة حجم صادراتها نحو مختلف أسواق العالم،لذلك فإن اليابان والإتحاد الأوروبي انضموا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحوا يطالبون الصين برفع قيمة "اليوان"، وما أسكتت به الصين الولايات المتحدة الأمريكية هو امتلاكها لأكبر احتياطي صرف أجنبي كما ذكرنا سابقا حيث بلغ سنة2010 : 2.6 تريليون دولار أمريكي أي 30 %من احتياطي الصرف الأجنبي العالمي.

وقد كان أول إتهام صريح ومباشر من الولايات المتحدة الأمريكية للصين عندما أعلن وزير الخزانة الأمريكية "تيموثي جينثر"أن الصين تتعمد تخفيض قيمة عملتها لدعم صادراتها في الأسواق العالمية.

المحور الثاني: أثر حرب العملات على الإقتصاد العالمي مع التركيز على آثارها على إقتصاديات الدول العربية

أولا: النتائج الإقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي:

لقد كانت العديد من النتائج على الاقتصاد العالمي من هذه النتائج :[5]

- تدمير اقتصاديات دول لحساب دول أخرى أي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عملية إقدام أمريكا على خفض قيمة الدولار الأخيرة خسرت الكثير من دول العالم مليارات الدولارات بسبب انخفاض قيمة الدولار وبالتالي انخفاض الاحتياطي من الدولار للعديد من الدول خاصة الصين واليابان والاتحاد الأوروبي.
- عملية خفض قيمة الدولار عن طريق السيولة في الأسواق، أو عن طريق السندات يؤدي إلى آثار جانبية داخل الولايات المتحدة نفسها وذلك بهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصّة لدى الشركات الصغيرة، وتستفيد منه الشركات العملاقة التي تتعامل بالتصدير للخارج، كذلك يؤدّي إلى ارتفاع في قيمة فاتورة الشراء للمواد والمنافع التجارية .
- إن الفوضى التي تشهدها تقلبات أسعار العملات عالمياً تهدد الاقتصاد المالي والنقدي عالمياً، كما أن هذه الحرب تؤثر على القطاع المصرفي العالمي ككل، كذلك تؤثر حرب العملات على أسس التبادل التجاري العالمي، وتخلق النزعة الحمائية عند بعض الدول.

- نشوء أزمة الديون السيادية الأوروبية وعاصفة انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع الجنوني لأسعار بعض المنتجات الإستراتيجية كالنفط والذهب، فارتفاع سعر هذا الأخير أتى نتيجة عدم وجود ثقة بالعملات وتقلباتها من قبل المستثمرين في القطاعين الخاص والعام جعلهم يتوجهون جميعاً إلى الذهب كمخزون احتياط كملاذ آمن لاستثمارات القطاع الخاص ومدّخراته، ويمكن القول إن هناك تعزيزاً لدور الذهب عالمياً في المستقبل، إضافة إلى ذلك فأن مخزون الذهب العالمي لم يعد حالياً بالكمية الكافية لتلبية الطلب العالمي.

- تنشيط التجارة الأمريكية التي تحاول جاهدة البقاء على رأس التجارة الدولية على حساب كساد التجارة الخارجية للدول الأخرى، وبالأخص الصادرات الصينية واليابانية والأوروبية، فيتسبب ذلك بخسارة المليارات من الدولارات كل سنة وفقدان الملايين من فرص العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في هذه الدول وارتفاع عجز الميزان التجاري فيها.

- مع اتساع ظاهرة إبقاء سعر صرف العملات منخفضاً سيجعل من الصعب اتخاذ القرارات وتنسيق المواقف في المؤسسات الاقتصادية العالمية وهو ما ظهر في اجتماع صندوق النقد الدولي الذي لم يستطع أن يضع أي حلول لهذا السباق التنافسي القائم بين الدول ومن ثم كان قراره الذي أطلق عليه المراقبون صفة "التسوية الخجولة" حيث تضمنت أن يتم مستقبلاً تعزيز إجراءات مراقبة العملات من قبل صندوق النقد الدولي دون الافصاح عن أي إجراءات محددة في شأن هذه الحرب.

- ان المتضرر الأكبر من حرب العملات هو الدول النامية، والتي ستتأثر بارتفاع أسعار السلع الأساسية والنفط كما ذكرنا سابقا، وفيها فائز رئيسي هو اقتصاد الصين، وفائز بالتبعية هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وخاسر رئيسي هو باقي اقتصاديات العالم.

- رغم ان الدول النامية غير معنية بحرب العملات لانها متلقية للصدمات فقط (كما هي العادة) الا انه من المفيد الاشارة هنا انه لايمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق آثار ايجابية على موازنيها التجارية وذلك لانخفاض مرونات كل من صادراتها وارداتها بسبب تخلف واختلال هيكلها الانتاجي، والأهم من ذلك فان التسابق في التخفيض التنافسي لاسعار صرف العملات سوف يؤدي الى زعزعة الثقة دوليا في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما الى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب، مما يجعل إمكانية التسبب في ازمة مالية واقتصادية عالمية ذات تاثير سلبي عميق على جميع اقتصادات الدول وهذا يتطلب جهدا جماعيا جادا على المستوى الدولي لايقاف هذا التداعي الخطير المحتمل كما هو الحال في الوقت الحاضر. وهذا ما نشاهده من جهود تبذل من قبل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين في اجتماعاتها الاخيرة .[6]

- ويشكل تراجع سعر الدولار أمام العملات الدولية، وخصوصاً أمام الين واليورو واليوان الصيني، عاملاً مؤثرا في زيادة التضخم، لذلك يتوقع الاقتصاديون أن دول العالم ستعاني من ارتفاع جديد في نسب التضخم، كون معظمها لازالت تربط عملاتها الوطنية بالدولار، وسترفع حرب العملات من نسبته بشكل كبير. إلى جانب انخفاض أسعار صرف عملاتها، وارتفاع فاتورة مستورداتها من الخارج.

ثانيا:آثار حرب العملات على اقتصاديات الدول العربية:

1- **انعكاسات حرب العملات على اقتصاديات دول الخليج:** مع اشتداد حرب العملات بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، تتزايد المخاوف في دول الخليج من انعكاسات تلك الحرب على اقتصاديات المنطقة ذات الارتباط الوثيق بحركة الدولار الذي يعتمد عليه تسعير النفط وفاتورة الاستيراد، التخفيض المستمر للعملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية في الأعوام الأخيرة يطالب في الأوساط الاقتصادية والتجارية بمراجعة السياسات النقدية والتخلص من وطأة الارتباط بالدولار الأمريكي الذي يغذي ما يعرف بالتضخم المستورد بفعل الواردات الضخمة لدول الخليج من الأسواق الأمريكية والصينية.

2- من الواضح إن أي تأثير محتمل على دول مجلس التعاون الخليجي في سياق حروب العملات العالمية، سيكون على الأغلب نتيجة السياسة النقدية الأمريكية،لذلك يستوجب تحركا كمايلي من واضعي السياسات في المنطقة:[7]

- **أسعار الصرف:**مما لا شك فيه أن أداء الدولار خلال النصف الثاني من 2010 وخلال التحضير لبرنامج التسهيل الكمي قد ألقى الضوء على دور أسعار الصرف الثابتة في الأوضاع الاقتصادية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، وذلك لأن معظم عملات مجلس التعاون الخليجي مربوطة بالدولار الأمريكي (باستثناء الكويت التي تربط دينارها بسلة غير معلنة من العملات يعتقد أن حصة الدولار فيها تتراوح بين 70% إلى 80%). وبالتالي، سيؤدي الانخفاض الاسمي في قيمة الدولار إلى انخفاض أسعار صرف العملات الخليجي، وكمثال على ذلك، اتبع أداء **الريال** السعودي مسار الدولار الأميركي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية على مدى الأشهر الستة الماضية، حيث تراجع بنسبة 8.2 % مقابل اليورو و5.7 % مقابل الجنيه الإسترليني و9.1 % مقابل الين. (يحتسب على أساس متوسط الأسعار الفورية لكل شهر). وإذا ما نظرنا إلى مؤشر سعر الصرف الاسمي الموزون (بحسب التعاملات التجارية) **للريال** في الأشهر الثلاثة التي سبقت شهر سبتمبر 2010، نجد أن العملة السعودية قد تراجعت بأكثر من 3% .
- **أسعار النفط:** ومن شأن استمرار انخفاض قيمة الدولار (على الأقل في المدى القصير) أن يؤثر على أسواق النفط بشكل غير مباشر عن طريق عمليات المضاربة. فالمضاربة في أسواق العقود الآجلة للنفط تميل نحو تشويه ديناميكيات السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب النشاطات التي تهدف إلى الربح والتحوط من الدولار في المدى القصير. وفي حين يعزى الارتفاع الحاد في أسعار النفط التي تقترب من مستوى 100 دولار للبرميل في الأشهر الأخيرة لكافة أنواع الخامات الإسنادية الرئيسية من الخام العربي إلى غرب تكساس المتوسط ومزيج برنت إلى الطلب القوي للصين وأوروبا بشكل كبير، إلا أنه يحتمل أن يكون قد تأثر بما قد ينجم عن برنامج التسهيل الكمي في مرحلته الثاني، وقد عزا تقرير مركز دراسات الطاقة الدولية لشهر نوفمبر جزءا من الارتفاع الحاد في سعر خام غرب تكساس البالغ 9% الذي كان في أكتوبر2010 ، إلى التوقعات بأن يؤدي التسهيل الكمي إلى تدفق الدولارات إلى سوق النفط الآجلة.

ومنذ ذلك الحين، ارتفع سعر النفط بشكل حاد. ومما لا شك فيه أن عوامل أساسية تقف وراء هكذا تحركات، لكنه من الصعب أن نستبعد تماما دور المضاربة على خلفية السياسة النقدية الأمريكية التسهيلية.

- **وضع ما قبل الركود:** بالفعل، يرى كثير من المراقبين أن الأوضاع الحالية تشبه كثيرا الوضع ما قبل الركود الذي حلّ في العام 2008 ، فبين عامي 2003 و2008، أدى انخفاض أسعار الفائدة وانخفاض القيمة الاسمية للدولار إلى جانب ارتفاع الطلب على النفط من الصين وغيرها من الأسواق الناشئة إلى ارتفاع أسعار النفط لاحقا إلى ذروتها البالغة 147 دولارا لبرميل خام غرب تكساس في العام 2008، وذلك قبل أن تعصف الأزمة الاقتصادية مباشرة.

وعلى عكس ذلك، وكما أشار تقرير مركز دراسات الطاقة الدولية، فإن التأثير الأشمل لحروب العملات على التجارة العالمية، وبالتالي على الطلب على النفط، قد ينذر بتراجع في أسعار النفط في المدى القصير إلى المتوسط. وفي تقدير المركز، فإن حروب العملات قد تشكّل الدافع الأكبر لخفض توقعاتهم لنمو الطلب على النفط في العام 2011. وقدر المركز أن نمو الطلب على النفط يحتمل أن ينخفض بمقدار 300 ألف برميل يوميا جراء حرب العملات، ورجح المركز أن يتحقق هذا الاحتمال بنسبة 15% .

- **معدل التضخم:**يشكّل استمرار انخفاض قيمة الدولار تحديا مستمرا لدى واضعي السياسات الذين يساورهم القلق حيال تكلفة السلع المستوردة والتأثيرات على التضخم المحلي الكلي. فقد أفاد المدير العام لصندوق النقد العربي، الدكتور جاسم المناعي، أن دول مجلس التعاون، بسبب نظام سعر الصرف الثابت لديها، هي عرضة لتأثيرات حروب العملات، وعليها أن تراقب التضخم عن كثب إذا ما تراجع الدولار بشكل كبير في المستقبل.

- وتظهر آثار حرب العملات في منطقة الخليج على السلع الغذائية والمنتجات الصناعية القادمة من اليابان والصين وكوريا وماليزيا وتايلند منذ أن سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بسياسات التيسير الكمي التي تضعف الدولار أمام عملات الدول الثلاث، فقد زادت أسعار السيارات والمنتجات الإلكترونية، رغم أن نمو الطلب يتباطأ منذ نهاية الأزمة المالية العالمية2008.

- **التدفقات النقدية:** قد تكون التدفقات النقدية إلى دول مجلس التعاون الخليجي أكثر العوامل بروزا بين العوامل الاقتصادية التي تؤثر على هذه الدول في العام 2011، وذلك بسبب السعي إلى عوائد أعلى. وقد تشهد الاقتصادات الإقليمية، التي تملك مخططات إنمائية طموحة في مجال الطاقة والصناعة والقطاع الخاص، استئناف التدفقات الاستثمارية المباشرة إليها، وذلك لكونها قد خبرت تسع سنوات متواصلة من هذه التدفقات إليها قبل الانكماش. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الغالبة على أنواع التدفقات إلى مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع أن تزداد لأن أسعار الفائدة المنخفضة والانكماش المالي في كثير من الاقتصادات المتقدمة "تجذب" رأس المال إلى المنطقة.

2- **انعكاسات حرب العملات على بقية الاقتصاديات العربية:** إن الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ليست طرفا مباشرا في هذه الحرب لكنها بالتأكيد لن تكون بمنأى عن تداعياتها التي بالتأكيد ستصيب اقتصادياتها بعد أن أصبح العالم ما يشبه الكتلة الاقتصادية الواحدة في عصر العولمة، فأي إضطرابات في سوق العملات العالمية و أي إرتفاع للعملات الريادية كالدولار واليورو والين وغيرها سيكون لها تأثيرها المباشر على هذه الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي مثل دول الخليج التي ربما تجد نفسها مضطرة لأخذ قرار حاسم في تنويع غطائها النقدي بدلاً من الاعتماد على الدولار كما ذكرنا ذلك سابقا.

- وكمثال فإن الدولار هو العملة المستعملة في صادرات بعض دول منطقة الشرق الأوسط فأي تأثير عليه بصفته عملة الاحتياط الرئيسية العالمية سيكون له انعكاس على مصادر الدخل لهذه الدول وبالتالي يضعف من قوة اقتصادياتها، فإذا تراجع الطلب العالمي على النفط مثلاً بفعل تباطؤ الانتعاش العالمي فهذا بالتأكيد سيضر الدول المصدرة للنفط والتي يعتبر العمود الفقري لاقتصادها مثل والجزائر وليبيا، اما باقي الدول وخاصة التي تعتمد على السياحة كأحد المداخيل الرئيسية لاقتصادها مثل مصر ولبنان وتونس ستتأثر بلا شك بهذه الأوضاع.
- إن أي اضطراب في سوق العملات العالمية ستكون له تداعيات قوية على أسواق المال في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الحال بالنسبة إلى الهزات التي تصيب الدولار، سيكون لها تأثير كبير في هذه الدول، التي يربط معظمها عملاتها المحلية بالعملة الأمريكية، وتعتمده عملة لصادراتها. كما أن البلدان العربية التي تستخدم اليورو في وارداتها من الدول الأوروبية، ستتأثر قدرتها الشرائية بأي ارتفاع يطرأ على العملة الأوروبية الموحدة .
- أن خفض قيمة الدولار في إطار حرب العملات الدائرة بين الولايات المتحدة والصين يضّر بميزان مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط خاصة النفطية منها التي تقوم بتصدير النفط الخام للولايات المتحدة وغيرها بالدولار ثم تقوم باستيراد متطلباتها من السلع الضرورية بالعملات الآخرى خاصة اليورو لاسيما وأن 40 في المائة من واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي. في إطار الشراكات معها والاتفاقيات التجارية وغيرها.
- كذلك إن أثر حرب العملات على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط يتوقف على نظم أسعار الصرف المتبعة لديها ومعدل الدولرة وحجم الاحتياطيات الدولية الرسمية والفواتير التجارية التي تسعر بها هذه الدول لذلك فهي مطالبة بأن تتبع أساليب جديدة في التنمية وتفعّيل اقتصادياتها لتعمل بكافة طاقتها وتوفير مرونة على الطلب بالنسبة للسلع المنتجة.

المحور الخامس: النتائج و الاقتراحات

اذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لقيم عملاتها فهذا يعني انها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر تصبح سياسة التخفيض غير فعّالة، مما يؤدي الى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام الى المستويات التي تؤدي الى تعزيز الركود الاقتصادي، فلقد إعتبرت العملة مخفضّة القيمة لدى الكثيرين أفضل السبل لتحقيق معدلات نمو إقتصادي جيّدة وذلك لما تحققه من مزايا تنعكس على المستوى النقدي والمالي الذي يفضي إلى الحدّ من الإختلالات على مستويات إقتصادية عديدة وهذا ما ظهر من خلال هذا البحث حيث تمّ توصلنا إلى النتائج التالية:

- العملة رمز من رموز السيادة الوطنية على المستوى المحلي،أما على المستوى الدولي فإن سعر صرف العملة يلعب دورا مهما على مستوى العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصة على مستوى الميزان التجاري.

- الصين الآن كما يراها المراقبون تمثل لعالم الصناعة النهم الذي لا يشبع فلم تضطر إلى تخفيض عملتها كما فعلت دول شرق آسيا أثناء أزمة 1997، لأن العملة الصينية ليست قابلة للتحويل حتى الآن إلا وفق قواعد وشروط، وبالتالي لا تستطيع أية قوة أجنبية التلاعب بسعر عملتها، فهي في مأمن من تأثير الضغوط الخارجية على اقتصادها وعملتها، لكن ليس لمدة طويلة فهي تتعرض حاليا لضغوط شديدة لرفع قيمة عملتها.

- ليست العملة منخفضة القيمة وحدها السبب الوحيد لزيادة حجم الصادرات في الصين فإن تكلفة العمالة منخفضة جدّا، ومهارة ودقة العامل الصيني طوال الوقت دون كلل أو محاولة للتهرب أو التمارض والتزامه بالعمل صفات ليس لها مثيل في أية دولة أخرى فهذا ما ساعد على زيادة حجم الصادرات الصينية وتميزها بالأسعار المنخفضة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية مع منتجات الدول الكبرى.

- أن حرب العملات ما زالت مشتعلة، وهذه الحرب تضع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط على مفترق الطرق وتحّتم عليها الخروج من نفق التبعية، بما فيها التبعية في السياسة النقدية وعدم انتظار شرارة النيران التي يمكن أن تزيد اقتصاداتها التهاباً، خاصة أن عملات هذه الدول في مجملها مرتبطة بالدولار وتخفيض قيمة هذه العملات، ليس سبيلاً لتنمية اقتصادياتها في ظل عدم مرونة الصادرات والأحادية الغالبة للهيكل الإنتاجي، ومن ثم فإن السياسة النقدية لها تحتاج لوقفة، فإذا كانت هناك مبررات جرى قبولها من قبل لعدم فك الزواج الكاثوليكي بين العملات العربية خاصة والدولار، باعتبار أن الولايات المتحدة من أهم الحلفاء التجاريين والسياسيين للدول العربية، وأن تداول النفط الذي يمثل الجزء الأكبر من الصادرات العربية يجري بالدولار، وأن إيرادات ونفقات الحكومات العربية تقدر بالدولار، وأن الجانب الأكبر من الأصول العامة مقومة بالدولار وما يترتب من التحول عن ذلك من خسائر اقتصادية كبيرة، فإن الواقع يفرض على الدول العربية أهمية الخروج من هذه الارتباط بطريقة إرادية هادئة، فقد ألقى تراجع الدولار واستمراره في ذلك بظلاله على الاقتصادات العربية، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج في اقتصادات الدول العربية المرتبطة بالدولار، نتيجة لهذا الارتباط من جهة، وبسبب تسعير النفط من جهة أخرى. [8]

كاستنتاج عام فإن لتخفيض قيمة العملة دورا كبيرا في تشجيع الأداء التصديري الدافع لعجلة النمو الإقتصادي ولقد أحسنت الصين استغلال هذه المزية وتسخيرها لتحقيق أهدافها الإقتصادية مع مراعاتها لشروط نجاح تخفيض قيمة العملة ومواجهة الضغوط الأمريكية للرفع من سعر صرف عملتها"اليوان".

التوصيات والاقتراحات:

بعد هذه الإستنتاجات المبدئية والتي توصلنا إليها، أمكن لنا تقديم بعض من التوصيات والإقتراحات التي نراها حسب رأينا واقعية، وتتمثل هذه التوصيات مبدئيا فيما يلي:

- لخروج العالم من حرب العملات التي نعيش بداياتها الأولى الرجوع إلى النظام النقدي المبني على الذهب، وقد صدرت تصريحات لبعض الخبراء في خضم هذه الحرب تنادي بالعودة لنظام الذهب ومن ذلك: ما صدر خلال السنتين الأخيرتين عن رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك"حيث قال:" إن هذا المعدن النفيس قد يكون جاهزاً للعودة، وكجزء من مجموعة إصلاحات خاصة بالنظام المالي العالمي"، اقترح "زوليك" على صناع السياسات أن يأخذوا بعين الاعتبار أيضاً توظيف الذهب كمرجع عالمي لتوقعات السوق حول التضخم والانكماش والقيم المستقبلية للعملات، وهذا ما اقترحه أيضا الخبير الاقتصادي" سونغ هونغ "صاحب كتاب "حرب العملات"الذي حقق مبيعات قياسية حول العالم حيث قال: "أعتقد أن الخيار في حل هذه الحرب يعود إلى نظام الذهب، حيث أن الذهب هو عملة قياس، وربما المقترح الأخير ربما يكون الأكثر إمكانية في التحقيق هو أنه بعد انهيار نظام الدولار فعليك أن تعود إلى ثقة الناس والتي تقوم أساسا على الذهب"، فأثبت هذا النظام قدرته حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم تبدأ هذه الحروب الإقتصادية إلا بعد إنعتاق النظام النقدي الدولي من رابط الذهب فلنظام الذهب مزايا وخواص لا يمكن معها حدوث أزمات إقتصادية ومنها:

- أنه يحمل قيمة في حدّ ذاته، فلا يمكن لأي دولة أن تطبع منه ما تشاء كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها تصدر من عملتها القدر الذي يسدّ عجز ميزان مدفوعاتها، ولا يمكن أن يحدث تضخم في قيمة النقد إذا كان سندا للنقد.

- الذهب له صفة الثبات في الصرف ولا يمكن أن يتذبذب كما هو حاصل على مستوى معظم عملات الدول خاصة عملات الدول (العملات القيادية)، كما أنه يتميز بالندرة فقيمة إنتاجه تساوي تقريبا قيمته السوقية.

- لقد إتضح من إستعراض مظاهر حرب العملات،بأنه لا بديل عن تدخل الدولة لتنظيم الحياة الإقتصادية وتعزيز دور البنك المركزي في الإشراف على نشاطات البنوك والمؤسسات المالية في سبيل تفادي تفاقم الخلل في موازين المدفوعات، وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية،وإن لم يكن بهذه الطريقة المباشرة على أقل تقدير بطريقة غير مباشرة بما يصطلح عليه باليد الخفية.

- استمرار ربط العملات الخليجية بالدولار لا شك أنه سيؤثر سلبا، لذا فانه من الضروري الاسراع بإصدار العملة الخليجية الموحدة وربطها بسلة عملات وعلى الدول الخليجية التي حققت فوائض مالية كبيرة القيام بتنويع سلة الاستثمارات في مجال العملات والأسواق والانشطة الاقتصادية، فالاستثمار في العملات يجب ألا يركز على عملة واحدة فالتنويع مطلوب باعتبار ان أي تراجع في عملة يعوضه ارتفاع في العملة الأخرى .

الهوامش والمراجع:

[1] . محمد إبراهيم السقا،"**هل ستنشب حرب العملات**"،مجلة العرب الأسبوعي الصادرة بتاريخ: 23-10-2010،ص:12.

[2] . محمد جلال ، "**حرب العملات...وصراع البقاء......**"، في 2010/12/15 من الموقع: www.ecpulse.com.

[3] . عمر كوش،" **حرب عملات عالمية على الأبواب هيمنة سياسية واقتصادية عالمية موجهة وبأدوات جديدة**"" www.aleqt.com، بتاريخ2010/10/15 .

[4] . نفس المرجع السابق.

[5] . حمد طبيب -أبو المعتصم ،" **حرب العملات والصراع الدولي**"، الأحد، 05 كانون1/ديسمبر 2010،نشرت في الموقع: www.alqudstalk.com

[6] . جليل شيعان ضنمد ،الحوار المتمدن-العدد: 3629 - 2012 / 2 / 5 ،المحور :الادارة و الاقتصاد .

[7] عبد الرؤوف،" **حرب العملات: التداعيات الإقليمية أكثر من أن تحصى**"، 10 فبراير 2011، www.crdirection.com

[8] . أشرف دوابه ،"**النظام النقدي العربي وحرب العملات**"،- الخليج الإماراتية - 2011/01/16.

إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية:

توافق الأهداف و الأساليب

بوفاس الشريف

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة سوق أهراس / الجزائر

ملخص:

تسعى المنظمات على اختلاف أنواعها وطبيعة نشاطها إلى تطوير وتحسين أدائها، ومما لاشك فيه أن الدور الإستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي وارتباطه الوثيق بقضايا التنمية المستدامة يتطلب جودة مخرجات الجامعة الجزائرية ويفرض عليها إدارة أدائها بالبحث عن الأساليب الفعالة في التسيير لمواجهة التحديات، وضرورة تحول التعليم الجامعي من الجمود إلى المرونة، ومن ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة.

تعتبر إدارة الجودة الشاملة أحد أنماط التسيير المعاصرة التي تهدف إلى التحسين المستمر لبلوغ مستوى التميّز، والتي تم توظيف مبادئها وأفكارها بنجاح في العديد من أنظمة التعليم العالي في مختلف الدول خاصة الغربيّة منها، حيث يساهم تطبيقها في تحقيق الأهداف بدون هدر تربوي ويلبي رغبات الطلبة والمجتمع، ويحسن طرق التدريس ووسائل التقويم وتصميم المناهج.

تأسيساً على ما سبق سنتناول في هذا المقال المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري لإدارة الجودة الشاملة.

ثانيا: الأهداف المتوقعة ومتطلبات التطبيق في المؤسسة الجامعية.

ثالثا: أساليب الجودة في تقويم أداء المؤسسة الجامعية.

Abstract:

Organizations are seeking different types and nature of its activities to develop and improve their performance, and is no doubt that the strategic role of higher education institutions and its close connection to sustainable development issues requires quality output Algerian university and impose management performance searching for effective methods in management to meet the challenges, and need to shift higher education from a standstill to flexibility, and of the culture of the minimum to a culture of excellence and quality.

The TQM a patterns Steering contemporary aimed at continuous improvement to achieve the level of excellence, and that was hiring principles and ideas successfully in many higher education systems in different countries, especially Western ones, contributing applied in achieving the goals without wasting of education and meet the wishes students and the community, and improve teaching methods and means calendar and curriculum design.

Based on the above we will discuss in this presentation the following points:

1) theoretical framework for TQM.

2) the expected goals and application requirements in the university institution.

3) methods in evaluating the performance of quality university institution.

أولا: الإطار النظري لإدارة الجودة الشاملة:

تعددت المفاهيم و التعاريف التي أوردها الكتاب و المهتمون بموضوع الجودة.

يعرف هارولد جيلمور Harold L.Gilmore الجودة بأنها " درجة مطابقة منتج معين لتصميمه أو مواصفاته".

كما عرفها جوزيف جوران Joseph M.Juran بأنها تعني " الملاءمة للاستخدام أو الإستعمال"[1].

و قدمت الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة، و كذلك الهيأة العالمية للمواصفات القياسية تعريفا للجودة مؤداه أن الجودة هي " إجمالي السمات و الخصائص التي تميز المنتج أو الخدمة، و يمكن عن طريقها الوفاء باحتياجات معينة".

أما وفقا لعائلة المواصفات ISO 9000 فالجودة " هي عبارة عن مقياس لمدى تلبية حاجات الزبائن، و متطلباتهم المعلنة و الضمنية"[2].

نستنتج من التعاريف السابقة للجودة حسب المفاهيم الإدارية الحديثة هي : معيار أو مجموعة متطلبات، تتطلب جهدا متواصلا من أجل التطوير و التحسين المستمر في الأداء لتحقيق رغبات العملاء و توقعاتهم، فهي معيار لقياس درجة أداء الأعمال في الوقت المحدد، و بالكيفية التي تتلاءم و تتفق مع احتياجات و رغبات العميل و توقعاته، و مدى رضاه عن طريقة أداء الأعمال، و تقديم الخدمات و المنتجات.

1/ مفهوم إدارة الجودة الشاملة: (TQM)

يعرف جون أوكلاند John S. Oakland إدارة الجودة الكلية بأنها " طريقة إدارة تستهدف تحسين الفعالية، و المرونة، و القدرة التنافسية للمنظمة ككل، و هي تطبق على منظمات الخدمات بقدر ما تطبق على المنظمات الصناعية، وتشمل كل الأقسام و كل الأنشطة و كل فرد على جميع المستويات بالمنظمة ".

و يعرفها كولن و هالنجم Joe Cullen & J.Hallingum بشكل أكثر إيجازا بأنها تعني:

" العيوب الصفرية في المنتجات التي تخرج من الشركة، و في الخدمات المقدمة، و تعني الجودة في كل جانب من جوانب عمليات المنظمة ".

و قد عرفها أوماشوني و روس Vincent K .Omachonu & Joe E.Ross بأنها " ذلك النظام الذي يتم بواسطته إحداث نوع من التكامل بين جميع الوظائف و العمليات داخل المنظمة من أجل التحسين المستمر لجودة السلع و الخدمات بهدف تحقيق رضا العميل ".

كما يعرفها جابلونسكي Joseph R. Jablonski بأنها " شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من العاملين و الإدارة بهدف تحسين الجودة و زيادة الإنتاجية بشكل مستمر من خلال فرق العمل ".

قام ستيفن كوهن ورونالد براند بتعريفها على النحو التالي :

إدارة : تعني التطوير والمحافظة على إمكانية المنظمة من أجل تحسين الجودة بشكل مستمر.

الجودة: تعني الوفاء بمتطلبات المستفيد.

الشاملة: تتضمن تطبيق مبدأ البحث عن الجودة في أي مظهر من مظاهر العمل بدء من التعرف على احتياجات المستفيد وانتهاء بتقييم ما إذا كان المستفيد راضياً عن الخدمات أو المنتجات المقدمة له.

كما يعتبر فريق آخر أن إدارة الجودة الشاملة هي: " التطوير و التحسين المستمر للمنتوجات و الخدمات التي تقدمها المنظمة، و تشمل كافة الوحدات و المستويات، كما تشمل كافة الأطراف المرتبطة بالمنظمة من مستهلكين، موردين، مديرين، و عاملين، و ذلك لإشباع رغباتهم و تحقيق التفوق الإقتصادي للمنظمة"[3].

إدارة الجودة الشاملة هي مجموعة عمليات: (التنبؤ، التنسيق، التنفيذ) الموجهة لتحسين الجودة و إنتاج المنتجات بالمستوى الأكثر إقتصاديا (أقل تكاليف) و يحقق إشباع المستعمل[4].

كما عرفها معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي بأنها " تأدية العمل الصحيح على نحو صحيح من الوهلة الأولى مع الإعتماد على الإستفادة بتقويم المستفيد في معرفة مدى تحسن الأداء"[5].

ويعر ف ايشكاوا(ISHIKAWA)الجودة الشاملة"على أنها تتضمن جودة المنتوج والخدمة،وجودة طريقة الأداء،وجودة المعلومات،وجودة العملية الإنتاجية،وجودة أماكن العمل وجودة الأفراد(بما فيهم العاملين والمهندسين والمديرين بكل مستوياتهم الإشرافية)،أضف إلى ذلك جودة النظام والنظم الفرعية،وجودة المنظمة ككل،وجودة الأهداف الموضوعة [6].

2/ مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

أشار ديمنج - الذي يعتبر الأب الحقيقي لحركة الجودة كمفهوم شامل، و كجزء أساسي من عمل الإدارة اليومي- بوضوح لمفهوم إدارة الجودة الشاملة من خلال تركيزه على أربعة عشر عاملا هي[7]:

- خلق و إنشاء هدف مشترك نحو تحسين المنتجات و الخدمات، مع وجود خطة للبقاء في وضع تنافس، والإستمرار في مجال الأعمال، و تقديم وظائف جديدة؛
- الإيمان بالفلسفة الجديدة حيث أننا في عصر إقتصادي جديد، فلا يمكن الإستمرار في قبول مستويات التأخير و الخدمات و المنتجات، و مستويات العمالة المعيبة؛
- توقف الإعتماد على أسلوب التفتيش الجماعي، واستبداله بأساليب الرقابة الإحصائية التي تبنى على بناء الجودة في عملية التصميم، و التصنيع منذ البداية حتى تقل الحاجة إلى التفتيش؛
- نهاية مرحلة مكافأة المنظمات على أساس الأسعار، و بدلا من هذا لابد من الإعتماد على مقاييس للجودة ذات دلالة بجانب السعر، و التحرك نحو مورد وحيد لتوريد صنف واحد من أجل تنمية علاقة طويلة الأجل مبنية على الثقة و الولاء؛
- التحسين المستمر لنظام الإنتاج والخدمات لتحسين الجودة والإنتاجية، و من ثم تخفيض التكلفة و يعتمد تنفيذ هذه الخطوة على أسلوب حل المشاكل و إظهارها، و اتخاذ الخطوات الصحيحة؛
- إنشاء طرق تدريبية حديثة؛
- إنشاء برامج تدريبية للمشرفين لخلق بيئة مشاركة؛
- التخلص من الإحساس بالخوف حتى يعمل كل فرد بحرية و كفاءة من أجل المنظمة؛
- القضاء على الحواجز التنظيمية، و تشجيع روح العمل كفريق للتنبؤ، و حل المشاكل من خلال الإدارات المختلفة؛

- تقليل الشعارات، و الأهداف الرقمية، و اللافتات التي تحث على مستويات جديدة من الإنتاجية بدون توفير الطرق لتحقيق ذلك؛
- القضاء على الحصص العددية؛
- القضاء على الحواجز التي تحرم العاملين من الإعتزاز بعملهم؛
- إنشاء برامج تعليمية، و إعادة التدريب؛
- إنشاء هيكل إدارة يعمل على تحقيق الثلاثة عشر نقطة السابقة كل يوم.

ثانيا: الأهداف المتوقعة و متطلبات التطبيق في المؤسسة الجامعية:

إن إدارة الجودة الشاملة من مفاهيم الإدارة الحديثة التي ظهرت نتيجة اشتداد المنافسة العالمية بين مؤسسات الإنتاج اليابانية من ناحية و المؤسسات الأمريكية و الأوروبية من ناحية أخرى، و لما كان هذا المفهوم سببا مباشرا في تفوق مؤسسة دون غيرها بدأ الإهتمام به في إطار المؤسسات التعليمية في العديد من دول العالم.

تعرف الجودة في إطار المؤسسة التعليمية على أنها " مجمل السمات و الخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب "، و في تعريف آخر هي " جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع و تحسين المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين و مع سماتهم و قدراتهم المختلفة "[08].

1) فلسفة تفعيل إدارة الجودة الشاملة في برامج التعليم العالي:

الجامعة يمكن أن تشكل نظاماً يتكون من هياكل مؤسسية وعمليات وأدوات أي بصيغة المعادلة يمكن القول :

النظام (الجامعة) = هياكل وبنى مؤسسية + عمليات تعليمية وبحثية وخدمة مجتمع + أدوات.

وكل عنصر من هذه العناصر يمكن أن يشكل محوراً للتطوير والتحديث والعصرنة ومن ثم التأثير في مجتمعه بقيم وأعراف مشتركة بنتها الجامعات[09].

أ- مفهوم الجودة التعليمية:

بالنظر إلى الأدبيات التي تحدثت عن مفهوم الجودة في التعليم نلاحظ بأنها لم تخرجها عن نطاق الجودة الصناعية والتجارية و كلها تجمع بالوصول بالمنتج إلى الإتقان و التميز، و إذا أردنا تطبيق هدف تقديم مستوى متميز من الخدمة وكسب رضا العميل على العملية التعليمية فلابد من تحديد من هو العميل (الذي يطلب الخدمة) و من هو المنتج (الخدمة): فهناك من ينظر إلى الطالب على أنه منتج و القطاع الوظيفي هو العميل الذي تسعى الجامعة لكسب رضاه، وهناك من يرى بأن الطالب هو من ينبغي أن يكون العميل و ما يقدم له من العملية التعليمية بصفة عامة هو المنتج[10].

وبالنظر إلى المخطط البياني يمكن تحديد العميل من المنتج حسب دور المؤسسة التعليمية فإذا كان الدور هو تقديم المعلومة لأجل المعرفة فإن المنتج هو العملية التعليمية و العميل هو الطالب، و إذا كان الدور هو تقديم المعلومة لأجل الوظيفة فإن القطاع الوظيفي هو العميل و المنتج هو الطالب، و نوضح ذلك من خلال الشكل رقم 01 كما يلي:

الشكل رقم (01) تحديد المنتج و العميل من خلال دور المؤسسة التعليمية

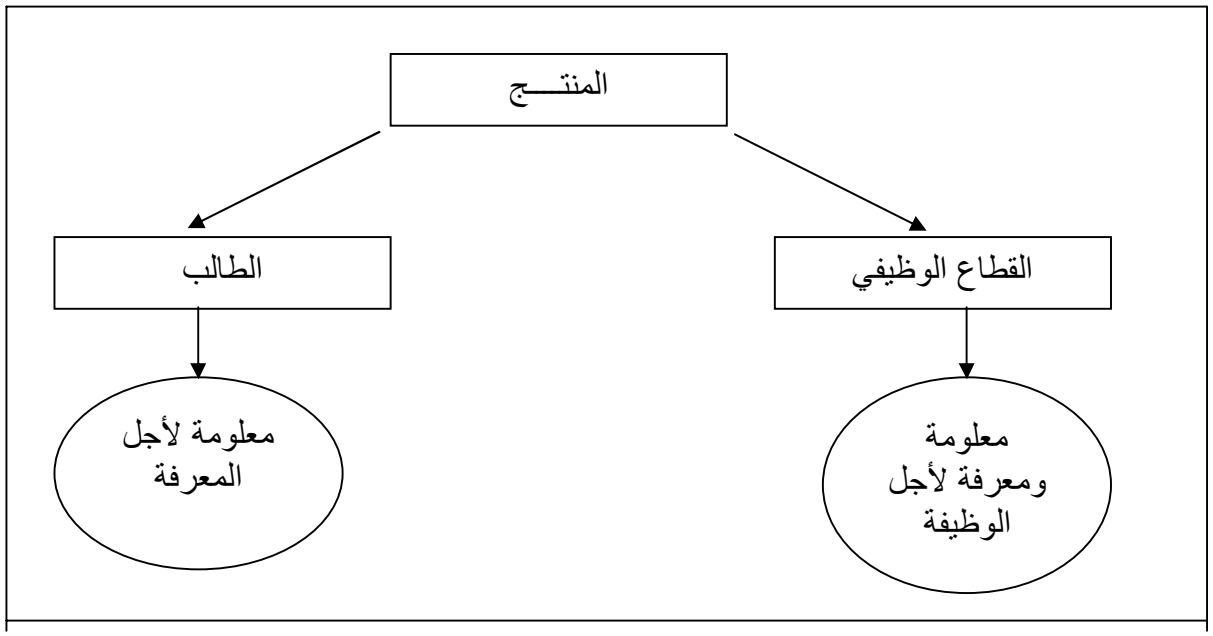

المصدر: محمد محجوب الحداد، و حاتم عبد الله بن الطاهر، " قياس جودة أداء التعليم الجامعي في ليبيا: نموذج قياسي حالة جامعة السابع من أكتوبر خلال الفترة 1988- 2007"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، 2009، ص 05.

من أبرز مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي:

- ارتباط الجودة بالإنتاجية.
- ارتباط نظام الجودة بالشمولية في كافة المجالات.
- عالمية نظام الجودة.
- نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات التعليمية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص في معظم دول العالم.

ب- مراحل التطبيق:

إن زبون التعليم العالي هو الطالب كمتلقي للمعرفة والخدمة، ورب العمل المستقبلي كمستخدم للطالب (كمُنتج)، والمجتمع ككل كمستفيد من العمليات التربوية التي تقدمها المؤسسة التعليمية.

يمكن تصور تطبيق فلسفة تفعيل إدارة الجودة الشاملة في برامج التعليم العالي حيث ينطوي النموذج على المراحل التالية[11]:

ب-1) المرحلة الأولى (اتخاذ القرار): وتتطلب هذه المرحلة فهماً تاماً من قبل الإدارة العليا لفلسفة العملية على مستوى الجامعة ككل أم على مستوى بعض الوحدات الإدارية داخل الجامعة .

ب-2) المرحلة الثانية (التحضير): وتتطلب ما يلي :

- بناء الفريق القائد .
- تحديد نقاط الضعف والقوة .
- تعريف المساهمين في المؤسسة التعليمية وتحديد مهمتهم النسبية .
- صياغة الرسالة والرؤيا المستقبلية
- تصميم النظام الجديد الذي يخدم رسالة المنظمة بعد تجريبه والاستعانة بالنماذج المقلدة و إيضاح الرؤى المستقبلية .

ب-3) المرحلة الثالثة (البدء): وتنطوي على القيام بما يلي :

- وضع الأهداف .
- تحديد العمليات .
- تدريب الأفراد على جميع المستويات.
- تقويم العملية الحالية وعمل التعديلات اللازمة .
- الإشراف المباشر عملية التطبيق وتنظيمها .
- إجراء دراسة تحليلية للمقارنة

ب-4) المرحلة الرابعة (التوسع والتكامل)

ج -الأهداف والمزايا التي تقدمها إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

يمكن تقديم المزايا الآتية عند تطبيق أنظمة إدارة الجودة الشاملة لتنسيق وتوحيد جميع الجهود التطويرية في مؤسسات التعليم العالي وعلى النحو الآتي[12] :

- شمول جميع جوانب العمل الأكاديمي والإداري على مستوى الجامعة ككل، وبالتالي يساعد هذا على إحداث تغيير متكامل يسهل رفع الكفاءة بشكل عام، بعكس تطوير جزء أو خدمة معنية وبقاء الأجزاء الأخرى والخدمات الأخرى كما هي عليه و الذي يعيق أو قد يمنع أي تغير كلي.
- لإحداث أي تغيير حقيقي في الجامعات لا بد من تطبيق أساسيات أسلوب إدارة الجودة الشاملة.
- عمل هيكل لجميع النشاطات التطويرية بدء بوضع رسالة ورؤية واستراتيجيات الجامعة مما يوفر هيكلاً متكاملاً ومتناسقاً يوحد جميع هذه الجهود نحو هدف واحد والذي بدونه تتضارب معه الجهود.
- تدعو إدارة الجودة الشاملة إلى التحسين المستمر وهو الهدف الأساسي لعمليات التطوير.
- تركز إدارة الجودة الشاملة على قياس وتقويم الأداء وهو أحد أهداف التطوير.

المخرجات تحدد بالأهداف الرئيسية للجامعة ومن أهمها:

- التعليم هو المخرج الرئيسي سيكون الطالب الخريج بما اكتسبه من علم ومعارف في مجال معين.

- البحث والمساهمة في المعرفة العلمية وعليه فان المخرجات ستكون الناتج البحثي على شكل مقالات علمية منشورة في مجلات محكمة أو في كتب أو في مؤتمرات علمية وما شابه.

الأهداف من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم هي[13]:

- ضبط و تطوير النظام الإداري في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار و تحديد المسؤوليات بدقة.
- الإرتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب.
- زيادة كفاءات الإداريين و الأساتذة و العاملين بالمؤسسات الجامعية و رفع مستوى أدائهم.
- زيادة الثقة و التعاون بين المؤسسات التعليمية و المجتمع.
- توفير جو من التفاهم و التعاون و العلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين بالمؤسسة الجامعية.
- زيادة الوعي و الإنتماء نحو المؤسسة من قبل الطلاب و المجتمع المحلي.
- الترابط و التكامل بين جميع الإداريين و العاملين بالمؤسسة الجامعية للعمل بروح الفريق.
- تطبيق نظام الجودة الشاملة يمنح المؤسسة المزيد من الإحترام و التقدير المحلي و الإعتراف العالمي.

د- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

إن تحقيق أهداف إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية و الوصول إلى رضا المستفيد الداخلي و الخارجي لها يتطلب إحداث متطلبات التطبيق في التعليم الجامعي و التي تشمل بصورة عامة[14]:

د-1) رسم سياسة الجودة الشاملة للجامعة من حيث:

- تحديد المسؤول عن إقامة الجودة الشاملة و إدارتها.
- تحديد كيفية مراقبة و مراجعة النظام من قبل الإدارة.
- تحديد المهمات المطلوبة و الإجراءات المحددة لكل مهمة.
- تحديد كيفية مراقبة تلك الإجراءت.
- تحديد كيفية تصحيح الإخفاق في تنفيذ الإجراءات.

د-2) الإجراءات: و تشمل المهمات التالية:

- القدرة على التسجيل.
- تقديم المشورة.
- تخطيط المنهج.
- عمليات التقويم.
- إعداد مواد التعليم.
- اختيار و تعيين العاملين.
- تطوير العاملين.

د-3) تعليمات العمل: يجب أن تكون واضحة و مفهومة و قابلة للتطبيق.

د-4) المراجعة: و هي الوسيلة التي يمكن للمؤسسة أن تتأكد من تنفيذ الإجراءات.

د-5) الإجراء التصحيحي: هو تصحيح ما تم إغفاله أو ما تم عمله بطريقة غير صحيحة.

د-6) الخطوات الإجرائية: وضع معايير لتطبيق إدارة الجودة الشاملة مثل نظام الإيزو ISO 9002 في الميدان التربوي.

يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة TQM في التعليم العالي بأنها مدخل لإدارة مؤسسات التعليم العالي يرتكز على الجودة، ويبنى على مشاركة جميع أعضاء مؤسسات التعليم العالي ، ويستهدف النجاح طويل الأجل من خلال تحقيق إرضاء الموظفين في مؤسسات التعليم العالي ، وتقديم خدمات تعليمية متميزة تقابل إرضاء المستفيدين من مخرجات التعليم العالي (طلاب، سوق العمل، المجتمع) [15] .

تتمثل أهم العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم بالآتي:

المدرسون، الطلابٍ، الخطة الدراسية، المباني الجامعية، الإدارة الجامعيةٍ، الكتاب الجامعي ، الإنفاق على التعليم ، تقييم الأداء التعليمي ، ولضمان تطبيق العناصر السابقة يجب توافر قائد تربوي ملتزم بمدخل إدارة الجودة الشاملة ، ومن أعضاء هيئة تدريسية وموظفين مدربين ومشاركين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة ،ومناخ تنظيمي حافز وإيجابي ، ونظام اتصال فعال ، وتطبيق رشيد لمفهوم المساءلة فضلاً عن الإلمام بطموحات المستفيدين من خدمات التعليم العالي ولقد قدم كل من Bogue & Hall نموذج للجودة في التعليم العالي قائم على أربعة عناصر هي : القبول ، نهاية السنة الأولى ، التخرج ،وما بعد التخرج ، بحيث يتم بناء على العنصر الأول الاستعداد للدراسة في الكلية . ويتم بناء على العنصر الثاني التأكد من المهارة والمعرفة ، ويتم بناء على العنصر الثالث استيعاب المفاهيم في مجال التخصص ، ويتم بناء على العنصر الرابع التأكد من إرضاء المستفيدين من خدمات التعليم العالي (الطلاب ، سوق العمل ، المجتمع) .

وتركز المناهج الحديثة على بناء المهارات الأساسية عند المتعلمين من خلال المواد الدراسية الجديدة، ومثال على هذه المهارات : مهارة التفكير وحل المشكلات ، ومهارة الإبداع ، مهارة التحليل ، مهارات عملية تتعلق بجمع البيانات والتعامل معها ، مهارات استخدام التقنيات الحديثة ، مهارة التواصل الاجتماعي ، والعديد من المهارات الأخرى التي تندرج في إطار المناهج ، وتتضمن وثيقة المعايير فلسفة المنهج والمعايير والمخرجات المتوقعة موزعة على كافة السنوات ، أما وثيقة المؤلف فتتضمن الوحدات الدراسية والدروس والأهداف المتوقعة من هذه الدروس ، فوثيقة المؤلف مبنية على وثيقة المعايير ، وهي تعطي مؤشراً للذي يؤلف الكتاب أو المرجع حول ما الذي ينبغي أن يتضمنه هذا الكتاب أو المرجع ، وبالتالي يمكن الاستفادة من وثيقة المؤلف لتقييم ما يقدم من كتب أو مراجع لاحقاً .

ولتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي يجب توافر الآتي :

- استراتيجية تعليمية واضحة تعكس الالتزام بالمعايير الأكاديمية السليمة في كافة مجالات العمل التعليمي .

- سياسات متطورة تحكم تصرفات الإدارة التعليمية في كافة المستويات وتوفر المعايير الصحيحة والمتعارف عليها عالمياً في اتخاذ القرارات في المنظمات التعليمية المعتمدة.

- التزام الإدارة وهيئة التعليم بتحسين جودة الخدمات التعليمية بشكل مستمر.

- استخدام أساليب فعالة لتقييم جودة الخدمات التعليمية .

- العمل بروح الفريق .

- نظم وأساليب مدروسة لتنمية الموارد التعليمية وتحسين تقنيات التعليم وتطوير المناهج .

- قدرة على الاختيار الدقيق للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وكافة عناصر العمليات التعليمية وفقاً للمعايير الأكاديمية المعتبرة .

- نظم للمتابعة وتقويم الأداء والرقابة على مستويات الجودة في كافة مرافق المؤسسات التعليمية ، والسلطة الكافية للتدخل لتصحيح الانحرافات ومنع تكرارها .

-إجراء تحليل SWOT : وهو يعتمد على تحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للمنظمة، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمنظمة ، ويتمثل الغرض من هذا التحليل في تحديد الاستراتيجيات التي تلائم موارد وقدرات المنظمة ، وذلك بهدف تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف واقتناص الفرص ومواجهة التهديدات.

وتتمثل أهم فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي بالآتي : تركيز جهود الجامعات على إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذي تخدمه ، تحسين الأداء في جميع مجالات عمل الجامعة ، إنشاء نظم تحدد كيفية تنفيذ العمل بأفضل كفاءة وجودة ، تقويم وقياس الأداء ، وضع معايير لقياس الأداء ، تمكن منشآت التعليم العالي من القدرة على المنافسة ، تطوير أسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل ، تحسين مستوى الاتصالات.

ثالثا:أساليب الجودة في تقويم أداء المؤسسة الجامعية:

1) أساليب قياس الأداء و الفعالية:

من بين الأساليب الممكن اتباعها في قياس أداء و فعالية المؤسسات الجامعية:

أ) عملية التقييم الذاتي:

تقوم به الجامعة لبرنامج معين و يشارك فيه كل من الإدارة و الهيئة التدريسية و الطلبة، و يهدف بشكل أساسي إلى جمع و تحليل البيانات من أجل تحديد نقاط القوة و الضعف[17].

ب) التقييم الخارجي:

تستند هذه العملية على تقرير التقييم الذاتي و يهدف هذا التقييم إلى التحقق من النقاط الواردة في التقييم الذاتي والكشف عن أي نقاط قوة أو ضعف إضافية، و تشمل هذه العملية دراسة وافية للتقييم الذاتي و كذلك إجراء مقابلات مع مختلف الفئات الإدارية و الأكاديمية و الطلابية و زيارات ميدانية لمرافق البرنامج و المؤسسة التعليمية من قاعات ومختبرات و مكتبات[18].

ج) أسلوب المقارنات المرجعية:

يعتبر من الأدوات التي يمكن استخدامها بفاعلية لإجراء تحسين و تطوير في الخدمة التعليمية عن طريق الإجابة عن التساؤلات التالية:

- أين نحن بالنسبة للآخرين؟
- ما هي مجالات التحسين المرغوبة؟
- ما هي أفضل الجامعات التي يمكن المقارنة مع عملياتها و أنشطتها التعليمية؟
- كيف يمكن استخدام أسلوب تلك الجامعات لدينا؟
- كيف يمكن لنا تحقيق تميز أكثر من تلك الجامعات؟[19]

د) مؤشر دالة الإنتاج للجامعة:

هو نموذج قياسي اقتصادي يعتبر أهم المؤشرات التي تساهم في قياس جودة الخدمة التعليمية، و التعرف على طبيعة العلاقات بين المدخلات و المخرجات و ذلك تماشيا مع الإتجاه الحديث من التحليل الإقتصادي بدراسة دوال الإنتاج، وتعتبر دوال الإنتاج الأسية المعروفة بدوال

Cobb - Douglas من أكثر الدوال ملاءمة حيث توضح مرونات الإنتاج المباشرة لكل عنصر من عناصر الإنتاج وهي تأخذ الصيغة:

$$Y = A\, X_1^{b1}\, X_2^{b2}$$

حيث:

A: معامل ثابت.

X_1 ، X_2 : مدخلات الإنتاج.

b_1 ، b_2 : مرونات المخرجات بالنسبة لعناصر الإنتاج.

و يمكن توصيف النموذج القياسي لدالة الإنتاج باستخدام متغيرين مستقلين هما أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة) لأنها تعتبر المحدد الأساسي في أي جامعة و يقع عليها العبء الأكبر في إعداد المتخرجين الذين يمثلون استثمارا لرأس المال البشري، بالإضافة إلى عامل التقدم التكنولوجي، أما المتغير التابع في النموذج (المخرجات) فهو عدد الطلبة المتخرجين وبذلك يكون شكل النموذج الإقتصادي القياسي كالتالي:

$$Y = A\, X_1^{b1}\, X_2^{b2}$$

حيث:

Y: عدد الطلبة المتخرجين.

X_1 : عدد أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة).

X_2 : التقدم التكنولوجي (الذي يأخذ قيما من 1...)

b_1 : مرونة الخريجين للعمل (أعضاء هيئة التدريس).

b_2: مرونة الخريجين للتقدم التكنولوجي.

A: معامل ثابت.

و يمكن تطبيق هذا النموذج على الجامعة حيث يستخدم البرنامج الحاسوبي Minitab لتقدير معلمات النموذج و الحصول على معادلة الإنحدار بالدالة اللوغاريتمية و معاملات التحديد و الإرتباط، و من ثم تحليل النتائج[20].

هـ) مؤشر معدل الكفاءة الداخلية و الخارجية:

نقصد بالكفاءة زيادة الإنتاجية بأقل التكاليف و هذا المؤشر هو اختبار يمكن به معرفة مدى فعالية عامل من العوامل في حالة استخدامه مع عوامل أخرى كالمدخلات و المخرجات في العملية الإنتاجية لتحقيق أعلى درجة من التوافق بين أهداف التعليم و تطور المجتمع.

فالكفاءة الداخلية هي مدى قابلية المؤسسة التعليمية بمدخلاتها من الطلبة و الإنتقال بهم من مرحلة لأخرى على الوجه الأكمل فتكون المؤسسة ذات كفاءة داخلية إذا انخفض عدد الراسبين و تاركي الدراسة.

أما الكفاءة الخارجية فهي تعبر عن مدى مساهمة النظام التعليمي في الحياة العامة و تنمية المجتمع أو مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل.

يحسب معدل الكفاءة الداخلية بالعلاقة:

$$\text{معدل الكفاءة الداخلية} = \frac{\text{عدد الخريجين من الفوج الدراسي}}{\text{عدد الملتحقين الجدد من نفس الفوج}} \times 100$$

حيث كلما اقترب المعدل من 100 يدل ذلك على ارتفاع معدل الكفاءة الداخلية والإبتعاد عن 100 يدل على انخفاضه أي زيادة عدد الراسبين و المنقطعين عن الدراسة[21].

و) النموذج الرياضي:

فكرة النموذج الرياضي هي إدخال مؤشرات في معادلة بحيث يكون شقها الآخر عبارة عن مجموع لهذه المؤشرات مجتمعة، مع إعطاء وزن أو أهمية نسبية لكل مؤشر، و من أمثلة المؤشرات نذكر:

- مؤشر نسبة الطلبة إلى الأساتذة.
- مؤشر نسبة حملة الماجستير إلى حملة الدكتوراه من الأساتذة.
- مؤشر نسبة الطلبة الجدد إلى المتوقع تخرجهم لنفس السنة.
- مؤشر نسبة عدد أجهزة الحاسوب المتوفرة لاستعمال الطلبة إلى عدد الطلبة.
- مؤشر نسبة الناتج البحثي إلى عدد الأساتذة خلال السنة.
- مؤشر نسبة الأساتذة المشاركين و المؤقتين إلى الدائمين.

ويمكن المقارنة باستخدام هذه المؤشرات بين جامعتين أو أكثر و بالتالي تحديد مستوى الأداء الأعلى بينها[22].

2) صعوبات قياس جودة الأداء في التعليم العالي:

تواجه عملية قياس مستوى الجودة في التعليم الجامعي عدة صعوبات ترجع إلى الخصائص المميزة للنظام الجامعي و من هذه الصعوبات نذكر[23]:

- لم ينل موضوع قياس الجودة الإهتمام الكافي من قبل الباحثين في المنظمات الخدمية عامة و الجامعات خاصة، وبالتالي لا توجد مؤشرات دقيقة متفق عليها من قيل الباحثين، و يرجع ذلك لصعوبة إعطاء أوزان كمية لمواصفات مخرجات الجامعة كونها غير ملموسة.

- تتصف مخرجات النظام الجامعي من خريجين و نتاج علمي و خدمة المجتمع بالتعدد و عدم التجانس،و هذا يفرض الإعتماد على أعداد كبيرة من المؤشرات و الخصائص في قياس الأداء مما يعني الحاجة إلى الكثير من الجهد و الوقت الضروريان لعملية القياس.

- صعوبة معرفة الفائدة التي تحققها مخرجات الجامعة للمجتمع لأن أعدادا كبيرة من تلك المخرجات تبقى دون الإستفادة منها (حالات البطالة)، كما أن الفوائد المتحققة من تلك المخرجات لا تأتي مباشرة و إنما تحتاج إلى سنوات لكي يظهر مردودها.

- يشكل العنصر البشري الجزء الرئيسي من مخرجات النظام و من مدخلاته أيضا، و ما يميز هذا العنصر هو عدم الثبات في الخصائص الشخصية و المواقف السلوكية و التأثر بالعديد من العوامل التي تصعب التحديد الدقيق لجودة هذا العنصر.

استنتاجات و توصيات:

- نقترح على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية تبني أنظمة إدارة الجودة الشاملة التي تهدف إلى التحسين المستمر في الأداء، و التي تبدأ بقرار التطبيق و وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ و تحديد الموارد اللازمة و اختيار الفريق القيادي لبرنامج إدارة الجودة مع ضرورة التركيز على جميع أنواع الموارد البشرية الجامعية من أساتذة،إطارات، أعوان تحكم، أعوان تنفيذ، و إشراك الطالب باعتباره زبون التعليم العالي و البرامج المقدمة له هي جزء أساسي من منتجات هذه المؤسسات.

- استخدام المؤشرات التي تسمح بقياس جودة أداء مؤسسات التعليم العالي من فترة لأخرى لتحديد فجوة الأداء التي تمثل الفرق بين الأداء الفعلي و الأداء المرغوب، و التي تساعد على اتخاذ القرارات.

- قياس كفاءة الأساتذة من خلال مؤشر دالة الإنتاج للجامعة الذي يسمح بالوصول إلى مرونات الإنتاج لأعضاء هيئة التدريس التي تشير إلى ارتفاع أو إنخفاض كفاءتها الإنتاجية و بالتالي مستوى أدائها، مما يعكس نجاح أو فشل السياسات المتبعة في الإختيار و التعيين في الجامعة.

- استخدام معدل الكفاءة الداخلية الذي يسمح بتحديد معدلات الرسوب و الإنقطاع و التي تمثل ضياعا لجزء من التكاليف التي تتحملها الدولة في التعليم الجامعي و الإستثمار البشري لإعداد طلابها، و من ثم وضع آليات و سياسات من شأنها التقليل من ذلك.
- إن صعوبة معرفة الفائدة التي تحققها مخرجات الجامعة للمجتمع لأن أعداد كبيرة من تلك المخرجات تبقى دون الإستفادة منها (حالات البطالة)، يتطلب انفتاح الجامعة على محيطها و إبرام اتفاقيات مع مؤسساته المختلفة، و من ثم تكييف التخصصات المفتوحة و تطويع المقررات الدراسية النظرية و العملية لكي تحاكي ما هو موجود و مرغوب فيه على أرض الواقع في سوق العمل، و هذا ما بدأ الإتجاه إليه فعلا خاصة مع تطبيق النظام الجديد **LMD** الذي يعطي للجامعة مرونة في اقتراح عروض التكوين المفتوحة للطلبة.

- خلق روح المنافسة بين الجامعات على أن يكون هناك حد أدنى للتوافق، أما الحد الأعلى للتميز فهو مفتوح.
- تشجيع الأساتذة والباحثين على التميز والعطاء، وذلك من خلال تسهيل تواصلهم مع مراكز الخبرة في الجامعات العالمية والمحلية.
- التعليم الجامعى يعانى من أزمة الوضع الراهن فى جميع عناصره (مدخلات ، عمليات، مخرجات) وفى أدائه لجميع وظائفه، مما يجعله غير قادر على مواجهة تحدياته الحالية والمتوقعة وخاصة مع بروز تحديات ومتغيرات جديدة على الساحة المحلية والدولية.
- تمثل فلسفة ومنهجية الجودة الشاملة ممثلة فى إدارة الجودة الشاملة ، وآليات ضمانها الوسائل الأكثر جوهرية لمواجهة مشكلات وتحديات مؤسسات التعليم الجامعى وذلك بما تقوم عليه من استراتيجية شاملة للتطوير والتحسين المستمر.
- تمثل مؤشرات الجودة التعليمية أحد الأدوات التقييمية الأكثر دلالة وتحديدا والأكثر قدرة على وصف النظم التعليمية بصورة إجمالية كلية.
- هناك العديد من التجارب والنظم العالمية فى مجالى جودة ، ومؤشرات جودة التعليم الجامعى على المستوى العالمى ، وهناك الكثير منها ما ثبت نجاحه وقدرته على تسيير المؤسسات الجامعية بفعالية، ولكن استخدام أحدها أو بعضها فى التعليم الجامعى الجزائري يحتاج إلى إعادة مواءمتها وتكييفها مع طبيعة المؤسسات الجامعية الجزائرية ، وذلك لأن الجودة ومؤشراتها مرتبطة بالثقافة التنظيمية.

الهوامش والمراجع:

1. جمال طاهر أبو الفتوح حجازي، **إدارة الإنتاج و العمليات: مدخل إدارة الجودة الشاملة**، القاهرة، مكتب القاهرة للطباعة والتصوير، 2002 ، ص292.

2. مأمون السلطي وسهيلا الياس، **دليل عملي لتطبيق أنظمة إدارة الجودة: الايزو 9000**، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 12.

3. أحمد ماهر و آخرون، **" الإدارة – المبادئ و المهارات-"** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 711.

4. Siddiki abdallah, **Management de la qualité de 'inspection à l'esprit kaizen**, opu, alger,2008, p 20.

5. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، **" إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الصناعة و التعليم"**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 24.

6. بن عيشي عمار، **" مدى فاعلية التدريب في تحقيق الجودة الشاملة"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009،ص 04.

7. عبد الرحمن توفيق،**" منهج إدارة الجودة الشاملة"**، مركز PMEC، الطبعة الثانية، القاهرة، ص 04.

8. سوسن شاكر مجيد و محمد عواد الزيادات، **" إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الصناعة و التعليم"**، مرجع سابق،ص 176.

9.سرمد كوكب الجميل، **" خيارات تحرير نظم التعليم العالي و الجامعات في الدول العربية "**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2005، ص 222.

10. محمد محجوب الحداد، و حاتم عبد الله بن الطاهر، **" قياس جودة أداء التعليم الجامعي في ليبيا: نموذج قياسي حالة جامعة السابع من أكتوبر خلال الفترة 1988- 2007"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، 2009، ص 05.

11. لحسن عبد الله باشيوة، **" نموذج رياضي لمقارنة و تحسين نوعية و فاعلية برامج التعليم العالي في الجامعات الجزائرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2005، ص 10.

12. عيسى يوسف قداده، **" نموذج مقترح لاستخدام إدارة الجودة الشاملة لتحقيق قيمة عالية لأعمال الجامعات الأردنية الخاصة "**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35، 2007، ص 111.

13.سوسن شاكر مجيد و محمد عواد الزيادات، **" إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الصناعة و التعليم"**، مرجع سابق، ص ص176، 177.

14. نفس المرجع ص ص 194، 195.

15. Site web : http://wehda.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp

16. محمد عبد الوهاب العزاوي، **متطلبات نظام ادارة الجودة الجامعية وفقا للمواصفة العالمية ISO 9000 . 2000**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 127.

17،18 نفس المرجع، ص 259.

19) نفس المرجع، ص 260.

20) محمد محجوب الحداد، و حاتم عبد الله بن الطاهر، **" قياس جودة أداء التعليم الجامعي في ليبيا: نموذج قياسي حالة جامعة السابع من أكتوبر خلال الفترة 1988- 2007"**، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

21) نفس المرجع، ص 17.

22) لحسن عبد الله باشيوة، **" نموذج رياضي لمقارنة و تحسين نوعية و فاعلية برامج التعليم العالي في الجامعات الجزائرية"**، مرجع سابق،ص 15.

23) نفس المرجع، ص ص 6، 7.

الجذور الإدارية للمعرفة التنظيمية

- مقاربة ابستمولوجية ومؤسساتية -

مراد علّة

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة/ الجزائر

ملخص:

لا شك أن المعرفة عبر التاريخ كانت دائماً مصدر بناء الحضارات الإنسانية في كل زمان ومكان، ويكتسب العصر الذي نعيش فيه أهمية خاصة غير مسبوقة تزيد من أهمية المعرفة في حياة الإنسان، وتتمثل هذه الأهمية الخاصة بحقيقتين رئيستين؛ **أولهما:** التراكم المعرفي الإنساني، والمهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم وأسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في تطويع تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها المادي ثم الدخل، فبتفعيل المعارف المتراكمة، وتجديدها باستمرار ووضع النظم الفعالة للاستفادة منها، استطاعت أمم أن تتفوق على الأمم الأخرى في التقدم والتنمية، وبناء الإمكانات المتجددة، واكتساب لقب الأمم المتقدمة، أما **الحقيقة الثانية:** فترتبط بتطور تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها، وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع، وتفعيلها للتعامل مع المعرفة بيسر وسهولة وسرعة، بعيداً عن قيود الحدود، ومشقة المسافات.

Abstract:

There is no doubt that knowledge throughout history has always been a source of building human civilizations in all times and places, and gain the era in which we live is particularly important unprecedented increases the importance of knowledge in human life, and is so special two major;: first accumulation of knowledge humanitarian, skills and capabilities thatresulted from this accumulation and resulted in improved living standards and prosperity for many of the countries that succeeded in adapting such knowledge and skills in order to increase production levels of physical and income, Fbtfiel accumulated knowledge, and continuously updated and put effective systems to take advantage of them, was able Nations to overtake the other nations in progressand development, and building potential of renewable and gain the title of the advanced nations, the second fact :evolution of information technology and communications systems and applications, and spread at a reasonable cost on a large scale, and activated to deal with the knowledge smoothly and quickly, away from the constraints of the border, and hardship distances.

أولاً: في نشأة المعرفة وتطورها

تعود بدايات المعرفة إلى بداية خلق الإنسان، حيت خلقه الله سبحانه وتعالى على الفطرة، ثم علمه وهداه السبيل ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا**﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿**خَلَقَ الإِنسَانَ ۝ عَلَّمَهُ البَيَانَ**﴾ [2]، ومن السهولة تمييز الطابع التراكمي للمعرفة الإنسانية، و قد نقل لنا التاريخ بعض أوجه الازدهار في الحضارات القديمة، كالسومرية و الآشورية و البابلية و الفرعونية والصينية و الهندية و اليونانية، و التي حصل فيها تراكم معرفي مكَّن الإنسان من تحقيق انجازات كبرى. ففي العراق القديم وُجدت أعداد كبيرة من الوثائق المكتوبة، و كانت الكتابة مقصورة على طبقة الكتبة الذين يتحملون مسؤولية المحافظة على المعرفة و نشرها، و كان الآشوريون يساوون الذكاء بالذاكرة، و قد مكَّن هذا الذكاء "آشور بانيبال" من إتقان الكتابة المسمارية، الأمر الذي جعله متحمساً للحفاظ على المعرفة في زمانه ببنائه مكتبة بقصره حملت اسمه، و التي تُعد الآن واحدة من أهم كنوز المتحف البريطاني[3]، و لكن الطابع الغالب على المعرفة في العصور القديمة لم يخرج عن كونه خبرات متوارثة ومقترنة في جانب كبير منه بالإلهام، ولم ينقل لنا التاريخ إشارات عن إخضاع المعرفة للتجربة و البرهان، لذا لم يحاول أيٌ من هذه الحضارات التأطير للمعرفة المتراكمة لديها بنظريات علمية، وبُني الكثير من هذا التراكم المعرفي على القصص و الأساطير والخرافات، الأمر الذي يسمح لنا أن نسمي المعرفة في هذه الحقب بـ:"المعرفة الأسطورية" [4]، لكن المعرفة لدى البابليين اقترنت بالكهانة و السحر والطب و العرافة و الفلسفة، فانتقلت المعرفة على أيديهم إلى ما يسمى بالمعرفة الفلسفية التي انصرفت إلى معرفة الأشياء و الحوادث و الموضوعات وعرفة كيفية فعل الأشياء، و بهذه المرحلة عُدّت المعرفة شيئا موجوداً، و ما على العقل البشري إلا أن يتأملها كما هي، واستخدمت المعرفة الفلسفية في بعض الاستخدامات العلمية، لكنها لم تحظ بالتحليل العقلي و لم تُؤطَّر نظرياً إلا عند اليونان الذين صاغت حضارتهم مفهوم المعرفة النظرية التي امتازت بالقدرات التحليلية و تمكنوا من تدوينها، وهذا ما ميَّز اليونان عن البابليين والفراعنة الذين استخدموا معارفهم في بناء شواخص خالدة عُدّت من عجائب الدنيا السبع، لكنهم لم يدونوا هذه المعارف بنظريات يمكن خزنها والرجوع إليها كما فعل الإغريق، الذين أطلقوا على ما كان يسمى فلسفة في الحضارات القديمة (معرفة) أو (حباً للحكمة)، وبذلك انتقلت المعرفة على - يد اليونانيين - من المعرفة الفلسفية إلى المعرفة النظرية [5].

---

[1] : قرءان كريم، **سورة البقرة**، الآية: (31).

[2] : قرءان كريم، **سورة الرحمن**، الآيتين: (3-4).

[3] : جورج كونتينو؛ ترجمة سليم طه التكريتي و برهان عبد التكريتي، **الحياة اليومية في بلاد بابل و آشور**، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية، بغداد، 1986، ص: 300.

[4] : عبد المعيد خان محمد، **الأساطير و الخرافات عند العرب**، سلسلة العلوم الاجتماعية، دار الحداثة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1981، ص: 21.

[5] : زكريا فؤاد، **التفكير العلمي**، سلسلة كتب عالم المعرفة، الطبعة الثالثة، الكويت، 1988، ص: 138.

ثانياً: نظريات المعرفة

دُرست المعرفة وفق نظريات مختلفة تبعاً لاختلاف حقولها العلمية و وجهات نظر الباحثين في مجالها، و أحدثت التطورات السابقة في نظرية المعرفة نقلةً نوعية و مراجعات و دراسات بصدد العلاقة بين الفكر و العمل، و التفكير الفردي و الجماعي، و سنتناول في هذا الفرع بعض النظريات والمداخل، مع التأكيد على أن نظرية المعرفة في منظمات الأعمال هي نظرية مادية محضة و ليست غيبية لأنها مبنية على الاستنباط من المحسوسات و المعلومات، و قد كان للمعرفة نظريات و مداخل عدة، ففي القرن التاسع عشر ظهرت نظريتان، هما : نظرية الملكات التي تفترض أن العقل البشري مقسمٌ إلى ملكات مثل ملكة التفكير و الوجدان و الإرادة، و التي تُبرز ما يقوم به العقل، و الثانية هي النظرية الترابطية، التي افترضت أن الإنسان عندما يخلقه الله (سبحانه و تعالى) يكون عقله صفحة بيضاء تسجل فيها الخبرات عن طريق الحواس. [6]

وقد درست المعرفة كذلك من مداخل نفسية و اجتماعية و سلوكية ضمن نظريات نشير إليها من باب التنويه فقط، و هي نظرية الاتساق المعرفي ضمن نظرية التوازن لـ: **Heider** ونظريات التطابق المعرفي لـ: **Osgood Tannetaum** ونظرية المنطق النفسي لـ: **Ableison & Resenbery** ونظرية التنافر **Festinger**، وأشار الراضي[7] إلى نظرية **Ausubel** لتعلم المعرفة، و التي تعتمد على التعلم بالمعنى الذي تتفاعل بموجبه المعرفة الجديدة مع المختزنة في الذاكرة تفاعلاً ديناميكياً، يجعل البناء المعرفي يتشكل بصورة جديدة لخلق بعض الحلول للمشكلات تدفع بالمتعلم لزيادة معرفته.

و أشار **Mc Elroy** [8] إلى نظرية نظم التكيف المعقدة **"Complex Adaptive Systems "Cas Theory** التي ترى أن المنظمات تنظم ذاتها و تحاول التكيف فردياً و جماعياً وباستمرار مع الظروف المتغيرة، وتفترض أنها تقوم بتعديل معرفتها بما يؤدي إلى التغيير في السلوك، ومن ثم هي نظمٌ دائمية لتوليد المعرفة التي تساعدها على أن تصبح إبداعية، و فسرت نظرية **Nonaka & Takeuchi** [9] كيفية تكوين المعرفة من خلال التفاعل الحركي بين نوعين من المعرفة؛ الضمني و الظاهري، و أشار إلى أن المعرفة الضمنية تشمل العناصر المعرفية و التقنية، والعناصر المعرفية تتضمن النماذج العقلية مثل:

- المخططات **(Schemes).**
- النماذج **(Paradigms).**
- التوقعات **(Prediction).**
- المعتقدات **(Belhefs).**

---

[6] : جلال سعد، **المرجع في علم النفس**، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص: 47.

[7] : الراضي محمد، **الوسائط Hypermedia في خدمة تعلم و تدريس العلوم**، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العدد الثالث، 2001، ص: 103.

[8] : *McElroy, Mark, W. , **Using Knowledge Management to Sustain Innovation**, Knowledge Management Review, SEP.- Oct., Vol.3, Issue.04, 2000, P.35.*

[9] : *Nonaka I. and Takeuchi, H. **The Knowledge Creating Company, How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation**, New York, University Press, Oxford, 1995, P.59.*

- وجهات النظر **(Viewpoints)**.

أما العناصر التقنية فتشمل:

- معرفة - كيف **(Know-How)**.
- الحرف **(Crafts)**.
- المهارات **(Skills)**.

و يتم اكتساب المعرفة الضمنية و تبادلها وفق مدخل (شخص إلى شخص) بآليات الحوار و تبادل القصص، أما المعرفة الظاهرة فيمكن اكتسابها و اكتشافها من الوثائق و التي تشمل معرفة- ماذا **(Know-What)** و معرفة- حول **(Know-About)** و يمكن تبادلها وفق مدخل (الوثائق إلى الأشخاص) بآليات التنقيب عن المعرفة في المطبوعات والمكتبات الإلكترونية، و تتناقض التطورات الحديثة في نظرية المعرفة مع الافتراضات النظرية المعرفية العقلانية التي كانت سائدة حول إدارة المنظمة، و العلاقة بين الحقائق و بين المعرفة و المنظمة و الإدارة، و من النظريات الحديثة للمعرفة نظرية النشاط **(Activity Theory)**، و التي أشار إليها **Blackler** [10]، و التي تميل إلى تجنب الانقسام بين التفكير والعمل، الأفراد و المجتمع، و اهتمت هذه النظرية باكتشاف العلاقة بين الفعل المادي والعقل و اكتشاف الروابط بين الفكر و السلوك، وافترضت أن جذور كل التقلبات و الصراع في أنظمة النشاط للمعرفة يمكن إيجادها في الصراعات بين قيمة الاستعمال **(Use Value)** التي تمتلكها، و قيمة التبادل **(Exchange Value)** التي ستكتسبها و كيفية الموازنة بينهما، و طورت هذه النظرية و أُضيف إليها وسميت بنظرية المنظمات، بوصفها أنظمة نشاط **(Theory of Organization as Activity Systems)** وهي نظرية في غاية الأهمية لاستكشاف العمل المعرفي والكفاءات التنظيمية و التعلم التنظيمي، و استفاد أصحاب المدخل الاقتصادي من التطورات الحديثة التي جرت على نظرية المعرفة من خلال دراسة العلاقة بين المعرفة و النجاح الاقتصادي، و كيف أن المعرفة المتخصصة أصبحت ضرورة ملحة لنجاح الأعمال.

ثالثاً: مداخل المعرفة

كما دُرست المعرفة من مداخل مختلفة، فقد اعتمد **Nystorm** [11] المدخل النفسي المعرفي لتكوين الإستراتيجية، والذي شخصت بموجبه ثلاثة مكونات معرفية هي:

- الإدراك.
- التعلم.
- التفكير.

---

10 : *Blackler, Frank,* ***Knowledge and Theory of Organization: Organization As Activity System and the Reframing of Management****, Journal Management Studies,Vol.30, No.6, 1993, P.864.*

11 : *Nystrom H.,* ***Creativity & Innovation****, NY. 1979. P.88.*

و وفق المدخل الفلسفي و الذي ركز على دراسة ما هو أهم من الفلسفة الطبيعية، ألا و هو عقل الإنسان.[12]، وأشار الخفاجي إلى تميز المدخل المعرفي ضمن دراسات المدخل الاجتماعي لشموله على جملة خصائص تؤهله لذلك هي: [13]

- ✓ إن التغيير في مستوى التكوين المعرفي - زيادة أو نقصاناً - سيؤدي إلى تغيير مستوى الوعي واستيعاب حركة التهديدات في بيئة المنظمة.
- ✓ يركز على العقل و محدداته النفسية للسلوك الإنساني في المنظمة، و يلقي الضوء على أثر العمليات العقلية في تفسير خصائص البيئة.
- ✓ نظرته للفرد أنه معالج معلومات و يهتم بوعيه.
- ✓ يهيئ إجابة عن تساؤلات ترتبط بماهية الأمور التي ينبغي أن تدركها إدارة المنظمة، و تتعلمها و تفكر فيها، وتحللها للحكم عليها.
- ✓ يبين الأسلوب الذي ينظم و يستخدم الأفراد معارفهم لضمان السلوك الملائم في محيط المنظمة.
- ✓ يؤكد قوة الاستعدادات المعرفية و محدداتها عند الفرد.
- ✓ يزودنا بأدوات تفسير العمليات المعرفية عند المديرين مثل الإدراك، التفكير، التحليل والاستدلال والتمثيل المعرفي.
- ✓ يهتم بدراسة الخرائط العقلية المعرفية السببية، لكونها تشكل أساس الحكم و القرارات.
- ✓ يناقش ضمناً أثر عمليات المعرفة في صياغة سلوك الفرد و المنظمة.
- ✓ يدعو إلى الاهتمام بذاكرة المنظمة قريبة و متوسطة و بعيدة الأمد، لضمان سرعة الاستجابة للمنبهات المتماثلة.
- ✓ يولي اهتماماً بتشخيص و تمثيل و معالجة المشكلات، و التحديات التي تواجه وجود المنظمة وتهددها.

رابعاً: البيانات، المعلومات، المعرفة والحكمة

1. البيانات Data

و مفردها بيان و هي المادة الخام، مثل بيانات البطاقة الشخصية و قراءات أجهزة القياس السلكية و اللاسلكية التي تنبعث من أجهزة الإرسال و تستقبلها أجهزة الاستقبال، و أيضاً المدركات التي ندركها بحواسنا مثل الإيماءات ولغة الجسد مثل حركة الرأس و العينين و تغيير ملامح الوجه..الخ.

و قد تكون البيانات على شكل أرقام عادية أو نسب مئوية أو أشكال هندسية أو إشارات أو رموز التي تتعدد حسب المستخدمين، و يتم جمع البيانات من مصادر متعددة رسمية و غير رسمية، داخلية و خارجية، شفوية أو مكتوبة، و قد لا تفيد البيانات و هي بشكلها الأولي إلا بعد تحليلها و تفسيرها و تحويلها إلى معلومات.

---

[12] : ويل ديوارنت، **قصة الفلسفة**، مطبعة المعارف، بيروت، 1979، ص: 12.

[13] : نعمة عباس خضير الخفاجي، **المدخل المعرفي في تحليل الاختبار الاستراتيجي - دراسة اختبارية في صناعة التأمين العراقية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص ص: 8-13.

و هي كذلك مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة عن الأحداث، و بالتالي فإنها تصف جزءاً مما حدث، ولا تقدم أحكاماً أو تفسيرات أو قواعد للعمل، وبناءً عليه فإنها لا تخبر بما يجب فعله، وهي أيضا ملاحظات غير مهضومة وحقائق غير مصقولة تظهر في أشكال مختلفة، قد تكون أرقاماً أو حروفاً، أو كلمات أو إشارات متناظرة، أو صوراً، ودون أي سياق أو تنظيم لها.

2. المعلومات Information

و مفردها معلومة وهي أصغر وحدة في المعلومات و هي ناتج معالجة البيانات من خلال إخضاعها لعمليات خاصة بذلك، مثل التحليل و التركيب من أجل استخلاص ما تتضمنه البيانات من مؤشرات و علاقات و مقارنات وكليات وموازنات و معدلات و غيرها..، من خلال العمليات الحسابية المتعلقة بعلم الرياضيات و الطرق الإحصائية و الرياضية و المنطقية، أو من خلال إقامة نماذج المحاكاة.

فالبيانات تعد الركيزة الأساسية للمعلومات فهي المتغير المستقل و المعلومات المتغير التابع، إذ تتنوع المعلومات بتنوع البيانات و عليه يمكن تعريف المعلومات على أنها: " ما يمثل الحقائق و الآراء و المعرفة المحسوسة من صور مقروءة أو مسموعة أو مرئية أو حسية أو ذوقية "[14]، و يحصل الفرد على المعلومات من العديد من المصادر مثل الكتب والدوريات و الشبكة العالمية..الخ.

ونظراً لأهمية المعلومات، و تزايد الاهتمام بها، و معالجتها، و دخول مفهوم النظم إلى الحياة العامة، ظهر حقل معرفي لعلم جديد متعدد الفروع يعرف بـ: **"علم المعلومات"** يرتبط بشكل كبير بعلوم الحاسوب و المكتبات والاتصالات واللغات، حيث بدأ هذا العلم بداية بدراسة جمع المعلومات و معالجتها و توزيعها باستخدام التقنيات الحديثة مثل شبكة الإنترنت العالمية.

يعرف **Christel** [15] المعلومات بأنها: " حقائق و بيانات منظمة تشخص موقفاً محدداً أو ظرفاً محدداً أو تشخص تهديداً ما أو فرصة محددة، و تبعاً لذلك؛ فإن المعلومات هي نتيجة البيانات".

و يعرف كل من **Prusak & Davenport** [16] المعلومات بأنها: " رسالة على شكل وثيقة أو اتصال صوتي أو مرئي، هدفها تغيير الطريقة أو الأسلوب الذي يدرك به المتلقي شيئا ما، فيكون لهذه الرسالة أثر في أحكامه وسلوكه، وهذا هو الفرق بين المعلومات و بين البيانات التي لا تحدث أي أثر.

و يعرف **Wiig** [17] المعلومات بأنها حقائق و بيانات منظمة تصف موقفا معينا أو مشكلة معينة، و يوضح ذلك قائلاً : أنه من أجل أن تصبح البيانات معلومات، يجب أن تقدم هذه البيانات في سياق، مع وجود هدف، و مع تنظيم

---

[14] : حسنية سليم إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1998، ص: 37.

[15] : أبو فارة يوسف أحمد، **العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة و الأداء**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع بعنوان: إدارة المعرفة في الوطن العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام: 26-4/28 /2004، ص: 02.

[16] : *Davenport, Thomas H.& Prusak, Laurence, **Working Knowledge: How Organizations Manage What They Know**, Boston, Harvard Business School Press, 2000, P.02.*

[17] : *Wiig Karl M., **Knowledge Management Foundations : Thinking about Thinking/How People and Organizations Create**, Represent and Use Knowledge, U.S.A, Schema Press, 1993, P.73.*

لها يمكن تمييزه و إدراكه، و بحيث تكون لها علاقة بموقف أو مشكلة أو قضية أو بظروف أخرى، و من ثم فإن المعرفة تستخدم لتفسير المعلومات المتوافرة عن موقف معين، و اتخاذ قرار حول كيفية معالجته و إدارته.

3. المعرفة Knowledge

هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات و الخبرة و المدركات الحسية و القدرة على الحكم، حيث يتلقى الفرد المعلومات و يمثلها في عقله و يبدأ يستنبط **Deduction** ويستقرئ **Induction** منها، فعن طريق الاستنباط يستخلص معرفة ضمنية كامنة، و الاستقراء لتوليد معرفة صغيرة جديدة انطلاقاً منها.

فعملية توليد المعرفة حصيلة العلاقات التبادلية التكاملية بين الاستنباط و الاستقراء، فالاستنباط يعني استنتاج فكرة صغيرة من فكرة عامة، و من ثم تعميم هذه الفكرة بالاستقراء لتصبح فكرة عامة، و قد يأتي آخر و يستنبط من هذه الفكرة العامة فكرة أخرى و يعممها بالاستنتاج و هكذا..، فهي عملية تكاملية تبادلية بين الاستنباط والاستقراء.

فهذه الأطروحة مثلاً تُعد معلومات و عند استيعابها و فهمها تتحول إلى معرفة، و لا بد هنا من التمييز بين حالة المعلومات الساكنة و حالتها الديناميكية، حيث تمثل الحالة **الأولى** وجود المعلومات بالكتب والدوريات والرسائل والأطروحات في أماكنها المخصصة على رفوف المكتبات، و **الثانية** تمثل العملية التي تزيد من فهم واستيعاب المعلومة والمقدرة على التصرف باتخاذ القرارات الفعالة بالاستناد إلى معرفة.

و انطلاقاً من ذلك، لا بد من تنمية هذه الحالة و تفعيل عملية الارتكاز على المعلومات و تحليلها و تفسيرها وصولاً لقرار أقرب إلى الدقة و الواقع، و بذلك نكون قد استخدمنا المعرفة و وظفناها في حياتنا العملية.

فتطبيق المعرفة بشكل متكرر يقود إلى الخبرة، و التمحيص و التحليل الإضافي في المعرفة قد يؤديان إلى توليد الحكمة، باختصار؛ المعرفة هنا هي معرفة العمل، أي كيف نعمل معرفة الكيف **(How to work or know)** وليس المعرفة الإبستومولوجية النظرية فقط، و إنما هي تحويل المعرفة النظرية إلى عمل تطبيقي بعد استيعابها، و مثال ذلك قيام معلم الرياضة بإعطاء درس للطلبة عن السباحة و شرح أهمية السباحة للجسم و ما هي الحركات اللازم القيام بها للعوم، و ما هي خصائص الماء و العوم إلى آخر ذلك من الأمور النظرية، و لكن عندما طلب من الطلبة النزول إلى الماء فشل الجميع في السباحة و العوم، لأنهم لم يحولوا معلومات السباحة لديهم إلى معرفة عملية، و هي الكيفية التي تمكنهم من العوم، و ينطبق ذلك على كل شيء نتعلمه.

كما يُعرف كل من بلاكويل و جامبل [18] المعرفة بأنها : "مجموعة من الخبرات و القيم و البيانات المرتبطة، والإدراك المتمعن و المسلمات البديهية القائمة على أساس معين، و التي تجتمع سوياً كي توفر البيئة المواتية و الإطار المناسب الذي من شأنه أن يساعد على التقييم و الجمع بين الخبرات و المعلومات".

---

[18] : بلاكويل جون و جامبل بول؛ ترجمة خالد العامري، **إدارة المعلومات**، القاهرة، دار الفاروق للنشر و التوزيع، 2003، ص: 09.

و المعرفة عند **Barnes** [19] هي مجموعة الحقائق و الوقائع و المعتقدات والمفاهيم و المنظورات والأحكام والتوقعات، و المنهجيات و معرفة الكيف (البراعات) **Know-How.**

وعليه، فالعلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة علاقة متداخلة ومتكررة وفي اتجاهات عكسية، وتعتمد على الدرجة التي يتم بها تنظيم وتفسير هذه العلاقة، فالبيانات والمعلومات تعتمد على التنظيم أما المعلومات والمعرفة تعتمد على التفسير، ويُظهر الشكل التالي هذه العلاقة.

الشكل رقم (01): العلاقة المتبادلة بين البيانات، المعلومات والمعرفة

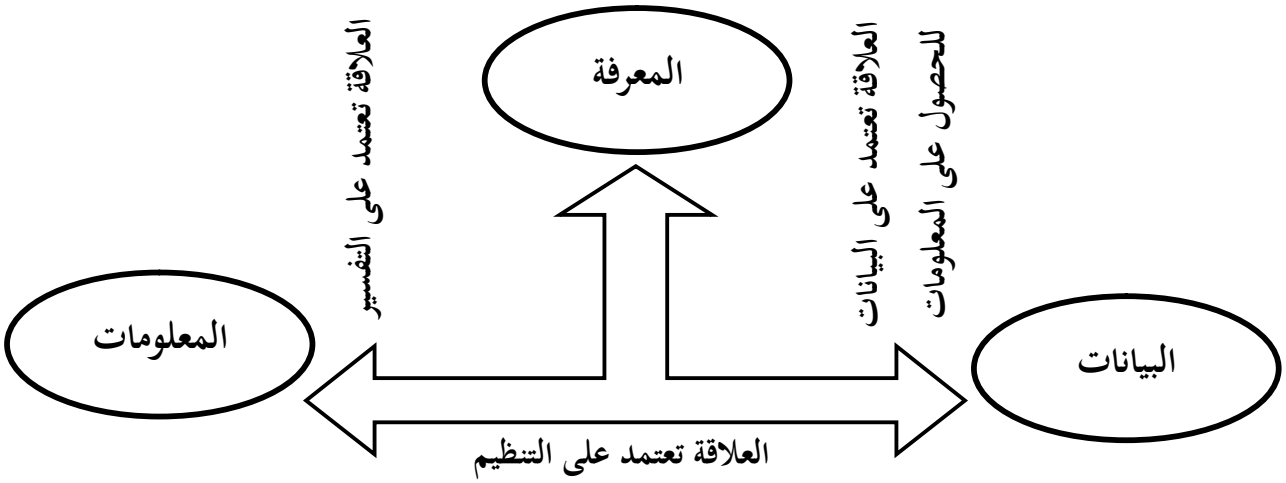

المصدر: سيد محمد جاد الرب، **إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الأعمال العصرية**، مطبعة العشرى، القاهرة، مصر، 2006، ص:63. نقلاً عن:

Knowledge management in organizations examining the interaction between ،*Ganesh B. Bhatt* ***techniques and people:technologies*** ، *journal of Knowledge management*، *2001*،*n.1*،*v.5* ، *PP.68-75.*

و يُعرف **Stettner** [20] المعرفة بأنها عملية تراكمية تكاملية تتكون وتحدث على امتداد فترات زمنية طويلة نسبياً كي تصبح متاحة للتطبيق و الاستخدام من أجل معالجة مشكلات و ظروف معينة، و بالتالي فإن المعرفة إنما يتم استخدامها لتفسير المعلومات المتوافرة عن حالة معينة، و اتخاذ قرار حول كيفية إدارة هذه الحالة و معالجتها.

و يرى كل من **Henderson & Harris** أن المعرفة أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالإشارات **Signals** و تتدرج إلى البيانات **Data** ثم إلى المعلومات **Information** ثم إلى المعرفة **Knowledge** ثم إلى الحكمة **Wisdom** و هذه الأخيرة هي أساس الابتكار. [21]

و يُعرف **Norgan & Warner** المعرفة بأنها تتألف من الحقائق و المعتقدات و وجهات النظر و المفاهيم والأحكام و التوقعات و المناهج و معرفة الكيف **Know-How**، و يوضح أن المعرفة تراكمية تكاملية يتم الاحتفاظ بها لأطول فترة ممكنة كي تكون متاحة للاستعمال و التطبيق بهدف معالجة مواقف و مشكلات معينة،

19 : *Barnes, Stuart,* ***Knowledge Management Systems : Theory and Practice****, London, Thomson Learning, 2002, P.35.*

20 : *Stettner, Morey,* ***Skills for New Managers****, U.S.A., McGraw-Hill, 2000, P.27.*

21 : أبو فارة يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

كما يرى **Wiig** [22] أن المعرفة جسم من المفاهيم و التعميمات و الأفكار المجردة التي نحملها معنا على أسس دائمة أو شبه دائمة، و نستخدمها لتفسير العالم المحيط بنا و إدارته، و لذلك فإن المعرفة تتطور فتمتد إلى مفاهيم أوسع وأشمل، هي :

- **التكنولوجيات:** و يعتبرها إظهاراً أو تحقيقاً للمعرفة و المهارات ضمن أساليب مؤسسية و مواضيع مادية تم ابتكارها لتقديم حلول لمشكلات تشغيلية، و بالتالي يمكن النظر إلى التكنولوجيات على أنها معرفة معلنة ومنظمة بشكل متقدم، تم جعلها مرئية و صلبة.
- **البراعة (الاحترافية):** و يعني بذلك أن يكون الشخص متقدماً إلى درجة عالية في مهنة أو فرع في المعرفة.
- **المهارة:** و يعني بها القدرة العملية على تنفيذ مهام و وظائف معينة اعتماداً على معرفة التقنيات.
- **الخبرة:** و تعني مهارة الفرد و معرفته المتخصصة في مجال معين، و التي تطورت و تراكمت على مدى زمن طويل، وتترافق الخبرة مع فهم عميق للمجال الخاص و مع معرفة أوسع بالنطاق البيئي المجاور الذي يؤثر في المجال الخاص.
- **الذكاء:** و يعني قدرة الشخص على التفكير المنطقي، التعلم، الفهم والقدرة على الابتكار واكتساب المعرفة واستخدامها في المواقف ذات العلاقة وغير ذلك..، وينطبق مفهوم الذكاء على المنظمات.

و يضيف **Fireston** إلى ما سبق: [23]

- الحكمة: و هي تجسد الذكاء، و فهم ما هو صحيح وخطأ وحقيقي وزائف، وفهم القيمة الدائمة، كما تشمل الحكمة القدرة على قبول التوجهات الجديدة التي يمكن أن يكون مرغوباً فيها، و يمكن إدراكها، و الحكمة هي استخدام المعرفة المعبر عنها في مبادئ للوصول إلى قرارات حكيمة حصيفة حول المواقف الخلافية **Conflictual.**

و يُعرف **Prusak & Davenport** [24] المعرفة بأنها مزيج من الخبرة، و القيم، و المعلومات القرينية، وبصيرة الخبرة المؤطرة التي تُقدم لتقييم و دمج خبرات و معلومات جديدة، كما أنها (المعرفة) تنشأ و تطبق في عقول العارفين، وفي المنظمات، تصبح المعرفة جزءاً لا يتجزأ ليس من الوثائق أو المخزونات فحسب، و إنما أيضاً من الروتين، و العمليات، والممارسات، و المعايير المنظمية و يوضحان أن المعرفة تنبع من المعلومات التي تنبع من البيانات، و أن المعلومات تتحول إلى معرفة من خلال :

1. المقارنة **Comparison** : كيفية مقارنة المعلومات المتعلقة بموقف ما مع المعلومات المتعلقة بمواقف أخرى حدثت.
2. العواقب **Consequences** : ما الأمور التي تتضمنها المعلومات من أجل اتخاذ القرارات وتنفيذها.
3. الترابطات **Connections** : كيفية ترابط أجزاء المعلومات مع بعضها البعض.

---

[22] : *Wiig Karl M., **Op.Cit**, P.73.*

[23] : *Firestone, Joseph M., **The Corporate Information or Knowledge Factory**, Retrieved March 02, 2004, P.03.*

[24] : *Davenport, Thomas H.& Prusak, Laurence, **Op.Cit**, P.02.*

4. المحادثات **Conversations** : ما يفكر فيه الناس الآخرون بشأن هذه المعلومات.

و يرى الباحثان أن المعرفة تتطور، و أنها تمر بمراحل أو مفاهيم أخرى على النحو التالي:

- الخبرة **Experience** : و تشتمل الخبرة على المساقات الدراسية، و الكتب، و المرشدين و المعلمين، بالإضافة إلى التعلم غير الرسمي، و مصطلح الخبرة هذا يشير إلى ما فعلناه و ما حصل لنا في الماضي، و تتضح فائدة الخبرة وأهميتها من كونها تقدم منظوراً تاريخياً نستطيع من خلاله رؤية و فهم المواقف و الأحداث الجديدة.

- التعقيد **Complexity** : إن أهمية الخبرة في مجال المعرفة هي أحد مؤشرات قدرة المعرفة إلى التعامل مع التعقيد، فالمعرفة ليست بنية صلبة جامدة و لا تستبعد ما هو ملائم.

- الحكم **Judgment** : و على النقيض من البيانات و المعلومات، فإن المعرفة تشتمل على الحكم، إذ أنها تصدر الأحكام على المعلومات، و المواقف الجديدة في ضوء ما هو معروف و على نفسها، و من ثم تعمل على تحسين نفسها استجابة للمواقف و المعلومات الجديدة، و بالتالي؛ فإنها مرتبطة بنظام حي، و تنمو و تتغير نتيجة تفاعلها مع البيئة.

- قواعد إبهام اليد و الحدس **Rules Of Thumbs and Intuition** : تعمل المعرفة من خلال قواعد الإبهام، أي أنها أدلة مرنة إلى الأعمال و الأفعال التي تطورت من خلال التجربة والخطأ، و من خلال الخبرة والمراقبة الطويلة، و قواعد الإبهام هي طرق مختصرة **Shortcuts** تؤدي إلى إيجاد حلول لمشكلات جديدة، تشبه مشكلات كانت قد تم حلها في السابق من خلال أفراد مجربين، فهؤلاء الأفراد ليسوا بحاجة إلى أن يقوموا بتوليد حل لمشكلة ما بدءاً من نقطة الصفر في كل مرة، و لذلك فإن المعرفة تزود الأفراد و المنظمات بميزة (السرعة) أي أنها تسمح لمن يملكها التعامل مع المواقف بسرعة.

- القيم و المعتقدات : تتكون المنظمات من العنصر البشري (الأفراد) الذين تؤثر قيمهم و معتقداتهم في أفكارهم وفي أفعالهم، لذلك فإن هذه المنظمات تستمد ماضيها و حاضرها من أفعال الناس و أقوالهم، و التي تعبر أيضا عن قيم الشركة و معتقداتها. (25)

و يُلاحظ من خلال ما سبق عدم وجود تعريف متفق عليه للمعرفة، و إن كانت الخبرة و القيم و المعتقدات هي القاسم المشترك في التعاريف المذكورة آنفاً، و عليه يمكننا تعريف المعرفة بأنها : هي مجموع الحقائق، و وجهات النظر، والآراء، و الأحكام، و أساليب العمل، و الخبرات و التجارب، و المعلومات، و البيانات، و المفاهيم، والاستراتيجيات، و المبادئ التي يمتلكها الفرد أو المنظمة، وتستخدم المعرفة لتفسير المعلومات المتعلقة بظرف معين أو حالة معينة و معالجة هذا الظرف و هذه الحالة.

25 : *Davenport, Thomas H.& Prusak, Laurence, **Op.Cit**, P.02.*

4. الحكمة Wisdom

وتمثل ذروة الهرم المعرفي بمواجهة أعقد العمليات التي يمارسها العقل البشري لتقطير المعرفة إلى حكمة مصفاة، وتجاوز المتاح من المعرفة و خرق السائد منها وزعزعة الراسخ من أجل فتح آفاق معرفية جديدة، و كسر القيود واقتناص الفرص التي تؤدي إلى أفضل النتائج المتمثلة بالإبداع، و الاستغلال الأمثل للموارد للوصول إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف واختصار الأزمان و المسافات.

رابعاً: التمييز بين البيانات، المعلومات والمعرفة

البيانات **Data** هي المعطيات البكر، الأرقام و الأصوات و الصور المرتبطة بالعالم الواقعي كما هو، أو كما يحدث فيه من أصوات و أفعال و تغييرات، إنها المادة الخام التي تُجمع بناءً على ما يحصل من أفعال و أحداث بطريقة تسجيلية، و بالتالي تعتبر الحاضنة الأساسية لمعطيات أرقى تنبثق عنها نتيجة المعالجة بشتى ألوانها و أشكالها.

هذه المعطيات المشتقة و الناتجة عن أنشطة معالجة البيانات هي المعلومات، فالمعلومات إذاً هي نتاج معالجة البيانات يدوياً أو حاسوبياً أو بالحالتين معاً، و إن أهم ما يحصل في عملية معالجة البيانات الآنفة الذكر هو في خلق قيمة للمعطيات الجديدة (المعلومات) التي يجب أن يكون لها سياق محدد و انتظام داخلي و مستوى عال من الدقة والموثوقية. [26]

إن المعلومات كما يقول **Peter Drucker** هي بيانات ترتبط ضمنياً بسياق و هدف، أو هي بتعبير **Gregory Bateson** التمييز الذي يصنع تمايزاً **(Differences that make a difference)** و يعطي إدراكاً. [27] ، ولتوضيح الفروق الأساسية بين البيانات والمعلومات نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الفروقات الأساسية بين البيانات والمعلومات

مجال الفرق	البيانات	المعلومات
الترتيب:	- غير منتظمة في هيكل تنظيمي.	- منتظمة ضمن هيكل تنظيمي.
القيمة:	- غير محددة.	- محددة القيمة بتحديد عوامل القيمة والتأثير على قيمة المعلومات.
الاستعمال:	- لا تستعمل على الصعيد الرسمي.	- تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي.
المصدر:	- عديدة المصادر.	- محددة المصادر.
الدقة:	- منخفضة.	- عالية.
موقعها في النظام:	- مدخلات.	- مخرجات.
الحجم:	- كبيرة جداً.	- صغيرة نسبياً بحجم البيانات.

المصدر: ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 45.

[26] : سعد غالب ياسين، **نظم مساندة القرارات**، عمان، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2000، ص: 15.

[27] : *Huseman Richard C., and Goodman John P., **Leading with knowledge : The nature of Competition in the 21st Century Thousand Oaks**: SAGE Publication, Inc., 1999, P.107.*

أما المعرفة فهي مزيج من المفاهيم و الأفكار و القواعد و الإجراءات التي تهدي الأفعال و القرارات، أي أن المعرفة عبارة عن معلومات ممتزجة بالتجربة، و الحقائق و الأحكام و القيم التي تعمل مع بعضها كتركيب فريد يسمح للأفراد والمنظمات من خلق أوضاع جديدة و إدارة التغيير. [28]

إن ما يميز المعرفة عن المعلومات هو أن المعرفة ديناميكية تعتمد على الأفراد ضمنية و تناظرية، و يجب إعادة تكوينها و تستلهم معانيها من الأفراد، أما المعلومات فهي بصفة عامة ساكنة، مستقلة عن الأفراد، صريحة و مكتوبة (بصورة تقليدية أو رقمية) سهلة الاستنساخ و العرض، و لا يوجد لها معنى محدد، أما المعرفة من حيث جوهرها فهي ذات طبيعة ضمنية أو ذات أصل ضمني على عكس المعلومات التي تكون بالضرورة صريحة و مكتوبة و موثقة في وسائط معلومات تقليدية أو رقمية، و في كل الأحوال لا يوجد شكل واحد للمعرفة حيث أن المعرفة الضمنية تتحول إلى معرفة مكتوبة بمجرد التفكير بمحاولة صنع المعرفة أو إعادة تكوينها و إنتاجها، و نحن نجد دائماً أن الأفراد يبادرون بالعمل و اتخاذ المواقف بناءً على معلوماتهم المتاحة حول الموقف أو الحالة الراهنة، بالإضافة إلى خبرتهم المتراكمة حول استخدام المعلومات، نتائج العمل أو الفعل المتخذ يعود بالفائدة من خلال التغذية العكسية على عملية تراكم المعرفة التي تساعد هي الأخرى في جعل الأفراد أكثر قدرة على عملية معالجة البيانات و تحويلها إلى معلومات، و بالتالي إعطاء قدرة أكبر على استخدام هذه المعلومات في المستقبل.

و الشكل التالي يوضح عملية تراكم المعرفة وارتباطها بالمعلومات، البيانات و القرارات:

الشكل رقم (02): عملية تراكم المعرفة في سياق ارتباط القرارات بالمعلومات والبيانات

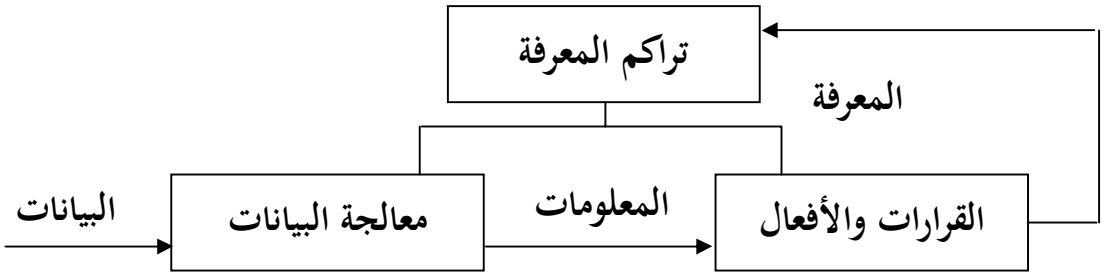

المصدر: محمد الصيرفي، **الحاسوب في إدارة الأعمال**، دار قنديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص: 163.

خامساً: خصائص المعرفة: Characteristics of Knowledge

المعرفة نتاج عمل إنساني فكري يمتاز بالسمو و الرقي، حيث ميَّز الله الإنسان بصفات خاصة تميزه عن باقي المخلوقات، و التي من أهمها القدرة على التفكير و التأمل و التبصر التي يقوم بها العقل البشري، إذ يعمل كل جيل على تطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر، و هذا دليل واضح على أن المعرفة تراكمية و أنها غير قابلة للنفاد، ولا تستهلك بالاستخدام، و ليس محصورة بفئة دون غيرها، فالكل يستطيع أن يفكر و يولد المعرفة، الأمر الذي يجعلها تحتوي على

[28] : سعد غالب ياسين، **المعلوماتية و إدارة المعرفة**، رؤيا إستراتيجية عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 260، 2000، ص: 123-124.

معاني و مضامين مختلفة حسب العلم الذي تتبعه، فمثلاً علم الرياضيات يختلف عن علم النفس وهكذا، مما يجعلها تحتوي على أبعاد متعددة بالإضافة إلى عدم قابليتها للعد والقياس قبل استخدامها و تطويرها.

1.1. خصائص المعرفة حسب: سعد غالب ياسين

تتلخص ملامح (خصائص) المعرفة من وجهة نظر "سعد غالب ياسين" فيما يلي: [29]

1. تتطلب المعرفة تفاعلاً انسيابياً مع الواقع و وعياً و إدراكاً للواقع من حيث متغيراته و عناصر تشكله و القوى المحفزة للتطور و التغيير، فالمعرفة على عكس البيانات لا تُعنى بتركيب المعطيات و الحقائق بصورة صورية، و إنما تهتم بالعلاقات البينية المفيدة، وارتباط المعلومات بالتطبيقات و مصالح الأفراد و المجتمعات، أي تحديداً ارتباط المعرفة بالتقدم الحضاري والتنمية الإنسانية الشاملة.

2. إن المعرفة ذاتٌ و موضوع؛ فهي ذات لأن المعرفة مخزونة قبل كل شيء في عقل الفرد نفسه، و في الوقت ذاته تعتبر المعرفة موضوعا عندما تكون مستقلة عن الفرد، أي عندما توجد في المراجع، والكتب والوثائق، والأوساط الصلبة والرقمية المختلفة، و في الحالتين لا تنفصل المعرفة كذات عن المعرفة كموضوع، حيث أن المعرفة المكتسبة من مصادر الأوساط المعرفية المختلفة، هي معرفة للذات الإنسانية التي تصبو نحو تحقيق أهدافها وآمالها و أحلامها، بمعنى آخر تتحول المعرفة من الموضوع إلى الذات كلما استطاع الفرد اكتساب المعرفة من مصادرها و أشكالها الصريحة ثم تعود المعرفة الضمنية (الذاتية) إلى معرفة صريحة مكتوبة عندما يمارس الفرد أو الجماعة نشاط إنتاج المعرفة في المنظمة أو المجتمع.

3. للمعرفة مضمون اجتماعي إنساني، حيث أنها كائن لا يعيش لنفسه و بنفسه، بل يحتاج إلى بيئة يتنفس ويعيش فيها وأرض ينبت منها، و مجتمع يتشارك بالمعرفة من أجل التقدم و الرقي، كذلك، يحق القول أن المعرفة كائنٌ يحيا وله دورة حياة متداخلة و متكاملة في مراحلها و مستويات تطورها، وبالتالي لا توجد حقائق معرفية ثابتة فكل الحقائق والمعطيات تخضع للتحديث و التعديل و التطوير، و لا توجد في الحقائق معارف مطلقة لأن المعرفة هي بحكم تشكلها وتطورها ذات طبيعة نسبية.

4. تأسيساً على الفقرة السابقة؛ يمكن القول أن تطور المعرفة يأخذ مسار تصاعدي مستمر تتجدد فيه ثياب المعرفة وملامح وجهها، كما يتجدد كنه المعرفة نفسها، ولذلك يقال دائماً أن المعرفة القديمة تترك المسرح دائما للمعرفة الجديدة بشرط أن تكون المعرفة الجديدة أكثر انسجاماً مع الحقيقة و أكثر قدرة على تلبية احتياجات الناس و تقديم الحلول الناجحة لمشكلاتهم.

5. كما ترتبط المعرفة بالحقيقة و إدراك اليقين، على عكس المعلومات التي تخضع دائما لحالات و ظروف أقل يقيناً ولهذا نجد أن معظم القرارات المرتبطة بالمعلومات تقع تحت ضغوط حالات المخاطرة و عدم التأكد، أما بالنسبة للمعرفة فعندما يعرف المرء حقائق جديدة أو يكتشف هذه الحقائق سيكتسب تجربة و خبرة جديدة يقترب فيها المرء من درجة الاعتقاد، فالمعرفة تقود إلى اليقين بخطوات ثابتة، والحق يقال أن المعرفة بدون اعتقاد أو بدون يقين هي مجرد معلومات مطبوعة بهوية الفرد أو الجماعة.

---

[29] : سعد غالب ياسين، **إدارة المعرفة: المفاهيم، النظم والتقنيات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 32-34.

6. إن المعرفة موردٌ إنساني لا ينقص بل ينمو باستعماله، و هي حالة إنسانية أرقى من الحصول على المعلومات، ويمكن القول أيضا أن المعرفة أقل درجة من الحكمة لالتزام الأخيرة بالقيم الأخلاقية العليا للإنسانية، مثل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. (30)

7. و أخيراً فإن المعرفة قد تكون جزءاً من نظام ديناميكي للتفكير، و لإدراك الواقع الموضوعي، بمعنى أن المعرفة هي نتاج النشاط الذهني للعقل في حواره مع الطبيعة، و في تعامله مع الواقع و إدراكه البديهي لمتغيرات الواقع و الحقائق الجديدة في الحياة.

2.1. خصائص المعرفة حسب: نبيل علي

هناك جملة من الصفات الأساسية للمعرفة من وجهة نظر "نبيل علي" نذكر منها ما يلي: (31)

1. إمكانية توليد المعرفة: و تشير هذه إلى حركة المعرفة من خلال عمليات البحث العلمي التي تتضمن الاستنباط والاستقراء و التحليل و التركيب، التي تسهم بدرجة كبيرة في توليد المعرفة إذ يقوم الأشخاص المبتكرون الذين لديهم الخصوبة الفكرية و القدرة على التحليل و التركيب و التمحيص واستخلاص النتائج.

2. إمكانية موت المعرفة: و هذه تشير إلى المعلومات الساكنة أو الراكدة الموجودة بين طيات الكتب الموضوعة على رفوف المكتبات أو الموجودة في رؤوس من يمتلكونها و لم يعلموها لغيرهم فماتت بموتهم، و بعض المعارف تتقادم ويقل استخدامها لدرجة متدنية جداً التي يمكن وصفها بالميتة نسبياً، بالإضافة إلى ذلك قد تأتي معرفة و تنسخ معرفة قائمة و تحل محلها.

3. إمكانية امتلاك المعرفة من قبل أي فرد: فهي ليست محصورة بفرد أو مقتصرة على جهة معينة دون غيرها، وبالطبع فإن الطريقة الأكثر شيوعاً لاكتساب المعرفة هي التعلم، و من ثم يمكن تحويل هذه المعرفة إلى طرق عملية أو براءة اختراع، أو أسرار تجارية تدر دخلاً على الشركات أو الأفراد مالكيها، كالطبيب الجراح صاحب الخبرة الطويلة.

4. إمكانية تخزين المعرفة: كانت المعرفة في السابق تخزن على الورق و لا زالت لغاية الآن، و لكن التركيز ينصب الآن على تخزين المعرفة باستخدام الطرق الإلكترونية التي تعتمد على الحاسوب بدرجة كبيرة، و هو ما يسمى بقواعد المعرفة **Knowledge Bases** وهي عبارة عن أوعية إلكترونية تحتوي على الحقائق و القواعد محددة حول مجال خبرة معينة في موضوع ما، و طرائق استخدامها أي الشيفرات الموصلة إليها، فهي تمثل بنكاً للبيانات و تركز بشكل أساسي على الحقائق و القواعد، وعليه فإن قاعدة المعرفة هي المعرفة المختزنة وفق نماذج و شيفرة معينة مأخوذة من الخبير الإنساني.

5. إمكانية تصنيف المعرفة: وذلك حسب مجالات متعددة، مثل المعرفة الضمنية والظاهرية والإجرائية..الخ.

6. المعرفة لا تستهلك بالاستخدام - بل على العكس - فهي تتطور و تولد بالاستخدام و عكس ذلك تموت.

---

[30] : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003؛ **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص: 35.

[31] : نبيل علي، **آفاق المعرفة: المغزى و المعنى**، وجهات نظر، العدد 59، ديسمبر، 2003، ص: 25.

7. إمكانية تقاسم المعرفة و الخبرات العملية: و تشير أيضاً إلى إمكانية نشر المعرفة و الانتقال عبر العالم إذا توافرت الوسائل و السبل اللازمة لذلك. [32]

و يقول "نجم عبود" أن المعرفة نفسها تتميز بخصائص هي: [33]

أولاً: إن المعرفة يمكن أن توجد كمعرفة مجردة أو كمنتج معرفي (أثيري) بمعزل عن المنتجات المادية الأخرى كما في خبرة الأفراد و براعتهم و معرفتهم الحرفية (التي كانت أساس التلمذة الصناعية تعلم الصبي- الممتهن من المعلم في الحرفة)، كما أن المعرفة اليوم توجد منتجات معرفية صرفة كالمحاضرات و الاستشارات و البرمجيات و الألعاب الرقمية..الخ.

ثانياً: التوالد المتزايد للمعرفة في كل اتصال أو تبادل دون فقدان حيازتها خلافا للأشياء، مما يجعل المعرفة سريعة الانتشار و الانتقال، و ربما التعلم إذا ما توفرت ظروف المناقشة و الحوار و العمل المشترك.

ثالثاً: إن المعرفة توجد في الأفراد (حتى و إن وجد جزء منها في قواعد المعلومات و البرمجيات) خلافاً للمنتجات التي يمكن أن توجد بمعزل عن الأفراد، و الواقع أن هذه السمة تلقي بظلالها الواضحة على دورة حياة المعرفة لترتبط بدورة حياة صاحب المعرفة **Knower**.

إن المعرفة بأشكالها ليست أشياء، ليس فقط لأنها غير ملموسة، و إنما ما ينشأ عن هذه السمة من أنها لا تستهلك بالاستخدام، و لا يتم الاستحواذ عليها من قبل المشتري عند البيع، و إنما تتوالد ذاتياً عند كل عملية بيع أو استشارة أو تبادل، و إذا كان الشيء هو مزيج ذرات صلبة فإن المعرفة هي مزيج ناعم أثيري من الخبرات و المفاهيم والأفكار.

و هذه السمة هي التي تجعل من الصعب تحديد أبعاد المعرفة قبل استخدامها و كذلك صعوبة القياس مقارنة بالأشياء التي تكون قابلة للعد و الإحصاء و قابلة للنمذجة و التنبؤ.

3.1. خصائص المعرفة حسب: فؤاد زكريا

للمعرفة خصائص و سمات تميزها عن الأنشطة الأخرى، و قد تشعبت خصائصها تبعاً لاختلاف وجهات النظر التي يحملها المهتمون و الباحثون في هذا المجال، و للإفادة المتوقعة منها.

فقد أشار "زكريا" إلى خمس خصائص تتميز بها المعرفة عن سائر مظاهر النشاط الفكري والإنساني هي: [34]

1. **التراكمية:** فالمعرفة تظل صحيحة و تنافسية في المرحلة الراهنة، لكن ليست بالضرورة أن تبقى كذلك في مرحلة قادمة، و هذا يعني أن المعرفة متغيرة، و لكن بصيغة إضافة المعرفة الجديدة إلى القديمة.
2. **التنظيم:** المعرفة المتولدة تترتب بطريقة تتيح للمستفيد الوصول إليها و انتقاء الجزء المقصود منها.
3. **البحث عن الأسباب:** التسبيب و التعليل يهدفان إلى إشباع رغبة الإنسان إلى البحث و التعليل لكل شيء، وإلى معرفة أسباب الظواهر، لأن ذلك يمكننا من أن نتحكم فيها على نحو أفضل.

---

[32] : إبراهيم الخلوف الملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36-38.

[33] : نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص: 27-33.

[34] : زكريا فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17-55.

4. الشمولية و اليقين: شمولية المعرفة لا تسري على الظواهر التي تبحثها فحسب، بل على العقول التي تتلقاها، فالحقيقة تفرض نفسها على الجميع بمجرد ظهورها، و هي قابلة لأن تنقل إلى كل الناس، و اليقينية لا تعني أن المعرفة ثابتة، بل تعني الاعتماد على أدلة مقنعة و دامغة، لكنها لا تعني أنها تعلو على التغيير.

5. الدقة و التجرد: الدقة تعني التعبير عن الحقائق رياضياً.

4.1. خصائص المعرفة حسب: Housel & Bell

يشير كلاً من "هوسيل و بيل" إلى مجموعة خصائص أساسية للمعرفة هي: (35)

أولا: إن المعارف يمكن أن تولد: إن بعض الشركات لديها خصوبة ذهنية مما يجعلها قادرة على توليد المعرفة الجديدة، وهذا ما يمثله الأفراد المبتكرون في الشركة الذين يتم التعويل عليهم في عملية استدامة الابتكار و توليد المعرفة.

ثانيا: المعرفة يمكن أن تموت: فكما تولد المعرفة فإنها تموت أيضاً. إن القليل جداً من المعارف التي تتكون خلال تجاربنا هي التي تسجل، و إن ما يكتب منها في الكتب و الدوريات هو القليل جداً من معرفتنا (و إن كان ذا جودة عالية تعوض أحياناً عما لا يكتب و لو بقدر)، لهذا فإن الغالبية العظمى من المعارف تموت مع الشخص، و مع ذلك فإن فكرة موت المعرفة ذات خصوصية، فبعض المعارف تموت بموت الشخص و البعض الآخر يموت بإحلال معارف جديدة محل القديمة لتتقاعد عن الاستخدام.

و هذا ما يحدث مع الابتكار الجذري أو عند تغيير المعتقدات، في حين أن البعض الآخر يصبح بدون قيمة في الأعمال (الموت النسبي) ليس لأنها بدون استخدام، و إنما لأن المعرفة تحولت من معرفة خاصة و من داخل الشركة إلى معرفة عامة، و إلى الميدان العام لتصبح جزء من الخارجيات أي ما يشبه السلع العامة (كالهواء، و لون السماء،..) لا تؤثر في السوق كعمليات تكلفة أو عائد.

ثالثا: المعرفة يمكن أن تمتلك: إن أغلب المعارف ذات القيمة يتم الإمساك بها من أجل زيادة ثروة الشركات، والشركات تمارس دوراً كبيراً في تحويل المعرفة التي تمتلكها إلى براءات أو أسرار تجارية تتمتع بالحماية القانونية شأنها شأن الملكية المادية.

رابعا: المعرفة متجذرة في الأفراد: ليس كل المعرفة في الشركة هي صريحة و منظورة، فالكثير من المعرفة التنظيمية يحتفظ بها بشكل خلاق في رؤوس الأفراد، فهناك معرفة فطرية متجذرة **(Immanent K.)** نحن مزودون بها كإمكانات ذهنية وهي قابلة للتحول إلى معرفة صريحة ومنظورة، فهي تشبه الطاقة التي توجد في البطارية يمكن استخدامها بمجرد توصيلها بالاستخدام، إن خبرة جراح الدماغ هي مثال لهذه المعرفة، فبعد سنوات من الخبرة والممارسة تتكون لديهم هذه المعرفة التي تستخدم في الجراحة بفاعلية و لكن القليل منها هو المدون.

خامساً: المعرفة يمكن أن تخزن: إن المزيد من المعرفة يتم تخزينه خارجياً، و إن ما تم تخزينه خلال العشرين سنة الماضية هو أكثر مما استطاعت البشرية خلال تاريخها السابق أن تقوم بخزنه، و هذا الخزن كان على الورق، الأقلام، الأشرطة و الآن

35 : *Housel, T. and Bell, A., **Measuring and managing knowledge**, Irwin, New York, McGraw-Hill, 2001, P.12.*

على وسائل الخزن الإلكترونية في وقت أصبح هناك ما يقرب من 12 ألف موقع **Web** جديد في الأسبوع يضاف على الإنترنت.

سادسا: إن المعرفة يمكن أن تصنف: فإلى جانب المعرفة المتجذرة - الضمنية و المعرفة الخارجية - الصريحة، و هناك أنماط أخرى من التصنيفات للمعرفة كما هو الحال في معرفة الأدلة، و معرفة العملية **(Process K.)** تتعلق بكيفية عمل الأشياء بطريقة ذات قيمة للشركة، و معرفة الأفراد و هي كل المعرفة المتعلقة بالرؤية، الحدس، و العلاقات التي تستخدم في العمل، و هذه الفئة هي الأوسع في الشركة و تمثل ذلك الجزء المغطى غير الظاهر من جيل الجليد الممثل لمعرفة الشركة الكلية، و لكي تكون المعرفة مفيدة لا بد أن تُتوفر فيها الخصائص التالية:

- ✓ يجب أن تكون معرفة و ليس معلومات أو بيانات.
- ✓ يجب أن تكون متاحة لكل شخص يحتاج إليها في أي مكان و زمان (شفافية المعرفة) خاصة الأفراد في الأقسام التجارية و البحث و التطوير الذين يراعون حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ يجب أن تكون مدخلات المعرفة و مخرجاتها بسيطة.
- ✓ يجب إدخال و المحافظة على البيانات ذات العلاقة التي تخدم المنظمة بالشكل المطلوب.
- ✓ يجب أن تكون اللغة واضحة و دقيقة و ملائمة أي استخدام الكلمات الواضحة و المعبرة عن المراد.
- ✓ يجب أن تدعم المعرفة و المعلومات عملية التعلم بالمنظمة.

5.1. خصائص المعرفة حسب: McDermott

و أشار **McDermott** إلى سمات للمعرفة وهي: [36]

- ❖ المعرفة هي فعل إنساني.
- ❖ المعرفة تنتج عن التفكير.
- ❖ المعرفة تتولد في المرحلة الراهنة.
- ❖ المعرفة تنتمي إلى الجماعات.
- ❖ المعرفة تتولد تراكمياً في حدود القيم.
- ❖ أثيرية، بمعنى قدرتها على تخطي المسافات و الحدود.
- ❖ متواصلة البقاء لا تفنى بالانتقال من شخص إلى آخر، مما يعني إمكانية وجودها عدداً لا نهائياً من المرات دون الحاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد.
- ❖ اجتماعية أو ذات نزعة لتحويل ذاتها إلى قوالب اجتماعية بهدف تعميقها في ذهن الإنسان.
- ❖ شخصية، وبالتالي فهي موضوعية و ذاتية في آن واحد.
- ❖ سلعة قابلة للتوليد لكن ما إن تولد لا يمكن إتلافها.
- ❖ إن صدرت للغير تبقى لدى المصدر الذي أصدرها.

[36] : *McDermott, Richard, **Op.Cit**, P.18.*

وكما أشار **Winch & Schneider** إلى أن ما يميز المعرفة هو (اللاملموسية القياسية) **(Standardized Intangibility)**، حيث أن المعرفة كمنتوج غير ملموس مادياً بدرجة كافية، يحد من المتاجرة بها كسلعة، ولكنها قياسية بدرجة كافية للسماح بالتنافس بها، لذا يتم المتاجرة بها على نطاق واسع، وهذه اللاملموسية القياسية هي محور اهتمام المنظمات المعتمدة على المعرفة. [37]

6.1. خصائص المعرفة حسب: Sveiby

يشير **Sveiby** إلى أن المعرفة تتصف بصفات أربع هي: [38]

1. أنها ضمنية **Tacit**
2. أنها موجهة بالأفعال **Action-Oriented**
3. أنها مدعومة بالقواعد **Supported By Rules**
4. أنها متغيرة باستمرار **Constantly Changing**

و تبعاً لذلك يمكن القول أن المعرفة المعلنة ليست معلنة، و ذلك استناداً إلى وجهة نظر تقول أن المعرفة لا يمكن أن تعيش خارج الفرد، فجزء من المعرفة يمكن أن يأخذ شكلاً ما، و بحيث يصبح معرفة معلنة، لكن هذه المعرفة تصبح عندئذ معرفة ساكنة **Static**، وهذا يعني أن المعرفة التي أصبحت معلنة/ساكنة يجب أن يتم تفسيرها ومزجها مع المعرفة الشخصية، و ذلك بهدف جعلها معرفة حقيقية فعلية مرة أخرى، و عليه، فإن **Sveiby** يقسم المعرفة إلى بعدين حين يفصل معرفة الكيف عن معرفة الماذا، فمعرفة الكيف ترتبط بشكل وثيق بالمعرفة الضمنية، في حين أن معرفة الماذا ترتبط بشكل وثيق بالمعرفة المعلنة لأنه يمكن وضعها على الورق بسهولة، و هذان البعدان مهمان من أجل توليد القدرة على العمل.

و بذلك يبدو أن المعرفة كلها تمتد بعد الضمنية، و بالتالي يكون من الصعوبة بمكان شرحها بكلمات، و يضيف **Sveiby** أن المعرفة موجهة بالأفعال أيضا من خلال الطريقة التي تتشكل بها معرفة جديدة عبر تحليل الانطباعات الحسية **Sensory** التي يتم تلقيها، و تتضح هذه النوعية الديناميكية من المعرفة من خلال أفعال التعلم، النسيان، التذكر و الفهم، كما توجد أيضاً قواعد لعمليات الوعي و اللاوعي الخاصة بالمعرفة، إذ تساعد هذه القواعد على التصرف و العمل، و توفر قدراً من الطاقة حينما لا يكون الفرد بحاجة إلى التفكير قبل العمل (التصرف/الفعل)، وأخيراً يوضح **Sveiby** أن المعرفة متغيرة بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعرفة عندما تتحول من معرفة ضمنية إلى معرفة معلنة بواسطة اللغة فإنها تصبح ساكنة.

---

[37] : *Winch, G., Schneider, E.,* ***Managing the Knowledge Based Organization the case of architectural practice****, Journal Management studies, Vol-30- No.6,1993, P.29.*

[38] : *Sveiby, K.,* ***The New Organizational Wealth : Managing and Measuring Knowledge Based Assets****, Germany, Berrett-Koehler, 1997, P.17.*

سادساً: أنواع المعرفة

إن المتأمل في حركة الإنسان الفكرية، والناظر في أدبيات إدارة المعرفة، سيجد - أنه مما استقر عليه الاجتهاد - أن المعرفة نوعان:

1- المعرفة الظاهرة: و يطلق عليها أيضا المعرفة الصريحة، و يعنى بها المعرفة الرسمية و المنظمة و التي يمكن ترميزها (التعبير عنها برموز) و كتابتها و نقلها إلى الآخرين بواسطة الوثائق بأشكالها المختلفة، بدءاً بالألواح حتى قواعد البيانات الإلكترونية، مروراً بالمخطوطات، وتخرج المعرفة الظاهرة أو الصريحة في صيغة مواصفات و منتجات وبراءات اختراع ومخططات (في شكل رسوم مثلاً).

2- المعرفة الضمنية: و هذه تعتمد على الخبرة الشخصية و القواعد الاستدلالية و الحكم الذاتي، وعادة ما يصعب وضعها في رموز أو كلمات و تشير إلى ما له صلة بمعرفة كيف **Know How** إنها ما يوجد في رؤوس و حواس الأفراد من خبرات و مهارات مما لا يمكن نقله أو تقليده ذلك أن التعبير عنها يأخذ أشكالاً خاصة أو حدسية غير القابلة للنقل أو للتعليم بشكل معروف.

و هي حسب **Balogun & Hailey** [39] و **Cullen** [40] المعرفة المعقدة (المركبة) غير المصقولة، و المتراكمة على شكل معرفة الكيف و الفهم في عقول الناس الذين يتمتعون باطلاع واسع.

و هي أيضاً المعرفة التي لا يمكن رؤيتها أو التعبير عنها بسهولة، علاوة على أنها معرفة شخصية جداً، يصعب تشكيلها، و بناءً على ذلك، يصبح نقلها إلى الآخرين أو إشراكهم فيها أمراً صعباً، وتحت هذا العنوان يندرج الحس الباطني **Hunch** و الحدس الشخصي **Intuition**، ويكون هذا النوع من المعرفة متجذراً في الأفعال والخبرات الجسدية للفرد، بالإضافة إلى تجسده في المثاليات **Ideals** أو القيم أو العواطف التي تحتوي عليها هذه المثاليات. [41]

و تتألف المعرفة الضمنية حسب: **Wiig** من: [42]

- ✓ الحقائق، البيانات الثابتة والأنماط الذهنية.
- ✓ وجهات النظر، الأشكال والصور والمفاهيم.
- ✓ الأحكام، التوقعات، الفرضيات العاملة والمعتقدات.
- ✓ استراتيجيات التفكير والمداخل الميثودولوجية.

و يرى أبو فارة أن المعرفة الضمنية هي المعرفة التي لا يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم، لأنها تشتمل على ما يكمن في نفس الفرد، أي المعرفة الفنية، و المعرفة الإدراكية، و المعرفة السلوكية. [43]

---

[39] : *Balogun, J., and Hailey, V.P.,* ***Exploring Strategic Change****, Harlow, England, Prentice Hall, 2004, P.67-68.*

[40] : *Cullen J.B. and parboteeah K.P. ,* ***Multinational Management****, 2005, P.311.*

[41] : *Nonaka, Ikujiro, and Takeuchi, Hirotaka,* ***Hitotsubashi on Knowledge Management****, Singapore, John Wiley and Sons (Asie) Pte Ltd, 2004. P.03.*

[42] : *Wiig, Karl M,* ***Op.Cit****, P.206.*

[43] : أبو فارة يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

و يشير **Coakes** إلى أن المعرفة الضمنية تحتوي على أبعاد معرفية **Cognitive** هامة مثل : النماذج الذهنية، والمعتقدات، و الحدس، وبالتالي فإن هذا النمط من المعرفة يتم توليده من خلال استخدام الخبرة الماضية في السياقات (البيئات) الجديدة. (44)

ويقدم توم باكمان **T. Backman** تصنيفاً أوسع للمعرفة بجعلها أربعة أنواع هي: (45)

1. المعرفة الصريحة: (وثيقة- حاسوب) معرفة جاهزة و قابلة للوصول موثقة في مصادر المعرفة الرسمية التي عادة ما تكون جيدة التنظيم.
2. المعرفة الضمنية: (العقل الإنساني أو المنظمة- التنظيم باعتبارهما عقلاً "معنويا") قابلة للوصول من خلال الاستعلام والمناقشة، و لكنها معرفة غير رسمية يجب أن تتكون، و بعدئذ تنقل و تبلغ.
3. المعرفة الكامنة: (العقل الإنساني، المنظمة) قابلة للتوصل (التوصيل بشكل غير مباشر فقد و يتم ذلك بصعوبة من خلال أساليب الاستنباط المعرفي و ملاحظة السلوك).
4. المعرفة المجهولة: (العقل الإنسان، المنظمة: المعرفة المبتكرة أو المكتشفة من خلال النشاط، المناقشة، و البحث والتجريب).

و كما نرى فإن هذه التصنيفات رغم تنوعها الظاهر فإنها تدور في إطار نمطي، المعرفة الصريحة (القياسية) والضمنية (التنوع)، و أن إدارة المعرفة لا يمكن أن تفهم إلا من خلال التمييز بين هذين النمطين من المعرفة لأن ما يميز الشركات القائمة على المعرفة هو: هل أن الأساس في معرفتها هو الوثيقة أو البرمجية أي المعرفة الصريحة، أم الأفراد أي المعرفة الضمنية ؟

والجدول الموالي يقدم لنا سمات كلاً من نوعي المعرفة الضمنية والظاهرة:

الجدول رقم (02): سمات نوعي المعرفة

المعرفة الضمنية	المعرفة الظاهرة
- ذاتية: **Subjective**.	- موضوعية: **Objective**.
- خبراتية (تتأثر بالذات والبيئة).	- عقلانية.
- متزامنة (آنية: هنا والآن).	- تتابعية (رُصدت ثم أُعدت ثم نُشرت).
- تناظرية: **Analog**.	- تجريدية.

المصدر: حسني عبد الرحمن الشيمي، **إدارة المعرفة: الرأسمعرفية بديلاً**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص: 51.

44 : *Coakes, Elayne, **Knowledge Management**, Current Issues and Challenges, U.S.A., Idea Group Publishing (ed.) , 2003, P.74.*

45 : نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

و إذا كنا نتحدث عن المعرفة الضمنية باعتبارها استحواذاً للشخصية الفردية، فإن للشخصيات المعنوية (الهيئات والمؤسسات و الشركات) معرفتها الضمنية كذلك، فهناك ثقافة الشركة التي تمثل المعرفة الخاصة بالشركة وطريقتها في فهم الأشياء و في القيام بالمهام و التي تتكون خلال فترة طويلة عن طريق الخبرة و التفاعل بين رؤية الشركة للأعمال وأهدافها و طريقتها في إنشاء ميزتها التنافسية من جهة و العاملين بمؤهلاتهم و خصوصياتهم من جهة أخرى، ثم السوق والبيئة التنافسية التي يتفاعلون معها، وفق ما يسميه ألافي و لايندر **Alavi & Leinder** بمنظور المعرفة القائم على الثقافة من جهة ثالثة. (46)

فالشركة عندما تقدم منتجاتها أو خدماتها و خبراتها لا تقدم إلا جزءاً من معرفتها و هو الجزء القابل للتحديد والنقل، و ربما في حالات كثيرة السهل التقليد أيضا، لتظل المعرفة الأكثر أهمية داخل الشركة في رؤوس أفرادها، وخلال علاقتهم المتميزة و إذابة فرق العمل فيها، مما لا يمكن نقله إلى الآخرين و لا التدريب عليه من خلال أدلة العمل التي توزع عادة على العاملين الجدد في الشركة.

و إذا كانت المعرفة الظاهرة أو المسجلة قد حظيت إلى إنتاج وافر كماً و نوعاً عاشها جيش من المتخصصين، إنتاجاً و تزويداً و انتقاءً و تقييماً و تنظيماً، فإن المعرفة الضمنية حرية بأن نتوقف عندها لأهميتها في ذاتها من جانب، و لأنها تتغلغل في نسيج **"الرأسمعرفية"** ككل من جانب آخر.

1.3. المعرفة الضمنية: تاريخ و تبلور

يعود تحديد مفهوم المعرفة الضمنية إلى الفيزيائي و فيلسوف العلم "مايكل بولاني" **Michael Polanyi** (1891-1976) الذي عمل في إحدى المؤسسات العلمية المتخصصة في الفيزياء والكيمياء في برلين من عام 1920 حتى هجرته إلى إنجلترا عام 1933، و قد طور أفكاره بشكل مفصل فيما بعد في الكتاب الذي أصدره عام 1958 في شيكاغو بعنوان : "المعرفة الشخصية" **Personnel Knowledge** حول البعد الصامت **Silent Dimension** أو الكامن للمعرفة (47)، ثم وسع دوائر فكرته في "البعد الكامن **Tacit Dimension**" و تبعاً لما يقرره "بولاني" فإن التفكير الإنساني مزروع في جسمنا، يمثل ذلك الوضع الذي يجعل هذا البعد الضمني بنياناً أساساً لما يطلق عليه المعرفة الموضوعية أو الصريحة، و لا تعتمد المعرفة في رأي بولاني على عناصر التحليل المنطقي المعروفة جيداً مثل التعريفات و الملاحظات والاستنتاجات المنطقية فحسب، و إنما تستند فضلاً عن ذلك إلى الافتراضات غير المبرهن على صحتها، و الممارسات الذاتية (الشخصية) التي لم يتم صياغتها **Unformulated** (لم يعبر عنها بأسلوب الحديث أو الكتابة المعتمدين لدى الجماعة الإنسانية) كما لم تدخل دائرة العلن، و غالباً ما تصدر دون وعي، لكنها ذات أهمية بالغة لاكتساب المعرفة العلمية، و مع ذلك فهناك من يرى أن الأسلوب الذي يستخدم به معظم الناس هذه المصطلحات يختلف كليا عن فكرة "بولاني" عن المعرفة الضمنية، ففي اللغة الدارجة، يقصد بالمعرفة الضمنية ما يدور في عقول الناس، أما المعرفة الظاهرة

---

46 : *Maryam Alavi and D.E. Leinder, **Knowledge management systems**, Issues challenges and benefits, in: Stuart Barnes (ed.) , K M system, Thomas Learning, Australia, 1999, P.21.*

47 : *Wagner-Döbler, Roland, **Tacit Knowledge management**, library science-no bridge between knowledge management, libraries and librarians taking up the challenge ed, By Hans-Christoph Munchen: Saur, IFLA publication, 2004, P.41.*

فيقصد بها معرفة ضمنية تم تقنينها و تنظيمها وتوصيلها، وفي التفكير العام تتمثل المعرفة الضمنية أو غير المنطوقة الموجودة عند الناس في مخزن أو "بنك" ذاكرة ثرية ينبغي فتحة أبوابها لكي يتسنى استخلاص المعرفة و تقنينها و إشراك الآخرين فيها. (48)

في المقابل فإن المقصود بالبعد الضمني من منظور "بولاني" هو ذكاء و إدراك و قدرات داخلية على الاستدلال وليس نوعاً من مستودع معرفة أو ذاكرة، و لذا فإنه بالنسبة لـ: "بولاني" لا يمكن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة، و لا توجد حاجة لذلك أيضاً، و هو يرى أن الاشتراك في المعرفة الضمنية هو ركيزة أي فعل اتصالي وذلك في صورة تشاركات **Commonalities** غير منطوقة متمحورة حول إدراكات أساسية جداً، إضافة إلى التفاعل الإنساني حولها، و وفقاً لهذه النظرة لا يحدث تدرج خطي للمعرفة من الحالة الضمنية إلى الحالة الظاهرة، فهما جانبان في عملية معرفية واحدة، و هكذا فإنه عندما يتم الاشتراك في المعرفة، يحدث اتصال ملفوظ أو صريح (أو ظاهر) واتصال ضمني غير منطوق في ذات الوقت.

و يذهب "بولاني" إلى أن البشر يكتسبون المعرفة الصريحة من خلال الخلق (التوليد) و تنظيم الفاعلية لخبراتهم، ومن هنا فإن المعرفة التي يمكن التعبير عنها بالكلمات و الأعداد أي استخدام الرموز الاتصالية (و هو ما يدخلها ضمن المعرفة الصريحة) تمثل نقطة في بحر مجموع المعارف بأكملها و مثلما يقول "بولاني" فإننا يمكن أن نعرف أكثر مما يمكننا قوله.

و في نظرية المعرفة التقليدية تشتق المعرفة من الفصل بين الذات و موضوع الإدراك، و ربما بني على ذلك معيار الموضوعية **Objectivity** بمعنى أنه كلما قل تدخل العامل الشخصي عُد ذلك نجاحاً معرفياً، و يكتسب البشر المعرفة من خلال تحليل الموضوعات الخارجية، أما "بولاني" فيذهب إلى العكس من ذلك إلى أن البشر يخلقون المعرفة من خلال الانغماس الذاتي و الالتزام (من خلال التفاعل بين الإنسان و الموضوعات بطريقة أخرى أن الفصل بين الدارسو المدروس يعتبر فصلاً تعسفياً)، ويطلق "بولاني" على ذلك مصطلح: "التماذج **indwelling**"، و يقصد به أن المعرفة بشيء ما هي إلا خلق لصورته الذهنية أو شكله من خلال دمج مفرداته، و يتطلب فهم الشكل (أو النمط) ككل فهما ذا مغزى، بحيث يتحد جسم المرء مع المفردات، و هكذا فإن عملية "التماذج " تحطم التقسيمات الثنائية التقليدية بين العقل والجسد، و بين التعقل و الانفعال، وبين الذات والموضوع، و بين العلم والمعلوم، و يُستنتج من هذا إذن أن الموضوعية العلمية ليست مصدراً وحيداً للمعرفة، وأن معظم معارفنا هي كذلك ثمرة مساعينا الهادفة والمقصودة في التعامل مع العالم.

و لو طبقنا هذا الكلام على مؤسسة ما، أو أسقطناه على ما يدور فيها يساعدنا ذلك على الفهم، فالمؤسسة يمكن النظر إليها على أنها سياق تاريخي و اجتماعي معين يتشارك أعضاؤها المعلومات التي ينشئون منها المعرفة الاجتماعية، وهو ما يؤثر بدوره على حكمهم على الأمور و سلوكهم واتجاههم، و بالمثل فإن الرؤية المؤسسية التي يطرحها القائد كإستراتيجية تندمج تنظيمياً في المعرفة من خلال تفاعل أعضاء المنظمة مع البيئة، و هو ما يؤثر بدوره على سلوك أعمالها.

---

48 : عبد الرحمن توفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

خلاصة:

تُعد المعرفة سبباً رئيسياً في نجاح أعمال المنظمات، و مهما قيل عن المعرفة و مهما سيقال؛ فهي الأصل في كل شيء، وأي عمل مثمر يصبو إلى النجاح و التقدم والاستمرار لا بد و أن يُبنى ويرتكز على المعرفة، ومهما تعددت مفاهيمها، أنواعها، أصنافها، و خصائصها، فهي من صنع الإنسان و للإنسان، و حتى الأدوات المساعدة في ذلك؛ والمتمثلة في التقنيات الحديثة، لا يمكن أن تظهر من دون وجود القدرات والجهود البشرية، و إن شمولية مفهوم المعرفة مدعاة لاتساع مصادرها وتنوعها، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان تأطير وتنظير مفهومها ضمن مجال محدد.

و على الرغم من ذلك؛ فهناك قاسم مشترك للنظريات و المداخل و المفاهيم رغم محاولات التفريق و التقريب للتمييز، و هذا القاسم الذي قد يشكل الجوهر الأساسي لسعي العديد من المنظمات و الأفراد - على حد سواء - للحصول على المعرفة، هو اعتبار المعرفة موجوداً جوهرياً استراتيجي غير ملموس، يقود اكتشافه واكتسابه و تطبيقه إلى الارتقاء بأداء المنظمات والأفراد. لذا؛ تبرز أهمية إدارة هذا المورد المهم **(المعرفة)** لضمان استمرارية توليدها وتنظيمها وتقاسمها وحسن استخدامها من أجل ديمومة وانطلاق المنظمة.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا: باللغة العربية

1. قرءان كريم، **سورة البقرة**، الآية: (31).
2. جورج كونتينو؛ ترجمة سليم طه التكريتي و برهان عبد التكريتي، **الحياة اليومية في بلاد بابل و آشور**، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية، بغداد، 1986، ص: 300.
3. عبد المعيد خان محمد، **الأساطير و الخرافات عند العرب**، سلسلة العلوم الاجتماعية، دار الحداثة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1981، ص: 21.
4. زكريا فؤاد، **التفكير العلمي**، سلسلة كتب عالم المعرفة، الطبعة الثالثة، الكويت، 1988، ص: 138.
5. جلال سعد، **المرجع في علم النفس**، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص: 47.
6. الراضي محمد، **الوسائط Hypermedia في خدمة تعلم و تدريس العلوم**، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، العدد الثالث، 2001، ص: 103.
7. ويل ديوارنت، **قصة الفلسفة**، مطبعة المعارف، بيروت، 1979، ص: 12.
8. نعمة عباس خضير الخفاجي، **المدخل المعرفي في تحليل الاختبار الاستراتيجي - دراسة اختبارية في صناعة التأمين العراقية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص ص: 8-13.
9. حسنية سليم إبراهيم، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1998، ص: 37.
10. أبو فارة يوسف أحمد، **العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة و الأداء**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع بعنوان: إدارة المعرفة في الوطن العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام: 26-28/4 /2004، ص: 02.
11. سيد محمد جاد الرب، **إدارة الموارد الفكرية والمعرفية في منظمات الأعمال العصرية**، مطبعة العشرى، القاهرة، مصر، 2006، ص:63.
12. بلاكويل جون و جامبل بول؛ ترجمة خالد العامري، **إدارة المعلومات**، القاهرة، دار الفاروق للنشر و التوزيع، 2003، ص: 09.
13. ربحي مصطفى عليان، **إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 45.
14. سعد غالب ياسين، **المعلوماتية و إدارة المعرفة**، رؤيا إستراتيجية عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 260، 2000، ص: 123-124.
15. محمد الصيرفي، **الحاسوب في إدارة الأعمال**، دار قنديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص: 163.
16. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003؛ **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص: 35.
17. نبيل علي، **آفاق المعرفة: المغزى و المعنى**، وجهات نظر، العدد 59، ديسمبر، 2003، ص: 25.
18. نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص: 27-33.
19. حسني عبد الرحمن الشيمي، **إدارة المعرفة: الرأسمعرفية بديلاً**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص: 51.
20. قرءان كريم، **سورة الرحمن**، الآيتين: (3-4).

ثانياً: باللغة الأجنبية

21. *McElroy, Mark, W. , **Using Knowledge Management to Sustain Innovation**, Knowledge Management Review, SEP.- Oct., Vol.3, Issue.04, 2000, P.35.*
22. *Nonaka I. and Takeuchi, H. **The Knowledge Creating Company, How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation**, New York, University Press, Oxford, 1995, P.59.*

23. *Blackler, Frank,* ***Knowledge and Theory of Organization: Organization As Activity System and the Reframing of Management****, Journal Management Studies,Vol.30, No.6, 1993, P.864.*
24. *Nystrom H.,* ***Creativity & Innovation****, NY. 1979. P.88.*
25. *Davenport, Thomas H.& Prusak, Laurence,* ***Working Knowledge: How Organizations Manage What They Know****, Boston, Harvard Business School Press, 2000, P.02.*
26. *Wiig Karl M.,* ***Knowledge Management Foundations : Thinking about Thinking/How People and Organizations Create****, Represent and Use Knowledge, U.S.A, Schema Press, 1993, P.73.*
27. *Ganesh B. Bhatt، **Knowledge management in organizations examining the interaction between technologies: techniques and people**، journal of Knowledge management،v.5،n.1، 2001، PP.68-75.*
28. *Barnes, Stuart,* ***Knowledge Management Systems : Theory and Practice****, London, Thomson Learning, 2002, P.35.*
29. *Stettner, Morey,* ***Skills for New Managers****, U.S.A., McGraw-Hill, 2000, P.27.*
30. *Firestone, Joseph M.,* ***The Corporate Information or Knowledge Factory****, Retrieved March 02, 2004, P.03.*
31. *Housel, T. and Bell, A.,* ***Measuring and managing knowledge****, Irwin, New York, McGraw-Hill, 2001, P.12.*
32. *Winch, G., Schneider, E.,* ***Managing the Knowledge Based Organization the case of architectural practice****, Journal Management studies, Vol-30- No.6,1993, P.29.*
33. *Sveiby, K.,* ***The New Organizational Wealth : Managing and Measuring Knowledge Based Assets****, Germany, Berrett-Koehler, 1997, P.17.*
34. *Balogun, J., and Hailey, V.P.,* ***Exploring Strategic Change****, Harlow, England, Prentice Hall, 2004, P.67-68.*
35. *Cullen J.B. and parboteeah K.P. ,* ***Multinational Management****, 2005, P.311.*
36. *Nonaka, Ikujiro, and Takeuchi, Hirotaka,* ***Hitotsubashi on Knowledge Management****, Singapore, John Wiley and Sons (Asie) Pte Ltd, 2004. P.03.*
37. *Wiig, Karl M,* ***Op.Cit****, P.206.*
38. *Coakes, Elayne,* ***Knowledge Management****, Current Issues and Challenges, U.S.A., Idea Group Publishing (ed.) , 2003, P.74.*
39. *Maryam Alavi and D.E. Leinder,* ***Knowledge management systems****, Issues challenges and benefits, in: Stuart Barnes (ed.) , K M system, Thomas Learning, Australia, 1999, P.21.*
40. *Wagner-Döbler, Roland,* ***Tacit Knowledge management****, library science-no bridge between knowledge management, libraries and librarians taking up the challenge ed, By Hans-Christoph Munchen: Saur, IFLA publication, 2004, P.41.*

الملامح الرئيسية لتسيير الموارد البشرية في عصر العولمة

حسين يرقي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة المدية / الجزائر

ملخص:

من خلال هذا المقال سنحاول التطرق إلى أهم ملامح تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة، حيث سنتناول أهم اتجاهات الفكر الإداري والتحولات التي طرأت على مؤسسة الأعمال في ظل العولمة، وأهم انعكاسات العولمة على الفكر الإداري، بالإضافة إلى أهم الخصائص التي اكتسبتها المؤسسات في عصر العولمة. كما سنتناول فلسفة تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة، من خلال التطرق إلى أهم التحولات التي طرأت على تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة، بالإضافة إلى الأدوار الأساسية التي أصبحت مناطة بوظيفة تسيير الموارد البشرية حاليا. كما سنتناول اتجاهات تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة، من خلال التطرق إلى أهم أهدافها وأهم الآثار الايجابية والسلبية التي أفرزتها العولمة على ممارسات تسيير الموارد البشرية وكذا مستقبل تسيير الموارد البشرية بعد التغييرات.

Abstract:

Through this article we will try to address the most important features of human resource management in this light of globalization, and most important implication on the management thought, and most important features that the organization acquired in the age of globalization. As we will discuss the philosophy of human resource management in the light of globalization, in addition to the basic roles that has been aligned to human resource management function now, as we will discuss the new trends in human resource management in the light of globalization, by addressing the most important aims and the main positive as well as negative effects arising from globalization on the practices of human resource management, and the future of human resource management after the changes.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة العولمة من أكثر المصطلحات في وقتنا المعاصر انتشارا على نطاق واسع، إذ عرف العالم مع نهاية القرن الماضي بروز هذه الظاهرة التي ألقت بظلالها على مختلف مجالات الحياة، وأدت إلى تغييرات عديدة في الأفكار والمعتقدات التي كانت سائدة قبلها، ولم تستطع أي دولة النجاة من انعكاساتها، بل أصبح الجميع مطالبا اليوم بمحاولة تحقيق التكيف مع متطلباتها ومحاولة الاستفادة من مزاياها وتجنب افرازاتها السلبية إلى أقصى حد ممكن.

إن المؤسسات في عصر العولمة أصبحت أمام تحديات عديدة، فالتنافس أنتقل من المستوى المحلي وأصبح دولي النطاق، وتكنولوجيا الإنتاج والعمل أصبحت على درجة عالية من التعقد ولم يعد من السهل الحصول عليها والعمل بها، كما أن الواقع اليوم يثبت أن التفوق والنجاح أصبح من نصيب المؤسسات التي عرفت وتعرف كيف تقرأ خارطة الطريق وتحقق السبق والريادة.

أمام التطورات والتعقيدات التي صاحبت العولمة وما قامت به من ثورة غير مسبوقة في تكنولوجيا المعلومات، وما خلقته من تحديات المنافسة، ومع التغيرات المتسارعة في البيئة أصبح التسيير يعد مفتاح النجاح، وتسيير الموارد البشرية على الخصوص الأداة الرئيسية داخل كل مؤسسة وذلك بفعل مسؤولياتها الثقيلة ومهامها الكثيرة المتعلقة بكيفية الحصول على المورد البشري المؤهل وتنميته وتحفيزه على الإبداع والابتكار.

إن السؤال الذي يطرح نفسه ويعد بالتالي إشكالية مقالنا هو:

- ما هي أبرز الملامح الخاصة بتسيير الموارد البشرية في ظل العولمة؟

ومن خلال محاولة الإجابة على هاته الإشكالية فإننا سنسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز أهم انعكاسات العولمة على الفكر الإداري، والخصائص الأساسية التي أصبحت تتميز بها مؤسسات الأعمال في عصر العولمة.
- ✓ إبراز أهم التحولات التي طرأت على تسيير الموارد البشرية في عصر العولمة، بالإضافة إلى الأدوار الجديدة التي أصبحت مطالبة بالعمل عليها.
- ✓ إبراز أهداف تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة، والآثار الايجابية والسلبية التي ترتبت عنها.

I. اتجاهات الفكر الإداري وتحولات مؤسسات الأعمال في عصر العولمة:

فرضت العولمة بكافة أبعادها تغيرات عدة على مستوى الفكر الإداري، الذي عرف ثورة كبيرة ساهمت في بروز العديد من النظريات والاتجاهات الفكرية الإدارية الجديدة، التي ألقت بظلالها على بيئة الأعمال وفرضت تحولات كبيرة على مؤسسات الأعمال ونظم تفكيرها وتسييرها.

أولا. انعكاسات العولمة على الفكر الإداري: عرف الفكر الإداري طوال القرن العشرين تغيرات عدة تجلت في بروز العديد من النظريات والمدارس التي أثرت علم الإدارة وساهمت في تطوره ونضوجه، ومع بروز ظاهرة العولمة وامتدادها لتسيطر على العالم ظهرت جملة من الاتجاهات الإدارية الجديدة التي تتماشى مع العولمة وآليات عملها.

ويمكن أن نستعرض بعض التأثيرات التي أحدثتها العولمة على الفكر الإداري من خلال ما يلي:[1]

- ✓ تصدع الضمانات التي كانت تتمتع بها الإدارة في تعاملها داخل الوطن، وما كانت تحصل عليه من تفضيل ورعاية وحماية، ودخولها في المواجهة المباشرة للمنافسة القادمة من الخارج بقوة وبدون عوائق.
- ✓ انهيار مفهوم النطاق الذي أعتاد المدير أن يجد نفسه فيه ويرتضيه مجالا لمباشرة نشاطه، وتحول العالم كله إلى مجال غير محدد الأبعاد يستطيع أن يمارس المدير عمله من خلاله.
- ✓ تغير مفهوم الزمان وتحول معنى الوقت في تفكير المدير، وذلك من خلال تداخل أبعاد الزمان (الحاضر، والماضي، والمستقبل) بفعل تطور واتساع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ✓ اهتزاز مفهوم الاستقرار أو الثبات النسبي الذي كان السمة الرئيسية لبيئة الأعمال قبل العولمة، حيث أصبح التغيير في النظم والمنتجات والخدمات والمعايير والقيم...الخ السمة الأساسية التي تطبع بيئة الأعمال في عصر العولمة، وفي هذا المقام يمكن القول أن كل شيء متغير في بيئة الأعمال الحالية والثابت الوحيد هو التغير.
- ✓ التحول من محاولة التحكم بالتنظيم أو المناخ الداخلي إلى إدارة المناخ الخارجي.
- ✓ التحول من مسلمات الفكر الإداري التقليدية في التنميط والتوحيد والمركزية إلى التمايز في الهياكل والنظم والأساليب بما يتناسب وبيئة العمل وخصائص المناخ المحيط.
- ✓ التحول من مفهوم المدير المنفذ إلى مفهوم المدير رجل الأعمال.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الإدارة في ظل العولمة عبارة عن فلسفة جديدة تتطلب تقنيات فكرية وسلوكية وفنية على درجة عالية من الشمولية والتكاملية، تستلزم أن تقوم المؤسسات بتغيير رسالتها وأهدافها واستراتجياتها ونظم عملها لتحقيق التكيف معها[2].

إن تحقيق النجاح في عصر العولمة يتطلب من الإدارة أن تصبح عالمية التوجه والفكر، فلم تعد الحدود الوطنية للمؤسسة تشكل عائقا كبيرا لها وخصوصا مع ازدياد توافد الدول على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وما يترتب على ذلك من التزامات ومزايا وكسر للحواجز والحدود الجغرافية، الأمر الذي يجعل المؤسسات المعاصرة مطالبة بإحداث ثورة شاملة في أعمالها وثقافتها وممارساتها، والأساس في ذلك هو الاعتماد على رأس مالها البشري بالدرجة الأولى كمفتاح لتحقيق النجاح في بيئة الأعمال الحالية.

ثانيا- خصائص منظمات الأعمال في عصر العولمة: إن العولمة هي مرحلة من مراحل نمو استراتيجيات المؤسسات وهياكلها وثقافتها، أي أنها سلوك تنظيمي متطور تتبناه المؤسسة بهدف التفاعل مع جملة من العوامل المتشابكة. فالعولمة هي تغيير في السلوك والقوة، أي أنها عمل عقلي وتنفيذ فعلي، ولذلك فهي تتطلب طرقا ونماذج جديدة لإدارة الناس وتمكينهم من مواجهة المنافسين بعقول متفتحة.

ومن خصائص مؤسسات الأعمال في عصر العولمة ما يلي:[3]

- ✓ أنها مؤسسات موجهة بالمعلومات، حيث تعتبر المعلومات قيمة هامة وأصلا حيويا، بموجبها يتم توجيه وتسيير كل أنشطة وعمليات المؤسسة، وذلك بأن يكون لديها أدوات وأساليب إنتاج المعلومات، وأن يتم استخدام المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات.
- ✓ أنها مؤسسات عضوية، من خلال التفاعل المتبادل بين أجزائها الداخلية من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية من جهةٍ أخرى، ومن خلال رصد المتغيرات البيئية وتحليل آثارها، ثم الاستجابة بتبني سياسات وهياكل تتلاءم مع هذه المتغيرات.
- ✓ من المتوقع أن تحل المؤسسة الرشيقة محل المؤسسة البدينة، وذلك بالاعتماد على أعداد أقل من العاملين، ولكنهم أكثر مهارة، من خلال الاعتماد على العمل التعاقدي والموردين الخارجيين، وكذلك بتشغيل العمالة الحالية ساعات إضافية، وهو ما يحمِل في طياته مزايا تخفيض التكلفة والمرونة وسرعة التكيف، ولكن يفرض مزيدا من الضغوط على العاملين ومخاطر حول الأمان الوظيفي.
- ✓ زيادة درجة التعقد، وخاصة التعقد الأفقي، مقاسا بمدى التنوع في المهارات ومستوى الحرفية، حيث تتسم المؤسسات المعاصرة بالتنوع في مزيج المهارات على حساب التشابه الذي كان سمة المؤسسات في السابق. ومن المتوقع أن تزداد درجة التنوع في السنوات القادمة وذلك نتيجة عولمة أسواق العمل، ولجوء كثير من المؤسسات مثل **"زيروكس" وبنك "بوسطن" و"جنرال موتورز"** إلى التحول إلى إدارة مجموعات مهنية شديدة التنوع.
- ✓ التحول من الهياكل الرأسية التقليدية القائمة على تعدد مستويات السلطة، ويتم تصنيف الموظفين طبقا لمراكزهم الوظيفية، وسلطاتهم، وأجورهم، وتأثيرهم، إلى الهياكل الأفقية التي تقوم على فرق العمل ووحدات الأعمال التي تتسم بقدر كبير من الاستقلالية، وحرية التصرف، والتعاون، بدلا من النموذج الكلاسيكي للأمر والرقابة، وبالتالي أصبحت السلطة الرسمية أقل أهمية، وزادت أهمية الخبرة والقيادة والمعرفة.
- ✓ السعي إلى التعلم المستمر، وذلك للاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية، للتكيف مع المتغيرات المتسارعة، وكذلك للتعامل مع ثقافات متباينة، وفي هذه المؤسسة تزداد أهمية رأس المال الفكري الذي يعني المعرفة التي يمكن توظيفها لصالح المؤسسة.

- ✓ الميل إلى التحالفات والاندماجات والاستحواذ، وهذه الممارسات الإستراتيجية استلزمتها عولمة الأسواق والمنتجات والمنافسة، ومثال ذلك ما تم بين مؤسسات **"إيبيام" و"توشيبا" و"سيمنز"**، فقد ارتبطوا بأعمال مشتركة من منطلق: "إذا لم تستطع أن تهزمهم فالحق بهم"، وقد نتج عن ذلك تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية لتطوير شريحة إلكترونية في قدرتها 16 مرة عن المتاح حاليا.
- ✓ التحول من رأس المال التنظيمي إلى رأس المال البشري، وذلك بالتحول من الإطار المؤسسي الجامد القائم على هياكل ووظائف ومستويات ودرجات، إلى إطارٍ معرفي ومهاري.

وهذه الخصائص التي بدأت في الظهور في المؤسسات المعاصرة، ومن المتوقع أن تزداد وضوحا في المستقبل، سواء في المؤسسات الرائدة التي اتسمت بها، أم بانتقالها إلى مؤسسات أخرى (مؤسساتٍ تابعة)، هذه الخصائص لها دلالات ضمنية وانعكاسات إدارية، فيما يتعلق بتسيير الموارد البشرية في إطار العولمة.

II. فلسفة تسيير الموارد البشرية في عصر العولمة:

ألقت العولمة وما أفرزته من تغيرات في بيئة الأعمال بظلالها على الموارد البشرية ونظم تسييرها داخل المؤسسات، حيث أدت إلى حدوث تغيير كبير في النظرة إليها، ويمكن القول أن تحديات تسيير الموارد البشرية حاليا أصبحت أكبر خصوصا وأن العنصر البشري أصبح هو مفتاح تحقيق النجاح للمؤسسات في بيئة الأعمال المعاصرة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أهمية تسيير الموارد البشرية ومكانتها التنظيمية في مؤسسات الأعمال المعاصرة[4].

أولا. تحولات تسير الموارد البشرية في عصر العولمة: في ظل بيئة الأعمال الحالية والتي تشكلت انطلاقا من افرازات العولمة متعددة الجوانب والأبعاد أصبح الحديث اليوم يتمحور حول تسيير الموارد البشرية العالمية، فالحدود الجغرافية بين الدول أصبحت هشة ولا تؤخذ بعين الاعتبار، والشركات متعددة الجنسيات أصبحت هي المسير والمهيمن على الاقتصاد العالمي، ويمكن القول أن عولمة تسيير الموارد البشرية تشكلت انطلاقا من تحولات عدة، يمكن تصنيفها كما يلي:[5]

- ✓ **تغيرات السوق:** إن التوسع في الأسواق بفعل ازدياد الحرية التجارية جعلها -الأسواق- أكثر اتساعا وتعقيدا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حدة المنافسة الدولية، وانطلاقا من هذا أصبح البقاء في ظل هذا السوق يتطلب عمالة جيدة التعليم، ومن هنا زادت الحاجة إلى برامج التدريب والتنمية، وبناء على هذا سيصبح العمال أكثر خبرة وتعلما، وستواجه إدارة الموارد البشرية في المؤسسات تحديا كبيرا يتمثل في كيفية الاحتفاظ بالعمالة الماهرة.
- ✓ **التغيرات الديموغرافية:** إن العمالة الأكثر قدرة على التعامل مع التطورات التكنولوجية هي الأصغر سنا، والتي يختلف التعامل معها مقارنة بالعمالة القديمة، كما أن عولمة الموارد البشرية فرضت زيادة نصيب المرأة في قوة العمل وهذا يتطلب من مديري الموارد البشرية المعاصرة الموازنة بين العمل والدور العائلي لهذه الفئة.

- ✓ **التغيرات الاجتماعية:** إن العامل المعاصر أصبح يهتم بتطوير قدراته أكثر، ويميل إلى العمل باستقلالية بشكل كبير، كما أن العلاقة بين العامل وصاحب العمل أصبحت قائمة على الولاء والتعاون المتبادل بينهما، الأمر الذي يحد من نفوذ اتحادات العمال ونقابات العمل، إضافة إلى زيادة معدلات العمالة المؤقتة وخصوصا بين النساء.
- ✓ **التغيرات الإدارية:** إن عولمة إدارة الموارد البشرية كان السبب الرئيسي لها هو التغيرات الإدارية العديدة التي مست الإدارة بشكل عام في عصر العولمة، وتأتي اللامركزية والتطورات التقنية والمرونة في أداء الأعمال كمؤشرات رئيسية على هذه التغيرات.

ويمكن تلخيص أهم التحولات الإدارية التي عرفها تسيير الموارد البشرية في عصر العولمة من خلال ما يلي:[6]

- التحول من مفهوم تسيير الأفراد إلى تسيير الموارد البشرية.
- التحول من تسيير العاملين كأفراد إلى تسيير العاملين كرأس مال فكري.
- التحول من الدور التنفيذي لتسيير الأفراد إلى الدور الاستشاري والتنفيذي لتسيير الموارد البشرية.
- التحول من الدور التقليدي لتسيير الأفراد إلى الدور الاستراتيجي للموارد البشرية.
- التحول من تسيير الأفراد كجزيرة منعزلة إلى تسيير الموارد البشرية كفريق ضمن فرق عمل متكاملة.
- التحول من الأداء التنفيذي للمهام التقليدية لشؤون العاملين إلى تسيير الموارد البشرية لتعزيز الميزة التنافسية.
- التحول في التسيير التقليدي لشؤون العاملين إلى تسيير الموارد البشرية تحت مظلة تسيير الجودة الشاملة.
- تحول تسيير الموارد البشرية في تركيزه التقليدي من تسيير الواقع إلى تسيير المتوقع.
- التحول بالتركيز على الجودة والنوعية في مجال تسيير الموارد البشرية بدلا من الاعتماد على الشكل والكمية فقط.
- التحول إلى تسيير الموارد البشرية الداعم في إدارة عملية التغيير.

لقد أدت التطورات الحديثة في ظل العولمة إلى تأكيد أهمية عنصر الموارد البشرية باعتباره ميزة تنافسية كبرى، فلم تعد النظرة إلى الموارد البشرية أنها مجرد مصدر تكلفة يمكن التخلص منها إذا ما دعت الحاجة، بل هي استثمار طويل الأجل يحقق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وهذا ما أدى إلى:[7]

- ✓ تغير النظرة إلى تسيير الموارد البشرية من كونها مجموعة أعمال إجرائية تتعلق بتنفيذ سياسات ونظم العاملين، إلى اعتبارها وظيفة إستراتيجية تتعامل مع أهم موارد المؤسسة، وتتشابك مع الأهداف والاستراتيجيات العامة لها.
- ✓ الانطلاق بفكر تسيير الموارد البشرية من الانحصار في مشكلات الاستقطاب والتوظيف للعاملين حسب احتياجات الإدارات التنفيذية المختلفة، إلى الانشغال بقضية أكثر أهمية وحيوية، وهي إدارة الأداء، وتحقيق الإنتاجية الأعلى، وتحسين الكفاءة والفعالية.

- ✓ الارتفاع بمستوى القائمين على أعمال تسيير الموارد البشرية إلى مرتبة الإدارة العليا، فقد أصبحت وظيفة إدارة الموارد البشرية في كثير من المؤسسات تعادل في مستواها إدارة الإنتاج و التسويق والتمويل.
- ✓ تغير النظرة إلى تسيير الموارد البشرية من كونه مجموعة أعمال إجرائية تتعلق بتنفيذ سياسات ونظم العاملين، إلى اعتباره وظيفة إستراتيجية تتعامل مع أهم موارد المنظمة وتتشابك مع الأهداف والاستراتيجيات العامة لها.
- ✓ إدماج أفكار وتقنيات إدارة التنوع في فلسفة تسيير الموارد البشرية للتعامل بكفاءة مع مختلف نوعيات العاملين في المنظمات ذات الاتجاه نحو العولمة.
- ✓ الانتشار في عمليات البحث والاستقطاب إلى سوق العمل العالمي وعدم الانحصار في السوق المحلي بحثاً عن أفضل العناصر وأكثرها قدرة على تحقيق أهداف المنظمة بغض النظر عن اعتبارات الجنسية والمواطنة التقليدية.
- ✓ النظر إلى مهام تسيير الموارد البشرية باعتبارها عمليات متكاملة ومترابطة، وليست إجراءات مستقلة ومنقطعة الصلة. وبهذا يمكن استثمار المعلومات والخبرات الناشئة من بعض العمليات في تطوير وتحسين كفاءة عمليات أخرى.
- ✓ اعتبار تكلفة المهام التي تتولاها إدارة الموارد البشرية [مثل نفقات التدريب والتنمية، ونفقات تطوير النظم، ونفقات بناء استراتيجيات الموارد البشرية] على أنها نفقات استثمارية تدر عائداً على الاستثمار وليست مجرد نفقات إيرادية بدون مردود.
- ✓ إدماج تقنيات المعلومات والاتصالات في عمليات تسيير الموارد البشرية والتحول نحو نظم وتقنيات إدارة الموارد البشرية الإلكترونية.
- ✓ بني مفاهيم وتقنيات إدارة الجودة الشاملة في عمليات تسيير الموارد البشرية، واعتبار مختلف الإدارات التي تخدمها إدارة الموارد البشرية بمثابة العملاء الداخليين الذين يجب العمل على إرضائهم.
- ✓ نشر فكر تسيير الموارد البشرية بين مختلف المديرين والمشرفين، واعتبار كل منهم مسئولاً عن الموارد البشرية وليس فقط فريق المتخصصين العاملين في التقسيم التنظيمي المختص بشئون الموارد البشرية.

إن ما حدث ويحدث في العالم المعاصر من تغييرات وتحولات قد وجدت طريقها للتأثير في أوضاع المنظمات وفكر الإدارة، ونتج عن ذلك فلسفة جديدة ونموذج إداري متطور يختلف عن مفاهيم وأفكار الإدارة التقليدية التي سادت في عصر ما قبل المعلومات والتقنية. وامتد تأثير الإدارة الجديدة إلى إدارة الموارد البشرية كي تتحول إلى فلسفة وتقنيات جديدة ومختلفة تضع الإنسان في قمة اهتماماتها، وتدمج استراتيجياتها وبرامج عملها في البناء الاستراتيجي للمنظمة وهذا لمواجهة تحديات العولمة.

وانطلاقا مما سبق يلاحظ أن هناك تحول في الأدوار الرئيسية للموارد البشرية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01): تغير دور الموارد البشرية

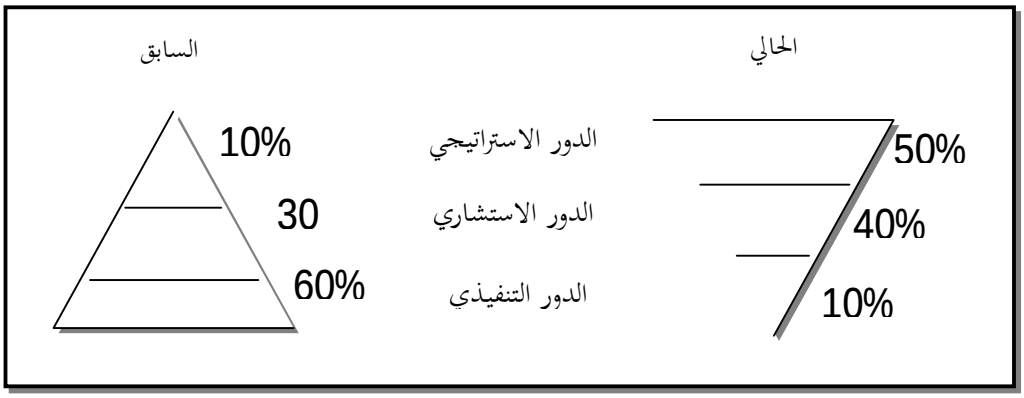

المصدر: محمود أحمد الخطيب، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001، ص 76.

يتضح من هذا الشكل أن هناك تغيرا ملحوظا في الأهمية النسبية للأدوار الثلاثة، حيث انخفضت الأهمية النسبية للدور التنفيذي من 60% إلى 10%، بينما يسجل الدور الاستراتيجي اتجاها معاكسا، حيث ازدادت الأهمية النسبية لهذا الدور من 10% إلى 50%، وهذا ما يبرز المكانة الكبيرة التي أضحى يحتلها تسيير الموارد البشرية في المؤسسات المعاصرة.

ثانيا: أدوار تسيير الموارد البشرية في عصر العولمة: حديثا أصبحت وظيفة تسيير الموارد البشرية تقدم إسهاما ملحوظا نحو تحقيق أهداف المؤسسة، حيث أنها تعنى بأهم مورد تنظيمي وهو المورد البشري. ولكي تحقق وظيفة الموارد البشرية أهدافها، وبالتالي الإسهام في زيادة الفاعلية التنظيمية، ومن أجل مزايا تنافسية من الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، يجب عليها ممارسة الأدوار التالية:[8]

1) **الدور الاستشاري:** يتمثل في تقديم النصح والمشورة والبيانات والمعلومات للمديرين على طول خط السلطة فيما يتعلق بمجال الموارد البشرية.

2) **الدور التنفيذي:** وهو يتعلق بالجانب التشغيلي في ممارسة مهام شؤون العاملين، من خلال ما تقوم به من وظائف، كتخطيط القوى العاملة، الاختيار، التدريب، والتحفيز.

3) **الدور الوظيفي:** ويتمثل في التأكد من تطبيق السياسات الخاصة بالموارد البشرية.

4) **الدور المشارك:** تلعب إدارة الموارد البشرية دور هاما في صنع واتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بمجال الموارد البشرية. ويتوقف هذا الدور على عوامل عديدة، منها:

- ✓ تدعيم الإدارة العليا لدور إدارة الموارد البشرية في صنع واتخاذ القرارات الإستراتيجية، واعتبارها شريكا وعضوا هاما في هذا المجال.
- ✓ المهارات والمعلومات المتوفرة لدى مديري إدارات الموارد البشرية والتي تساعدهم على القيام بهذا الدور.
- ✓ إعادة النظر في الأولويات، وذلك باهتمام مديري إدارات الموارد البشرية بالمشاكل الإستراتيجية الهامة، بدلا من الاهتمام والتركيز على المشكلات التشغيلية.
- ✓ إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لإدارة الموارد البشرية بتفويض السلطات وزيادة اللامركزية في اتخاذ القرارات.
- ✓ تحقيق التكامل بين البرامج الخاصة بالموارد البشرية والأهداف الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسة.

5) الدور الاستراتيجي: حيث تلعب إدارة الموارد البشرية دورا رئيسيا في صناعة إستراتيجية المؤسسة ككل، من خلال الإسهام بمنظور متكامل ورؤية مستقبلية للموارد البشرية، وهذه الموارد هي أهم مكون من أجل وضع وتنفيذ أي استراتيجيات أعمال.

وتشير الدراسات أن المؤسسات الناجحة عندما تكون بصدد تقديم منتجات جديدة فإن ما تعني به هذه المؤسسات هو وضع إستراتيجية للموارد البشرية التي تكفل تحقيق خططها الإنتاجية والتسويقية بنجاح[9].

III. اتجاهات تسيير الموارد البشرية في عصر العولمة:

لقد فرضت تحديات العولمة ظهور ممارسات جديدة في تسيير الموارد البشرية يطلب من القائمين على المؤسسات السعي الجاد لفهمها وتحقيق التكيف معها، فأهداف تسيير الموارد البشرية اختلفت عن ما سبق واتخذت اتجاهات جديدة متعددة، كما أن العولمة رغم كونها حملت انعكاسات ايجابية على ممارسات تسيير الموارد البشرية إلا أنها أيضا حملت انعكاسات سلبية، ومن هنا تظهر أهمية وجود قيادات متخصصة تتولى مسؤولية تسيير الموارد البشرية لضمان القيام بفعاليتها بالشكل المطلوب.

أولا. أهداف تسيير الموارد البشرية في عصر العولمة: إن المكانة الكبيرة التي أصبح يحتلها تسيير الموارد البشرية حاليا أجبرت المؤسسات المعاصرة على التركيز من أجل تحقيق الأهداف الآتية:[10]

- ✓ استقطاب وتطوير القيادات الإدارية ذات التفكير العالمي.
- ✓ العمل على تطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية للمستوى الذي يمكن المنظمات من الحصول على الأفضلية التنافسية في مجالها عالميا.
- ✓ البحث المستمر عن المواهب واستقطابهم لتدعيم قوة العمل بالمنظمة.
- ✓ وجود معايير محددة عالميا كأدوات لقياس أداء العاملين.
- ✓ التعامل بفعالية مع تنوع القوى العاملة.

- ✓ المشاركة في المنتديات واللقاءات الدولية ذات الاهتمام بتطوير وإدارة الموارد البشرية للوقوف على أحدث الوسائل والتقنيات المستخدمة في إدارة الموارد البشرية وتطويرها.

إن التطورات المعاصرة في تكنولوجيا المعلومات وتأثيرات العولمة تتطلب أهدافا ورؤى مختلفة، فالعالم أصبح اليوم مجالا واسعا لاستقطاب العمالة المؤهلة، وتنامت الحاجة إلى التطوير والتدريب للحد من فجوة المهارات، وظهرت مهن ووظائف جديدة، مما يتطلب إعادة النظر في أهداف تسيير الموارد البشرية لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، وتتمحور هذه الأهداف الحديثة أساسا حول التركيز على التوجه للعالمية فكرا وتطبيقا، وزيادة الاتصال بالجهات ذات العلاقة بالموارد البشرية والتعامل بمرونة مع تنوع القوى العاملة وأنماط العمل الجديدة، والاستغلال الفعال للإمكانيات التقنية التي تشهد تطورا مستمرا وتلعب كبيرا دورا في تحسين الأداء بالمنظمات. وبالتالي فهو يرى بأن أهداف تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة يمكن أن تتبلور في العناصر التالية:[11]

- ✓ تطوير نظم للاستقطاب والاختيار تتضمن عناصر مثل القدرات الشخصية، والقيم والتوجهات، وتعدد المهارات، وتقبل المعارف والمهارات الحديثة، والتنوع والتعدد الثقافي، والتعامل مع الموارد البشرية وفق المنظور العالمي.
- ✓ التأكيد على اعتبار برامج الموارد البشرية تستحق الاهتمام وأنها جزء من العملية التنظيمية الشاملة، وتعزيز التوجه الاستراتيجي في أعمالها.
- ✓ توفير المرونة في برامج وإجراءات الموارد البشرية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تطوير ثقافة تنظيمية تنافسية عالمية التوجه من خلال إرساء العدالة والمساواة بين العاملين، وتعزيز الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وتصميم نظم عمل سريعة، وتهيئة مناخ علمي يحفز على الانجاز فوق العادي للعاملين.
- ✓ إيجاد أنظمة حوافز ومكافآت قادرة على استقطاب الكفاءات المؤهلة محليا وعالميا.
- ✓ الاهتمام بتدريب العاملين لمواجهة التطورات التكنولوجية وتحديات العولمة وتعزيز التفكير العالمي بين جميع العاملين من خلال برامج التطوير والتدريب.
- ✓ تكثيف الاتصال مع الخبرات العالمية في مجال الموارد البشرية وتبادل المعلومات والمعارف.

ثانيا. أثر العولمة على تسيير الموارد البشرية: انطلاقا مما سبق يمكن القول أن العولمة ألقت بظلالها على تسيير الموارد البشرية، وأدخلت عليها العديد من التحولات التي تسببت لها في آثار مختلفة، نعرضها من خلال الآتي:[12]

1) الآثار الايجابية:

- ✓ الاهتمام بتطوير فلسفة وسياسات التعامل مع الموارد البشرية، والتحول من اعتبارهم يؤدون ما يطلب منهم تنفيذه إلى النظر إليهم كشركاء في المسؤولية والعائد.

- ✓ تعميق وتكثيف اهتمام القيادات الإدارية العليا بقضايا تنمية الموارد البشرية ورفع المستوى التنظيمي والإداري للقائمين عليها.
- ✓ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تسيير الموارد البشرية، وذلك بتحويل بعض الأنشطة الروتينية إلى عمليات آلية تتم بواسطة أجهزة الكومبيوتر.
- ✓ الاستفادة من تجارب المنظمات الناجحة والرائدة في تبني برامج وسياسات موارد بشرية متطورة وغير تقليدية.
- ✓ التكثيف المستمر في تنمية الموارد البشرية لمواجهة الثورة التكنولوجية وتحديات العولمة، وتشجيع التعليم والتدريب المستمر لتنمية القدرات البشرية.
- ✓ إدماج فلسفة بناء وتنمية الموارد البشرية في صلب سياسات واستراتجيات المؤسسات باعتبارهم المصدر الحقيقي للنجاح والمنافسة.
- ✓ الانتشار في عمليات البحث والاستقطاب إلى سوق العمل العالمي وعدم الانحصار في سوق العمل المحلي بحثا عن أفضل العناصر بغض النظر عن اعتبارات الجنسية والمواطنة التقليدية.

2) الآثار السلبية:

- ✓ بروز الشركات الأجنبية كمنافس قوي على العمالة المؤهلة.
- ✓ ظهور أنماط جديدة من العمالة مثل العمالة المؤقتة، العمالة عن بعد، وجميعها تتطلب تشريعات وقوانين وظروف عمل جديدة.
- ✓ تقليص القوى العاملة من جراء إعادة الهيكلة قد يؤدي إلى بروز مشاكل ذات بعد إنساني يصعب على إدارة الموارد البشرية التعامل معها.
- ✓ زيادة التنوع في القوى العاملة كأحد أهم تحديات العولمة على إدارة الموارد البشرية قد يؤدي إلى احتدام حدة الصراع في بيئة العمل.
- ✓ سوف تؤدي التكنولوجيا الحديثة إلى تغير المتطلبات المهارية المطلوبة والأدوار الوظيفية للعاملين، والتي قد يتمخض عنها دمج بعض الوظائف وكذلك تغيرات في تقييم الوظائف والهيكل التنظيمي ونوعية المهارات المطلوبة للأداء الفعال.
- ✓ زيادة حدة المقاومة بين العاملين عند استخدام التكنولوجيا في أداء الأعمال خوفا على امتيازاتهم ومراكزهم الوظيفية.

وقد تنبهت العديد من المؤسسات بمختلف دول العالم إلى التغيرات والمستجدات والاتجاهات المستقبلية ذات التأثير المباشر على الموارد البشرية، واتخذت خطوات عديدة لإعادة النظر في نظمها ومفاهيمها وأساليبها وتقنياتها لمواكبة التطورات والمستجدات العالمية، ونتيجة لانعكاسات العولمة على إدارة الموارد البشرية ظهرت أمور عديدة منها: اختفاء

فرص التوظيف الدائمة، زيادة أعداد العاملين في قطاع الخدمات، تراجع الإحساس لدى العاملين بالأمن الوظيفي، ارتفاع نسبة البطالة وخصوصا لدى العاملين الأقل مهارة، ارتفاع نسبة التوظيف وخصوصا لدى النساء[13].

ثالثا. مستقبل تسيير الموارد البشرية بعد التغييرات: إن إدارة الموارد البشرية – من منظور العولمة- مطلوب منها القيام بمجموعة متنوعة من التغييرات التي تمكنها من رسم مستقبلها بصيغة جديدة لمواجهة التحديات المعاصرة، ومن أهم التغيرات الواجب القيام بها ما يلي: [14]

- ✓ ضرورة إيجاد فهم خاص وجديد للموارد البشرية ولتسيير الموارد البشرية المحلية وأنها تختلف عن تسيير الموارد البشرية العالمية.
- ✓ التغيير في مجال تسيير الموارد البشرية بما يشكل دورا كبيرا وواسعا للموارد البشرية العالمية في العملية الإدارية للمؤسسة والمساهمة في تخطيط وتغيير سياسات وإجراءات وتطبيقات للموارد البشرية.
- ✓ تحديد سمات جديدة للمسيرين في مجال تسيير الموارد البشرية العالمية والتي تختلف عن سمات المسيرين في مجال تسيير الموارد البشرية المحلية.
- ✓ أن يكون تسيير الموارد البشرية معبرا عن النظرة المتوجهة نحو الربح والنمو بدلا من اقتصارها على تسيير أنشطة الموارد البشرية العاملة في المؤسسة.
- ✓ التغير في مجال تسيير الموارد البشرية وبما يؤدي إلى أن يصبح تسيير الموارد البشرية أكثر إبداعا وإيجابية نتيجة للاهتمامات المتعلقة في صياغة أهداف المؤسسة وكيفية العمل على تحقيقها وخاصة في مجال تسيير الموارد البشرية.
- ✓ التغير في مجال تسيير الموارد البشرية الذي يرتبط في مواجهة المشاكل الرئيسية التي تواجه تسيير الموارد البشرية العالمية وفي مختلف المجالات.
- ✓ التغير في مجال تسيير الموارد البشرية وبما يؤدي إلى التوسع في مسؤولياتها لأجل ضمان تحقيق التطور في المؤسسة وتحقيق أهدافها.
- ✓ التغير في مجال تسيير الموارد البشرية وبما يؤدي إلى زيادة التحام إدارة الموارد البشرية والإدارة العليا في المؤسسة.
- ✓ التغير في مجال تسيير الموارد البشرية وبما يؤدي إلى خلق التكييف مع طبيعة المؤثرات الخارجية التي تواجهها إدارة الموارد البشرية العالمية.

خاتمة:

لقد ألقت العولمة بكافة أبعادها بظلالها على البشرية فأدت إلى تغييرات عدة مست مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية...الخ، والواقع الذي نعيشه اليوم يثبت أن العالم أصبح بمثابة قرية صغيرة، والفضل يعود لتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي كسرت الحواجز وسرَّعت من قدرة المعلومات على الانتقال من مكان إلى آخر، الأمر الذي يجعل معه القول أن التعايش مع العولمة بمختلف افرازاتها أصبح ضرورة حتمية أمام جميع الدول.

إن بيئة الأعمال التي تعيش فيها المؤسسات على اختلاف أنواعها وأهدافها لم تعد كما كانت في السابق تتسم بالثبات والجمود، بل أصبحت في ظل العولمة معقدة وكثيرة التغيير، الأمر الذي يجعل مسألة تحقيق البقاء والاستمرار أمر في غاية الصعوبة يجب على المؤسسة أن تجتهد أكثر لتحقيقه، ولعل الأمر الذي أصبح حقيقة في ظل هذه البيئة أن الموارد البشرية أو رأس المال البشري أصبحوا مفتاح تحقيق النجاح والمصدر الأساسي للتنافس.

إن وظيفة تسيير الموارد البشرية أخذت في عصر العولمة أبعادا جديدة وشهدت تحولات عدة، حيث أصبحت إدارة أساسية داخل كل مؤسسة تعهد إليها وظائف وأدوار عدة تتعلق بالجانب البشري وكيفية الحفاظ عليه وتنمية مهاراته ليصبح قادرا على العمل والعطاء بكفاءة وفعالية في ظل بيئة عالمية التنافس، ومن هنا أصبح الحديث اليوم عن ما يسمى بعولمة تسيير الموارد البشرية وهذا ما أحدث ثورة في علم الإدارة عامة وميدان تسيير الموارد البشرية خاصة.

إن عولمة تسيير الموارد البشرية أدخلت عديدا من المفاهيم الحديثة على العمل داخل المؤسسات، فأضحى القائمون على وظيفة الموارد البشرية مطالبين بالتكيف مع هذا الواقع، وظهرت أهداف جديدة لهم تمثلت أساسا في سعيهم للتعامل مع التنوع الثقافي وإدارته، توفير الجو المناسب لعمل المرأة، التنمية والتدريب المستمر، تطوير نظم الاستقطاب المحلية والعالمية، الحفاظ على الرأس المال البشري وتفعيله...الخ. وبالتالي أصبحت وظيفة الموارد البشرية على قدر كبير من الأهمية داخل مختلف المؤسسات المعاصرة مما يفرض على مؤسساتنا الاهتمام بها والحرص على اختيار الأفراد المناسبين والمؤهلين لتولي مسؤولية الإشراف على مختلف فعاليتها.

الهوامش:

[1]- علي إبراهيم صفا، **العولمة والثورة الرقمية وتأثيراتها على التدريب والتنمية البشرية**، المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للتدريب والتنمية الإدارية: مستقبل إدارة وتنمية الموارد البشرية، الخبراء العرب في الهندسة والإدارة، القاهرة، أكتوبر 2002.

[2]- سنان الموسوي، **إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:

[3]- محمود أحمد الخطيب، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001، ص: 43.

[4]- Jean Brilman, **Les meilleures pratiques du management au cœur de la performance**, Édition d'organisation, Paris, 3ème tirage, 2000, P 363.

[5]- سعيد بن عبيد بن نمشة، **إستراتجية إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وإمكانية تطبيقها في الأجهزة المدنية والأمنية بمدينة الرياض**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص: 50.

[6]- أحمد سيد مصطفى، **إدارة الموارد البشرية منظور القرن الحادي والعشرون**، دار الكتاب، القاهرة، 2000، ص: 38.

عبد العزيز بدر النداوي، **عولمة إدارة الموارد البشرية**، دار المسيرة، عمان، 2009، ص: 212 – 215.

[7]- حسين يرقي، **إستراتجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية: حالة مؤسسة سونطراك**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 44.

[8]- عايدة سيد خطاب، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية**، دار شركة الحريري للطباعة، القاهرة، 2003، ص: 16.

[9]- محمود أحمد الخطيب، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001، ص: 32.

[10]- سعيد بن عبيد بن نمشة، مرجع سبق ذكره، ص: 52-53، نقلا عن:

- Sparrow P & Brewster C & Hillary H , **Globalizing Human Resourse Management**, Routledge, LONDON, 2004, p: 111-118.

[11]- سعيد بن عبيد بن نمشة، مرجع سبق ذكره، ص: 53-54.

[12]- سعيد بن عبيد بن نمشة، مرجع سبق ذكره، ص: 57-58.

[13]- سنان الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

[14]- عبد العزيز بدر النداوي ، مرجع سبق ذكره، ص: 221-223.

المعاملات الإقتصادية الإلكترونية والتحديات القائمة

نوي طه حسين
أستاذ محاضر بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة / الجزائر

ملخص :

إن التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، هو الذي جعل اليوم الأعمال الالكترونية تنمو وتتوسع لتصل إلى المستوى الذي هي عليه الآن، فأصبحت تقدم العديد من الامتيازات من اختصار كبير في تكاليف الزمن والمسافة، وفتح للأسواق الجديدة، وإنشاء قطاعات نشاط تتوافق وهذا النوع من الأعمال وغيرها من المزايا.

إلا أن ذلك خلق عدة تحديات قانونية وتقنية أمام الأفراد وأصحاب الأعمال الإلكترونية، من أبرز القضايا القانونية التي يطرحها التعامل الالكتروني قضية الملكية الفكرية وكيفية حمايتها، وقضية تحديد جهة الاختصاص القضائي في حالة ظهور النزاع، وتحديد القانون الواجب التطبيق (قانون أي دولة)، إضافة إلى إشكالية إثبات العمليات. أما من الناحية التقنية فأهم التحديات التي ظهرت تتعلق بخصوصية وأمن المعلومات وكذا مواجهة مختلف الإعتداءات والمخاطر الإلكترونية.

التفصيل في هذه التحديات وكيفية مواجهتها هو ما أردنا أن نتناوله في هذه الورقة البحثية.

Résumé

L'évolution des T.I.C (technologies de l'information et la communication) a permis de grandir et développer le e-business, pour atteindre le niveau qu'il est maintenant, chose qui a offert de nombreux privilèges tels que diminution des coûts de temps et de distance, l'ouverture de nouveaux marchés et la création de nombreux secteurs d'activité et d'autres avantages.

Cependant, cela a créé plusieurs problèmes et défis juridiques et techniques chez les individus et les propriétaires d'entreprise, tels que les droits de la propriété intellectuelle et la façon de les protéger, la détermination de la juridiction dans le cas de l'émergence du conflit, et la loi applicable (la loi de quel Etat ?), la confidentialité et la sécurité de l'information, ainsi que la défonce face aux diverses attaques et risques électroniques .

Détail à relever ces défis et la façon de les aborder, c'est ce que nous voulons exposer dans cet article.

مقدمة :

لقد تأثر الإقتصاد العالمي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فتبدلت أساليبه مع نمو التطبيقات المعلوماتية والاتصالية بكل أشكالها، وأصبح استخدام شبكة الانترنيت العالمية في العمليات والمعاملات الإقتصادية المختلفة ضروريا لتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية، من تسويق أكثر فعالية للمنتجات، وتزويد المتعاملين بالمعلومات والخدمات الفورية، إضافة إلى تيسير الأمور على المستهلك وتمكينه من الطلب الفوري والحصول على المنتجات فوريا (الكترونيا عبر الشبكة) إذا سمحت طبيعتها بذلك.

إن الألفية الثالثة شهدت تقدما كبيرا في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، وهو أحد الأسباب الرئيسية لانتشار وتطور المعاملات الإقتصادية الإلكترونية، حيث انه أتاح للأفراد والمؤسسات فرصة الولوج إلى قواعد البيانات والمعلومات على الصعيدين المحلي والدولي، وعزز قدرات الإتصال والتواصل بدون قيود.

غير أن هذا التطور خلق عدة إشكاليات قانونية وواقعية، وساعد على ظهور أنواع جديدة من الجرائم، تدعى بالجرائم الإلكترونية، وجعل المستهلكين و المؤسسات الاقتصادية في العالم أكثر عرضة للمخاطر الإلكترونية كالغش الالكتروني و الاعتداءات الالكترونية المختلفة، مما أدى إلى ظهور وسائل حديثة في الحماية تدعى بوسائل الأمن الالكتروني.

انطلاقا من ذلك، كان لزاما علينا أن نتطرق بشيء من التفصيل لأهم التحديات التي تواجه الأفراد والمؤسسات، المنتجين والمستهلكين على حد سواء، الذين يستعملون شبكات الإتصال الإلكترونية المحلية والعالمية، ويرغبون في استغلالها لإتمام أعمالهم ونشاطاتهم وصفقاتهم.

ولقد قمنا بتقسيم هذه التحديات إلى فئتين أساسيتين: الفئة الأولى لها علاقة بالجانب القانوني والتشريعي، والفئة الثانية مرتبطة بالجانب التقني والفني، وعلى هذا الأساس شملت هذه الدراسة المحورين الآتيين:

المحور الأول : التحديات القانونية والتشريعية

المحور الثاني : التحديات التقنية والفنية

المحور الأول : التحديات القانونية والتشريعية

يمكن إجمال أهم هذه التحديات في العناصر التالية :

1- حقوق الملكية الفكرية :

تعتبر مسألة حماية الملكية الفكرية من الأمور بالغة الأهمية في تهيئة بيئة مواتية للمعاملات التجارية الالكترونية، ولهذا عنيت المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية بقضايا التجارة الالكترونية وبيان انعكاساتها على الملكية الفكرية (WIPO).

ومن أبرز القضايا القانونية التي يطرحها التعامل الالكتروني قضية العقود الالكترونية التي قد يجري إبرامها في شأن منح التراخيص و استعمال العلامات التجارية وبراءات الاختراع وغيرها. وقضية تحديد جهة الاختصاص القضائي في

حالة ظهور نزاع حول هذه المسائل، وتحديد القانون الواجب التطبيق (قانون أي دولة)، وأخيرا قضية تنفيذ الأحكام المتعلقة بفض المنازعات حول حقوق الملكية الفكرية.[1]

إن الحقوق الرقمية للملكية الفكرية تمثل تحديا قانونيا واقتصاديا وإداريا يلقى بظلاله على مجال الملكية الفكرية كله، وفي هذا السياق يكون من المناسب أن نطرح بعض التحديات التي تواجهها الملكية الفكرية في مجال الأعمال الالكترونية، ونحددها بالآتي:[2]

-مشكلة الاحتكار: إن الانترنيت في جانبها الأهم قامت على أساس الوصول الحر إلى المعلومات والخدمة المتاحة للجميع، وإن الكثير من خدماتها كما هو الحال في البريد الالكتروني وتصفح المواقع مجاني، وهذا ما قد يصطدم بشكل قوي مع حقوق الملكية الفكرية القائمة على الحق الحصري للمرخصين، ولعل مما يزيد من هذه المشكلة هو أن الحماية القانونية التي يتطلبها احتكار حقوق الملكية الفكرية تصبح صعبة جدا مع الانترنيت وشبكات الأعمال جراء التشابك الفائق وطبيعة الاستنساخ الرقمي.

- مشكلة المحلية والعالمية : إن حقوق الملكية الفكرية هي ذات بعد محلي وطني أو في أحسن الأحوال إقليمي، في حين أن الانترنت قناة عرض وتوزيع وإرسال عالمية، فرغم أن الاتفاقات الدولية تقدم قواعد للتعامل بما يضمن هذه الحقوق، إلا أن خصائص الانترنيت العالمية أقوى من كل القواعد، ويرى البعض أن البرمجية مادامت متاحة للاستنساخ غير المرخص فإنها سوف تستنسخ، ولعل هذه المشكلة هي التي تفسر الانتشار الواسع لقرصنة البرمجيات حيث تصل في الصين إلى 98% وروسيا وأمريكا اللاتينية بحوالي 90%.

- مشكلة المحاسبة التقليدية : إن محاسبة القيمة السوقية للمعرفة عموما وحقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد الرقمي تتطلب الفهم الجديد لكيفية تدفق العوائد في هذا الاقتصاد، وأن المحاسبة بطرقها التقليدية موجهة نحو الأصول الملموسة بدرجة أكبر، مما يجعل المحاسبة مصدر لسوء فهم وتقدير لقيمة حقوق الملكية الرقمية، وبالتالي حاجتها إلى تطوير مبادئها المتعارف عليها وقواعدها المحاسبية لغرض شمولها لهذه القيم الرقمية واندماجها في الهيكل المحاسبي.

- خصائص المنتجات الرقمية : إن المنتجات الرقمية هي تجميعات من ثنائيات (0-1) وإن عملية استنساخها لا تتطلب أشياء مادية كما هو الحال في الكتاب المادي الذي عند استنساخه يتطلب ورقا ووقتا، أما قواعد البيانات أو الألعاب أو البرمجيات المتخصصة، فإن عملية استنساخها بقدر ما تتسم بالسهولة فإنها لا تترك وراءها شيئا يذكر لغرض إثبات الانتهاك، ولعل هذا هو الذي يجعل التأكيد على الثقة في التعامل والأطراف الموثوقين كوسيلة في ضمان الاستخدام السليم للحقوق الرقمية الخاصة للملكية الفكرية.

- **دورات الحياة أقصر:** في عصر الانترنيت ليست الأجهزة فقط هي سريعة التطور، وإنما البرمجيات وقواعد البيانات وغيرها من المنتجات الرقمية القائمة على المعلومات والمعرفة سريعة التغيير، وذات دورات حياة قصيرة، وهذا يعني أن الفترة الضرورية لاستكمال إجراءات التمتع بالحق قد تكون أقصر من فترة بقاء البرمجية أو المعرفة الخاصة بها نافذة الصلاحية. كما أن فترات الحماية القانونية الطويلة التي قد تمتد إلى عقد أو عقدين من السنين أصبحت غير عملية في حالات كثيرة بسبب التطورات السريعة.

- **مشكلة الشخصنة :** هي الاستجابة المفصلة حسب حاجات كل زبون، وهي بهذا المعنى أكثر تنوعا وتميزا من الزبونية الواسعة. وهذا يعني أن تزايد متطلبات الشخصنة جراء القدرة الفائقة للانترنيت قد يؤدي إلى حاجة أكثر إلى حقوق الملكية الفكرية.

وتعتبر حماية الملكية الفكرية من أكثر الحقوق التي يتم انتهاكها يوميا على شبكة الانترنت أو على كافة شبكات الاتصالات والمعلومات على مستوى العالم، مما استلزم مراجعة شاملة للقواعد القانونية الخاصة بالملكية الفكرية وربطها بالأنشطة التجارية الدولية في ميدان البضائع والخدمات، وهي المبرر أيضا لإقرار اتفاقية "تريبس العالمية" سنة 1994 كواحدة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.وهي من المعاهدات التي تم إنجازها في مجال حماية الملكية الفكرية من السطو عليها، خصوصا مع انتشار عمليات السطو الالكتروني على الأعمال الفنية دون إعطاء مالكيها أي من حقوقهم المادية أو المعنوية.

ومن أهم ماجاء في هذه الإتفاقية أنه في حالة تراخي الدولة العضو عن اتخاذ الإجراءات المتفق عليها أو تطبيق قوانينها الوطنية، فإن المنظمة العالمية للتجارة تعلن أن تلك الدولة لا تقوم بما عليها في المعاهدة وبالتالي تكون عرضة لأن تتخذ ضدها العديد من الإجراءات العقابية من باقي الدول الأعضاء.[3]

2- القانون الواجب التطبيق :

مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق وكذلك المحكمة المختصة في عقود التجارة الالكترونية، تعد مشكلة هامة في ظل عدم وجود مستندات ورقية، فضلا عن انتقال العملية عبر الحدود الإقليمية للدول وتنوع جنسيات العلاقة العقدية.[4] إذ لا توجد في الوقت الراهن اتفاقية دولية تقدم الحلول لتضارب القوانين وتعقيدها التي تختلف من بلد لآخر، وبالتالي تختلف القواعد وبالتالي القانون المطبق في كل دولة بحسب ما يرفع النزاع أمام قضاء دولة المستهلك أو أمام قضاء دولة مورد السلعة أو الخدمة.

ولذلك فإن الفقه القانوني ناقش مسألة القانون الواجب التطبيق على عقود الاستهلاك الالكترونية، وانتهى إلى خضوع عقود المستهلك لقانون الإرادة.

وعلى ذلك فإن عقود الاستهلاك تخضع كقاعدة عامة لقانون الإرادة أي للقانون الذي اختاره المتعاقدان صراحة أو ضمنا، ولكن بتحفظ تام، وهو أن الفقه وغالبية التشريعات قد استقرت على أن اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق، لا يجوز أن يستتبعه حرمان المستهلك من الحماية التي توفرها له الأحكام الآمرة لقانون الدولة محل إقامته العادية.

فحماية المستهلك هي الأساس في أي عملية تعاقدية ولذلك فقانون الدولة المقيم فيها عادة هو الواجب التطبيق بما فيه من قواعد حمائية لذلك المستهلك، بوصف أنه طرف ضعيف أمام شركات الإنتاج والخدمات العملاقة، والتي يكون رضاء المستهلك محل شك في هذه العقود حيث يقع تحت إغراء الدعاية والإعلانات الخادعة والمبهرة، الأمر الذي يؤثر على حريته ومن ثم رضاه في التعاقد .

ولذلك خرجت بعض القوانين المقارنة، ومنها على سبيل المثال القانون الدولي الخاص السويسري عن قاعدة احترام قانون الإرادة، أي القانون الذي ارتضاه الطرفان، وخضوع العقد لقانون الموطن أو المحل الذي يقيم فيه المستهلك عادة، وذلك حماية لهذا المستهلك.

وحين نطبق القواعد السابقة على حماية المستهلك في شأن العقود التي تبرم عبر الانترنيت، فإن غالبية الفقهاء ترى الأخذ بها حماية للمستهلك بوصفه الطرف الضعيف في هذه العقود.

بخصوص العقود الالكترونية التي يتم فيها عرض السلعة أو الخدمة عن طريق البريد الالكتروني E.MAIL، فالعرض يتم استقباله في محل الإقامة العادية للمستهلك، متى كان هذا الأخير قد دخل إلى موقع البريد الالكتروني المعلن فيه عن عرض السلعة أو الخدمة، وكان ذلك في محل إقامته العادية، ويتصور حصول هذا الأمر حيث يقوم البائع أو ومورد السلعة أو الخدمة بإرسال رسالة إلكترونية ذات طبيعة دعائية أو إعلانية لذات بلد المستهلك، أو يصمم صفحة إعلانية توجه تحديدا إلى البلد المقيم فيها المستهلك.

وأيضا يعد ذلك النوع من العقود، وثيق الصلة بقانون دولة محل الإقامة العادية للمستهلك إذ كان هذا الأخير قد قام بالأعمال الضرورية واللازمة لإبرام العقد في هذه الدولة كأن يسجل طلبه على شبكة الانترنت، أو يقبل إيجاب البائع بطريق البريد الالكتروني، أو يقوم بتعبئة استمارة الطلب وإرسالها للبائع أو المورد، فهنا تعد أفعال القبول الصادرة عن المستهلك ذات علاقة بقانون دولة محل الإقامة العادية بالنسبة له.

لكن يتعين ملاحظة أن طريقة عرض السلع والخدمات وهي من قبيل أعمال الإيجاب في العقد تتجاوز حدود المكان، بمعنى أنها تعرض على الشبكة لجميع الجمهور، كذلك فإن الوسائط الالكترونية تجعل من الصعوبة بمكان تحديد مكان العرض أو الإعلان، هل هو بلد المنشأ أم التاجر الموزع أم مقدم الخدمة أم مقدم خدمة الانترنيت أم المستهلك متلقي السلعة أو الخدمة.

ونخلص مما سبق إلى أن العبرة بقانون بلد محل الإقامة العادية للمستهلك في التجارة الالكترونية، أدى إلى الغش والتحايل، نحو تطبيق قوانين دول، تحقق حماية ضعيفة للمستهلك.[5]

3- المحكمة المختصة :

إن العقود الإقتصادية الالكترونية ذات الطابع الدولي، هي عقود تتلاقى فيها عروض السلع والخدمات عن طريق الوسائط المعلوماتية المنتشرة ومنها شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، وذلك من قبل أشخاص متواجدين في دولة أو دول متعددة، وذلك بالتفاعل بينهم من أجل إشباع حاجاتهم المتبادلة، وكذلك يتسم هذا العقد بالآتي:

- عدم الالتقاء أو التواجد المادي للأطراف لحظة التبادل التراضي.
- صدور الإيجاب واقتران العرض به بطريق سمعي وبصري عبر شبكة المعلومات والاتصالات الدولية.
- غير مثبت على دعامة مادية مستديمة.
- يتواجد أطرافه في دول مختلفة، ويقومون بتنفيذ التزاماتهم إلكترونيا عبر حدود تلك الدول، كما في عقود الخدمات المصرفية والتعليمية والاستشارات القانونية والمحاسبية وغيرها.

لذلك فمن المشكلات التي تثيرها هذه العقود مسألة الاختصاص القضائي الدولي في حل المنازعات الناشئة عنها.

ويمكن القول أن قواعد الاختصاص القضائي الدولي لعقود التجارة الالكترونية، تخلص في الآتي:

1- محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه، وهذا المبدأ يصلح في العقود المبرمة عبر الانترنيت، وهو قانون تأخذ به قوانين المرافعات الوطنية والدولية.

2- المحكمة التي اتفق الأطراف على اللجوء إليها، وذلك من أجل التيسير على المدعي حتى يمكنه الحصول على الحماية القضائية المطلوبة.

3- اختصاص محكمة محل إبرام أو تنفيذ العقد، وهو حل تأخذ به تشريعات كثيرة، مثل قانون المرافعات المصري.

وبخصوص قواعد الاختصاص السابقة في شأن عقد التجارة الالكترونية عبر الانترنيت يجب مراعاة الآتي:

- عقود التجارة الالكترونية هي عقود بين حاضرين في الزمان، وغائبين في المكان، لذلك فالعبرة بالمكان الذي علم فيه الموجب بالقبول ما لم يتفق العقد أو يوجد نص يقضي بغير ذلك (م/91-مدني المصري) وفي هذه العقود يعد الموجب موجودا دائما في بلد الطرف الآخر، القابل أو متلقى الإيجاب لأن عرض السلعة قد تم من خلال الشبكة، وذلك بصفة دائمة، ومن ثم يجوز اقتران القبول به في أي لحظة.

- يمكن القول كذلك باختصاص محاكم دولة تنفيذ العقد، وهي الدولة التي ينفذ فيها العقد، ومن إجراءات التنفيذ، سداد الثمن ببطاقة الائتمان، وتقديم الاستشارات القانونية أو المحاسبية في شأن العقد، وذلك عبر الانترنت، والمستفيد في هذه العقود يمكن لمحاكم دولية أن تختص بنظر النزاع الناشئ في هذه العقود.

- وإزاء التنفيذ الافتراضي لعقود التجارة الالكترونية الدولية، فإنه يصعب التسليم بتنفيذ في مكان أو دولة مقدم الخدمة، سيما وأن سداد مقابل السلعة أو الخدمة يتم بطريق إلكتروني، لذلك فالمستفيد من التنفيذ المادي للعقد، أي تسليم السلعة أو الخدمة، ويسدد قيمتها، هو الطرف الضعيف اقتصاديا ويجب حمايته بوصفه مستهلكا.

وحين تطبق المبادئ السابقة على عقود الاستهلاك في مجال التجارة الالكترونية، فمن الصعب الخروج على القواعد العامة في شأن الاختصاص القضائي بمنازعاتها، حيث تختص محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه، أو المحكمة التي تم الاتفاق على اختصاصها، أو محكمة محل إبرام العقد أو محكمة تنفيذ العقد.

ومع ذلك ورغبة في حماية المستهلك، فإن التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية، تخرج أحيانا عن هذه المبادئ رغبة في توفير أكبر قدر ممكن من الحماية لذلك المستهلك.[6]

4- إثبات العمليات :

تنتج هذه المشكلة من ممارسة إتمام الصفقات الكترونيا دون وجود مستندات ورقية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إثبات التعاملات والقيود وتحديد الحقوق والالتزامات وذلك للحفاظ على حقوق الملكية والوفاء بالعقود الالكترونية.[7]

وبالتالي السؤال الذي نحاول الإجابة عليه هو كيف يتم إثبات التعاملات المنفذة عبر الانترنت وهي عمليات غير مادية؟ خاصة وأن وسائل الإثبات غير الخطية ومنها التسجيلات الالكترونية تشكل إثباتات غير كاملة، إذ يمكن التشكيك بها على عكس الإثبات الخطي، كما أنها لا تتضمن توقيعا ماديا عليها من قبل أطرافها.

ومن أجل معالجة هذا الإشكال طرحت عدة طرق منها:[8]

توسيع شروط قبولية الإثبات بوسيلة التسجيل الالكتروني:

- إما توسيع فكرة بداية الإثبات الخطي؛
- إما بوضع استثناء جديد للالتزام بالإثبات الخطي إلى جانب استثناءات قانونية قائمة؛
- وإما بتوسيع نظام حرية الإثبات ليشمل مجمل العلاقات المهنية وليس فقط العلاقات التجارية.

الاعتراف القانوني بصلاحية التوقيع الالكتروني كما قامت بتنفيذه بعض البلدان.

ومن هنا كانت الحاجة الماسة فعليا لإدخال تعديلات جوهرية على قوانين الإثبات وقوانين المعاملات الإقتصادية، بحيث تعترف بالاستناد الالكتروني والتوقيع الالكتروني والسجل الالكتروني وغيرها.

وفي هذا الصدد تم صدور التوجيه الأوربي في عام 1994 وكان أول خطوة تشريعية دولية لمعالجة أحكام التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني، ثم صدور قانون اليونسترال عن الأمم المتحدة في عام 1996، أما على الصعيد التشريعي الداخلي، فقد صدر أول قانون يعترف بالتوقيع الالكتروني وحجيته في الإثبات في ولاية بوتا الأمريكية عام 1996.

وقد أصدر الاتحاد الأوربي إطارا مشتركا خصص للتوقيع الالكتروني في 19-01-2000، كما صدر القانون الفرنسي بشأن التوقيع الالكتروني ونفذ في 13-03-2000، وصدر القانون الفدرالي الأمريكي بشأن التوقيع

الالكتروني ونفذ في 01-10-2000، وقد صدر قانون المعاملات الالكتروني التونسي وهو أول قانون عربي في 11-08-2000.[9]

المحور الثاني : التحديات التقنية والفنية

1- الخصوصية وأمن معلومات المعاملات الإقتصادية الالكترونية :

الانترنيت ليست بطبيعتها وسيط أمن للاتصالات، فالاتصالات الالكترونية يمكن نسخها وتسجيلها في وحدة تخزين الحاسب في أي نقطة تخزين يمكن أن تمر خلالها الرسالة الالكترونية بين المرسل والمستقبل، فالتكنولوجيا التي تجعل المعاملات والتجارة الالكترونية ممكنة، يمكن أن تستخرج وتعالج وتحلل وتنقل المعلومات بطرق لم يتصورها أحد من قبل، كل هذا يثير الاهتمام بموضوع الخصوصية الشخصية.[10]

إن التعامل الاقتصادي عبر الشبكة الإلكترونية المفتوحة يتطلب آليات فعالة وموثوقة لضمان أعلى درجات الخصوصية والأمن، ويجب أن تنهض هذه الآليات بمسؤوليات الأمن والخصوصية وإثبات أصالة الشيء أو صحة نسبه إلى صاحبه وعدم الإنكار، وبما أن آليات الخصوصية والأمن المشخصنة تحتاج إلى شهادة وضمانة طرف ثالث موثوق به (مثل جهة حكومية) فإن التجارة الالكترونية والحالة هذه تحتاج إلى إرساء نظام دولي.[11]

وإذا كان العالم قد اتجه منذ منتصف الثمانينات إلى إقرار قواعد لتجريم أنشطة إساءة استخدام الكمبيوتر والشبكات، فإن الحركة التشريعية في هذا الميدان لا تزال ضيقة ومتعثرة، وقد دفعت التجارة الالكترونية وأهميتها المتزايدة إلى وجوب الوقوف أمام أهمية التدابير التشريعية لحماية نظم المعلومات، ومن هنا لم يكن كافيا اعتماد الحماية التقنية فقط ومن المؤسف أن هناك تفريطا في كثير من الحالات حتى في الحماية التقنية، فشبكة الانترنيت تشهد من حين لآخر أعمالا تخريبية من طرف فئة من المشاغبين والقراصنة، في شكل بث برامج فيروسية تنتقل بسرعة فائقة وسط الشبكة، فينتج عن ذلك هلاك بعض السجلات الإدارية، وحسب دراسة قام بها معهد البحوث Computer economics بكاليفورنيا فإن الفيروسات تسببت منذ خلال ستة أشهر فقط في خسارة اقتصادية للمؤسسات تقدر بـ: 76 مليار دولار واعترفت عدة شركات مثل Boeing وIntel بالخسارة التي لحقتهم ووصفوا هذه الأعمال التخريبية بالإرهاب الاقتصادي.

إن أمن المعلومات عموما وأمن المعاملات الإقتصادية الالكترونية، هو أمن المعلومات المتبادلة على الخط، ولذا وجدت جهات في تقنية التشفير حلا ومخرجا ملائما، خاصة مع تطوير تقنيتة وحلوله على المدى البعيد الذي أمكن للمتخاطبين ضمان أن لا تفك رموز رسائلهم وتعاقداتهم، إلا من الجهة التي تملك المفتاح المزود من قبلها، لكن التشفير استلزم قواعد تشريعية في ميدان المعايير المقبولة حتى لا تتجاوز فائدته الإيجابيات إلى سلبيات حقيقية في ميدان انسياب المعلومات ونشرها.

إذ تعتبر برمجيات التشفير المتطورة أدوات حرب، لذا تضع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة قيودا ومراقبة صارمة على تصديرها خارج بلدانها، ويعتبر التشفير آلة ذات حدين، إذ أن استعمالها بدون رقابة قد يضر بأمن الدولة، لذا تصر بعض الدول على منع أنشطة التشفير المتقدمة التي يستعصي حلها أو منع التشفير كليا، وهذا

طبعا لا يخدم التجارة الالكترونية، غير أن التشفير سواء في المواقع الحكومية أو الخاصة أصبح أمرا مقبولا في ظل معايير التشفير التي هي جزء من أخلاقيات استخدام التقنية وتشريعات تنظيم استخدامها المقرة بعد هذا التاريخ.[12]

2- الإعتداءات والجرائم الإلكترونية

لقد تنوعت الإعتداءات والجرائم الالكترونية واتخذت مظاهر مختلفة، بحيث أصبحت اليوم تطرح إشكاليات خطيرة على الصعيد الاقتصادي . ونشير في هذا المقام إلى أن الجرائم الحديثة والمستحدثة تتنوع وتتضاعف يوما بعد يوم، ويختلف مرتكبوها عادة عن المجرمين التقليديين، لأنهم في الغالب أشخاص على مستوى عال من العلم والمعرفة التقنية. وتتميز هذه الجرائم بصعوبة كشفها نظرا لإمكانية ارتكابها من مسافات بعيدة، ولقدرة الجاني على تدمير الأدلة في أقل من الثانية الواحدة، وكونها لا تترك أي أثر مرئي في أغلب الأحيان.

ويمكن تصنيف أهم أشكال الجرائم والغش الالكتروني فيما يلي[13]:

- **الجرائم التي تستهدف الحاسبات والشبكات باستثناء السرقة :** وتتضمن الاختراق أو الولوج غير المرخص به للحاسبات والشبكات ، وتخريب البيانات والحاسبات ونظم المعلومات ، وخلق البرامج الخبيثة ونقلها عبر الشبكات، واستخدام اسم الناطق أو العلامة التجارية أو اسم الغير دون ترخيص .

- **جرائم الاحتيال والسرقة :** وتشمل جرائم الاحتيال والتلاعب بالبيانات واستخدام الحاسوب للحصول على بيانات بطاقات الدفع الالكتروني الخاصة بالغير دون ترخيص ، وسرقة معلومات الحاسبات ، وقرصنة البرامج النظم ، وسرقة بيانات التعريف والهوية واستخدامها.

- **جرائم التزوير:** وتشمل تزوير البريد الالكتروني،وتزوير الوثائق و السجلات الالكترونية، وتزوير الهوية.

-**جرائم ضد الحكومة :** ويشمل هذا الصنف كافة الجرائم تعطيل الأعمال الحكومية والحصول على المعلومات السرية ، والإرهاب الالكتروني (الإرهاب الالكتروني (cyber-terrorisme) عبارة عن هجمات تستهدف شبكات الحاسبات لأغراض سياسية أو دينية أو فكرية أو عرقية).

- **الغش في عمليات التجارة التي تتم بالاتصال المباشر على الخط** [14]: على الرغم من تحسينات السرعة و الكفاءة التي تقدمها التقنيات المرتبطة بالانترنت للتعاملات التجارية ، إلا أنها تخلق أيضا مخاطر تجارية جديدة و متعددة . فغالبا ما يتيح عنصر السرعة في إجراء الصفقات التجارية على الخط تسهيلات لحدوث الغش و الاحتيال ، نتيجة عدم وجود فترة انتظار بين أطراف الصفقات تسمح بالحصول على دليل مؤكد عن أهمية الصفقة أو تعريف كافي للطرف الآخر في الصفقة . و ترتكز المخاطر الأخرى للاتصال المباشر على الخط سرقة المعلومات الشخصية من قواعد بيانات المؤسسات التي تعتمد في صفقاتها على التعاملات الالكترونية(هذه المؤسسات تحتفظ بقواعد بيانات كبيرة للمعلومات الشخصية، متضمنة الأسماء و العنوانين ،و الحسابات البنكية ، وتفاصيل البطاقات الائتمانية الخاصة بالزبائن) والتي يمكن أن تستخدم بالتالي في ارتكاب الغش و الاحتيال . و تتضمن الأشكال الأخرى للغش عبر استخدام الانترنت عدم تسليم السلع و الخدمات أو تسليم منتجات أو خدمات معينة .

- **الغش في المزادات الإلكترونية** [15]: يرتكز سوق المزاد عبر الانترنت على الصورة ، و توصيف البضاعة من خلال نص مقتضب في الغالب . و نظرا لصعوبة تفحصها عن قرب لا يبقى أمام المشتري سوى الثقة بعارضها . و حسب تقرير الاتحاد الفدرالي الأمريكي للتجارة و مراقبة الاحتيال بالانترنت ، فإن جرائم الاحتيال التي تحدث في المزادات على الانترنت تعتبر من أكثر جرائم الانترنت شيوعا و انتشارا .

- **الغش في نقل الأموال إلكترونيا :** أيضا يمكن أن تستخدم الانترنت في القيام بالعديد من الأشكال السابقة للأموال المنقولة إلكترونيا . فأحيانا يتم الحصول على بعض الوسائل المرتبطة بحماية المعلومات مثل كلمات المرور و تفاصيل الحسابات و التي يمكن من خلالها المحتالون من الوصول إلى قواعد بيانات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية و المؤسسات المالية .

- **الغش في الأسهم و الاستثمار :** تستخدم الانترنت حاليا بشكل أكثر تنظيما لكافة أنشطة المؤسسات التي تتسع من مجرد تقديم العروض و التجارة في الأسهم إلى اعتماد الجهات الرسمية على حفظ المستندات الرسمية إلكترونيا . وبالفعل بدأت تظهر حالات و أمثلة عديدة للغش و الاحتيال التي تربط بسوق الأسهم ، حيث يستخدم بعض المحتالين الانترنت حاليا لنشر معلومات خاطئة لجذب المستثمرين ، أو التلاعب بالأسهم .

- **الغش المرتبط بوسائل التعريف :** تتمثل أحد أبرز الاستراتيجيات المستخدمة بشكل متكرر في ارتكاب الغش في خلق مستندات خاطئة لتحريف أحد وسائل التعريف . فالتعريف المسروق يتم إنشاؤه بشكل احتيالي ، و بالتالي فإنه من الممكن أن يستخدم في سرقة النقود أو بأي شكل آخر غير قانوني ، و من ثم تجنب المساءلة و الاعتقال. وتكنولوجيا الانترنت تجعل إخفاء أحد وسائل التعريف عملية أكثر سهولة . فالبريد الإلكتروني و مواقع الانترنت قد يتم التلاعب بها من خلال تضمنيها تفاصيل الخادعة أو تغيير مصدر الرسالة التي تبدو أنها آتية من مستخدم آخر .من هنا فإنه لا يوجد وسيلة لمعرفة المسافات التجارية لأولئك الأفراد المحتالون على الانترنت.

- **الاحتيال في التحصيل:** قد تتجه المؤسسات إلى تنفيذ أنشطة المشتريات و التحصيل إكترونيا . الأمر الذي يؤدي إلى مستويات أعلى من المرونة و الثقة و التعاون الذي ينشأ بين أطراف عملية التحصيل. و تنتاب عملية التحصيل الإلكتروني بعض مخاطر الاحتيال، نتيجة عدم وجود الرقابة الداخلية عندما يتم تنفيذ هذه العملية.

- **مخاطر الاستشارات من الخارج:** توجد أيضا فرص مختلفة للجريمة الاقتصادية يمكن أن تحدث في الاتصالات أو الربط مع الخدمات الاستشارية من الخارج و يرتبط بالتحديد للتكنولوجيا المعلومات و إدارة البيانات . فالاعتماد على مزودي خدمات التطبيقات الذين يوفرون الحيز المطلوب لتخزين المعلومات الرقمية ، و الذين ينتمون لجهات أخرى، يولد خطر استخدام تلك المعلومات لتنفيذ أغراض احتيالية أو بيعها بدون ترخيص.

و قد تزايدت حالات الغش التي تحدث عبر الانترنيت بشكل خطير ، فعلى سبيل المثال ، تلقى الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز الأمريكي لشكاوى غش الانترنت خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ديسمبر من عام 2004 نحو 207449 شكوى ، و ذلك بزيادة تبلغ نحو 66.6 % عنها في عام 2003 ، حيث بلغت نحو 124509 ،

وذلك في مقابل نحو 19500 شكوى فقط في عام 2000 ، و هو الأمر الذي يشير إلى الزيادة الحادة و الخطيرة في أعداد المستهلكين الذين تلحق بهم خسائر مادية نتيجة الغش عبر الانترنيت [16] .

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأشخاص و المؤسسات الذين تعرضوا لاعتداء الكتروني بلغ أرقاما جد مرتفعة وبلغ حجم الخسائر الناتجة عن مختلف الاعتداءات مبالغا ضخمة.إذ أن الإيرادات العالمية الناتجة عن الجريمة الالكترونية سنة 2004 تجاوزت الإيرادات العالمية الناتجة عن المتاجرة بالمخدرات حيث بلغت لأول مرة حوالي 105 مليار دولار[17]. وقد بلغ عدد الأمريكيين الذين تعرضوا للاعتداء الالكتروني سنة 2004، حسب دراسة لـ Gartner الأمريكية 2 مليون أمريكي، وتجاوزت الخسائر الناتجة عن هذه الاعتداءات 2.4 مليار دولار. و حسب نفس الدراسة، بلغ عدد مستخدمي الأنترنيت الأمريكيين الذين أرسلت اليهم ما يسمى بالرسائل الالكترونية غير المرغوب فيها و التي تعمل على التوجيه نحو المواقع المهيئة للقرصنة 257 مليون أمريكي، و قد تم الإيقاع بحوالي 1.8 مليون أمريكي بحيث قاموا بتقديم البيانات و المعلومات السرية التي تخصهم إلى أصحاب المواقع الخيالية[18]. كما بلغ مجموع الخسائر الناتجة عن الاعتداءات الالكترونية ، حسب المعهد الأميركي لأمن الحاسبات [19] ، 130 مليون دولار سنة 2005 وذلك بالنسبة إلى 639 شركة أمريكية فقط [20] . أما بالاتحاد الأوربي ، فقد بلغت نسبة المؤسسات التي تعرضت لاعتداء الكتروني سنة 2004 ، حسب مركز [21] Eurostat الأوربي 29.2% من مجمل المؤسسات الأوروبية.

خلاصة :

لقد انتقلت الإنترنيت منذ منتصف التسعينات من أغراضها المحدودة (الأكاديمية والعسكرية)، إلى أغراض الإستخدامات الإقتصادية والتجارية، فظهر ما يسمى اليوم بالأعمال الإلكترونية، التي اجتذبت إليها الأفراد والمؤسسات، بقيمة تداول للثروة تفوق التريليون دولار وهي قابلة للإرتفاع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية هذا الرافد الجديد للأعمال (التعامل الإلكتروني)، الذي تقام من خلاله جميع العمليات الاقتصادية من مفاوضات وصفقات وبيع وشراء وتسويق وتبادل للأموال، الشيء الذي يؤهل المعاملات الإلكترونية كي تصبح القوة الأساسية التي تقود النمو الاقتصادي في كافة دول العالم في المستقبل.

إلا أن هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تقف عائقا أمام تنمية وتطوير الأعمال الالكترونية، خاصة ما تعلق منها بالجانب القانوني المرتبط بحماية المستهلك والمنتج على حد سواء، وما فيه من اختلاف للأنظمة والتشريعات القانونية سواء التجارية أو المالية أوالضريبية التي تطرح مشكلة عدم التوافق على المستوى العالمي، وكذا الجانب التقني المتعلق بالدفاع والتحصين ضد الغش والجرائم الالكترونية ومسائل أمن وسرية المعلومات عند انتقالها عبر شبكة الانترنت بالإضافة.

ومن أجل تذليل هذه المعوقات اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونيسترال Oncitral في ديسمبر 1996، قانونا نموذجيا موحدا للأعمال الالكترونية، يمكن أن تستأنس به الدول المختلفة عند وضع قوانينها الخاصة لهذا النوع من التجارة، أو في تعزيز القوانين القائمة وتطويرها، وذلك على النحو الذي ييسر ممارسة الأعمال الالكترونية من جهة، ويساعد على التنسيق والتوحيد التدريجيين لهذه القوانين على الصعيد الدولي من جهة أخرى، إضافة إلى صدور التوجيه الأوربي رقم 7/97 في 20 ماي 1997 في شأن حماية المستهلك في العقود عن بعد، وكذلك صدرت التوجيهات الأوربية أرقام 489/97 في 30 جويلية 1997 في شأن وسائل الدفع الالكترونية، وأيضا التوجيه الأوربي رقم 93/99 في 13 ديسمبر 1999 في شأن التوقيع الالكتروني، وكذلك التوجيه رقم 31/2000 في 8 يونيو 2000 في شأن التجارة الالكترونية وكلها ترتكز على تقنين وحماية التجارة الالكترونية.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات السابقة من قبل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونيسترال، والتوجيه الأوربي، إلا أنها تبقى غير كافية خاصة في الدول : الضعيفة في المنظومة القانونية، المتخلفة في البنى التحتية الرقمية وفي الإطارات المتخصصة. ويبقى على المتعاملين الإقتصاديين الكترونيا اعتماد أساليب وقائية واحتياطية صارمة وفعالة لغرض حماية أعمالهم ومصالحهم من كل أنواع الإعتداءات الإلكترونية.

الهوامش :

[1] إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003، ص.108.

[2] نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري، عمّان، 2009، ص- ص.602-604

[3] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، جرائم الانترنت والحاسب الآلي، ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004 ، ص.ص. 117-118.

[4] محمد أحمد أبو القاسم، التسويق عبر الانترنت، ط1، دار أمين للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2000، ص. 96.

[5] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الالكترونية، الكتاب الأول، نظام التجارة الالكترونية وحمايتها مدنيا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص-ص. 168-173.

[6] عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سبق ذكره، ص- ص. 318-320.

[7] محمد صالح الحناوي وأخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزع، الإسكندرية 2004،ص.178.

[8] محمد أحمد أبو القاسم،مرجع سبق ذكره ، ص. 106.

[9] حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص-ص.187 -188.

[10] طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، جامعة عين شمس،2003، ص. 671.

[11] بشير عباس العلاق ، الخدمات الإلكترونية بين النظرية و التطبيق مدخل تسويقي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر 2004، ص.172.

[12] مزغيش جمال، التجارة الالكترونية على شبكة الانترنت، دراسة حالة توجه المؤسسات الجزائرية نحو التجارة الالكترونية، ، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر, 2002، ص .ص 111.110.

[13] نوفيل حديد،تكنولوجيا الانترنت و تأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادة وعلوم التسيير، 2007، ص.166

[14] نوفيل حديد،نفس المرجع السابق، ص.166

[15] - مركز البحوث و الدراسات ، " ظاهرة الغش التجاري و التقليد في ظل التطور التقني و التجارب العالمية المعاصرة " ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الرابعة لمكافحة الغش التجاري و التقليد في دول مجلس التعاون الخليجي ، قطاع البحوث و منتدى الرياض الاقتصادي ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، الرياض ، 20-21 سبتمبر 2005، ص-ص, 16-20.

[16] - مركز البحوث و الدراسات ، المرجع السابق ، ص .13.

[17] مقال ل M. Olanie ،تحت عنوان "Le eybercrime plus rentable que la drogue" ،بتاريخ 02 جانفي، 2005،المصدر:نوفيل حديد،مرجع سبق ذكره ،ص,178.

[18] Verisign "ce que toutes les sociétés de commerce électronique devraient savoir sur la sécurité SSL et la confiance client",Paris, 2005,p.3

[19] - CSI (computer Security institue) site : http://www.gocsi.com .

[20] - La radio Française Business FM , version électronique , site : www.rasiobfm.com.

[21] - site : http//:www.epp.eurostat.europa.eu.

المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في حماية المستهلك

الشعارات الرنانة والحقوق المهضومة

محمد فلاق

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشلف / الجزائر

ملخص:

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معان أشمل وأكثر عمقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك من خلال وضع تشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل على تطبيقها.

يهدف هذا المقال من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي الى التعرف على فلسفة المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في حماية حقوق المستهلك. كما يخلص الى تقديم بعض التوصيات للشركات والمستهلك على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للشركات، حماية المستهلك.

Abstract

Corporate social responsibility (CSR) refers to strategies corporations or firms conduct their business in a way that is ethical, society friendly and beneficial to community in terms of development. This article analyses the meaning of CSR based on some theories available in literature. CSR is evolving in its meaning and practice. The article then discusses the role of CSR in community development because the very logic of CSR is towards seeing its impact in community socially , environmentally and economically. But consumers, too, are increasingly showing "Consumer Social Responsibility" for their consumer behaviour and for the conditions under which goods and services are produced and provided. Consumers are much better informed than they used to be and are increasingly taking up the challenge of acting as economic citizens and going beyond pure consumption. Finally ,conclusions and implications for future research are discussed.

Keywords: Corporate social responsibility, Consumer Protection.

مقدمة:

في ظل غياب الرقيب القانوني والمدني الفعال على الممارسات التسويقية ومدى ملائمتها مع حقوق المستهلك لدى القطاع الاستهلاكي، وفي ظل تحرر الأسواق الجزائرية مع مواكبتها للعولمة وفي ظل الاتجاه العالمي لمبادرات المسؤولية الاجتماعية تظهر حماية المستهلك نتيجة التطور السريع والمتلاحق للصناعة وعلم الهندسة الوراثية، مما أدى إلى تحول المستهلكين من المنتجات الطبيعية البسيطة إلى أنواع جديدة من المنتجات أكثر تعقيدا أو أكثر خطورة، وما صحب ذلك من أضرار للمستهلك، الذي لا يزال يعاني من ضعف نوعية السلع والخدمات وارتفاع أسعارها بلا مبرر، وتعرضه للغش والتحايل. ولا ننسى أن شريعتنا الغراء قد حرصت على إضفاء الحماية على المستهلك منذ أكثر من أربعة عشر قرنا إذ قال تعالى في كتابه العزيز: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيما [الآية 29،سورة النساء]، وكذلك حذّر النبي صلى الله عليه وسلم من الغش وتوعّد فاعله، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على صُبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً. فقال :ما هذا يا صاحب الطعام؟ « قال : أصابته السماء يا رسول الله. قال » :أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس مني « وفي رواية » من غشنا فليس منا« وفي رواية » ليس منا من غشنا] رواه مسلم .

ظهر التسويق الاجتماعي كإحدى مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوائل السبعينيات من القرن الماضي. واعتبر التسويق الاجتماعي أساسا لنموذج تسويقي يتسم بالمسؤولية الاجتماعية وبالأخلاق الرفيعة. وعلى الرغم من اجتذاب العديد من النقاد والمؤيدين، إلا أن الجانب النظري من التسويق الاجتماعي بقي دون مستوى التطور، خاصة بالنسبة للجانب الأخلاقي. يعتبر مفهوم التسويق الاجتماعي امتدادا لمفهوم التسويق في ظل مفاهيم علم النفس والأسس الأخلاقية وليس إعادة هيكلة جذرية لنظرية التسويق. ولكن عند اعتبار تطبيق التسويق الاجتماعي عمليا، يواجه المرء عدة مشاكل تتعلق بمواضيع أخلاقية هامة. بالتحديد سؤال من الذي يستطيع أن يقرر ماهية المصلحة العامة ويوضح العجز الأخلاقي للإجراء العقلاني المبرر لقرارات التسويقية. ولذلك يجب إعادة تركيز الاهتمام بعيدا عن وصف ماذا على التسويق "الأخلاقي" أو "الاجتماعي" أن يكون، والتركيز على فهم وتطوير الهيكل والمعاني والمشكلة المبررة لقرارات التسويق والاستهلاك من أجل السيطرة على الايجابيات والسلبيات المؤثرة على المجتمع.

بعد هذا التمهيد لإشكالية الدراسة يمكن طرحها في الأسئلة الجوهرية التالية:

- ما هي فلسفة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ وما دورها في حماية المستهلك؟ ثم ما هي الآليات المختلفة التي يمكن اعتمادها لتأمين حماية المستهلك الجزائري؟

وتتمثل **أهمية هذه الدراسة** في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو دور المسؤولية الاجتماعية في حماية المستهلك، فالتحديات الراهنة التي تفرضها ظاهرة العولمة أفرزت آثارا في أغلبها هي سلبية على المستهلك،

خصوصا في وطننا العربي، مما نتج عنها تهديد لسلامته وصحته، وكذا مصالحه المادية؛ الأمر الذي يقودنا إلى تشخيص كل ما يتعرض له المستهلك، والبحث في الآليات التي تكفل له حق الحماية.

بينما **تهدف الدراسة** إلى تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال التعريف بهذا المفهوم، وعرض مراحل تطوره وتبيان أبعاده، ثم تسليط الضوء على حركة حماية المستهلك وحقوقه، كما تتطرق الدراسة إلى بعض الانتهاكات التي تمارسها الشركات في حق المستهلك، وأخيرا يتم تقديم الآليات التي تحافظ على حماية المستهلك الجزائري الذي يمكن أن يمارس عليه.

1 - نشأة المسؤولية الاجتماعية ومفهومها وأهميتها

1-1 مصطلح المسؤولية الاجتماعية: لقد ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدراسات السابقة بعدة مسميات،حيث سمي مواطنة الشركات[i] كما عرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات[ii]، كذلك ظهر تحت مسمى الأداء الاجتماعي للشركات[iii] ، كما عرف بإدارة أصحاب المصالح[iv]. إن القاسم المشترك بين هذه المفاهيم هو الفكرة القائلة أن الشركات يجب أن لا تكون فقط معينة بتحقيق الربح، بل أيضا بالمشاركة في أعمال اجتماعية جيدة وراء مصالح الشركة وما يقتضيه القانون.

2-1 نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الغربي:

لقد شاع في وقتنا الحالي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم بأسره إذ أصبحت الشركات مطالبة بإدراج هذا المفهوم ضمن سياساتها بهدف توجيه اهتمامها صوب قضايا المجتمع والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن هذا المفهوم ليس بالجديد، فقد ظهر وتطور في الفكر الغربي مع تطور النشاط الاقتصادي. فهناك من يرجع تاريخ أول شرارة للمسؤولية الاجتماعية إلى القرن الثامن عشر الذي شهد تزايد النقابات العمالية المطالبة بتحسين أوضاع العمال. هذه الحركات كانت سببا في زرع أول بذرة للمسؤولية الاجتماعية في النظام الرأسمالي. وعموما يمكن القول أن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء مرافقا لتطور مفهوم المنظمة وازدياد حجمها والذي مر بثلاث مراحل أساسية، وهي:

1. مرحلة تعظيم الربح:

هذه المرحلة امتدت من القرن الثامن عشر إلى نهاية العشرينيات من القرن الماضي، حيث سادت وجهت نظر النيوكلاسيك التي ترى أن الهدف الوحيد لمنظمات الأعمال هو تعظيم الربح. وأن السعي وراء تحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة. إلا أنه وبموازاة ذلك خلال هذه الفترة كانت هناك بوادر لبعث المسؤولية الاجتماعية في بعض الأعمال ذات الصلة بالأخلاق الدينية كما هو الحال في أعمال **(Max Weber)** و **(J.M Clark)** الذي يرى في مقال نشر سنة 1916 : "إن الاقتصاد المبني على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" يمكن وصفه بأنه اقتصاد غير مسؤول فهو يجرد الفرد من أية مسؤولية خارجة عن النشاط الاقتصادي ويضيف أن هناك حاجة إلى اقتصاد مسؤول، متطور ضمن أخلاقيات الأعمال التجارية[v] .

2. مرحلة تعدد الأهداف: أو ما يسمى بنموذج (Sharholder)

امتدت هذه المرحلة من أواخر العشرينيات إلى بداية الستينيات من القرن الماضي إذ جاءت العديد من النظريات الحديثة بناء على الانتقادات الموجهة لمبدأ الهدف الوحيد كنظرية المهارات لـ: (E. Penrose) (1959) التي ترى أن تحقيق الربح هو ضروري للمنشأة لكنه ليس الهدف الوحيد (فالانتقاد يخص عملية تعظيم الربح وليس تحقيق الربح). غير أن هذه النظريات التي نادت بتعدد الأهداف انصب اهتمامها على الأهداف الداخلية للمنشأة كزيادة المبيعات، زيادة حجم المؤسسة، تحسين الأجور وغيرها ولم تولي اهتماما بالدور الاجتماعي والبيئي للمنشأة و لعلى السبب في ذلك هو بروز هذه النظريات في مرحلة تميزت بما يسمي "التنمية الفورية" وبالإنتاج والاستهلاك الواسعين وكذا سهولة الحصول على المواد الطبيعية وأيضا بنوع من الإباحية في ما يتعلق بالمخلفات الصناعية وآثارها على المحيط. ومن أهم مؤيدي هذا التوجه (Milton)و (Friedmen) الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة لا تمارس إلا من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية الربحية لفائدة المساهمين. إلا أنه وخلال هذه المرحلة أيضا وامتدادا لأفكار (Max Weber) و (J.M Clark) توالت الأعمال المطالبة بمسؤولية منظمات الأعمال اتجاه المجتمع ولعلا من أهمها كتاب (Bowen) (1953) (بدافع من منظمة دينية) والذي أراد من خلاله جعل المسؤولية الاجتماعية وسيلة لتنظيم الاقتصاد الأمريكي.[vi] .

3. مرحلة إدارة نوعية الحياة:

مرحلة إدارة نوعية الحياة أو ما سمي بنموذج (Stakeholders) والتي تمتد من نهاية الستينيات إلى حد اليوم وتميزت أولا بازدياد حجم منظمات الأعمال ورفض العمال لظروف العمل القاسية فازدادت المناداة بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال ونذكر على سبيل المثال المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار:" المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" والذي طالب بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية والبيئية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد[vii].

وفي الثمانينات جاءت نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders) التي لها وجهة نظر اجتماعية اقتصادية تعتبر منظمات الأعمال مسؤولة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية على مستوى واسع إذ يقول الاقتصادي (Paul Samuelson) "أن المنظمة الكبيرة هذه الأيام ليس فقط عليها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإنما التأكد من أنها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك وهذه النظرية تعتبر صاحب المصلحة كل طرف داخلي أو خارجي عن المنظمة ومسؤول عن الإدارة الجيدة لكل الأطراف سواء كانوا مساهمين، موردين، موزعين. وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع الكلي. ثم جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كنظرية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المساهمة في الإنتاج والحفاظ على الموارد العالمية المشتركة وضمان الشروط الملائمة في حياة المجتمعات البشرية. ورسميا يؤرخ لظهور مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. واكتسب المفهوم شهرة عالمية في منتدى دافوس عام 1999 عندما الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) دعا

رجال الأعمال إلى مبادرة عالمية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والمواطنة الصالحة للشركات وتم الشروع في تنفيذ تلك المبادرة عام 2000 بنيويورك.[viii]

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات: يصادف كل من يبحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات العشرات من التعاريف صادرة من اتجاهين في تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات. فالاتجاه الأول وهو ما تتفق حوله التعارف الأكاديمية. أما التوجه الثاني وهو ما اجتمعت حوله التعاريف الصادرة من المنظمات والهيئات المحلية والدولية، وبطبيعة الحال إن معظمها مختلف باختلاف وجهات نظر من قام بتقديمها.

بالنسبة للتعاريف التي اقترحها الأكاديميون الممثلون في علماء الاقتصاد والإدارة، فقد صدر للمنظر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CAROLL)بحثا سنة 2010 يؤكد فيه أنه لحد هذه السنة "تم إحصاء أكثر من 37 تعريف أكاديمي قدم للمسؤولية الاجتماعية للشركات[ix]. سنبدأ بعرض التعاريف الأكاديمية ثم ننتقل بعدها بتقديم التعاريف الصادرة عن المنظمات والهيئات ذات الشأن.

بالنسبة للتعاريف الأكاديمية، فقد كان أول من عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الباحث الإداري المعروف بيتر دروكر(Peter DRUCKER) الذي عرفها باختصار ومن منظور عام على أنها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه[x] . ودقق في تعريفها الاقتصادي الليبرالي ميلتون فريدمان (Milton FRIEDMAN) سنة 1970 في مقال صدر بجريدة نيويورك تايمز على أنها "استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وإلى التحايل[xi]. ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من ابرز أنصارها رجل الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل ساميولسن (Paul SAMUELSON) الذي يرى "أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا. كما يشير إلى أن منظمات الأعمال في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الإبداع في تبنيها. إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمنظمة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير[xii]. ويرى كيث دافيس (Keith Davis) المسؤولية الاجتماعية أنها "تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة[xiii]. و أثار الباحث كارول (Carroll) في تعريفه للمسؤولية الاجتماعية مسالة المنفعة المجتمعية للشركات معتبرا إياها "ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والتقديرية[xiv] . وأخيرا و ليس بالآخر نعتها الأكاديمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة منظمات الأعمال بالتنمية المستدامة كريستيان برودهاق(Christian BRODHAG) على أنها "الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية للاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المنظمات أثناء أدائهم لأنشطتهم التجارية وكذلك في علاقاتهم مع أصحاب المصالح.

فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح[xv].

أما التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية، فيمكن تقديم جملة منها وهي كما يلي:

1) **تعريف الاتحاد الأوربي:** هي "الطريقة التي يجب أن تعمل بها منظمات الأعمال لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة المنظمة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال. كما قدم تعريفا آخر مفاده أن "مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات يعني أن تقرر هذه الشركات طواعية بأن تكون طرفا فاعلا في المجتمع وذلك بأن تساهم في حماية والحفاظ على البيئة الطبيعية التي تنشط فيها وبأن تتحمل مسؤولياتها اتجاه عمالها وبصفة عامة اتجاه كل أصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة والذين قد يؤثرون في توفير المتطلبات التي تساهم في نجاحها[xvi].
2) **تعريف المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات** : هي "تجنيد كل طاقات المنظمة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة[xvii].
3) **تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** "المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل[xviii].
4) **تعريف البنك الدولي:** المسؤولية الاجتماعية للشركات هي "التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالعمل مع الموظفين، وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء[xix].

من دراسة التعاريف الأكاديمية وتعاريف المنظمات والهيئات للمسؤولية الاجتماعية للشركات يلاحظ أن الذي يميزها هو محاولة إعطاء إطار عام يمكن لمنظمات الأعمال أن تستنبط منه توجهها وتحدد على أساسها أهدافها الإستراتيجية التي تسمح لها بتبني المسؤولية الاجتماعية للشركات. إن هذه الملاحظة سارية المفعول على كل التعاريف قديمها وحديثها.

2. أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات

إن قيام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلباته الضرورية، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي[xx]، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على المنظمات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية وجود صلة حقيقية

بين الممارسات الاجتماعية للمنظمة والأداء المالي الايجابي؛ فقد لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المنظمات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة قد فاقت في أدائها المنظمات المثيلة التي لم تعلن مثل هذا الالتزام بمقدار 2-3 مرات وذلك بالمقارنة مع قيمة أسهمها السوقية[xxi] .

حسب[xxii] تتركب كفاءة المنظمة من اجتماع الكفاءات الاقتصادية و الكفاءات البيئية والكفاءة الاجتماعية و يذهب إلى غاية و ضع مجموعة من المؤشرات لهذه الأخيرة

ولاحظت دراسات أخرى أن المنظمات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معيشة المستخدمين، كالتأمينات والتسهيلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغياب عن العمل، وحسنت القدرة على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء، وساهمت في زيادة الإنتاجية المتوسطة للعاملين، وقلصت بالتالي تكلفة التوظيف الجديد والتكوين؛ ولقد برهنت دراسات أخرى على أن جهود المنظمات في مجال تحسين ظروف العمل وإشراك العاملين في عملية صنع القرار تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الأخطاء؛ كما وجدت دراسة أخرى أن برامج الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العاملين وتخفض تكلفة التغيب عن العمل أو تركه، وتقلل دعاوى الإصابة بالإعاقة، أو الدعاوى الخاصة بالرعاية الصحية بنسبة 30 %.

ومع تعاظم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز المنظمات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعنى أن المنظمات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا (مثل ظروف وشروط العمل في المنظمة ومدى ملائمتها وعدالتها للعاملين ، وعدم استغلال الأطفال أو النساء كعمالة رخيصة، وعدم الإضرار بالبيئة، عدم وجود مواد أو مكونات معدلة جينيا...الخ) تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى العملاء بسلعها وخدماتها؛ وإلى جانب المستهلكين الذين تتأثر مواقفهم من المنظمات تبعا لممارساتها، فإن منظمات الأعمال المعروفة بسمعتها الجيدة واستجابتها لمسؤوليتها الاجتماعية تكون أقدر على كسب بقية مجتمع الأعمال إلى جانبها، وعلى اجتذاب رؤوس أموال جديدة. هذا إضافة إلى أنها تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب الحكومات فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزايا و أفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة

وعليه يمكن القول أن نجاح قيام المنظمات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية (بمعنى احترام المؤسسة للبيئة الداخلية "العاملين" والبيئة الخارجية "أفراد المجتمع")؛ دعم المجتمع ومساندته وحماية البيئة.

2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات : للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : أبعاد المسؤولية الاجتماعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار و عدم الأضرار بالمستهلكين . - احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين .
	التكنولوجي	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي . - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- حماية المستهلك من المواد الضارة. - حماية الأطفال صحيا و ثقافيا.
البيئي	حماية البيئة	- منع التلوث بشتى أنواعه . - صيانة الموارد و تنميتها . - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها .
	السلامة و العدالة	- التقليل من إصابات العمل . - تحسين ظروف العمل و منع عمل المسنين و صغار السن . - منع التمييز على أساس الجنس أو الدين. - توظيف المعاقين.
الاجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف . - مراعاة حقوق الإنسان. - احترام العادات و التقاليد و مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك
	نوعية الحياة	- نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة. - المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع

المصدر: (الغالبي والعامري،2010).

إن الأبعاد سابقة الذكر يمكن ترتيبها بصيغة تشكل التزامات الشركة تجاه مجتمعها، و قد تمحورت تلك الالتزامات كما أوردها[xxiii] :

- **الالتزامات التنموية :** يقصد بها التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول و تعمل بها نحو تحقيق النمو و التنمية، لهذا لابد من أن تسهم المنظمة مهما كانت طبيعة نشاطها، في تحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي و بيئي كعمل مساند للتنمية المستدامة .

إن حماية البيئة، تقديم الخدمات العامة، نقل التكنولوجيا، مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلا يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية و التقدم.

- **الالتزامات السياسية والاجتماعية :**إن مسؤولية المؤسسة تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بينها و بين المجتمع الذي يضيفها، و يقصد بالالتزامات السياسية والاجتماعية احترام النظم و القوانين و الإجراءات والتقاليد الإدارية و احترام القيم العليا والثقافية والأهداف وعدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية .

الالتزام بحماية المستهلك: إن الانتشار الكبير للأعمال في العالم وفرض ظاهرة تخطي الحدود بهدف التوسع و البحث عن الأسواق و الزبائن فرض قيدا و التزاما على المؤسسة تمثل في:

- **مسؤولية حماية المستهلك :** و التي تتضمن الالتزام و الأمان و حماية المنافع الاقتصادية للزبون (الحماية من تضليل الإعلان ، مؤشرات الأسعار ، الحماية في التعاقدات) و الخدمات المالية و توفير المعلومات والحد الأدنى من الثقافة .

- **الالتزام بالممارسات الجديدة والناشئة :**لقد أفرزت التغيرات والتطورات عناوين جديدة في ممارسات المؤسسات و الحكومة ، هي أساسا في صلب المسؤولية الاجتماعية للشركات أيا كانت وطنية أم أجنبية ، ومنها حوكمة الشركات ومعايير أخلاقيات الأعمال وحقوق العمال.

3 **إلزامية المسؤولية الاجتماعية:** سنتطرق إلى الحجج المؤيدة و الحجج المعارضة لنستطيع معرفة إلزامية المسؤولية الاجتماعية:

- **الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:** يمكن حصر حجج المؤيدين لتبني المسؤولية الاجتماعية فيما يلي[xxiv]:

- المنظمة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- تزداد الأرباح على المدى البعيد إذا تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة وهو اهتمامها بالأرباح وإهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة و قوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المنظمات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

❖ **الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:** تنطلق الحجج المعارضة من اعتبار أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة وهو تحقيق الربح، أما الحجج الأخرى فهي كالتالي[xxv]:

- الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.
- إذا انفردت المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فان ذلك يعني تحملها كلفا إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، و بالتالي تنعكس سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة و المهارة المتاحة لدى منظمات الأعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمة الأعمال لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة،كما أن المشكلات الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط[xxvi].

2- حماية المستهلك

2-1 تعريف حركة حماية المستهلك:

إن هذه الحركة ظهرت في العالم الغربي كنتيجة، لكونها مصدر الثورة الصناعية التي شهدها العالم بأسره، وما نجم عنها من تطورات مختلفة سواء كانت على صعيد الإنتاج أو التسويق. ويحدد البعض تاريخ نشوء هذه الحركة في بدايات عام 1900 عندما حصل ارتفاع واضح في أسعار السلع المقدمة للمستهلك. مما أوجب أن يعتمد المستهلكون صيغا أخرى في التعامل مع منظمات الأعمال وبما يكفل حصولهم على السلع التي اعتادوا عليها.

وكانت المرحلة الثانية في عام1930، حيث أخذت الحركة ملامح أوضح و بالأخص عقب الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدها العالم. وأبرزت الضعف الكبير للمستهلكين حيال إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات، ومحدودية قدراتهم الشرائية. وتعاظمت بشكل اكبر في أعقاب عام 1940 عندما زادت حالة المستهلكين سوءا كنتيجة لأثار الحرب العالمية الثانية، وما انعكس عليهم من خسائر كبيرة وصعوبة متنامية في الحصول على السلع.

ويحدد البعض الأخر عام 1950 بأنه التاريخ الحديث لنشأة الحركة الاستهلاكية في العالم الغربي، بظهور قوى اجتماعية مختلفة للحد من التأثيرات السلبية والناجمة من أداء منظمات الأعمال المختلفة تجاه المستهلكين، والعمل على حمايته، والحد من الأضرار التي تصيبه. ولكن الغالبية تتفق على أن عام 1962 هو البداية الرسمية لنشأة الحركة الاستهلاكية والذي تمثل بالرسالة التي تقدم بها الرئيس الأمريكي آنذاك جون كندي والتي عرفت بـ "قائمة حقوق المستهلك".

تعرف الحركة الاستهلاكية بأنها حركة اجتماعية تهدف إلى تثبيت حقوق الأفراد والمستهلكين وتذكير بعض المسوقين بمسؤوليتهم الاجتماعية وعدم إهمالها. فالتعريف يركز على حقوق الأفراد جميعا والتذكير لبعض المسوقين بعدم تناسي مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه المستهلك بخاصة وأفراد المجتمع عامة. كما عرفت أيضا بأنها التعبير عن مقدار التأثير الذي تمارسه تجاه تحقيق الضغط على منظمات الأعمال نحو إعادة تصحيح السلوك والأداء اللاأخلاقي في الأعمال والتعريف هذا يركز على الأداء و السلوك الخاطئ لمنظمات الأعمال ووجوب ممارسة الضغط تجاه ذلك[xxvii].

2- 2 حقوق المستهلك.

تهدف الحركات المهتمة بحماية المستهلك إلى تطوير المستوى المعيشي للأفراد كما وكيفا في إطار عالم يفترض أن يتميز بعلاقات تسويقية شفافة تتيح للمستهلكين من الحصول على حاجاتهم ورغباتهم من السلع والخدمات دون تحمل تكاليف كبيرة من حيث الجهد؛ الأمر الذي يتطلب من الأطراف التي تشكل الطرف الأخر من المعادلة ونقصد بهم المنتجين والبائعين أن يمارسوا مهامهم وفق قواعد صحيحة بما يؤدي إلى حصول المستهلك على كامل حقوقه، دون تعرضه بأي حال من الأحوال إلى الغش أو الخداع التسويقي.

سنتناول فيما يلي الحقوق الرئيسة للمستهلك، والتي أعلن عنها بداية الرئيس الأمريكي الأسبق (John Kennedy) في 15 مارس 1962، إضافة إلى الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بقرارها رقم (39/ 248) بتاريخ 15 أفريل 1985؛ الحقوق الأربعة الرئيسة الأولى تتمثل فيما يلي[xxviii]:

- **حق الأمان:** أي حق المستهلك في الحماية من السلع والخدمات، وعمليات الإنتاج التي يمكن أن تحدث له أضرارا فيما يتعلق بصحته وسلامته؛ وبتعبير أخر فإن هذا الحق يعني أن المنتج لم يعد يمارس نشاطه الإنتاجي والتسويقي فقط في إطار المساءلة القانونية، بل يضاف إلى ذلك أن أداءه يتم تحت قيد المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلك.

- **حق المعرفة:** ونعني بذلك حق المستهلك في الحصول على المعلومات، مما يستلزم من المنتجين توفير الظروف الملائمة التي تمكن المستهلكين من حيازة المعلومات الكافية عن المنتجات، ويكونوا قادرين في الوقت نفسه على القيام بعملية المقارنة بين ما يعرض عليهم من سلع وخدمات وتقويمها؛ كل هذا يمكن المستهلك في النهاية من امتلاك الحق الذي يقيه من الوقوع في فخ عمليات التضليل والاحتيال والغش والخداع التسويقي التي يمكن أن تمارس عليه بواسطة الإعلانات الكاذبة أو عن طريق العلامات التجارية، أو من خلال وسائل تضليل أخرى؛ وترتبط فعالية حصول المستهلك على هذا الحق والاستفادة منه، بمسألتين هامتين هما: كفاية المعلومات، ومصداقية المعلومات.

- **حق الاختيار:** ويقصد تمتع المستهلك بحق الاختيار أثناء عملية التبادل، وعدم إجباره على ما لا يرغب فيه، أي يجب أن تتاح له فرصة الاختيار ما بين المنتجات التي يحتاجها ويرغب في شرائها في إطار ظروف تنافسية عادلة، ووفقا لأسعار تنافسية ملائمة لدخله، وألا يقع المستهلك رهينة لسيادة حالة الاحتكار في السوق من طرف البائعين، لأنه عندئذ يكون قد فقد حق الاختيار.

- **حق المستهلك في إسماع رأيه:** يترجم هذا الحق في تمكين المستهلك من إبداء رأيه فيما يخص المنتجات المعروضة، خاصة إذا كانت معرضة لاحتمالات التقادم والتلف، أو تسبب له أضرارا صحية؛ كما يتضمن هذا الحق بأن يكون للمستهلك ممثلين لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية يكفلون له تلبية طلباته عند الشروع في سياسة تطوير المنتجات، ويضمنون له اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في حالة وجود خروق لحقوقه.

أما بالنسبة لحقوق المستهلك التي أضافتها منظمة الأمم المتحدة إلى الحقوق الأربعة السابقة، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- حق المستهلك في إشباع حاجاته الأساسية.
- حق المستهلك في الحصول على تعويض ملائم.
- حق المستهلك في التثقيف.
- حق المستهلك في الحياة في بيئة سليمة.

3- المسؤولية الاجتماعية و حماية المستهلك:

عرفت المسؤولية الاجتماعية في البداية بكونها التزاما أخلاقياً وسلوكياً مقبولاً تبتعد من خلاله منظمة الأعمال عن ممارسة أي نشاط يؤثر سلباً على مصلحة المستهلك أو باقي فئات المجتمع. ثم تطور المفهوم ليعبر عن استراتيجيات وسياسات وإجراءات وأفعال تحقق أهداف مختلف الفئات بتحقيق سعادة المجتمع ورفاهيته كهدف مركزي لجميع منظمات الأعمال[xxix]. وبعد ذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية في مجال التسويق شاملة مجمل الالتزامات التي تتعهد بها المنظمة في تقديم ما يرغبه المستهلك و تلبية حاجاته و رغباته و انسجاما مع القيم المشتركة بينها والتي تصب في النهاية بتحقيق حماية المستهلك و رفاهية المجتمع واستمرار عمل المنظمة وما تحقق من عوائد مربحة.

و الشكل (1) الموالي يوضح التقارب و التفاعل بين منظمات الأعمال و المجتمع و الزبائن في ظل المسؤولية الاجتماعية لحماية المستهلك.

شكل (01): العلاقة المتبادلة بين المجتمع و منظمات الأعمال و الزبائن

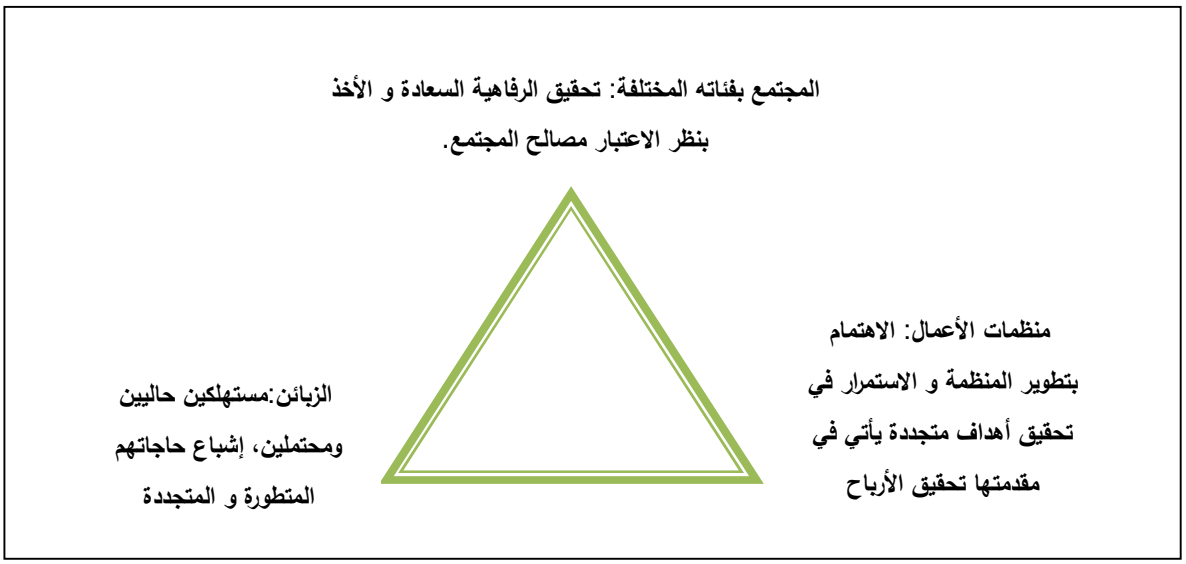

المصدر: طاهر الغالبي، 245: 2005

يمكن القول أن بلورت فكرة المسؤولية الاجتماعية وكذا حماية المستهلك مرهون بعمل مجموعة من الأجهزة أو الأطراف المعنية أو القائمة على المراقبة والمتابعة لكافة نشاطات الشركات و كذا نوعية المستهلك، لذا فإن عمل كل جهاز مرتبط ارتباطا وثيقا بعمل الجهاز الأخرى و كل هذه الأعمال تنصب في صالح المستهلك وفق مبادئ المسؤولية الاجتماعية لتحميه من الأعمال اللاأخلاقية لبعض شركات قطاع الأعمال فتعمل الأجهزة القانونية للوزارات وكذا أجهزة القضاء على المتابعة القانونية للشركات في حالة وجود تجاوزات من هذه الأخيرة. كما تعمل جمعيات حماية المستهلك، أجهزة الإعلام، الأفراد، والأجهزة الإشرافية والرقابية على متابعة و مراقبة الشركات و تسليط الضوء على كافة أعمالها ومدها ببعض التجاوزات التي ترى هذه الأجهزة أنها تشكل ضررا على المستهلك لكي تتجنب القيام بها. و في حالة عدم إصغاء هذه الشركات تقوم الأجهزة المسؤولة باللجوء للأجهزة القضائية. ومن جهة أخرى تعمل باستمرار كافة الأجهزة المسؤولة عن حماية المستهلك بترشيد سلوك المستهلك الغير رشيد و كذا توعية المستهلك الرشيد[xxx].

4- **بعض حالات انتهاك حقوق المستهلك:** سنتطرق إلى بعض الانتهاكات في حق المستهلك الجزائري من مجموعة من الشركات، كالتالي:

1-**الإعلان المضلل لشركة "دانون":** استقبلت جمعية حماية المستهلك التي تتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا لها أزيد من 1000 شكوى ضد الإشهار المبث عبر التلفزيون الجزائري من طرف شركة "دانون" والخاص بالعلامة التجارية "أكتيفيا"، حيث أن مجمل هذه الشكاوي مرتبطة بالخاصية التي تتضمنها زبادي أكتيفيا والمتعلقة بتسهيل الهضم والذي اعتبر أنه إشهار كاذب لكونه يشير إلى أن منتج "أكتيفيا" يحتوي على خميرة "أكتي ريغولاريس" التي تسهل الهضم، وفي حقيقة الأمر-تقول الجمعية- أنها غير متضمنة في مادة الزبادي "دانون".

2- **إيقاف إشهار "رونو" و"عافية" بسبب الدعاية الكاذبة:** قام التلفزيون الجزائري بإيقاف الإعلانات الكاذبة على غرار إشهار زيت عافية الخالي من الكلسترول، وكذا إشهار وكيل السيارات "رونو" الذي تضمن تخفيضات في الأسعار للزبائن، مع العلم أنها تخفيضات كاذبة لا أساس لها من الصحة.

3- **مخالفات وانتهاكات حقوق المستهلك في تسويق السيارات الجديدة:** ثمة جملة من المخالفات التي يرتكبها تجار السيارات، والتي يقع ضحيتها الزبائن منها ما يتعلق بتأجيل موعد استلام السيارات من عدة أيام إلى سنوات. حيث أن المرسوم 07-390 الصادر عام 2007، والذي شرع في تطبيقه عام 2009 يحدد فيه مهلة 45يوما على الأكثر لاستلام السيارة من وكلاء البيع. وإلا يتم تعويض ذلك التأخر. كما تم تسجيل –تقول فدرالية حماية المستهلك- من خمسة إلى عشرة شكاوي يوميا تتعلق بالسيارات الجديدة، أغلبها تخص ضمان السيارة وخدمات ما بعد البيع.

4- **تقليد قطع غيار السيارات:** تتصدر قطع غيار السيارات قائمة المواد المقلدة بسبب رواج هذه السلعة وكثرة مستهلكيها نظرا للعدد الهائل من السيارات والعربات حيث تقدر هذه الأخيرة بـ6.5 مليون حتى نهاية عام 2011، حيث سجلت مصالح الجمارك خلال سنة 2011، أزيد من 44.256 طن من قطع الغيار المقلدة بقيمة مالية تقدر بـ 291 مليون دولار. وللإشارة فان أشهر القطع المقلدة تخص شركتي" Peugeot" و" Citroen"

5- تقليد المنتجات والماركات العالمية : حجزت مصالح الجمارك أكثر من 700 ألف منتج مقلد في 2011 ، بارتفاع قدره 84 % مقارنة بسنة 2010 (379.774)، حسبما علم لدى المديرية العامة للجمارك الجزائرية، وقال الجمارك أنها قامت بـ 166 عملية تدخل أسفرت عن ضبط 700.841 منتج مقلد من شأنه إلحاق الضرر بصحة و أمن المستهلك. ورغم ارتفاع معتبر للمحجوزات خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، إلا أن هذا المستوى يعتبر أقل مقارنة بسنة 2007 (2.278.341 منتج) وسنة 2008 (1.668.457) وسنة 2009 (1.594.152) وهو ما يؤكد المنحى التنازلي خلال الخمس السنوات الأخيرة. كما أوضحت الحصيلة أن المنتجات الرياضية (ألبسة و أحذية للعلامتين ADIDAS و REEBOK) تمثل 36.22 بالمائة من مجموع المنتجات المقلدة المحجوزة، فيما قدر حجم منتجات الخردوات بـ 5.56 بالمائة و 0.81 بالمائة بالنسبة لمنتجات الغذائية يتصدرها منتج الشاي الأخضر الحامل للعلامة التجارية الخيمة)، وحسب معطيات المديرية العامة للجمارك فان المنتجات المقلدة المحجوزة تبقى الصين في المرتبة الأولى (94.44 بالمائة) و تركيا (3.56 بالمائة).

5- تحليل واقع وآفاق حماية المستهلك في الجزائر.

بعد تزايد الاهتمام بالمستهلك على المستوى الدولي نظرا لتعاظم الضغط الذي أصبحت تمارسه جمعيات حماية المستهلك، وجدت الجزائر نفسها مضطرة للاهتمام نسبيا بالمستهلك، فعمدت إلى إنشاء هيئات وتعيين إدارات تعنى بموضوع حماية المستهلك، وسن القوانين والتشريعات التي تكفل مراقبة مدى مطابقة المنتجات المعروضة لغرض الاستهلاك لمقاييس الجودة، ومن ثم محاربة الغش وحماية المستهلك؛ إضافة إلى ذلك فقد تبنت الجزائر حقوق المستهلك التي أقرتها مواثيق منظمة الأمم المتحدة.

كما دعمت الجزائر هذا التوجه الرسمي للحماية بتشجيع المنظمات غير الحكومية، أي جمعيات المجتمع المدني في لعب دور أساسي في مجال حماية المستهلك.

5-1- الأطراف المسؤولة عن حماية المستهلك الجزائري.

ترجع مهمة الإشراف رسميا على حماية المستهلك في الجزائر إلى وزارة التجارة، حيث تتولى تنفيذ نظام مراقبة السلع الغذائية والخدمات المرتبطة بها من زاوية مدى مطابقتها لمعايير الجودة والصحة والأمان؛ كما يتم تنفيذ هذا الدور الحمائي للمستهلك إضافة للوزارة الوصية قطاعات وزارية أخرى تتمثل في:

أ- وزارة السياحة، وذلك من خلال عمل مفتشي السياحة.

ب- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وهذا عن طريق مصالح الوقاية، والمخابر الولائية للصحة.

ج- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا بواسطة مصالح الطب البيطري، مصالح الصحة النباتية.

د- وزارة الدفاع الوطني، من خلال عناصر الدرك الوطني.

هـ- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وهذا عن طريق مكاتب النظافة، كذلك الأمن الوطني.

يضاف إلى هذه الهيئات الرسمية، هيئات أخرى غير رسمية تتمثل في الجمعيات المهنية وأرباب العمل، وجمعيات حماية المستهلك؛ وهذا من منطلق ضرورة مساعدة الدوائر الحكومية في الوفاء بهذه المهمة النبيلة والأخلاقية، فليس أحرص على تحقيق مصلحة المستهلك من المستهلك نفسه[xxxi].

2-5- آليات حماية المستهلك الجزائري.

بغية تفعيل حماية المستهلك في الجزائر تماشيا مع ما تشهده حماية المستهلك من تطور نوعي على المستوى الدولي، أصدرت الجزائر في أوائل سنة 1989 القانون رقم(89-02) المؤرخ في: 07 فبراير 1989، المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، حيث يجسد هذا القانون المبادئ الأساسية لمراقبة السلع والخدمات المعروضة للاستهلاك، ومحاربة وقمع مختلف أنواع الغش والتحايل الممارس على المستهلك، ومن المبادئ الأساسية التي تضمنها هذا القانون نجد:

أ- إجبارية أن يتوفر المنتج، سواء أكان سلعة أو خدمة على ضمانات ضد كل المخاطر التي يمكن أن تتسبب في إحداث ضرر بصحة المستهلك، أو بأمنه، أو بمصالحه المادية.

ب- إجبارية مطابقة المنتج المعروض للاستهلاك للمقاييس المعتمدة، والمواصفات القانونية والتنظيمية.

ج- إجبارية إعلام المستهلك بخصائص ومميزات المنتج المعروض من أجل الاستهلاك.

د- إجبارية المراقبة الذاتية، بالإضافة إلى إجبارية الضمانات.

هـ - حق المستهلك في تجريب المنتجات المقدمة إليه في إطار التبادل.

ومن أجل وضع القانون المشار إليه أعلاه حيز التنفيذ، تم إصدار أكثر من 70 نصا تنظيميا متعلقا بإجراءات المراقبة والمواصفات التقنية لبعض المنتجات.[xxxii]

يضاف إلى ذلك صدور القانون رقم: 02/04 بتاريخ 23 جوان 2004، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية من أجل تدعيم المنظومة التشريعية المنظمة للمجال التجاري بصفة عامة وحماية المستهلك بصفة خاصة من الأشكال الجديدة للتحايل والغش والتلاعب، لما لهذه الأشكال من قدرة على تضليل المستهلك بشأن السلع والخدمات التي تقدم له؛ ويتضمن هذا القانون عدة جوانب تتمثل في:الأحكام العامة، شفافية ونزاهة الممارسات التجارية، المخالفات والعقوبات، معاينة المخالفات ومتابعتها، وأخيرا الأحكام الختامية.

خاتمة:

تتضمن خاتمة هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نلخصها فيما يلي:

- على الشركات أن تلتزم بالمواصفات والمقاييس الدولية بهدف تحمل مسؤوليتها الاجتماعية نحو المستهلكين على المستوى المحلي أو الدولي، ويمكن تحقيق ذلك باستبعاد أي مواد أو مكونات خطرة تدخل في الصناعة.
- يجب تفعيل الأساليب الترويجية من طرف الشركات في توعية المستهلك وتوجيهه بما يضمن حمايته وحفظ حقوقه، وهو ما يعتبر من أنجع أساليب الحماية، يقصد بذلك تفعيل الاتصال والذي يتم عن طريقه نقل المعلومات عن السلع والخدمات والأفكار للمواطنين لتعريفهم بتلك المنتجات وإقناعهم بقبول أو رفض ما تم الإعلان عنه من حيث مكوناته، ومقدار المنفعة التي يحصلون عليها؛ أي يجب نشر الوعي والثقافة بين الجماهير التي يحتمل أن تنتفع من هذه المنتجات؛ يضاف إلى ذلك التعرف على وجهات نظر المستهلك، ولكي نضمن فعالية هذه الأساليب وتأثيرها فإن ذلك يعتمد أساسا على الفكر والتصميم الجيدين للرسالة الترويجية بالإضافة إلى الحملات الإعلانية المخططة.
- توخي المصداقية في الحملات الترويجية للزرع الثقة في المستهلك.
- تخصيص موازنات خاصة للمسؤولية الاجتماعية لاستخدامها في تحسين الظروف البيئية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال استخدام هذه المخصصات لإصدار نشرات، وعمل ندوات تثقيفية للمستهلك، بالتعاون مع جمعيات حماية المستهلك.

المصادر

- القران الكريم

المراجع:

[i] Mason, E. S. (1960). ***The Corporation in Modern Society***. Harvard University Press, Cambridge, MA.p:153

[ii] Ackerman, R. W. and R. A. Bauer. (1976). ***Corporate Social Responsiveness***. Reston Publishing, Reston, VA.p 97.

[iii] Wood, D. (1991). Corporate Social Performance Revisited. ***Academy of Management Review***, 16(4): p:691

[iv] Jones, T. M. (1995). Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics. ***Academy of Management Review***, 20(2): 402.

[v] Laperche et D. Vzunidis, (2011) : « Responsabilité sociale et profit : repenser les objectifs de l'entreprise . ***Revue française de gestion*** n° 247.

[vi] Bowen, H. R. (1953). ***Social Responsibilities of the Businessman***. Harper-Row, New York, NY.p:244.

[vii] Ivana Rodîc, Memoires DEA(2007): « responsibility social des enterprises : Le développement d'un cadre européen », Genève

[viii] Laperche et D. Vzunidis, (2011) : « Responsabilité sociale et profit : repenser les objectifs de l'entreprise . ***Revue française de gestion*** n° 252.

[ix] Archie B CAROLL & Kareem M SHABANA,(2010) The business case for corporate social responsibility: a review of concepts, research and practice, **International journal of Management review**, USA, pp 23-24

[x] Archie B CAROLL,(1999) Corporate Social responsability : evolution of a definition construct, ***Business Society***, USA, vol. 38, n° 3, p. 286

[xi] Milton FRIEDMAN, (1970) The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, ***The New York Times Magazine***, The New York Times Company.p.97

[xii] Davis, K. (1960). Can Business Afford to Ignore Corporate Social Responsibilities?. ***California Management Review***, 2: 70–76. Donaldson, T. and L. E. Preston.p 53.

[xiii] Archie B CAROLL,(1999) Corporate Social responsability : evolution of a definition construct, ***Business Society***, USA, vol. 38, n° 3, p291.

[xiv] الغالبي طاهر محسن و العامري صالح مهدي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع) ، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.ص:49

[xv] Jones, T. M. (1995). Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics. ***Academy of Management Review***, 20(2): 408.

[xvi] نجم عبود نجم، (2006)، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.ص:196

[xvii] Observatoire de la responsabilité sociétale de l'entreprise « ORSE »,(2003) et Agence française de normalisation « AFNOR », ***Développement durable et entreprises***, Editions AFNOR, France.p:21

[xviii] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،(2004)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك .ص:73

[xix] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،(2004)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك .77.

[xx] أحمد عبد الكريم عبد الرحمن،(1997)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:مجالاتها، معوقات الوفاء بها (دراسة ميدانية) ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، العدد 2،ص 65 عمان الأردن.

[xxi] رقية عيران،(2009)، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية، منشورات منتدى إدارة عالم التطوع العربي www.Arabvolunteering.org

[xxii] Reynaud. E.,(2003) ***Développement durable et entreprise*** : Vers une relation symbiotique, Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, Angers, pp. 11

[xxiii] سرمد كوكب الجميل(2005) ، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي، مجلة علم إنسانية ، العدد 18،

[xxiv] الغالبي طاهر محسن و العامري صالح مهدي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع) ، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.ص:69.

[xxv] ثامر، البكري، (2008)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.ص:49.

[xxvi] Thomas, L. W. and J. David Hunger. (2008). ***Strategic Management and Business Policy***. 11th ed., Prentice Hall, NJ.p:98.

[xxvii] ثامر البكري، (2006)التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.ص:125.

[xxviii] عنابي بن عيسى، جمعيات حماية المستهلك وترشيد الاستهلاك، الملتقى الوطني الأول حول: حماية المستهلك في ظل الانفتاح الاقتصادي، المركز الجامعي بالوادي- الجزائر: 13-14 أفريل2008.ص 23.

[xxix] الغالبي طاهر محسن و العامري صالح مهدي، (2010)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع) ، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.ص:245

[xxx] صادق، زهراء و سليماني، سليمان ، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك، الملتقى الدولي حول: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، جامعة بشار- الجزائر: 14-15 فيفري، 2012. ص:8.

[xxxi] عنابي بن عيسى، جمعيات حماية المستهلك وترشيد الاستهلاك، الملتقى الوطني الأول حول: حماية المستهلك في ظل الانفتاح الاقتصادي، المركز الجامعي بالوادي- الجزائر: 13-14 أفريل2008.ص:25.

مظاهر الحضارة السبئية من خلال النشاط الاقتصادي

كاكي محمد
أستاذ مساعد بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة الجلفة / الجزائر

ملخص:

تناولنا في هذا البحث مختلف عناصر النشاط الاقتصادي السبئي ومظاهره مشيرين أولا لمختلف مظاهر النشاط الفلاحي والزراعي، حيث تعرضنا لتنظيم الزراعة وعوامل ازدهارها، وتنوع الإنتاج ومختلف المحاصيل ثم توزيعها.

وتعرضنا ثانيا للنشاط الصناعي من حيث وفرة الموارد والإمكانيات، ثم أنواع الصناعات وتوزيعها وتخصصها.

وأشرنا ثالثا للنشاط التجاري والنظم المالي من حيث عرض المظاهر وكيفية احتكار السبئيين للتجارة وتنظيمهم لها وخبرتهم فيها، ثم عرض أهم الصادرات والواردات وأسواق التبادل التجاري وعمليات البيع وأهم المبادلات الخارجية مع مختلف الأمم والشعوب، كما تناولنا النظام النقدي السبئي وكيفية تداول النقود وسكها وأهم مصادر الجباية والضرائب ثم تعرضنا أخيرا لأهم طرق المواصلات، ذلك الشريان الحيوي بالنسبة للحضارة السبئية حيث أشرنا لمختلف الدروب البرية والمسالك البحرية ولوسائل النقل ولأهم مراكز ومحطات التجارة المرتبطة بها.

Résumé:

Nous avons étudié dans cette recherche les différentes composantes de l'activité économique Sabéen et ses manifestations, Soulignant d'abord les diverses manifestations de l'activité agricole et l'agriculture, Où étudions - nous d'organisation de l'agriculture et de ses facteurs de prospérité, Et la diversité de la production et des différentes récoltes et ensuite ses distribution,

Deuxièmement, nous avons étudié l'activité industrielle en termes de l'abondance des ressources et des possibilités, Ensuite, les types d'industries, de la distribution et de la spécialisation,

Et troisièmement Nous nous sommes référés pour l'activité commerciale et les systèmes financiers, En termes de montrer d'apparences et comment les sabéens monopoliser le commerce avec bonne organisation et d'experience Puis montrer les exportations les plus importantes et les importations, et les Marchés des échanges commerciaux et les opérations de vente, Et les plus important des échanges commerciaux extérieur avec les différentes nations et peuples.

Comme nous avons étudié le système sabéen monétaire et comment gérer l'argent et la frappe, et Les les plus importantes sources de la perception des impôts et taxes, Ensuite, nous avons étudié les voies de communication les plus importants Cette artère vitale pour la civilisation de Saba, car nous avons signalé à toute les diverses vois terrestre et les routes maritimes et les moyens de transport et les centres commerciaux les plus importants et les stations associées, Comme nous avons montré l'importance du site et de son. impact sur le trafic.

﴿لقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِم آيةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُم واشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾"سبأ / 15"

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ * إِنِّي وَجَدتّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْمِن كُلّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ "النمل/ 27"

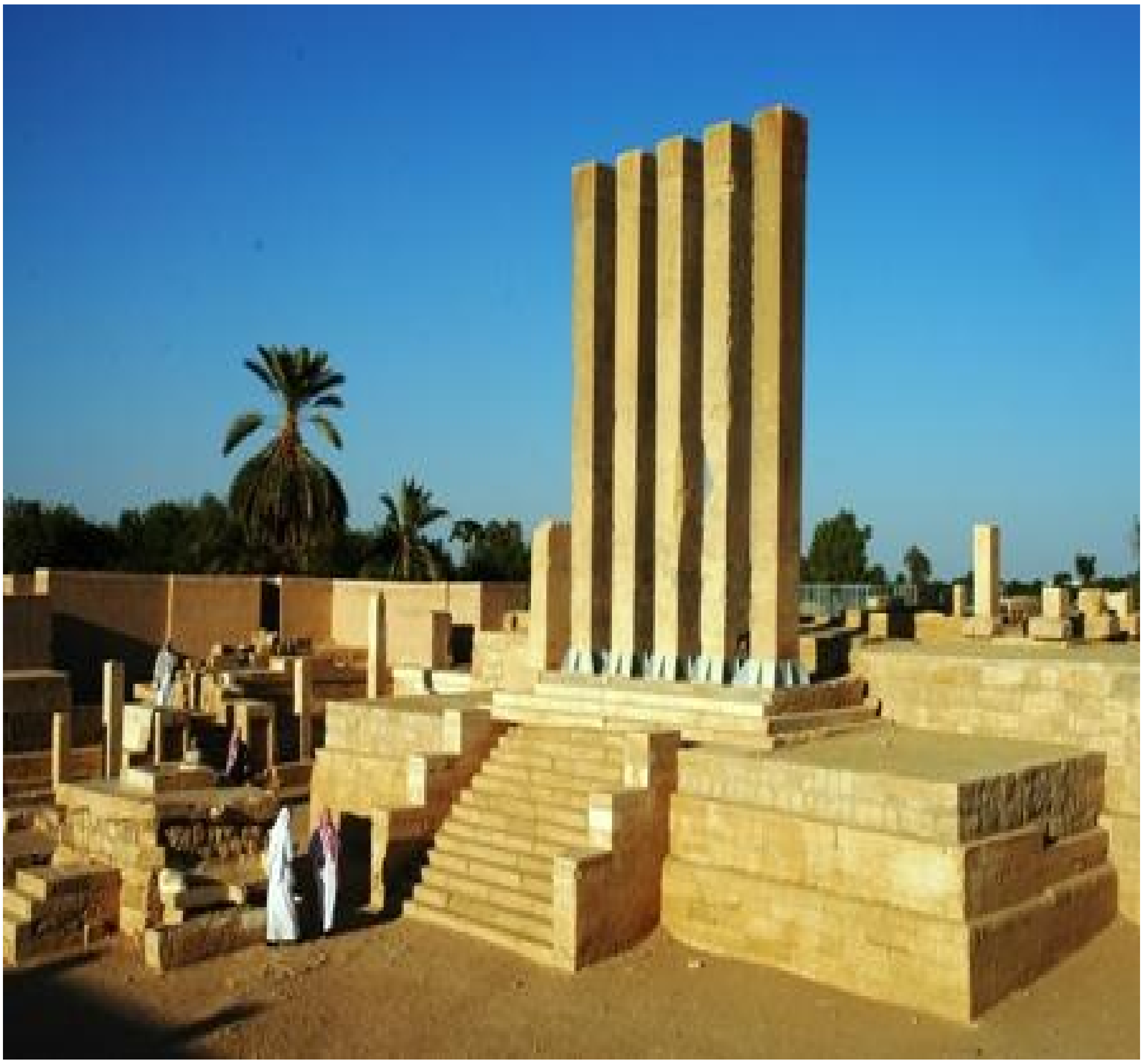

عرش بلقيس "معبد الشمس" جانب من المعمار السبئي

تقديـم:

كان للمظهر الاقتصادي عامل قوي في ازدهار حضارات العالم القديم كما هي حضاراته المعاصرة ، ومن بين تلك الحضارات التي كانت لعناصر القوة الاقتصادية سببا في تطورها وازدهارها نجد حضارة المملكة السبئية التي عاشت منذ الألف الثاني قبل الميلاد في منطقة الجنوب العربي من شبه الجزيرة العربية وشادت معمارها وشقت طرقاتها وأنتجت غلاتها التجارية وسكت عملتها وأختامها، إضافة لقوتها العسكرية وتنوعها الفكري والمادي...

وارتأينا تقديم بعضا من تلك المظاهر الاقتصادية منهـا :

أولا/ النشاط الفلاحي والزراعي ، من حيث التنظيم الإداري والقانوني للأراضي الزراعية واستعمال مختلف الوسائل والأساليب وتنويع المحاصيل واستعمال المدرجات الزراعية وتوسيع الأراضي الزراعية واستصلاحها إضافة لاستغلال الري وتنظيم وتنويع وسائله ، وكلها عوامل أدت لتطور وازدهار النشاط الأقتصادي في تلك المملكة العربية القديمة ومنه كان تألقها الحضاري الفريد **﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِم آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُـم واشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُور﴾** سبأ / **15**، وأدى ذلك العمل لوفرة المنتجات والمحاصيل وتوزيعها واحتكار تجارتها.

ثانيا/ النشاط الصناعي، وقد تعرضنا لعرض بعض الامكانيات والثروات الصناعية كتوزيع المعادن والغابات والغلات الطبيعية والثروات الجيوانية .

ثم عرض جوانب من أنواع الصناعات التي اشتهرت بها التجارة السبئية ومنها صناعة العطور والأطياب والتوابل ومواد الطب والتجميل وصناعة الأسلحة والآلات الحادة وبناء المراكب وصناعة الحجار الكريمة والحلي والجواهر والمعادن النفيسة والأنسجة والجلود .

ثالثا/ النشاط التجاري والتنظيم المالي / وتعرضنا فيه لدور التجارة السبئية في ازدهار وقيام الحواضر والموانئ التجارية ورخاء المجتمع ونمو ثرواته ولاحتكاك السبئيين واتصالهم بشعوب وممالك الجوار واحتكارهم وخبرتهم في ممارسة مختلف الأنشطة التجارية ومنها الصادرات والواردات ، ومعرفتهم للأسواق ونبوغهم في تطوير الأنظمة المالية والتعاملات النقدية وفي مصادر وتنظيم الجباية والرسوم

وأخيرا تعرضنا لدراسة مختلف طرق المواصلات وحركة النقل ووسائله البرية والبحرية .

أولا/ النشـاط الفلاحـي والزراعـي:

1/ النشاط الزراعي وتنظيمه:

أ) التنظيم الإداري والقانوني للأراضي الزراعية : يشير نقش يعود لفترة الملك يكرب ملك وتر لموافقته على قانون كان قد صدر منذ عهد والده يدع إيل بين يتيح للسبئيين استغلال الأراضي الزراعية في مقابل ضريبة معينة تدفع للدولة فالملك يدع إيل بين الذي حكم سنة 560 أصدر قوانين لاستغلال الأراضي الزراعية [1] وفي القرآن الكريم إشارة لتنظيم السبئيين لواقعهم الزراعي **﴿ لقد كان لسبإ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال ، كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة﴾** [2] .

فامتلاك الأراضي بشكل جماعي أو الإدارة الجماعية لقطع وملكيات واسعة من الأراضي الزراعية أمر معروف ، ولذا فالطبقة الأرستقراطية الثرية كانت طبقة لا يمكن أن يتجاهلها الملك (3) ، وكانت الأراضي الزراعية في سبأ موزعة بين طبقات الحكام وطبقات الملاك وكانت تسير على النمط الإقطاعي بصفة عامة.

ففي النقش الموسوم بالرمز ف.3945 للمكرب كرب إيل وتر أنه احتفظ لنفسه بمناطق زراعية واسعة أدخلها ضمن إقطاعياته واشترى عبيد كبار بعض الإقطاعيين للعمل بها وأضاف عدة إصلاحات جديدة للمساقي.

كما تضمنت النصوص والنقوش السبئية المكتشفة قوانين ونصوصا أصدرها الملوك المركزيون قصد الإهتمام بالأراضي واستصلاحها وتنظيمها ، ومن جملتها النص الموسوم بالرمزH.51 المنظم لاستغلال الأرض.

كما كان امتلاك الأراضي الزراعية بشكل جماعي سائدا في أساليب الزراعة السبئية وهو نظام تعاوني ، وحرص ملوك سبأ على تنظيم الأراضي وتشجيع الزراعة وسن قوانين استغلال الأراضي واستثمارها (4) .

ب) إستعمال الأساليب وتنويع المحاصيل :

تذكر المصادر أن السبئيين أقاموا جملة من المشاريع الزراعية في صرواح عاصمتهم الأولى حيث أقامو السد العتيد، كما مارسوا نشاطهم الزراعي حيث كانت حياتهم موزعة بين الزراعة والإتجار بالطيوب ، وكانت الزراعة في رقي حسن مع مشقة الري في بلاد عديمة الأنهار ولذا أنشؤوا سدودا يحجزون المياه في الأودية حتى ترتفع ويسقوا بها المرتفعات، وعرفوا بتحكمهم في الزراعة المروية ونظام الصرف (5) .

ج) المزارع المدرجة : عرف سكان اليمن منذ القدم كيف يستغلون تربتهم على شكل مدرجات ويزرعونها بمختلف الغلات وعلى مختلف الهضاب وسفوح الجبال (6) .

د) إستصلاح وتوسيع الأراضي الزراعية :

فمن خلال قراءة النصوص والنقوش نجد أن السبئيين كانوا كلما دخلوا منطقة حربية يصلحون أراضيها إذا كانت خصبة كما فعلوا مع مدينة نشق ، وأصلحوا نظام الري ثم يوزعوها على أتباعهم السبئيين ، فقد وزع المكرب كرب إيل بين الأراضي الواقعة حول نشق على الفلاحين لاستصلاحها واستغلالها ، كما واصل إبنه ذمر علي ذريح نفس الإصلاح الزراعي (7) ، ويشير نص النقش الموسوم بالرمز Halévy 649 أن المكرب ذمر علي وتر بن كرب إيل بين قد أصلح الأراضي ، وكان توسيع السبئيين للأراضي الزراعية من عوامل زيادة الثروات وخاصة بترميم مختلف السدود القديمة، وكذلك فعل المكرب يثعمر بين بمده الرقعة الزراعية بمأرب وإقامة السدود (8) .

هـ) إستعمال الري وتنويع وسائله :

بنى السبئيون السدود وحفرواالقنوات وتشير نصوصهم لاهتمام ملوكهم الكبير ببناء الحواجز والسدود والمحاجر المائية ومنها ما قام به المكرب سمه علي ينف ببناء سد رحب على فم وادي أذنة بمأرب والمكرب يثع أمر بين بن سمه علي

ينف الذي وسع سد مأرب وبنى سدا آخر هو سد حبيض ووسع سد رحب وكان لهذه السدود بمأرب دورا في تحويل مأرب البلدة الطيبة إلى جنتان عن يمين وشمال (9).

وقد حول سد مأرب المنطقة إلى جنات مثل أذنة ووادي الخادر ، وبفضل اهتمام الملوك ببناء وتوسيع السدود (سد مقرن وسد يثعن وسد منهيت وسد كهلم..) (10) ، زادت ثروات البلاد فقد أقام المكاربة (يثعمر بين وذمار علي وتر وسمه علي ينف وكرب إل وتر..) السدود كسد رحب وسد حبابض (11) وتوسيع وإصلاح نظام الري في المدن (12).

وهكذا استغل السبئيون المياه ونظموا وسائل الرى وحولوا الأراضي لجنات فزادت ثرواتهم .

و) عوامل تطور وازدهار النشاط الزراعي السبئي :

* **التحكم في ثروة المياه :** إن اقتصاد سبأ المستقر أدى لاستمرار الحياة السبئية لفترة أطول وخاصة لثبات وتنوع مصادرها المائية ومعرفة استغلالها ببناء معمار فلاحي عمل أدى لنمو وازدهار الزراعة .

* **إستقرار وقوة الوضع الإقتصادي:** كان الإقتصاد القوي المرتكز على قوة الثروات والنشاط الزراعي والحركة التجارية محليا وإقليميا ، لتنظيمه الإداري وسن القوانين الزراعية بتوسيع وتنظيم مساحاتها عاملا في تطور وازدهار الزراعة.

* **الإهتمام السبئي بالزراعة(تنظيما واستغلالا):** ارتبط النشاط الزراعي السبئي بجغرافية بلاد اليمن من حيث أمطارها وتربتها ، وإنجاز وسائل الري واستثمار الأراضي ، وباقتناء الأراضي الزراعية ومصادر المياه وتنظيم صرفها (13).

* **تأثير المعتقدات السبئية على الإنتاج الفلاحي:** ارتبطت معتقدات السبئيين بالزراعة ، فقد ورد في النقش J653 أن أهل سبأ تقربوا للإله ألمقه الذي سقى أرضهم أوديتهم وزرعهم، كما يشير نص النقش J657 لشكر الإله ألمقة ثهوان على نجاح زراعتهم ومحاصيلهم ، ويشير نص النقش J661 لحمد المقه ثهوان بعل أوام لمنحهم الغلة ، وقدم الملك كرب إل وتر يهنعم قربانا لكي يمنحه حصادا كثيرا (14) ، كما قدم السبئيون نسبة من محاصيلهم للإله ألمقة (15).

2/ وفرة وتنوع المنتجات والمحاصيل الزراعية وتوزيعها :

أ) وفرة المنتجات والمحاصيل : لقد أشار المؤرخون لوفرة المحاصيل السبئية كاللبان والمرخاصة وبالمناطق الجبلية التي تنتج المر واللبان وأشجار الطيوب والخيار شنبر والقرفة إضافة لأشجار الصبر والبخور (16) وأشاد سترابون بخصوبة تربتهم ووفرة إنتاجهم من اللبان والمر وأنواع أخرى من الأعشاب العطرة ،كما أشارالأصمعي لوفرة الورس والكندر (17).

وكان للمنتوجات اليمنية سوق خارجية رائجة، كما تتوفر أشجار البلسم والقرفة والبخور والصبر والنخيل والكافور وغيرها (18) وتتوافر منتجات اللبان والمر والمستكة وصمغ اللادن والعطور بالمنطقة ، أما القرفة والقصيعة فيحصلون عليها من الجوار ويصفها بلينوس (19) وهيرودوت وغيرهم (20) ، وفي القرآن الكريم ورد ذكر سبأ مقترنا بالخصوبة الزراعية (21) كما يصف الهمداني وفرة أنواع الغلال والفواكه (22) ويصف ثيوفراست وفرة الكاويا والكينامون (23).

ب) تنوع المنتجات والمحاصيل :

تنوع انتاج المحاصيل ومنها : الحبوب وأشجار العنب الذي تكثر أنواعه [24] كما تتنوع أزهار الطيب والعطور والزينة كالياسمين والخزامى والبهار وشقائق النعمان ونبات الحناء ويكثر النخيل حسب سترابون في تهامة ونجران وحضرموت وبلاد الجوف [25] وحسب ديودور وجود النخيل والكافور [26] .

كما تتنوع الفواكه الشجرية والفواكه الأرضية والغابات الطبيعية الكثيفة والنباتات الصحراوية والجافة (كالطرفاء والسدر والطلح والأثل والسنط) والبخور(Encens) الذي بالغ الكلاسيكيون في وصفه ، والقرفة (Cannelle) التي تكلم ثيوفراست وديودوروهيرودوت عنها [27] ، وأشار لها مؤرخو العرب [28] والدارصيني (Kinnamonne أو camphrier) [*] الذي وصفه هيرودوت وسترابون والطيوب التي قال عنها ثيوفراست عنها أن سبأ هي مصدرها [29] والخيار شنبر والكافور(الكافور مادة صلبة على شكل صفائح بيضاء بللورية أو كتل مربعة الشكل متلاصقة بيضاء سهلة التبخر) [30] ومحصول القات (جنيبة من فصيلة القائيات ، تزرع في بلاد اليمن حيث يمضغون أوراقها المخدرة) [31] حيث ذكر سترابون أنه ينتشر في سبأ مع الكثير من العطريات والكمون Cuminum [32] ، وذكره ثيوفراست

(*) الدارصيني kinnamonne أو Camphrier جنس أشجار برية زراعية من القرفيات وفصيلة الغاريات السرمقيات ، يستخرج من أزهارها ولحاء سوقها عطور وأدهان . لمزيد من المعلومات أنظر: إبن البيطار ، المرجع السابق ، ص . 50 وما بعدها .

كمحصول سبئي بعبارة (χιναμωμοη) [33] . **لاحظ بعض هذه النباتات (القات والكمون والكافور والصبر"اللبان")، ش.1 (أ،ب،ج،د،هـ)، ص.** والصبر الذي أشار له ديودوروس، كما وصف المعاصرون بلاد سبأ بكونها تنتج الصبر [34] .

• ووصفوا طريقة بيع الصبر والبلسم* وذكر ديودور الصقلي أنه تنمو على طول الساحل أشجار البلسم وغيرها، ونقل المؤرخون العرب المعاصرين وجود هذا المحصول ببلاد اليمن [35] والقرنفل حيث ذكر هيرودوت سبأ اشتهرت ببلاد الطيوب وكان من جملة محاصيلها القرنفل.

• الصبر : نبات عشبي معمر يصل طوله لـ: 50 سم ، له أوراق حنجرية الشكل ممتلئة بعصارة مائية حواف أوراقه مسننة شوكية . لمزيد من المعلومات أنظر : حسان شمسي باشا ، نبات الصبر بين الإعجاز النبوي والطب الحديث "كتاب قبسات من الطب النبوي" ، ط .1 ، الدار السعودية ، جدة ، 1990 ، ص .8 ؛ محمد الظواهري الصبر وقيمته العلاجية ، مجلة الجلد ، العدد 9 ، الجمعية السورية لأطباء الجلد ، دمشق ، 1990 ، ص .9 ; Théophrastos , Op . Cit , T.9 , P . 5

* البلسم (Balsamum ، Le Baume) وهو راتنج عطري ، وله صمغ شجري ، أي يسيل من شجر البلسم Le Balsamier . لمزيد من المعلومات أنظر : قاموس الكنز ، المرجع السابق ، ص ص . 56 ، 63 .

وأشار سترابون لكون القرنفل هو أحد محاصيل سبأ إلى جانب العديد من العطريات كما أشار المؤرخون المعاصرون لتواجد القرنفل باليمن (36) ، والقصيعة التي ذكرها هيرودوت وغيره كما وردت في العهد القديم (37) ، ويذكر بلينيوس إنتاج الشهد والعسل والشمع (38) ، كما يشير شبرنكروغلازر للشهد والشمع بريدان وحضرموت (39) ومحصول اللادن الذي يصفه هيرودوت ومؤرخون عرب (40) .

ج) توزيع المحاصيل:

*** محاصيل وزراعة المناطق الداخلية من بلاد اليمن:** تتميز هذه المناطق بجفاف جوها وقلة أمطارها ، لذا تنحصر الزراعة فيها ببعض الوديان التي تنهمر فيها السيول وبعض الهضاب "القيعان" التي تستغل في المياه الجوفية ، فالحبوب تزرع في الأودية القليلة الدائمة المياه وعلى المناطق ذات المياه الجوفية الوافرة حيث زراعة الكروم وأنواع العنب والقصب وأشجار الفواكه المتنوعة كالإجاص "الكمثرى" والسفرجل والخوخ والدراق والمشمش والخضروات وزراعة البطيخ والشمام والخيار..

*** محاصيل وزراعة الهضبة الشرقية:** وهذه المنطقة تقع بين السهول الجبلية والوديان الممتدة من الغرب لتصل صحراء الربع الخالي من الشرق ، وانتشرت الزراعات حسب توفر ينابيع المياه "الغيول" أو عن طريق حفر الآبار بمأرب ، أما منطقة الجوف ووادي الخادر حيث أقيمت السدود وخزنت لمياه (41) .

أ/ لبان يمني طبيعي.AR. Wikipedia .org/wiki 2009

ب/ شجر اللبان AR. Wikipedia .org/wiki 2009

ج/ نبات القات : مومن يوسف المرجع السابق ، ص.20.

د/ بذور الكمون :
ar.wikipedia.org.wiki/5/8/2011,03:44

هـ/ شجرة دم الأخوين: حضارة وتاريخ وتراث اليمن ، منتديات شبوة نت،
forulm.sh3bwah.maktoob.com/t263504.html.2010, 05:34

ش.1(أ، ب ،ج ، د ، هـ)

ثانيا/ النشـــاط الصناعـــي:

1/ الإمكانات والثروات الصناعية:

أ) الثروات المعدنية :

*** الثروات المعدنية عموما :** ذكر المقدسي معادن اليمن "وباليمن معادن وخيرات منها العقيق والأدم والرقيق والعطر والمسك والزعفران والبقم والساج والساسم والعاج واللؤلؤ والديباج والجزع والرصاص والخيزران والغضار..".

كما أشار المؤرخون العرب لثروات السبئيين المعدنية والثمينة ، فسبأ غنية بالمعادن المتنوعة كالبرونز والنحاس والذهب والغرانيت والآجر (42) .

*** نماذج من ثروات المنطقة :** معدن الفضة ويوجد بمناطق نياس والعفتيق والمحجة وبيشة والهجيرة وبني سليم والرضراض والذهب بمناطق خولان وتهامة واستورد منه وتم تصنيعه ، كما تواجد بعشم وضنكان في تهامة وبمأرب ، ثم معدن الحديد في نقم وغمدان بجبل عمس ومسعوان قرب صنعاء وبلاد حاشد بعدن وبالأراضي الممتدة بين صعدة والحجاز (43) .

وهناك معدان العقيق والجزع والشزت واللؤلؤ والبلور وفصوص البقران والجمش شرقي همدان والغرانيت والرخام والآجر (44) ومعادن بيش باليمامة والسعوان من سعوان وهو واد بجنب صنعاء وفصوص البقران بجبل أنس والأحجار الكريمة والنفيسة كالعقيق والجزع والجمست والعنبر واللؤلؤ بسواحل عدن وعمان وهجر ودم الأخوين (45) .

ب) الثروات النباتية :

*** الغابات :** تنتشر بمختلف مناطق الجنوب العربي غطاءات نباتية طبيعية وزراعية (46) .

*** المحاصيل والغلات التجارية :** تنتج اليمن محاصيل وغلات تجارية وصناعية عديدة كالطيوب والعطور والتوابل والبخور حيث كانت سبأ المسيطر التجاري بين الأمم القديمة وقد لخص المقدسي محاصيل وغلات اليمن (47) والسبئيون يعالجون كل هذه الموارد الصناعية

ج) الثروات الحيوانية : إضافة للثروات النباتية والتي تدخل في صناعات تجارية رائجة أساسها العطور والتوابل ، هناك مصادر أخرى من الثروة الحيوانية ، فقد اشتهرت بلاد اليمن بالضأن وغيره (48) كما ذكر القدماء أن الماشية تكثر في العربية السعيدة (49) وقد أشار نقش صرواح لعدد ضخم من الماشية اقتناها السبئيون ، وتصدر اليمن الجلود وتصنع الدباغة وأغماد السيوف ولوازم السروج ،كما اشتهرت بأدمها وبالشهد وتربية النحل وإنتاج العسل (50) .

د) أهمية الثروات السبئية تجاريا :

إن سيطرة السبئيين على تجارة المحاصيل العالمية القديمة انعكس على ازدهار سبأ وثراء تجارها فعرفت بلادهم بالعربية السعيدة وبلاد القصور المزخرفة بالذهب والفضة والعاج وبلاد العطور والمر والبخور (51) .

2/ أنواع الصناعات:

أ) صناعات عامة: عرفت أسواق المملكة السبئية منتجات عديدة استعملت في صناعة الأدم والنعال المشعرة والنطاع والبرود المرتفعة والمصامت والأردية والأواني البقرانية والسعوانية والجزع وأنواع الخزر، كما اختصت مدنها بأنواع من الصناعات مثل نجران وجرش القريبة منها وظفار التي ينسب لها الجزع الظفاري ، وإجادة صناعات البسط والبرود والأكسية اليمنية ، كما عرفت صناعة العسل بحضرموت وصناعة الجلود وصباغتها وصناعة الأواني الفضية والحلي الدقيقة بصنعاء (52) .

ب) صناعة العطور والطيوب والتوابل ومواد الطب والتجميل:

نبغ السبئيون في صناعة مختلف أنواع العطور والأطياب وصناعة واستخراج العطور ذات الشهرة العالمية (53) ومعالجة القرفة التي يتم استخدامها في العديد من المواد العطرية وتصديرها ومعالجة البخور والدار صيني واستخدام العنبر في صناعة العطور وصناعة الشمع واللادن الذي يدخلونه في تركيب طيوب كثيرة والعرب يتطيبون باللادن (54) وحشيشة الكافور (Camphrier) إضافة لصناعات الكندر(بمهرة) والورس (بعدن) والصبر(بسقطرة) والمصين(بعمان) .

ج) صناعات تعدينية واستخراجية "للتجهيز والبناء" :

كما عمل السبئيون على استخراج المعادن وحفر المناجم وتصدير وتصنيع العديد منها وقد اتقنوا صناعة تلك المعادن التي استخرجوها أو استوردوها ومنها **صناعة تعدين الحديد** التي انتشرت حرفها وأبدى سترابون إعجابه بمهارة السبئيين فيها كما ذكرها الهمداني (55) . و**صناعة الغرانيت التي** تمثلت في مختلف القطع وملاحق المباني التي تصنع أو تنحت من معدن الغرانيت ككتل الأعمدة والتيجان والمماشي والبلاطات والجدران المختلفة لتزيين القصور والساحات والدور والمنازل والهياكل وشرفات البيوت..

و**صناعة الأخشاب** : حيث توفرت بالمنطقة ثروة غابية استغل خشبها للبناء وصناعة السقوق والأبواب والمناضد والأرائك ولواحق البناءات وأثاث المنازل ، **وصناعة الآجر** حيث انتشر مادة الآجر ومنها تصنع التركيبات المختلفة للأعمدة والسقوف والجداريات والأسوار والمدافئ والعديد من ملاحق القصور والساحات وألواح النقوش (56) .

د) صناعة الأسلحة والآلات الحادة :

ومنها **صناعة السيوف اليمانية** "كالمهند اليماني"[57] . **لاحظ السيوف اليمانية ، ش.2/ج ، ص.** ، ولا يزال هذا السلاح يصهر من الفولاذ المصقول الممتاز لصناعة الخناجر[*] وصناعة **الجنبية اليمنية** وهي من الصناعة المعدنية الحادة القريبة للأسلحة الفردية[58] .

(*) السيف "المهند" اليماني : أشتهر في العالم لحدته وصلابته مع ليونته في وقت واحد مما يحول دون انكساره ولا يتجاوز طوله المتر ، ووزنه أقل من نصف وزن سواه من سيوف الغربيين وأقسى وأقطع من سيوف الروم والفرس الثقيلة والسهلة الإنكسار لشدتها، واعتبرت مدن صنعاء وصعدة من مراكز صناعته. لمزيد من المعلومات أنظر: عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 249 .

هـ) بناء المراكب البحرية : بفضل وفرة الأخشاب استغل اليمنيون ذلك لبناء السفن ومختلف المراكب والزوارق[59] وقد استعملت هذه المراكب للتنقل بين موانئ الجنوب العربي كعدن وقانا وصلالة والمكلا والشحر والمخا "موزا" على البحر الأحمر وبين موانئ إفريقيا الشرقية وحتى جنوبها .

وكذلك موانئ الهند وسرنديب وحتى سواحل آسيا وهي في منتهى المتانة والخبرة ومقاومة العواصف ونوع السواحل وقوة الحمولة ، وقد تواجدت على شواطئ البحر العربي أحواض عديدة لبناء السفن المتينة والضخمة وما يتبعها من لواحق[60] .

و) صناعة الأحجار الكريمة والحلي والجواهر والمعادن النفيسة :

برع السبئيون في صناعة الأشكال الفنية على المعادن الثمينة ومنها **صناعات الحلي :** والتي أثنى عليها الكتاب الرومان واليونان وتغنوا بها في أناشيدهم وكانت في غاية الدقة والجمال[61] ، ومنها الأحزمة والأساور والخلاخل والخرادل والمكاعس . **لاحظ : الحلي السبئية النفيسة : ش.2(أ،ب) ،ص.** ، كما نشطوا في صناعة مواد الزينة من معادن الذهب وغيرها ، وأشار مؤرخو الإغريق أن السبئيين عندهم أحدث الأدوات المصنوعة من الذهب والفضة[62] وهذه الصناعة توحي بوجود الذهب واستعماله في تزيين الجدران والأعمدة على شكل فصوص مع باقي المعادن الأخرى التي تزخر بها المنطقة[63] .

وهناك **صناعات أخرى** مثل الدبابيس والفصوص البرونزية وصناعة العقيق وهو خزر أحمر وحب مثقوب من الجزع أو الورع أو الزجاج ، وصناعة معدن الجزع وهو يشبه العقيق وأجوده البقراني ، وصناعة العنبر ودم الأخوين وهما من مصادر ثروة اليمن وهو المدور الأزرق والنادر كبيض النعام . وصناعة اللؤلؤ : والذي يجلب من مغاوص سواحل عدن وعمان وهجر[64] .

ي) صناعة النسيج والألبسة والجلود والأفرشة :

اشتهرت سبأ بهذه الصناعات ومعالجتها والإتجار بها كما أشار المؤرخون العرب لتلك الصنائع والمنتوجات ومنها صناعات الديباج وهي من الملابس الحريرية والشروب التي تفصل عن القصب والمهجر وهي صناعة نسيجية رقيقة تصنع من الكتان والمشد والنيل والمصبوغات النيلية ذات الشكل الأزوردي بمنطقة زبيد والبرد "البرود" بسحولا والحريب وهي أثواب مخططة وأكسية من الصوف الأسود يلتحف به (65) ، والأنطاع وهي البسط والأفرشة الجلدية بصعدة والكندر وهو صمغ في منطقة المهرة والورس الحمراء التي تصنع منها الأثواب في عدن .

وصناعة الأردية اليمنية والستارة الصنائعية والمقاطب والجنيبة والمعاوز والمعجر ومنها النسائية كالمقشط والمقلمة والسديرية والطورية والكوتة ، كما عرفت مختلف المنسوجات المصبوغة كالبرود والبيرم والفوط والشروب والنقب،.. (66) .

أ/ الأقراط الفضية صناعة الحلي من الحرف اليمنية . Ecole 1908.ahlamontada.com/t21782.topic .

ب/ عقد ذهبي ، منطقة تمنع، القرن 1 م . William D.G, Le Cimetiere de Tamn'Op.cit, P.176

ج/ أسلحة يمنية ، عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص .344 ، ص.494 ؛ ibnsaba.jeeran.com/Categories/01/8/2010

ش.2 (أ،ب،ج)

ن) صناعة المواد الغذائية : ومنها صناعة وإنتاج العسل وقد اشتهرت به منطقة حضرموت وأشار بلينيوس الكبير لتوفره وإنتاجها له [67] .

ز) صناعة الأثاث والأواني والقطع المنزلية : ومنها **صناعة الكؤوس والأكواب والأقداح** حيث عثر على كأس برونزي بديع الشكل ومزخرف ، وقد أثنى الكتاب الكلاسيكيون على صناعة الكؤوس والأوعية الذهبية والفضة وخاصة المرمرية وصناعة الأقداح بمهرة **صناعة المصابيح** ومنها البرونزية المزخرفة الأسطح والتي تزخر برسوماتها الحيوانية **وصناعة الأواني المختلفة** كالأطباق والصحون ومنها البقرانية والسعوانية [68] ، **وصناعة الأثاث الخشبي** حيث إستغل السبئيون الخشب الجيد وعملو على أنتاج الأثاث والمناضد للتزيين المنزلي .

ف) صناعة الملاحق والقطع المعمارية المختلفة: ومنها صناعة الأعمدة والتيجان المزدانة بفصوص الذهب والمعادن [69]

3) التوزيع الصناعي "التخصص والتركيز" : ازدهرت سبأ نتيجة وفرة الثروات ورواج التجارة [70] ،كما ارتقت صناعاتهم (الذهب والطيوب..) وقد تخصصت صناعاتها من حيث الإنتاج والتوزيع .

أ) **التخصص في الإنتاج :** تخصصت في الطيوب واللادن وصناعت الذهب..

ب) التخصص في التوزيع: عرفت مدن سبأ وأقاليمها توزيعا صناعيا منتظما ومنها :

نجران وجرش اختصتا بصناعة الأدم والأنطاع وظفار بتصنيع الجزع الظفاري [71] والمهجره بصناعة المسد الذي يسمى ليفا أي الحبال المصنوعة من الألياف والمحكمة الفتل وسحولا والحريب اختصتا بصناعة البرود وعدن بصناعة الشروب والورس وزبيد اشتهرت بصناعة وإنتاج الأديم والنيل الذي يشبه الآزورد وصعدة بصناعة الأنطاع وصنعاء بصناعة العقيق والصعيد وتباع في أسواقها النعال المشعرة وعثر بصناعة الأقداح ومهرة بصناعة الكندر وصيد الحيتان وعمان تاشتهرت بصناعة المصان "قصب السكر"[72] .

ثالثا/ النشاط التجاري والنظام المالي:

1/ النشاط التجاري ومظاهره عموما:

أ) نشاط سبأ التجاري: بدأ تفوق سبأ التجاري بين الجنوب العربي وأثيوبيا والهند من ناحية ودول الهلال الخصيب ومصر وجزر البحر المتوسط من جهة أخرى ، وقد استغل السبئيون تجارهم التي ازداد حجمها نتيجة المحاصيل والثروات واستغلال الأراضي، وأصبح لها وزن كبير يمتد من اليمن جنوبا إلى نجد والحجاز شمالا [73] .

وقد وزع الشعب السبئي حياته بين العمل في النشاط الزراعي والقيام بالتجارة وأصبح بذلك من أغنى قبائل المنطقة مع الجرهائيين نتيجة الرؤخاء التجاري ، فقد عملت سبأ على نقل التجارة بين أقطار العالم القديم حتى أصبحت في القرون الأولى قبل الميلاد رائدة الإتصال بين تلك الأمم [74] .

ب) دور التجارة في ازدهر وقيام الحواضر والموانئ :

لقد قامت سبأ كغيرها وازدهرت نظرا لرواج التجارة بين الشرق والغرب على أيديهم حيث احتكروا بيعها في أسواق دول البحر الأبيض المتوسط قبل ولوج الرومان المنطقة (75) وقيل أن سعة الملك السبئي لا يراد بها الغزو الإقليمي فقط بل سعة القوافل والتجارة (76) .

ج) رخاء المجتمع السبئي ونمو ثرواتهم نتيجة النمو التجاري : قدم زعماء سبأ الكثير من الهدايا لملوك الدول الكبرى مثلما فعلت ملكة سبأ مع سليما في القرن 10 ق.م ، وبعدها مكاربة سبأ مع مملوك آشور لأن علاقاتها توسعت بتوسع مصالحها ، لأنها كونت ثروة من مبادلاتها بالمحاصيل والمعادن الثمينة ولذا استطاعت الدولة السبئية أن تنمو وتزدهر كما قيل لعظم ثراء شعبها (77) .

وزاد نفوذها إلى نجد والحجاز شمالا، وسيطرت على طريق التجارة العالمية الرابط بين جنوب الجزيرة العربية وسورية "حاميات" هناك واستمر الوضع كذلك قرونا حتى بدأت طرق التجارة تتحول من البر للبحر (78) ، فانعكس ذلك على رخائهم وتفوقهم حتى سموا بفنيقيي البحر الجنوبي ، وأصبحت اليمن ككل مركزا تجاريا عظيما وملتقى للوفود وتجمعا حضاريا لتلقيح الأفكار وتزاوجها (79) .

ويصف المؤرخ استرابون أن ثراء المجتمع السبئي يعود لتجارتهم بالطيوب والعطور ولذا اقتنوا الأواني الثمينة وسكنوا البيوت الفخمة فعدوا من أغنى أمم الأرض لتدفق الثروات عليهم (80) .

د) احتكاك السبئيين واتصالهم بشعوب وممالك أخرى :

إن ممارسة السبئيين للتجارة لمدة تزيد عن2000 سنة بين جزر وسواحل المحيط الهندي وممالك البحر المتوسط جعل منهم صلة وصل بين مدنيات الشرق والغرب ، فقد سافروا كثيرا ووصلوا لمصادر السلع واشتروا مختلف الأنواع منها وتفاهموا مع أهلها بلغاتهم وعملوا على حراسة قوافلهم وسفنهم التي اجتازت البحر والصحاري بالرجال والمال وعقدوا الاتفاقيات ودفعوا الرسوم وحددوا طرق سيرهم فأنشؤوا المحطات والمحميات (81) .

وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم (82) كمجتمع منظم ذو علاقات بالمحيط الإقليمي .

2/ إحتكار السبئيين للتجارة وخبرتهم في ممارسة مختلف أنشطتها وتنظيمها:

أ) خبرة السبئيين في ممارسة واحتكار مختلف الأنشطة التجارية عموما :

إن معنى سعة الملك عند السبئيين تعني تجارة وقوافل (83) ، وتذكر مختلف المراجع خبرتهم في ممارسة مختلف أنواع الأنشطة التجارية منذ القدم ،كما تؤكد نصوص التوراة أنهم يشتهرون بالطيب وخاصة اللبان الذكر وكانوا يصدرون الذهب والأحجار الكريمة (84) ولذا فهم تجار أثرياء وأصحاب قوافل يزودون الشام ومصر بمختلف السلع ، وكان قيامهم

بالمتاجرة بمنتجاتهم ومنتجات غيرهم [85] على أساس احتكار التبادل التجاري بين الشرق والغرب وتأمين طرق القوافل [86] أي أنهم استغلوا أراضيهم في الإنتاج الزراعي واستخراج المعادن وتربية الحيوان ، وصنعوا السيوف والبسط والبرود والأكسية اليمنية والصباغة والحلي والعطور، واستوردوا الآلات وسخروها في استغلال الأرض [87] وأصبحوا محتكرين للبان والبخور [88] والتوابل على أنواعها والمعادن الثمينة كالذهب والأحجار الكريمة .

ب) دور النظام والأسر الغنية في الحركة التجارية :

سيطر وجهاء البلاد وحكامها على ثروات ومحاصيل البلاد لأن قوة هؤلاء كانت تقاس بمدى تملكهم وتحكمهم في جمع الأموال والثروات ، ولذا ظلت الأسر التجارية تمارس احتكار المنتجات والمحصيل وفرض الضرائب المختلفة تويشير المؤرخون لتواجد حوالي 3000 أسرة إقطاعية تحتكر لوحدها امتلاك أشجار الطيوب وراثيا ، ووصف المؤرخون اليونان أن تلك النخبة كانت تشتغل بالتجارة وامتلكوا القلاع والقصور والبساتين.

3/ الصادرات والواردات:

أ) الصادرات السبئية: ومنها الغلات النقدية التجارية كالتمر واللبان والبخور والأفاوية والنيل والورس والأدم ومنتجات الجلود والماشية [89] وأنياب الفيلة وجلود النمرة وحيتان مهرة والمواد الغذائية كالتمر والعسل واللبان والبخور والأفاوية والمعادن المختلفة كالحديد والرصاص والغضار والأزورد والأسلحة كالدروق والتروس الجلدية والسيوف اليمانية والمهندات والأحجار الكريمة كاللؤلؤ والجزع والياقوت والعقيق والبللور والساج والصبر والخيزران والصندل والنيل والكندر والزعفران والسمس والآبنوس والنارجيل والقند والمر والصمغ والرخام اللين [90] وقد بالغ المؤرخون في وصف منتجات اليمن وصناعاتها [91] .

وتراكمت لديهم عائدات الذهب والفضة وانعكست على مساكن وأثاث كبارالأثرياء ، فروما وحدها تستورد ما قيمته 100 سستركه (Sestercus) [92] .

ب) الواردات إلى سبأ : كانت واردات السبئيين تشمل الأقمشة الأرجوانية والألبسة العادية المطرزة و الموشاة بالذهب والزعفران وقصب الذريرة وأنسجة القطن اوالأغطية والأحزمة والدهون والعطور والخمور والحنطة.

وكانوا يجلبون بعضها من بلدان أفريقيا وآسيا وجزيرة جفنا ، إضافة للتوابل الهندية والجواهر والأحجار الكريمة كاللؤلؤ الخليجي والذهب الإفريقي والعطور والبخور والمر والعاج وريش النعام من الساحل الإفريقي ، وحافظوا على أسرار مصادر تلك السلع واختاروا الأنواع الصالحة منها للتجارة ونقلها [93] وعرفوا منتجات بلاد الصومال والهند وسرنديب والتمول واستخدام الملاحة في البحر [94] .

4/ الأسواق والمحطات التجارية وطرق البيع والتسعير:

أ) الأسواق والمحطات :

* باليمن والمناطق الشمالية واليمامة : حيث تجارة اللبان والبخور والمر واللادن والذهب

* وأفريقيا الشرقية والحبشة : حيث تجارة العطور والأطياب وخشب الآبنوس وريش النعام

* من زمبابوي والهند وجزر المحيط الهندي وسقطرة : حيث تجارة الذهب والقصدير والحجارة الكريمة والعاج وخشب الصندل والتوابل والأفاوية والبهار والفلفل والقطن ، ويذكر بطليموس أن سبأ اشتهرت بها أسواق العرب والعجم كعدن والمخا وقنا وسيطر عليها ملوك اللبان والبخور، كما نشطت موانئها العربية التي كانت تستقبل هذه السلع (95) .

ب) تنظيم عمليات البيع : ترك السبئيون سجلات لتنظيم اقتصادهم وتجارتهم حيث يشير نقش كتابة غلازر 542 لقانون أصدره الملك شمر يهرعش لأهل مأرب لتنظيم عمليات البيع بالمواشي والرقيق ، وفيه يحدد مدة البيع بشهر ومدة ما بعد البيع بين :10 . 20 يوما وكان السبئيون يبيعون بعض محاصيلهم كالبخور حيث يقومون بجمعه أكواما أكواما وعلى كل كومة يحدد السعر ووزن البيع فيأتي الشاري ليزن الكومة ويضع ثمنها أمامها (96) .

وذكر مؤرخون كلاسيك أن السبئيين كانوا يحصلون على أفضل الأسعار والمقايضة ويبيعون كل ما يحصلون عليه أكثر مما يشترون من مبادليهم (97) كما ذكرت بعض الروايات طريقة البيع بالمزايدة ، وأن الطيوب والتوابل لم تكن تعاني من أي بوار في تسويقها (98) .

5/ المبادلات التجارية مع العالم الخارجي:

أ) المبادلات التجارية مع بلاد الشام وفلسطين:

* **بلاد الشام "الفينيقيين" :** فالسبئيون حسب التوراة كانوا يزودون الشام بالطيوب وخاصة اللبان الذكر ويصدرون لهم الذهب والأحجار الكريمة (99) حيث وصفت التوراة السبئيين بأنهم تجار أثرياء وهي سمتهم البارزة وأشارت مرارا لقوافلهم وتضيف التوراة أنهم أمة بعيدة يبيعهم بني يهوذا أبناء صور وصيدا وبناتهاكما أشارلهم الباحث مولرMüller (100)

* **مع مملكة صور الفينيقية :** وتبادل السبئيون مختلف البضائع مع مملكة صور الفينيقية منذ القرن 10 ق.م (101) .

* **مع فلسطين "العبرانية":** تذكرالنصوص أن أهل شبا "سبأ" تاجروا مع العبرانيين<< وتجار شبا بأفخر أنواع الطيوب والحجر الكريم والذهب أقاموا الأسواق بحران وكنة وعدن وأشور وكلمد >> وأن قوافلهم التجارية كانت تصل فلسطين قبل سنة 922 ق.م (102) ويؤكد ذلك الباحث غروهمان ومن ضمن المناطق الأخرى إتصل السبئيون بغزة (103) وصفت أخبار التوراة أن بنو يهوذا كانوا يبيعونهم أبناء صور وصيدا وتذكر النقوش السبئية ذلك (104) .

ب) المبادلات التجارية مع الحبشة ومناطق الشرق الإفريقي عموما :

عرف السبئيون منطقة الشرق الإفريقي واتصلوا بها مرارا ، وجلبوا منها مختلف البضائع كالقرفة والسمسم والمر والعاج والنيل وقرون وحيد القرن والرقيق ، كما صدروا لها العطور والطيوب ، ويعتقد آخرون بسيطرة السبئيين على مناجم وتجارة الذهب ومختلف سلع الشرق الإفريقي بمناطق زمبابوي وموزمبيق كما وصل الذهب الإفريقي شمالا بفضل السبئيين (105) ، وكانت مدينة ازانيا "رابتا" المشهورة بالعاج تبيع مدينة المخا اليمنية كما كان الاتصال بحرا بالشرق الإفريقي ومن هذه المناطق ما كانت خاضعة لمملكة سبأ الحميرية ، وتدل بقايا الآثار على هذه العلاقات مثل تشابه الهندسة المعمارية مع سبأ وبعبادة الشمس والقمر ويشير سترابون لمتاجرة السبئيين مع الحبشة بسفنهم المغطاة بالجلود.

ج) المبادلات التجارية مع جزر المحيط الهندي وجنوب آسيا :

يشير المؤرخون لعلاقاتهم مع الهند وربما مع الصين وأهل المالابار والبنغال والملايو (106) . وكان اليمنيون يجلبون السلع من بلدان المحيط الهندي ومنها جزيرة جفنا "سرنديب" ، وكانت للهند موانئها على المحيط الهندي كحضرموت وعدن ومسقط وقانا والمكلا والشحر وصيوت فالسبئيون اتصلوا منذ ألقدم بأقطار وسواحل الصين لأن الملاحة مع هذه البلاد تعود لأكثر من5 آلآف سنة حيث أشير لها في وثائق الرحالة والمؤرخين كمنطقة تبادل مع عرب الجنوب.

د) المبادلات التجارية مع مصر :

زود السبئيون مصر بالطيوب وخاصة اللبان الذكر وصدروا لها الذهب والأحجار الكريمة كما زودوها بالبخور ومختلف الطيوب اليمنية والحرير والتوابل الهندية (107) ، وزاد حجم تجارتها مع المصريين منذ تأسيس الإسكندرية 332 م

وكان الأسطول التجاري البحري السبئي منذ عصر المملكة الصرفة يزود المعابد المصرية بتلك البضائع عن طريق سواحل بحر القلزم ، وأشار هيرودوت للعبادات المصرية ذات العلاقة باستعمال التوابل والطيوب اليمنية (108) .

وتعود علاقات السبئيين التجارية بوادي النيل إلى عهد رعمسيس3 حيث بنى هذا الأخير أسطولا في البحر الأحمر قصد بلوغ أرض بونت بالجنوب العربي (109) .

هـ) المبادلات التجارية مع العراق وبلاد الرافدين ومناطق الخليج الفارسي :

ظلت سفن ما بين النهرين تصل من بابل حتى أرمينيا ، وتجارة العطور والبخور لا شك أنها كانت ضمن مواد التبادل بين السبئيين وهذه المناطق ، وينقل هيرودوت عن الإستعمال المفرط للبخور والعطور في المناسبا الاجتماعية والدينية لسكان ما بين النهرين .

و) المبادلات التجارية مع الرومان :

في سنة 30 ق.م كانت روما قد انتهت من اخضاع المناطق المطلة على القسم الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، وفرض نفوذها على الخطوط التجارية البرية المؤدية إليه (110) ، وقد زاد اهتمام روما بحدود الجزيرة العربية وموانئها ، وكان إصرار

الرومان شديدا على السيطرة على موارد السلع اليمنية وفتح منافذ لمناطق الهند والشرق الأقصى ، لذا قاموا بحملتهم الشهيرة على مناطق سبأ في عهد الأسرة الحميرية ، ويخبرنا سترابون عن تلك [111] .

ي) العلاقات التجارية والمبادلات مع اليونـان :

عرف اليونانيون بلاد العرب وخاصة بعد ذلك الصدام الكبير مع الفرس وانحطاط الأسطول التجاري الفينقي منذ أواسط القرن 5 ق.م ، ورواج تجارة الآثينيين وخاصة استهلاكهم المتزايد من الطيوب والتوابل التي كانت تأتي من الجزيرة العربية ، وتكلم هيرودوت عنها منذ أوسط القرن5 ق.م وعن منتجات السبئيين من محاصيل اللبان Libanos والمر Myrrha ، والقصيعة Kassia والقرفة Kinnamon واللادن Ladanon ومتاجرة العرب بتلك السلع.

ن) المبادلات التجارية مع بلاد العرب الشمالية "الحجاز" :

كانت مدن الحجاز مثل مكة والمدينة سيدة التجارة حيث تصلها غلال حضرموت وظفار ومنتجات الهند وذلك بفضل السبئيين الذين وصلت قوافلهم نحوها سالكة شبكة من الدروب البرية إضافة لعمليات النقل في البحر الأحمر، كما نمت العديد من المدن والقرى الظاهرة ، كالفاو والعلاء والبتراء ومنها تفرعت الدروب التجارية شرقا وغربا ، ولعبت مكة برحلتيها دورا قياديا لحركة التجارة مع بلاد اليمن [112] .

وكانت السلع ترد الحجاز من اليمن من بخور ولبان ومر وعقيق وعطور وجلود ادم ومنها ما يحمل للشام ، كما ساهمت مدن الشمال العربي كتدمر والبتراء(سلع) وتيماء في المنافسة التجارية ولعب الأنباط دورا في نقلها نحو السواحل [113] وكانت من أبرز دروب اليمن الحجاز درب صنعاء . مكة ودرب صنعاء العقير وطريق حضرموت . نجران وطريق سبأ . ديدان (العلا) [114] .

6/ النظام المالي والتعامل النقـدي:

أ) النظام المالي والوضع النقدي عموما : فأصل العملة النقدية في العربية السعيدة يعود إلى القرن 4 ق.م وهي على النموذج الأثيني القديم ، وقد اختارتها سبأ من أجل معاملاتها بالتبادل النقدي إلى جانب المقايضة [115] وقد سكت سبأ نقودها بكميات موزعة حسب نوع العملة ونمطها وبلغت بضع آلآف من القطع البرونزية والفضية والذهبية بحجم صغير وكبير.

ب) أنواع العمـلات والمقاييـس : لم يقتصر السبئيون على المتاجرة بالمقايضة بل ضربوا العملة الذهبية والفضية [116] واستعملوها في مختلف مبادلاتهم التجارية ،وقد تميزت النقود السبئية بأربعة أنماط ثلاثة منها ذات تأثير إغريقي أثيني وروماني ، أما النمط الأكثر قدما ذو تماثل مع النمط الأثيني من حيث شكله الصغير ووزنه الخفيف مثل نمط العملة القتبانية ، وقد نقشت على إحدى وجنات أثينا في العملة السبئية حروفا بالخط السبئي المسند وذلك لتمييز القطع ذات القيمة العالية عن سواها حيث القطع مقسمة لوحدة ثم نصف وحدة ثم ربع وحدة .

كما حملت القطع القديمة رموز السلطة السياسية والدينية في سبأ ومنها رسومات لحكام وملوك سبئيين من القرن 4 ق.م ورمز الإله ألمقة ورسم طائر البوم ومعظمها كان فضيا [117] وهناك عملات لكل المناطق السبئية الموحدة (الحضرمية والحميرية..)

ج) سك النقود(وتخليد الشخصيات والمظاهر الزراعية والحيوانية عليها) :

ورد أن الملك تبع أبو كرب أسعد أول من ضرب السكة في اليمن ، لقد وضعوا عليها رموزا فلاحية مجدوا فيها أشكالا حيوانية محلية وزراعية ومنها رأس الثور وأنواع من الأغنام [118] وشخصيات وتحتوي عملات ملوك سبأ وحمير منذ القرن 4 ق.م على نمط العملة الآثينية [119]

7/ مصادر ونظام جباية الأموال (الرسوم والضرائب):

أ) المصادر الحربية (غنائم الحروب وفرض الجزية):

*** غنائم الحروب (المصادرة والأسلاب)** : كان ملوك وزعماء سبأ يعتمدون على تنويع مصادر خزائنهم بالأموال النقدية وما يجمعونه أو يفرضونه على السكان أو ما يغنمونه من الحملات العسكرية كما فعل المكرب يثع أمر بين ملك سبأ ضد الجوار ويشير النقش جام 632 لما غنمه السبئيون من أموال وغنائم [120] .

*** فرض الجزية والخراج والكفارات** : قام ملوك وزعماء سبأ بفرض الجزيات على أعدائهم من ممالك ومدن وقبائل الداخل والجوار كما فعل المكرب الفاتح كرب إيل وتر ملك سبأ [121] .

ب) عمليات التحصيل الداخلية (الرسوم والضرائب وتأجير المرافق) :عمل الحكام على جمع الثروات بمختلف الطرق وتقديم الخدمات وفرض الرسوم والضرائب على المنتجات والمحاصيل ومختلف الممتلكات ، فقد أيد الملك يكرب ملك وتر ملك سبأ قانونا صدر أيام حكم والده الضرائب التي تدفع للدولة مقابل خدمات وكان الملوك يحتكرون الضرائب [122] .

كما عملوا مع الأشراف على تأجير الأراضي المستصلحة وفرض الضرائب وإصدار القوانين وكان الحكام المحليون يجمعون الضرائب ويدفعون للخزينة حصتها وعرف السبئيون نظام جمع الضرائب حيث خصصوا جهات للقيام بذلك وهم موظفون ، ويشير النقش G1571 أن الملك كرب إيل وتر أصدر أوامر ملكية تنظيمية لكبار وأعيان الدولة والمجتمع تخص جمع الضرائب [123] .

وكان ملوك سبأ يصدرون مراسيمهم حول الضرائب وكيفية تسييرها وإنفاقها ويشهرونها ومنها تلك القوانين التي أصدرها الملك يدع آل بين ملك سبأ وذي ريدان ، وأيدها ولده الملك يكرب ملك وتر من بعده وتخص تنظيم الضرائب كما أصدر الملك شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت مرسوما منظما للمعاهدات المالية والتجارية ويذكرنا بشرائع حمورابي التنظيمية .

خامسا/ طرق المواصلات وحركة النقل ووسائله:

1/ النقل البري (طرق المواصلات ووسائلها) :

أ) طرق التجارة العالمية جنوب . شمال:

*** الطريق التجاري البري الرئيسي جنوب . شمالا نحو "العربية الصحراوية" :** (طريق اللبان والتوابل) نجد والحجاز ويمتد إلى العربية الشمالية بنجد والحجاز وصولا إلى نجران امن بلاد الجوف ومكة وبيشا ووادي الذهب والطائف ومدينة يثرب وددان"العلا" والحجر "مدائن صالح" ثم البتراء "عاصمة الأنباط"[124] حيث تتوزع إلى :

. إما باتجاه البحر إلى غزة شمالا .

. أو أيلة (إيلات "العقبة") ومنها إلى وادي النيل .

ـ أو شرقا إلى تدمر وبلاد الرافدين (طريق الحرير) التي تصل برا إلى بلاد الصين أو التي تتجه إلى بلاد الفينيقيين صور وصيدا وجرش[125] .

*** الطريق التجاري البري الرئيسي جنوب شمالا نحو "العربية الصخرية" :** سوريا (بلاد الشام) عموما ومصر وسواحل البحر المتوسط ويمتد من الجنوب نحو سوريا ومصر مرورا بمدن العبور السبئية[126] والقاطع الساحلي نحو مكة فمملكة الأنباط فسوريا ثم سواحل المتوسط *** طريق صنعاء . غزة :** ويمر من صنعاء فمأرب فمكة فيثرب ثم مدائن صالح حتى يصل لبصرى جنوب سوريا ومنها شمالا نحو غزة .

*** طريق البخور اليمني:** كان البخور اليمني يجمع من شتى المناطق المجاورة لسبأ كظفار وحضرموت وشبوة وقنا ثم ينطلق عبر ثلاثة محاور برية رئيسية لمأرب ومنها يصدر نحو الشمال وعلى طوله كانت المراكز التجارية حتى البتراء وغزة[127]

*** طريق التوابل : Routes des Epices** : وهي طريق القوافل وطريق التوابل وطريق البخور والعطور واللبان.. من بلاد الجوف وحضرموت إلى تيماء بالحجاز ويتفرع شمالا إلى البحر المتوسط ومصر عن طريق البتراء وغزة وشرقا إلى بلاد الرافدين[128] .

ب) طرق التجارة جنوب . شرق :

*** طريق اليمن العراق ومناطق الخليج الفارسي وبلاد ما بين النهرين:** وهو الطريق الشرقي أي من بلاد اليمن للعراق مرورا بالقاطع الجنوبي للجزيرة العربية وصولا للبحرين فبلاد فارس شرقا أو شمالا للعراق .

*** طريق اللبان والطيوب :** كانت تمر ببلاد الشمال حيث تجتاز ببعض حواضرها الكبري ومنها إلى الشرق لتصل بلاد فارس عن طريق جرش أو طريق بيت المقدس ثم حوران ومدنها كبصرى وجلق ودمشق ومنها إلى واحة تدمر وشمالها إلى مدن العاصي ثم إلى الفرات ودجلة وبلاد الرافدين والحضر "عربايا"[129] .

ج) طرق الربع الخالي والطرق الصحراوية :

وبالنسبة للطرق البرية الصحراوية فكان لهم عليها سلطان ولهم بها خبرة وهو ما تأكد منه الرحالة البريطاني برترام توماس

الذي تمكن من السفر عبر الربع الخالي بمدة 58 يوما مستعملا قافلة الجمال بمساعدة القبائل المجاورة لظفار وبلاد المهرة والمنتسبون إلى عاد

د) تأمين الطرق وتعميرها : كان على التجارالجنوبيين تأمين طريق القوافل من الجنوب العربي إلى الشمال والشرق ولهذا قامت الحاميات التجارية (مراكز ومحطات)[130] وأشار القرآن الكريم لتلك القرى على طريق القوافل ﴿ **وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة ، وقدرنا فيها السير ، سيروا فيها ليالي وأياما آمنين**﴾[3] ، ويرى المفسرون أنها مجموع القرى المتواصلة بين ممالك اليمن وممالك الشام وهي الغنية بثمارها ومائها.

هـ) وسائل النقل البري :

كان للسبئيين منذ القدم قوة قوافل تجارية تعبر الصحاري نحو بلاد العرب الصحراوية والصخرية ، وكان الجمل أحد أهم وسائل النقل البري لديهم منذ الألف 2 ق.م في تأمين المواصلات العسيرة عبر الصحراء ، وكانت قوافل الجمال منظمة بين الجنوب والشمال ويقدر المؤرخون قوة القوافل السبئية البرية بين 1000 إلى 3000 جمل وناقة محملة بمختلف السلع ، وإذا اعتبرنا المسافة بين رأس الجمل والجمل الذي يليه 7 أمتار فإن طول بعض القوافل لا يقل عن 12 ألف متر وهو أمر يبدو خياليا لكنه مطابق للواقع التاريخي[131] .

2/ النقل البحري (طرق المواصلات والملاحة المائية):

أ) طرق المواصلات الملاحية البحرية عموما عند السبئيين : يذكر بلينيوس أن السبئيين يتاجرون مع الأثيوبيين عبر البحر الأحمر Peis Marus Erythreia وعبر البحر الفارسي ونحو الهند وحتى في سواحل الهند والصين وأن رحلاتهم كثرت نحو السواحل الحبشية والمصرية وتعود سفنهم من الهند محملة بالتوابل والجواهر وبسلع سيلانية وصينية[132] .

*** طرق البحر الأحمر "الملاحية" :** إتجه السبئيون إلى البحار المحيطة بهم من ثلاث جهات شرقا وجنوبا وغربا كباقي شعوب الجنوب العربي بحثا عن مصادر أخرى للرزق ومتاجرين مع سواحل إفريقيا وعرب الخليج الفارسي .

وكانت طرق البحر الأحمر تنطلق من مراكزها في الساحل اليمني مثل موزا "المخا" إلى خليج العقبة بميناء أيلة وحافظت سبأ على علاقاتها التجارية بالفينيقيين مع حيرام والعبريين مع سليمان والمصريين مع رعمسيس3 ، ثم سيتي1 ، وظلت مسيطرة على تجارة وملاحة البحر الأحمر حتى مجيئ البطالمة ثم الرومان في العصر السبئي الثالث (ملوك سبأ وذي ريدان) واتصالهم مباشرة بالمحيط الهندي[133] بالاعتماد على خبرة اليمنيين[134] وغزو الرومان لسبأ قصد السيطرة على تجارة البحر الأحمر[135] .

*** طريق الملاحة التجاري بين وادي النيل والجنوب العربي القديم :** كان الفراعنة على اتصال ببلدان الجنوب العربي منذ آلآف السنين لتحصيل اللبان والمر والطيوب والأخشاب والعطور اليمنية والحصول على معدن الذهب من أطراف الربع الخالي ، وكان الإتصال بين مصر وبلاد بونت "جنوب الجزيرة العربية والصومال" يتم بواسطة السفن الشراعية

ولتسهيل المواصلات شق الفراعنة قناة تربط النيل بالبحر الأحمر ومنه تنتقل السفن على الجنوب العربي بعد السلالة الفرعونية 12 "2000 ـ 1788 ق.م".

ب) وسائل النقل البحري (أنواع المراكب وبنائها) :

كان لسبأ في مرحلة ملوك سبأ وذي ريدان أسطولها التجاري الكبير الذي كان يزود المعابد المصرية بالبخور والطيوب من اليمن والحرير والتوابل من الهند وقد تفوق السبئيون في الملاحة حيث كانت بلادهم تضم سواحل تطل على بحر القلزم وعلى بحر الهند ويذكر بلينيوس أن بناء السفن تطورعندهم (سفن المجداف وسفن الشراع) وكثرت أحجامها ليتمكنوا من استيعاب حجم السلع التجارية الكبيرة والمتنوعة حيث تعود من الهند محملة بالتوابل ومن سيلان بالجواهر والقرنفل وخشب الصندل والفلفل والنحاس والحرير من الصين (136) .

* **السفن المغطاة بالجلود :** ذكر سترابون أن السبئيين يجلبون بسفنهم المغطاة بالجلود منتجات الحبشة وأشار ثيوفراست أنهم يسافرون على وجوه البحار في السفن أوالزوارق الجلدية للتجارة (137) كما يؤكد ذلك مؤرخون معاصرون (138) ، وأصبح أسطول السبئيين يسيطر على النقل الملاحي المحلي والإقليمي (139) .

* **السفن والمراكب المعدنية والخشبية والقوارب المخرزة :** من أشهر أنواع السفن والمراكب اليمنية التي بناها أسلافهم وركبوها نجد الجلبة والغراب والسنوق المعدني والعبري والطليعة وهي متخصصة بالبضائع والركاب واشتهرت مدن عدن والمكلا والشحر ببنائها (140)

3/ أهم الموانئ والمحطات والمراكز التجارية:

أ) موانئ في الشرق الإفريقي : ميناء عدول Adulis الحبشي حيث استوطن تجار الهضبة الحبشية وسهول هرر وزيلع وأكسوم (141) وموانئ الصومال والموزمبيق ومدغشقر وسائر الجزر (142) وهذا التوسع العربي القديم دام حتى مطلع الإسلام (143) .

ب) موانئ المحيط الهندي اليمنية : موانئ شاطئ بلاد المالابار الهندي وبلاد التمول وجزيرة سرنديب وميناء قانا وميناء عدن .

ج) موانئ على البحر الأحمر : ومنها موانئ المخا "موزا أو موزع" (144) وعيذاب وظفار والمكلا بحضرموت ولويكي كومي(Leuke kome) ورنوكلورا (Rhinokoloura) الميناء الفينيقية الملاصقة لحدود مصر وميوس هرموس (Myos Hormos) على الساحل المصري ومنها إلى قفط ثم الإسكندرية (145) .

د) موانئ الخليج الفارسي : ومنها موانئ جرها "جرا" قرب ميناء العقير ومكاي (Macae) ربما هي رأس الخيمة وجزيرة (Tyras) "دلمة أو أوال" وجزيرة (Arados) "المحرق" (146) وميناء تيريدون(Teredon) قرب بلدة أم القصر بالعراق .

4/ دراية العرب بعلوم وأسرار البحر ومعرفتهم فن الملاحة:

كان عرب الجنوب على علم ودراية بفنون البحر واتجاه الرياح وقد اهتدوا بالنجوم وحركاتها ليلا وبمعالم البر ولون الماء والطيور وبصخوره وأعماقه ، وقيل أنهم من أبصرالناس بالبحر وبمراسيه ورياحه وجزره ، وعرفوا أهمية وخيرات البحر وبلدانه وتأقلموا مع أمواجه الأمر الذي مكنهم من السيطرة على طرقه الجنوبية (147) .

5/ أهمية الموقع الطبيعي وأثره على حركة النقل والملاحة:

إن موقع الجزيرة العربية الطبيعي المتوسط المياه (بحارا وخلجانا) جعل سكان الجنوب العربي يتعلمون الملاحة ويعرفون الإقليم الموسمي والشواطئ الشرقية الإفريقية وذلك منذ أقدم العصور في الألف 3 ق.م ، كما ساعدت الرياح تسيير سفنهم في عبورها البحار نحو دول المحيط الهندي وغيرها ، فهذا الموقع الطبيعي للجزيرة العربية ألهم سكانها الجنوبيين ممارسة دور الوسيط التجاري واحتكار السلع والسيطرة على طرق الملاحة ، وفي نطاق هذه الطرق المائية كانت تقع المنطقة التي اشتهرت بزراعة الغلات والمحاصيل المهمة وسماها الكتاب الكلاسيك يسمونها بحق بالعربية السعيدة (148) .

خاتمة:

كانت تلك جوانب من أنشطة الاقتصاد السبئي ومظاهره والتي ساهمت في رقي وازدهار حضارة السبئيين ونهضة مجتمعهم في مختلف المجالات ، وبالأخص ذلك النشاط الفلاحي والزراعي وكيفية تنظيمهم له وتحكمهم في مختلف تقنياته حتى صار محور تطورهم الاقتصادي وهو ما انعكس على مستوى رفاههم ورقيهم الاجتماعي من خلال مقتنياتهم وأوانيهم ومساكنهم وأثاثهم واستقرار أنظمتهم وتوسعهم .

وعرفنا مدى تنظيم المياه والتحكم في مجرى السيول عن طريق بناء وإنجاز مشاريع السقي والإرواء والإكثار من السدود والحواجز المائية لسقي المحاصيل والجنان المسخرة غلاتها للتصنيع والتصدير..

وبالإضافة للنشاط الزراعي كان اقتصاد السبئيين يرتكز على أنشطة صناعية ساهم في بعثها توفر الإمكانيات كالمعادن حيث استخرج السبئيون الذهب والفضة والحديد إلى جانب استيرادهم وهم سادة التجارة آنذاك لكل أنواع المحاصيل والأحجار الكريمة والمواد الاستوائية .

وانعكس ذلك على واقعهم التجاري إذ اتصلوا برا وبحرا بمعضم ممالك وشعوب الجوار وبادلوهم السلع والمنجزات الصناعية والزراعية ، وتمكنوا بفضل تحكمهم في الحساب ومعرفتهم الهندسة من استعمال المكاييل والموازين وتنظيم الطرق والأسواق وسك النقود

وبذلك ازدهرت حضارتهم في الجنوب العربي منذ ما قبل الألف الأولى ق.م حتى ظهور الإسلام .

الهوامـش:

Mahran M . B , Studies In Ancient History Of The Arabs , National Offest Printing (1) Press , Riyadh , 1977, P . 290 ؛ جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج .1 . 4 ، دار العلم للملايين ، بيروت 1976، ص . 944

(2) القرآن الكريم ، سورة سبأ ، آ يات : 15 ، 16 .

(3) لطفي عبد الوهاب يحيى ، الوضع السياسي في شبه الجزيرة العربية حتى القرن 1 م ، أنظر : عبد الرحمان الطيب الأنصاري وآخرون، دراسات تاريخ الجزيرة العربية "الجزيرة العربية قبل الإسلام" ، الكتاب .2 ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1984ص . 100

(4) جواد علي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص . 318 ؛ لطفي عبد الوهاب يحي ، المرجع السابق ، ص . 100 .

(5) محمد عبد القادر بافقيه ، تاريخ اليمن القديم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، طبعة بيروت ، 1958 ، ص ص . 61 . 63 ؛ جرجي زيدان ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج.1، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1966 ، ص . 189 . ؛ جواد علي ، المفصل ،ج.8 ، المجمع العلمي العراقي ، 1960، ص . 214 .

(6) حسين الحاج .ح ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، ط .1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1984 ، ص.40 ؛ حسن صالح ، أضواء على تاريخ اليمن البحري ، ط .2 ، دار العودة ، بيروت ، 1981 ، ص.38

(7) السيد عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب "تاريخ العرب قبل الإسلام" ، منشورات شباب الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1974 ، ص .111.

(8) جواد علي ، المرجع السابق ، ج .1 ، ص ص . 73 . 130 ؛ 270 . 322 ؛ Beeston Alfred Felix Landon , Kingship In Ancient South Arabia ,Vol .1. Jesho , 1972, P . 44 .

(9) مهران محمد بيومي ، دراسات في تاريخ العرب القديم " تاريخ العرب قبل الإسلام" ، ج .2 ط .10 المطبعة الأهلية للأوفست ، الرياض ، 1977 ص . 221 ؛ مأرب عنوان الحضارة السبئية ، جريدة 26 سبتمبر الأسبوعي، العدد 1175، 17/ 02 /2005 ، ص . 30 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 111 .

(10) أحمد فخري ، الاكتشافات الأثرية في اليمن ، ص . 235 ؛ جواد علي ، المرجع السابق ، ج . 2 ، ص . 130 .

(11) محمد عبد القادر بافقيه ، المرجع السابق ، ص . 65 ؛ جواد علي ، المرجع السابق ، ج.1 ، ص 130 ؛ مهران م . ب ، المرجع السابق ، ص . 221 .

Beeston , Op . Cit , PP . 44 - 45 ; Hubbard D.A , Queen of Sheba , the International(12) Standard Publishing Company , Grand Rapide, MI, P.11 ; Pirenne J, La Juridication De L'eau en Arabie du sud Antique D'apres les Inscriptions , L'homme et L'eau en . Mediterranee et au Proche – Orient , Tome 2 , Lyon , 1982 , PP.100-102 .

(13) جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، ص . 183 ؛ مهران . م . ب ، المرجع السابق ، ص . 183.

(14) جواد علي ، المرجع السابق ، ص ص . 536 . 549

Christian Robin , Queen of Sheba : Treasures From Ancient Yemen , The British (15)

Museum Press , London, 2002 , PP . 51- 54 . ; Ditlef Nielson , Handbuch Der . Altarabischen Altertumskunde ,Volume .1 , Nyt Nordisk Forlag , Kopenhagen , 1927 , PP . 177 – 250 .

Théophrast , Histoire Plantes , Tome . 9 , P . 5 .

(16)

(17) Strabon , Geographica , T.16 , Ch . 4 , PP. 22 – 24 . ؛ إبن البيطار ضياء الدين ابو محمد عبد الله بن أحمد المالقي ، كتاب الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، مركز فجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 ، ص . 50 وما بعدها ؛ محسن بن مسلم العمري ، الخصائص البيئية لأشجار اللبان في ظفار ، أطروحة دكتوراه ، أكاديمية موسكو للعلوم الزراعية ، جامعة مسقط ، 2007 ص . 20 .

(18) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص .87 Diodore de Sicile , Op . Cit , L . 3 , 40 , 6 . X ؛ حسن صالح شهاب ، أضواء على تاريخ اليمن البحري ، ص . 36.

(19) Plinius , Op . Cit , Vol . 8 , PP. 419 – 420 ; , X2 , PP. 51 – 99 .

(20) Hérodote , Histoire D'hérodote, Livre . 3 , PP. 107 – 113 ; Müller . Walter. W , Alt – Südarabien Als Weihrauchland , Theologische QuartalSchrift, 149/4 , 1949 , PP . 350– 368 ; Hérodote , Histoire D'hérodote, Livre . 3 , PP. 107 – 113 .

(21) قرآن كريم ، سورة سبأ ، الآية 24 .

(22) الهمداني ، الإكليل ، طبعة برنستن ، 1940 ، ج.8 ، ص.65 ؛ ابن بطوطة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " الرحلة" ، ج.1 ، دار الكتاب اللبناني ، (د ت) ، بيروت ، ص.105 ؛ الحميري محمد بن عبد المنعم ، الروض المعطار في خبر الأقطار ، نشر دار الفكر ، طبعة بيروت ، 1984 ، ص . 284

(23) Théophrastes , histoire Plantes , Tome . 9 , P . 4 .

(24) إبن رسته أبو علي ، الأعلاق النفيسة في تقويم البلدان ، ص .111 ؛ الهمداني ، الصفة ، ص. 313 ؛ الهمداني ، الإكليل ، ج. 8 ، ص . 6 ؛ الواسعي عبد الواسع بن يحي اليماني ، فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن ، ط .1 ، مطبعة التضامن ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1346هـ ، ص .17 .

(25) منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، تاريخ الدول الجنوبية في اليمن مطبعة جامعة البصرة ، مديرية دار الكتب ، بغداد ، 1980 ، ص.60 Plinus , Historia Naturalis , X2 , PP. 51- 99 ;

(26) Diodore de Sicile , Op . Cit , Livre . 3 , 40 , 6 . X .

(27) عدنان ترسيسي ، بلاد سبأ وحضارات العرب الأولى "اليمن العربية السعيدة" ، ط .2 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1990 المرجع السابق ، ص . 46 ؛ Hérodote , Op . Cit , PP. 100 – 128 ; Théophraste, T.9, P.4 ;

Diodore de Sicile , Op .Cit , Livre . 3 , 40 , 6 . X .

(28) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 60 ؛ محمد عزة دروزة ، تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار ، ج .1 ط .1 ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1376 هـ ، ص . 60 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص ص . 88 . 89 .

(29). Herodotes , Op . Cit , P P . 118 – 120 ؛ عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص .61 Théophrastos , Op . Cit , Tome 9 , P . 4 .

(30) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 89 ؛ جريدة الرياض ، الإثنين 20 ذو الحجة 1422هـ ، العدد 12306 السنة 38 ، ص .6 .

(31) منجد اللغة والأعلام ، لويس معلوف ، الطبعة .21 ، المطبعة الكاثوليكية دار المشرق ، بيروت ، 1973 ، ص. 660 ؛ مومن يوسف ، النبات في حضر القات "جميع النواحي الدينية والطبية في القات" ، دار الأرقم للتنمية البشرية والدورات ، 1989 ، ص . 15وما بعدها .

(32) .Strabon , Op . Cit , P P . 22-26 ؛ قاموس الكنز ، دار السابق ، ط1 ، بيروت ، 1972 ، ص .201 ؛ . P . L . I , D . E , Op . Cit , P . 254 Théophrastos , Op . Cit , P . 4 .(33)

(34) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 89 ؛ حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 31

(35) Diodore de Sicile , Op .Cit , Livre .3 , 40 , PP.6-10 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق، ص.89

(36) Herodotes , Op . Cit , PP . 118 -122 ; Strabon , Op . Cit , P P . 22-26 .

(37) محمد عزة دروزة ، تاريخ الجنس العربي ، ص . 60 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 88 ؛ التوراة ، سفر أيوب ، الإصحاح 42 ، الآية 14 ، ص . 420 .

(38) Plinus , Historia Naturalis , X2 , PP. 51 – 99 .

(39) حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 31 .

(40) Herodotes , Op . Cit , PP . 120 -124 . ؛ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص . 60 .

(41) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 451 . 452

(42) المقدسي شمس الدين ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص .185 وما بعدها ؛ الهمداني ، صفة جزيرة العرب ، ص .330 وما بعدها ؛ سباتينو مسكاتي ، الحضارات السامية القديمة ، ترجمة السيد يعقوب بكر ، دار الرقي ، بيروت ، 1986 المرجع السابق ص . 189 .

(43) حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 38 ؛ سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص . 198 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 90 .

(44) جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، ص ص .187. 190 ؛ سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص.189

(45) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص.91 , Sir James Emerson Tennent , Ceylon , An Account of the Island Physical "Historical and Topographical",V.1, Longman ,Green and Rober ,1958, P.615 .

(46) سبتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص . 198 .

(47) جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص . 187 ؛ المقدسي ، المرجع السابق ، ص 90 وما بعدها ، الدينوري ، كتاب النبات ج.3 ، ص.165 ؛ الإدريسي ، النزهة ، ج.1 ، ص.53 ؛ الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن علي بن قريب ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، بغداد ، 1959 ص.252 ؛ الهمداني ، مختصر كتاب البلدان ، ص.36 .

(48) القلقشندي أبي العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الله علي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، ج.1 ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1919 ، ج.5 ، ص.15 ؛ الاصطخري أبو إسحاق ابراهيم بن محمد الكرخي الفارسي ، المسالك والممالك ، ج.1 ، ط.1 ، در الفكر ، بيروت ، 1996 ، ص.26 ؛ ابن حوقل محمد أبو القاسم ، صورة الأرض ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1979 ، ص.44 .

(49) عمارة القاضي نجم الدين أبي محمد بن أبي الحسن اليمني ، النكت العصرية في أخبار الوزارة المصرية ، ط.1 ، المطبعة العامرة ، اسطنبول ، 1330هـ ، ص . 12 ؛ القلقشندي المرجع السابق ، ج.5، ص.15 ؛ الإصطخري ، المرجع السابق ، ص.26 ؛ ابن حوقل ، المرجع السابق ، ص.44 ؛ الهمداني أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف ، صفة جزيرة العرب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989 ، ص . 320 .

(50) حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 29 ـ 35 .

(51) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 48 .

(52) حسين الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، ط .1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1984، ص .43 ؛ عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 234 .

(53) جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص . 183 ؛ سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص .197 .

(54) حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 38 ؛ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص . 60 ؛ جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص ص 184 ـ 187 .

(55) الهمداني ، صفة جزيرة العرب ، ص . 116 ؛ جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص . 187 .

(56) سبتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص . 198 .

(57) حسين الحاج حسن ، المرجع السابق ، ص . 29 .

(58) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 233 ، 93 .

(59) Richard Hardback ,The Cambridge History of Africa From 500 BC to AD 1050 , Vol.2 , Cambridge University Press ,1975 , P.164 .

(60) الجبيشي حسين علي ، المرجع السابق ، ص .109 ؛ لطفي عبد الوهاب يحي ، تاريخ الحضارة العربية القديمة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د.ت ، ص. 324 ؛ عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 94 ؛ حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص ص . 179 ـ 184 .

(61) زينب حزم ، الحلي اليمنية وتطور صناعة النسيج ، دورية 14 أكتوبر ، ع.15069 الموافق لـ : 2011/01/30، ص.5 ؛ سباتينوموسكاتي ، المرجع السابق ، ص. 198 .

(62) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 93 ؛ William D.Glanzman, Le Cimetière de Tamna' , P. 176

(63) الهمداني ، الصفة ، ص . 146 ؛ الجوهرتين ، داراليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، ص .139 ؛ سابتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص . 199 .

(64) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص ص . 91 . 93 ؛ السعيد عبد الفتاح عاشور وآخرون، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية، ط.2 ، الكويت ،1986، ص. 240 ؛ ابن خلدون ، المقدمة ، مطبعة دار القلم ، بيروت ، 1978 ، ص ص. 267 - 226 .

(65) المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ج.2 ، ط.6 ، دار الأندلس بيروت ، 1984 . ج.2 ، ص. 305 ؛ جواد علي ، المرجع السابق ، ج.7 ، ص ص . 195 . 199 ؛ حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 35 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 92 .

(66) الزبيدي محب الدين ابي الفيض ، شرح القاموس ، ج.6 ، ط.1 ، المطبعة الخيرية ، مصر ، 1306 هـ ، ص . 393 ؛ ج.8 ، ص . 88 ؛ Hasting , Vol.1 , P.348 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 93 ؛ سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص . 200 .

(67) سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص . 198 .

(68) حسين الحاج حسن ، المرجع السابق ، ص . 43 ؛ Burkhard Vogt, La Culture de Sabr , P.42

(69) سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص. 198 ؛ Ernest Will, Les Arts , P. 199.

(70) بافقيه م.ع ، تاريخ اليمن القديم ، 1973 ، ص. 61 ؛ الجميلي خضير عباس ، قبيلة قريش وأثرها في الحياة العربية ص ص . 129 . 130 ؛ السبد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 89 .

(71) البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي ، معجم ما استعجم من أسماء المواقع والبلاد ، ج.1 ، ط.1 ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، 1954 ، ص.905 ؛ القزويني زكرياء بن محمد بن محمود ، آثار البلاد وأخبار العباد "مادة سبأ" وقصرغمدان" ، دار صادر ، بيروت ، 1940 ، ص .19 .

(72) غالب محمد أنعم ، اليمن "الأرض والشعب" ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1966 ، ص.18 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 93 .

(73) لوبون غستاف ، حضارة العرب ، ط . 4 ، ترجمة عادل زعيتر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، 1964 ، ص. ؛ الحمد جواد مطر ، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في اليمن القديم ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص. 304 .

(74) محمد بد القادر بافقيه ، المرجع السابق ، ص . 61 ؛ عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 70 . 72 .

(75) Rahmoun El Hocine , Les Périples De Poseidonius Et D'Eudoxide Cyzique et Les Contraintes de la Navigation en Occident , Africa Romana , 14 , 2000 , PP. 105 – 122 ;

Strabon , 2, 7,17 .

(76) باسلامة محمد عبد الله ، الحضارة اليمنية القديمة والمنقولات الأثرية للخارج ، م . إ ، ع . 28 ، ص.55 ؛ أحمد جواد مطر ، المرجع السابق ، ص.320 ؛ جواد علي المرجع السابق ، ج.8 ، ص ص . 91 . 92 ص. 197 ؛ الجبيشي حسين علي ، اليمن والبحر الأحمر ، ص .60 .

(77) بافقيه م.ع ، المرجع السابق ، ص.60 ؛ فتحي غيث ، الإسلام والحبشة عبر التاريخ ، شركة الطباعة الفنية المحدودة القاهرة (د.ت) ، ص.30 ، السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص .109 .

(78) أحمد أرحم هبو ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، السياسي والحضاري ، دمشق ، 1990 ، ص .140 ؛ أبو الغيث عبد الله ، العلاقات السياسية بين جنوب الجزيرة العربية وشمالها من القرن 3 م . ق 6م ، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء 2004 ، ص ص . 44 . 54 ؛ جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، ص ص . 163 . 164 .

(79) حسين الحاج حسن ، المرجع السابق ، ص . 29 .

(80) Strabo , The Geography , 4, Sec .19 ; Pliny , 6, Sec.162 .

(81) مهران م . ب ، دراسات في تاريخ العرب القديم ، ص ص . 133 . 1334 . ؛ ص ص . 134 . 144 ؛ عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 49 .

(82) قرآن كريم ، سورة النمل ، الآيات : 22 ، 23 . ؛ سورة سبأ ، الآيات: 18 . 34 .

(83) التوراة ، سفر المزامير ، الإصحاح 72 ، الآية 10 ، ص. 425

(84) Diodorus Siculus ,Op .Cit , 16/94:5

(85) جواد علي ،المرجع السابق ، ج.2 ، ص.133 ؛ جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص . 185 ؛ حسن صالح شهاب ، أضواء ، ص .37 ؛ ابن خلدون ، كتاب العبر، مج.2 ، ص.8 ؛ الحمد جواد مطر ، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في اليمن القديم ، ص.320 ؛ فتحي غيث ، المرجع السابق ص. 30 .

(86) سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص. 196 ؛ ابن كثير الدمشقي ، البداية والنهاية ، مج.1 ، ج.2 ، دار المعارف ، بيروت ، 1966 ص.20 .

(87) Strabo, Op . Cit , P. 80 ; Philby J.H , The Background of Islam , P.15 . ؛ حسين الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، ص . 29 .

(88) سباتينو موسكاتي ، المرجع السابق ، ص . 198 .

(89) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 92 .

(90) المقدسي ، المرجع السابق ، ص . 80 وما بعدها ؛ عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 35 .

(91) المقدسي ، المرجع السابق ، ص.85 وما بعدها ؛ الأصمعي ، المرجع السابق ، ص .252 ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص.43 ؛ الدينوري ، كتاب النبات ، ص . 153 ؛ الإصطخري ، المسالك والممالك، ص.26 ؛ البغدادي ،مراصد الإصلاح ، ج.3 ، ص.1252 .

(92) محمد السيد غلاب ، التجارة في عصر ما قبل الإسلام ، ع.ط.أ ، ك.2 ، ص ص . 193 . 195 ؛ حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 37 ؛ محمد السيد غلاب ، المرجع السابق ، ص. 194 .

(93) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 60 .

(94) عبد الله يوسف محمد ، عم تتحدث النقوش اليمنية القديمة "أوراق في تاريخ اليمن وآثاره" (بحوث ومقالات) ط .2 ، دار الفكر ، بيروت ، 1990 ، ص .222 ؛ رضا جواد الهاشمي ، آثار الخليج والجزيرة العربية ، بغداد 1984 ، ص ص . 275 . 279 ؛ Van Beek Gus , Pre – Islamic South Arabian Shipping in the Indian Ocean , JOAS, New Haven , ASOR, 1960 , Vol.80 , PP.136 -139

(95) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 63 : Ptolemy , Op . Cit , T.3 , P . 63 ؛ حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 16 .

(96) جواد علي ، المرجع السابق ، ص . 536 ؛ حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 37 ؛ بافقيه م . ع ، المرجع السابق ص. 182 ;

(97) Periplus of the Erythraean Sea , Translated From Greek to English by Wilfred . H , Shoff, New York , 1912 , Sec 17-46 PP. 19 – 36 .

(98) حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 31 ; Plinius , Op . Cit , x2 , P P . 58 – 83

(99) التوراة ، سفر المزامير ، الإصحاح 72 ، الآية 15 ، ص . 444 ؛ التوراة ، سفر حزقيال ، الإصحاح 27 ، الآية 22 ، ص . 5 ؛ سفر أيوب ، الإصحاح 1 ، الآية 15، ص . 401

(100) Müller D.H , E . B , Op , Cit , P.738 ؛ التوراة ، سفر يوئيل ، الإصحاح 3 ،الآية 8 ، ص .652

(101) محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص . 42 .

(102) التوراة ، سفر خزقيال ، الإصحاح 27 ، اللآية 22 ؛ سفر الملوك الأول ، الإصحاح 9 ، الآية 10 .

(103) Grohmann Adolf , Arabian , München , 1963 , P . 24 . ؛ جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، ص . 185 ؛ محمد السيد غلاب المرجع السابق ، ص ص . 194 . 195 ؛ أحمد حسين شرف الدين ، مسالك القوافل التجارية في شمال الجزيرة العربية ، ع.ط.أ ، ك.2 ، ص ص . 251 . 258 .

(104) Müller ,"party yemen",1889, P.738 ; Hartmann, Der Islamische Orient , Die Arabische, P.131 .

(105) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 340 ؛ نقولا زيادة ، دليل البحر الأرتيري وتجارة الجزيرة العربية ، ص ص .259 . 269 ; Banbury E.H , A History of Ancient Geography II, New York , 1950 , PP . 209 , 336 .

(106) التوراة ، سفر حزقيال ، الإصحاح 27 ، الآية 22 ، ص.611 ؛ التوراة ، سفر المزامير ، الإصحاح 72 ، الآية 15 ص.444 ؛ سفر أشعيا ، الإصحاح 6 ، الآية 6 ،ص.498 ؛ سفر أرميا ، الإصحاح 6 ، الآية 20 ، ص.544 .

(107) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 97 .

(108) جواد علي ، المرجع السابق ، ص . 315 ؛ Hérodote , Textes Relatifs , PP . 91 –

(109) August Toussaint , Op. Cit , P.5 ; Casson Lionel , Les Marins de L'antiquité , PP. 20 – 29 .

Hérodote , L'orient Barbare , PP. 62 -70 .

(110) Rahmoun El Hocine , Op . Cit , P. 105 ; Strabon , II , XV , XVII .

(111)

(112) أحمد حسين شرف الدين ، المرجع السابق ، ص.250 وما بعدها ؛ الدوري ، المرجع السابق ، ص. 13 ، المقدسي ، المرجع السابق ، ص .103 ؛ الأزرقي ، المرجع السابق ، ج .1 ، ص .57 .

(113) اليعقوبي أحمد بن أيوب يعقوب بن جعفر بن واضح ، تاريخ اليعقوبي "كتاب البلدان" ، ج.1 ، طبعة بيروت ، (د.ت) ، ص. 270 ؛ جواد علي ، المرجع السابق ،ج.7، ص .293 ؛ محمد السيد غلاب ، المرجع السابق ، ص ص.195. 196

(114) Bowen Richard Le Baron , Archaeological Discoveries in South Arabia , Johns Hopkins Press , 1958 , PP. 35 – 42 ; Groom Nigel , Frankincense and Myrrh , A Study of the Arabian Incense Trade , Intl Book Centre , 1981 , PP.135 – 188 ؛ عبد الرحمان الطيب الأنصاري ، الطرق التجارية في الجزيرة العربية ، محاضرات الموسم الثقافي العام 1399/1398هـ ، وزارة الإعلام والثقافة ، الإمارات العربية المتحدة ، 1975 ، ص . 76 ؛ لطفي عبد الوهاب يحي ، العرب في العصور القديمة ، ط.2 ، دار النهضة العربية ، بيروت 1979 ، ص ص . 314 . 315 .

(115) ابراهيم العشماوي ، النقود في اليمن ، مسيرة تاريخية عبر العصور ، صحيفة 26 سبتمبر ، العدد 1171 ، الموافق لـ : 2011/9/4 ، ص. 21 .

(116) Ptolemy , Op . Cit , T.3 , P . 63

(117) Alexandr Sedov , Le Monnayage , Y.P.R.S , P. 118.

(118) IBID , P. 120 .

(119) جواد علي ، المرجع السابق ، ص . 564 ؛ جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص . 188 .

(120) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 113 ; Mahran . M .B , Op . Cit , P . 283 .

(121) جواد علي ، المرجع السابق ، ص . 295 .

(122) مهران . م . ب ، المرجع السابق ، ص . 228 ؛ حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص .37 .

(123) جواد علي ، المرجع السابق ، ص . 318 ؛ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ص . 46 ، 322 .

(124) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 96 ؛ رابح لطفي جمعة ، المرجع السابق ، ص ص . 78 . 85

(125) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 236 . 237 .

(126) جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص ص . 129 . 131 .

(127) بافقيه م. ع ، تاريخ اليمن القديم ، ط .1 ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت ، ص . 188 ؛ يوسف محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص. 221 ؛ عبد الله حسن ، دراسات في تاريخ اليمن القديم ، ط .1 ، مكتبة الوعي الثوري ، اليمن ، 2000 ، ص . 102 ؛ فاضل عبد الواحد علي ، محاضرات غير منشورة لطلبة الدراسات العليا ، جامعة بغداد .

(128) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص . 91 .

(129) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 88 ـ 89 .

(130) محمود طه أبو العلاء ، جغرافية شبه الجزيرة العربية ، ج.1 ، ط.1 ، جامعة الكويت ، 1972 ، ص . 80 وما بعدها ؛ عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص .97 .

(131) قرآن كريم ، سورة سأ ، آية 18 .

(132) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 20 ـ 48 .

(133) Pliny , natural history , T.12 , PP. 31 – 38 ; 83-84 .

(134) فيليب حتي ، تاريخ العرب ، ترجمة ادوارد جرجي ، ط .8 ، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1990 ، ص ص . 69 ـ 72 ؛ مهران . م . ب ، المرجع السابق ، ص . 125 .

(135) Hérodote , Historia , Translated by Brixton , London , 1932 , T. 4 , P . 220 .

(136) Van Beek Guy ,Op . Cit , PP. 136 – 139 ; Periplus of The Erythraen Sea , P.20 ؛ نقولا زيادة ، دليل البحر الأرتيري وتجارة الجزيرة العربية البحرية ، ع.ط.أ ، ك.2 ، ص . 263 .

(137) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 41 ـ 43 ؛ السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 112 .

(138) Pliny , , T .12 , PP . 83- 84 ; Hérodote , Op . Cit , T . 4 , P . 220 . Strabon , Géographica , P . Théophrastes , Op . Cit , PP.176-178 .

(139) بيرين جاكلين ، اكتشاف جزيرة العرب ، ترجمة قدري قلعجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص . 29 ؛ Davidson Basil , The African Past " Chronicales From Antiquity to Modern Times" , . Little Brown , 1964 , P . 139 ; Dickson Harold Richard Patrick , The Arab of Desert . "A Glimps Into Badwin Life in Kuwait and Saudi . Arabia" , Allen and Unwin , 1949 ,. P . 480 .

(140) السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق ، ص . 112 .

(141) حسن صالح شهاب ، المرجع السابق ، ص . 330 وما بعدها .

(142) Ptolemy , Op . Cit , T . 3 , P . 63 .

(143) صحاب فكتور ، المرجع السابق ، ص . 422 ؛ ذكرى عبد الملك المطهر ، الموانئ اليمنية القديمة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عدن ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، اليمن ، 2000 (الملخص) .

(144) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 41 ـ 48 .

(145) حمد الجاسر ، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية "شمال المملكة" ، ج.1، ط .1 ، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، 1977 ، ص ص . 130 ـ 132 .

(146) جواد علي ، المرجع السابق ، ج.7 ، ص. 272 ؛ Kirwan , 1984 , PP . 55 – 61 .

(147) شيرين موسى ، أرادوس " أرود الفينيقية " ، www.moi.gov.sy/ar/pid6824.html, 6/9/2009.

(148) عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ص . 92 . 95 ؛ حمود طه أبو العلاء ، المرجع السابق ، ص . 12 .

النظام الضريبي الجزائري بين الواقع و المأمول
دراسة تحليلية تقييمية

بريشي عبد الكريم
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المركز الجامعي تمنراست / الجزائر

ملخص:

إن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مست الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات من القرن المنصرم، دفعت بالدولة إلى اتخاذ تدابير إصلاحية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية. ولعل من ابرز هاته التدابير هو إصلاح النظام الضريبي؛ وذلك من خلال محاولتها معالجة سلبيات النظام الضريبي الأسبق من جهة وتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية من جهة أخرى. ولذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى أهداف ومحتوى الإصلاح الضريبي في الجزائر و إلى تقييم مردودية النظام الضريبي الجديد.

Résumé:

La crise économique étouffante qui a frappé la structure économique algérienne durant les années quatre-vingt du siècle écoulé a obligé l'état à engager des mesure pour la réforme et le règlement des problèmes macro-économique.
La réforme du système fiscale en occuperait la première place, à travers l'examen des points de' li cotés et vulnérables de l'enceins système de contribution d'une part et la réalisation des objectifs économique, sociales et financiers de l'autre part.
A travers cette recherche on aborde les objectifs et la teneur de la réforme fiscale en Algérie, ainsi que l'évolution de la rentabilité du nouveau système fiscale.

مقدمة:

أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وضعت الاقتصاد الجزائري على المحك، حيث أنها كشفت هشاشة هذا الاقتصاد الذي كان يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات. ذلك أن انخفاض أسعار البترول كانت لها انعكاسات سلبية على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أمام هذه الأوضاع المتدهورة دفع بالقائمين على السلطة في الجزائر إلى تبني إصلاحات عميقة مست كافة المجالات منها؛ إصلاح المنظومة السياسية، وإصلاح المنظومة المصرفية، منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، تحرير التجارة الخارجية، و إصلاح المنظومة الجبائية.

وتصب كل هذه الإصلاحات الاقتصادية في التحضير للدخول إلى اقتصاد السوق، بعدما ثبت لمعظم الدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي و منها الجزائر فشل وعجز هذا النظام في تحقيق التنمية الاقتصادية و المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى. مما دفعها إلى البحث عن البديل مستعينة بذلك على المؤسسات المالية الدولية، التي ساهمت بشكل كبير في تقديم المساعدة للدول التي ترغب في الانتقال إلى الاقتصاد الحر.

يعد إصلاح النظام الضريبي و تكييفه مع أدبيات اقتصاد السوق ضرورة حتمية أفرزتها التغيرات الداخلية والخارجية. لذا قامت الجزائر بتبني إصلاحات ضريبية ابتداءً من سنة 1992، و أعقبتها بتعديلات على نظامها الضريبي من خلال قوانين المالية المختلفة، حيث ما فتئ قانون من قوانين المالية إلا وجاء بتعديل، مما يوحي ذلك أن المشرع الضريبي الجزائري كان يبحث من خلال هذه التعديلات إلى إيجاد نظام ضريبي أمثلاً يحقق أهدافا مختلفة.

تتمحور المشكلة الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول السؤال الآتي:

هل الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر ساهمت في بلوغ الأهداف المسطرة ؟

لكي نتمكن من المعالجة الموضوعية للسؤال الجوهري نجزئه إلى أسئلة فرعية و التي نصوغها على النحو التالي:

- ما هي أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر ؟
- ما أثر الإصلاح الضريبي على النظام الضريبي الجزائري ؟
- ما هي النتائج المتمخضة عن الإصلاح الضريبي ؟

لمعالجة الأسئلة السالفة الذكر، يقودنا البحث إلى طرح فرضيات علمية و التي نعرضها على النحو الموالي:

1- يتأثر النظام الضريبي بالأوضاع الاقتصادية سواءً كانت داخلية أو خارجية.

2- إن عدم استقرار التشريع الضريبي يحد من فعالية النظام الضريبي.

3- إن الإصلاح الضريبي في الجزائر لم يحقق النتائج المسطرة.

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- محاولة تشخيص الدوافع الحقيقية للإصلاح الضريبي، و الوقوف على أهم الأهداف المسطرة من قبل اللجنة الوطنية المكلفة بالإصلاح.
- محاولة إبراز محتوى الإصلاح الضريبي.

❖ محاولة تقييم مردودية النظام الضريبي.

لمعالجة الإشكال المطروح سنعتمد على المنهج الوصفي، و على الخطة التالية:

✓ دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر.

✓ أهداف الإصلاح الضريبي.

✓ تقييم الأبعاد المختلفة للنظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات.

أولا – دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر:

كانت هناك عدة أسباب داخلية و خارجية هي التي دفعت الجزائر إلى إصلاح نظامها الضريبي، والتي تمثلت فيما يلي:

1- **تعقد النظام الضريبي وغموضه**، ويتجلى ذلك من خلال:

1-1- لقد تضمن النظام الضريبي القديم عدد كبير من الضرائب و الرسوم، مما تسبب ذلك في صعوبة فهمها و تطبيقها من قبل موظفي الإدارة الجبائية، وهذا ما يتنافى مع مبدأ البساطة ؛

1-2- فرض ضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية على مستوى الوحدات الفرعية، و ليس على مستوى المؤسسة الأم، مما أثر ذلك على قراراتها في إعادة الاستثمار.

1-3- كثرة المعدلات الضريبية، فمثلا كان يضم؛ الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج 10 معدلات تتراوح بين 7% إلى 80%، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات 08 معدلات تتراوح بين8 % إلى 50%، و الضريبة التكميلية على مجموع الدخل 11 معدلا.

2- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة الفرص وذلك [1]:

➢ للقيود المفروضة على الاستثمار الوطني الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني.

➢ للحساسية المفرطة اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

➢ للقيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

3- انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية من الجباية البترولية، نتيجة انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، مما دفع المشرع الضريبي إلى البحث عن هيكل ضريبي يقوم بإعطاء أهمية للجباية العادية.

4- عدم فعالية الحوافز الضريبية لتوجيه الاستثمار: أن الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين لم تساهم في استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية[2].

5- عدم مرونة النظام الضريبي، أي أن زيادة الحصيلة الضريبية كانت أقل من زيادة في الناتج المحلي.

6- ضعف العدالة الضريبية، ويتضح ذلك من خلال[3]:

6-1- عدم المساواة في دفع الضريبة، حيث نجد بعض الفئات تدفع الضريبة و البعض الأخر يتهرب من أدائها، وهذا راجع إلى طبيعة المعاملة الضريبية.

6-2- إن الضرائب المباشرة تفرض في الغالب بمعدل نسبي و ليس تصاعدي، علما أن المعدل النسبي لا يراعي حجم الدخل فهو يفرض بنفس المعدل على جميع مستويات الدخل، حيث يترتب عن ذلك إجحاف في حق الدخول الضعيفة.(4)

6-3- إن الضرائب النوعية السائدة في النظام السابق لا تراعي الوضعية العامة للمكلف، لذا فهي لا تعبر عن المقدرة التكليفية الحقيقية للمكلف ، و من ثم فهي لا تحقق العدالة الضريبية.(5)

7- **عدم استقرار النظام الضريبي:** لقد عرف النظام الضريبي القديم تعديلات سواء من خلال قوانين المالية المختلفة أو من خلال قوانين أخرى لها علاقة بالنشاط الاقتصادي، حيث تم إجراء أول تعديل سنة 1969وتعديل ثاني سنة 1976، أين تم إصدار عدة قوانين منظمة للضرائب. وما يلاحظ كذلك حول هذا النظام إنشاء ضرائب ثم إلغائها، زيادة على ذلك كثرة التقلبات في معدلات الضرائب.(6)

8- **انتشار ظاهرة الغش و التهرب الضريبي:** إن تعقد النظام الضريبي القديم و ارتفاع معدلات الضرائب دفع بالمكلفين من أداء الضريبة من التملص من دفعها.

9- انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989 في الإتحاد السوفيتي، دفع بمعظم الدول التي كانت تنتهجه إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، ومن بينها الجزائر التي قامت بإصلاحات اقتصادية من اجل مسايرة التطورات الاقتصادية الراهنة.

10- إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة الثورة التكنولوجية بما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.(7)

ثانيا- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

جاء الإصلاح الضريبي لإيجاد نظام ضريبي يتماشى مع التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية، وهذا من خلال العمل على تجاوز و تغطية نقائص النظام الضريبي القديم، ولعل الأهداف التي كان يرمي المشرع الضريبي بلوغها تمثلت فيما يلي:

1- أهداف اجتماعية:

1-1- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية، لأن الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية حيث أنها تراعي مستويات الدخل.(8)

1-2- إعادة توزيع المداخيل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل عادل.

1-3- الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفية للمكلفين، وهذا بمراعاة الظروف الشخصية لكل ممول، و مع التوسع في منح الإعفاءات الضريبية لأصحاب المداخيل الدنيا.

1-4- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين في المعاملة الضريبية، بإخضاع كل منهما إلى معاملة ضريبية تتماشى مع ظروف كل طرف.

1-5- التقليل من استهلاك المنتجات الضارة، وهدا بفرض رسم عالية على إنتاجها.

2- **أهداف اقتصادية:** تتمثل فيما يلي:

2-1- توجيه الموارد الاقتصادية نحو المناطق التي ترغب الدولة في ترقيتها.

2-2- العمل على استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال التخفيف من الضغوط التضخمية التي تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمستهلكين من جهة، ومحاربة حالات الانكماش من جهة ثانية.

2-3- تحقيق نمو اقتصادي من خلال تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، وذلك بتخفيف من حدة الضغط الضريبي، و منح مزايا ضريبية للمتعاملين الاقتصاديين، و إعفاء المؤسسات الناشئة من دفع الضريبة.

2-4- العمل على تحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة هيمنت عليها المنتجات البترولية في ظل عدم استقرار السوق النفطية.(9)

3- **أهداف مالية:** وتتجسد فيما يلي:(10)

3-1- رفع الإيرادات الضريبية عن طريق زيادة نسبة الجباية العادية.

3-2- التمييز بين الضرائب العائدة للدولة و الضرائب العائدة إلى الجماعات المحلية لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على موارد مالية من أجل دفع عجلة التنمية المحلية.

3-3- تخصيص إيرادات الجباية العادية لتغطية نفقات التسيير، وذلك نتيجة لتقلبات الجباية البترولية لأن سعر البرميل يتحدد في السوق العالمية.

4- **تبسيط النظام ضريبي:** لقد هدف الإصلاح إلى إرساء نظام ضريبي يتميز بالبساطة، وهذا من خلال إعادة هيكلته، حيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كان يكتنفها الغموض و التعقيد، و تعويض مختلف الضرائب النوعية بضريبة واحدة.

5- **محاربة الغش و التهرب الضريبي:** لقد شكل التهرب الضريبي عائقا أمام النظام الضريبي القديم، وذلك بإضعاف مردوديته المالية و الاقتصادية. ولمعالجة هذه الظاهرة قام المشرع الضريبي إدراج إصلاحات ضريبية و التي تمثلت في العناصر التالية:(11)

- إنشاء ضرائب بسيطة و واضحة يسهل متابعتها.
- إجبار المكلفين بأداء الضريبة بمسك دفاتر منتظمة يمكن مراقبتها في كل وقت.
- إلزام المتعاملين الاقتصاديين التعامل بالفاتورة أثناء قيامهم بالعمليات التجارية.

ثالثا- تقييم الأبعاد المختلفة للنظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات

1- **البعد المالي:**

كان يهدف الإصلاح الضريبي إلى زيادة المردودية المالية، و للتعرف على مدى تحقيق هذا الهدف سنتناول النقاط التالية:

1-1- تطور الإيرادات الضريبية:

لقد عرفت الإيرادات الضريبية تطورا نسبيا، حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة في الأربع سنوات الأولى لفترة الدراسة 13.24 % ، حيث انتقلت قيمتها من 1029.25 سنة 1999 إلى 1494.66 سنة 2002 إي بزيادة تقدر ب 465.41 مليار دج كما هو موضح في الجدول رقم 01.

الجدول رقم: (01) تطور الإيرادات الضريبية للفترة (1999-2012)

الوحدة: مليار دج

السنوات	المبالغ	نسبة التطور %
1999	1029.25	-
2000	1175.48	14.20
2001	1341.23	14.10
2002	1494.66	11.43
2003	1458.99	- 2.38
2004	1548.74	06.15

تابع الجدول رقم: (01) تطور الإيرادات الضريبية للفترة (1999-2012)

الوحدة: مليار دج

2005	1664.56	07.47
2006	1637	- 1.65
2007	1741.77	06.4
2008	1880	07.93
2009	2549.5	03.56
2010	3092.07	21.28
2011*	2796.9	- 09.54
2012*	3157.35	12.88

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- إحصائيات وزارة المالية. - صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية. 2010، متاحة على <www.amf.org.ae/ar> (أطلع عليها بتاريخ 01 سبتمبر 2011 - قانون المالية لسنة 2011، 2012

إلا أن هذه الزيادة كانت متذبذبة، ذلك أن قيمة الإيرادات الضريبية انخفضت بشكل حاد سنة 2003 حيث انخفضت بقيمة 35.68 مليار دج إلى بنسبة 02.38 % وهذا مقارنة بسنة 2002، وذلك راجع إلى انخفاض إنتاج الجزائر من النفط حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ، 8.55 % من جهة و انخفاض الأسعار الحقيقة للبترول من جهة ثانية. ونلاحظ كذلك أنه في سنة 2005 كانت نسبة الزيادة تقدر بـ 07.47 % ثم انخفضت بنسبة 1.65 % سنة 2006 لتعرف تزايد بنسبة 06.4 %، 07.93 % سنة 2007، 2008 على التوالي. وهذا ما يبين عدم نمو الإيرادات الضريبية بشكل منتظم، و لعل السبب الرئيس هو هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات الضريبية، والجدول رقم 02 يوضح ذلك.

الجدول رقم: (02) تطور و أهمية الجباية العادية و البترولية في إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة (1999-2011)

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات الضريبية	1029.25	1175.48	1341.23	1494.66	1458.99	1548.74	1664.56
مجموع الجباية العادية	431.28	462.2	535.68	586.22	767.45	711.7	781.51
نسبة الجباية العادية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية	41.90	39.32	39.99	39.22	52.60	45.95	46.94
الجباية البترولية	560.12	720	840.60	916.44	836.06	862.20	899
نسبة الجباية البترولية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية	54.42	61.25	62.67	61.31	57.30	55.67	54

تابع- الجدول رقم: (02) تطور و أهمية الجباية العادية و البترولية في إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة (1999-2011)

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009*	2010	2011*
الإيرادات الضريبية	1637	1740	1865.2	2549.85	3092.07	2757.2
مجموع الجباية العادية	721	767	895	921	1309.37	1284.8
نسبة الجباية العادية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية	44.04	44.08	47.98	36.13	43.34	46.59
الجباية البترولية	916	973	970.2	1628.85	1501.70	1472.4
نسبة الجباية البترولية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية	55.95	55.91	52.01	63.88	48.56	53.40

***** أرقام تقديرية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- إحصائيات وزارة المالية.
- صندوق النقد العربي،النشرة الإحصائية للدول العربية. 2010، متاحة على <www.amf.org.ae/ar> (أطلع عليها بتاريخ 01 سبتمبر 2011
- قانون المالية لسنة 2009، 2010، 2011

نلاحظ من خلال الجدول السابق هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات الضريبية لاسيما في السنوات من 2002 إلى 2004، حيث قدر متوسط مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الضريبية بـ 60.63 %، أما معظم سنوات الدراسة فقد قدر متوسط نسبتها بـ 53 %. مما يوحي ذلك أن الإيرادات النفطية تساهم بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث قدرت مساهمتها بـ 899 مليار دج، 916، 973، خلال سنة 2005، 2006، 2007، على التوالي. بينما الجباية العادية فقدر قدرت مساهمتها بـ 781.51 مليار دج، 721، 767 ، خلال سنة 2005، 2006، 2007، على التوالي، أن هذا الوضع يبين بان النظام الضريبي الجزائري لم يتمكن بعد من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و يمكن أن نرجعه إلى الأسباب التالية:

- كثرة الإعفاءات و التخفيضات و الإلغاءات الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية و المحلية، من جهة وتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات من جهة ثانية، مما أدى ذلك إلى إحداث اختلال في هيكل توزيع الاستثمارات، نتيجة توجه المستثمرين نحو النشاطات التي تكثر فيها الامتيازات الضريبية.
- عدم قدرة المؤسسات الوطنية منافسة المؤسسات الأجنبية، مما نجم عنه تدني أرباح تلك المؤسسات و بالتالي تقليص الأوعية الضريبية ومن ثم تدني الحصيلة الضريبية.

- دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، الذي أدى إلى تفكيك الرسوم الجمركية، مما ساهم ذلك في تدني حصيلة الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة.
- تطور حصيلة الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية الناجم عن ارتفاع الطلب عليه من قبل الإقتصادات الناشئة.

1-2- تقييم مردودية الجباية العادية:

يمكن تقييم مكونات الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الضريبية من خلال تناولنا لمساهمة كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في إجمالي الجباية العادية.

أ- مكانة الضرائب المباشرة :

إن مساهمة الضرائب المباشرة في الجباية العادية فهي تساهم بشكل معتبر إذ يقدر نسبة متوسط مساهمتها بـ 50 % كما هو موضح في الجدول رقم 03.

إن هيكل الضرائب المباشرة تهيمن عليه الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور، حيث قدرت حصتها من إجمالي الضرائب المباشرة 82.77 مليار دج سنة 2005 أي بنسبة 27.17 %، أما الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات فهما يشكلان 06 %، 12 % من إجمالي الضرائب المباشرة في متوسط الفترة (1999-2007). أما فيما يخص تزايد هاته الضرائب، نلاحظ أن الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور عرفت تزايدا ماعدا في سنة 2000 إذ انخفضت حصتها بـ 03.27 %، مقارنة بسنة 1999، اما باقي فترة الدراسة فهي في تزايد مستمر حيث قدرت حصتها بـ 59.93 مليار دج، 74.88مليار دج، 82.77 مليار دج سنة 2006، 2004، 2005 على التوالي.

أما الأصناف الأخرى للضريبة على الدخل الإجمالي فقد سجلت تزايد مستمر، حيث كان إسهامها في إجمالي الضرائب المباشرة بـــ 13.76 مليار دج سنة 1999، و وصل إلى 35.90 مليار دج سنة 2007. أما الضريبة على أرباح الشركات فقد عرفت تزايد مستمر ماعدا في سنة 2007، حيت انخفض إسهامها في إجمالي الضرائب المباشرة إلى 97.43 مليار دج بعدما بلغت قيمتها 118.36 مليار دج سنة 2006، إي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 17.64%، وهذا راجع إلى تخفيض معدل الضريبة من 30% إلى 25 %

الجدول رقم: (03) تطور مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة في إجمالي الجباية العادية للفترة (1999-2011)

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مجموع الضرائب المباشرة	174.49	187.48	207.3	225.71	239.28	272.64	304.57
الضرائب غير المباشرة	249.64	268	293.15	352.46	383.65	413.78	460.86
مجموع الجباية العادية	424.13	455.48	500.45	551.17	622.93	686.42	765.43
نسبة الضرائب المباشرة (%) من إجمالي الجباية العادية	41.21	41.16	41.14	40.95	38.41	39.97	39.77
نسبة الضرائب غير المباشرة (%) من إجمالي الجباية العادية	58.85	58.83	58.57	63.94	65.58	60.28	60.20

تابع- الجدول رقم: (03)) تطور مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة في إجمالي الجباية العادية للفترة (1999-2011) الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010*	2011*
مجموع الضرائب المباشرة	407.881	424.423	310	352.8	400.5	648
الضرائب غير المباشرة	334.370	347.233	586	568.2	668	825.5
مجموع الجباية العادية	742.251	771.656	896	921	1068.5	1473.5
نسبة الضرائب المباشرة (%) من إجمالي الجباية العادية	54.94	54.97	34.59	38.30	37.58	43.97
نسبة الضرائب غير المباشرة (%) من إجمالي الجباية العادية	45.06	45.03	65.41	61.7	62.42	56.03

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- إحصائيات وزارة المالية.- صندوق النقد العربي،النشرة الإحصائية للدول العربية. 2010، متاحة على hwww.amf.org.ae/arț (أطلع عليها بتاريخ 01 سبتمبر 2011

و يمكن أن نرجع هيمنة الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور إلى تطبيق نظام الاقتطاع من المصدر الذي لا يمكن للمكلف بأداء الضريبة التملص منها على عكس من ذلك نجد تدني حصيلة الضربة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا راجع إلى :

- انتشار ظاهرة الغش و التهرب الضريبي.
- كثرة الإعفاءات الممنوحة للمؤسسات في إطار البرامج المشجعة للاستثمار.
- انخفاض مداخيل العمال الأجراء ورفع الحد الأدنى المعفي من الضريبة.

ب- مكانة الضرائب غير المباشرة:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الجباية العادية متذبذبة، حيث سجلت تزيدا من سنة 1999، وهذا من خلال مساهمتها بقيمة 249.64 مليار دج إي بنسبة 58.85 % إلى غاية سنة 2005 إذ قدرت حصتها بـ 460.86 مليار دج، تم انخفضت بشكل حاد سنتي 2006، و 2007 بقيمة 334.370 مليار دج، 347.233 مليار على التوالي إي انخفضت بنسبة 27.44% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005. لترتفع في باقي فترات الدراسة.

إن الضرائب المباشرة تساهم بنسبة كبيرة هيكل الجباية العادية، إذ قدر متوسط إسهامها بـ 73.2%، بينما تساهم الضرائب المباشرة بـ 26.8%، و هي نسبة ضعيفة جدا و هي تعكس مدى تأثير درجة التقدم الاقتصادي على هيكل النظام الضريبي، ذلك أن الأنظمة الضريبية في الدول المتخلفة تهيمن عليها الضرائب غير المباشرة على عكس الأنظمة الاقتصادية المتقدمة التي تتميز هياكلها الضريبية بهيمنة الضرائب المباشرة عليها. وهذا الوضع يفسر أن الجزائر لم تستطيع الخروج من دائر التخلف الاقتصادي بعد.

2- البعد الاقتصادي:

لقد حاول المشرع الجزائري من خلال قوانين الاستثمار منح امتيازات ضريبية للمستثمرين المحلين و الأجانب وذلك من أجل استقطاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية.

لقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تزايدا ملحوظا خلال فترة الدراسة ماعدا في سنة 2003 حيث قدر بـ 634 مليون دولار و 2004 إذ قدر بـ 882 مليون دولار مقارنة بسنة 2002 حيث قدر بـ 1.005 مليون دولار، و الجدول رقم 04 يوضح ذلك.

على العموم أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت مثلا سنة 2006 1.795 مليون دولار، ثم انخفضت بقيمة 0.133 مليون دولار سنة 2007، لترتفع في سنة 2008، 2009، 2010.

الجدول رقم (04): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 2002- 2010

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبالغ	1.005	634	882	1.081	1.795	1.662	2.294	2.761	2.291

المصدر: - www.andi.dz/a (consulté le 11.09.2011)

إن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة ضئيل جدا، حيث صنفت الجزائر حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 الصادر من طرف الأنكتاد ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز 20% ، إذ بلغت نسبة الاستثمارات 5.9 % [12]

أن هيكل الاستثمار في الجزائر يسيطر عليه الاستثمار المحلي كما هو موضح في الجدول رقم 05، إذ تقدر المبالغ المصرح بها خلال الفترة من 2002 إلى 2010 بـ 5.035.05 دج إي بنسبة 74.83 %، بينما الاستثمار الأجنبي فقد قدر المبلغ المصرح به في نفس الفترة بـ1.693.748 دج إي بنسبة 07.89 % .

الجدول رقم (05): موجز المشاريع المعلنة خلال الفترة 2002-2010

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد المناصب	%
الاستثمارات المحلية	67.280	%99,22	5.035.015	%74,83	866.563	%92,11
الشراكة	245	%0,36	843.135	%12,53	27.717	%2,95
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	%0,42	850.613	% 12,64	46.552	%4,95
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	%0,78	1.693.748	%25,17	74.269	%7,89
المجموع العام	67.808	%100	6.728.763	%100	940.832	%100

المصدر: www.andi.dz/a (consulté le 11.09.2011)

و هذا الاختلال في هيكل الاستثمار يمكن أن نرجعه إلى الأسباب التالية:

- عدم نجاعة التحفيزات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.
- عدم توفر المناخ المناسب للاستثمار، سواء تعلق الأمر بالتشريع، أو الشفافية في المعطيات الاقتصادية.
- الرقابة الصارمة التي تفرضها الدولة على انتقال رؤوس الأموال الأجنبية.
- وجود إختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

3- قياس مرونة النظام الضريبي:

تعني مرونة النظام الضريبي مدى استجابة الضرائب للتغير في الناتج الداخلي الخام، و يمكن أن نمثلها بالعلاقة التالية:

المرونة الضريبية = التغير النسبي في الضرائب/ التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام

و المرونة الضريبية يمكنها أن تأخذ عدة قيم، حيث إذا كانت قيمة المرونة أكبر من الواحد ذلك يعني أن الضرائب تستجيب لأي تغير في الناتج الداخلي الخام بشكل أكبر من التغير في الناتج الوطني. و ممكن أن تكون قيمة المرونة الضريبية تساوي الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في الضرائب يساوي تماما التغير في الناتج الداخلي الخام، أما إذا كانت قيمة المرونة الضريبية أقل من الواحد هذا يعني أن التغير في الضرائب أقل من التغير في التاج الداخلي الخام، و في هذه الحالة يكون النظام الضريبي غير مرن.(13)

الجدول رقم: (06) تطور المرونة الكلية للنظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (1999-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الجباية	1029.25	1175.48	1341.23	1494.66	1458.99	1548.74	1664.56
نسبة التغير (%) في الجباية	-	14.20	14.10	11.43	2.38 -	06.15	07.47
الناتج الداخلي الخام	3011.9	4123.5	4227.1	4 522,7	5 252,3	6149,1	7561.9
نسبة التغير (%) في الناتج الداخلي الخام	-	36.90	02.5	06.99	16.13	17.07	22.97
معامل المرونة	-	0.38	03.91	01.63	0.14 -	0.36	0.32

تابع- الجدول رقم: (06) تطور المرونة الكلية للنظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (1999-2009)

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009
إجمالي الجباية	1637	1740	1865.2	2549.85
نسبة التغير (%) في الجباية	-1.65	06.29	07.19	36.70
الناتج الداخلي الخام	8514.8	9362.6	11069.0	10017.5
نسبة التغير (%) في الناتج الداخلي الخام	12.60	09.95	18.22	09.94 -
معامل المرونة (%)	0.13.-	0.63	0.39 .-	3.69 -

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :- إحصائيات وزارة المالية - www.ons.dz (consulté le 11.09.2011)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل المرونة في جل فترة الدراسة أقل من الواحد، حيث قدر في المتوسط بـ: 0.24 %، عدا سنتي 2001 و 2002، إذ قدر معامل المرونة بـ 3.91 %، 1.63 % على التوالي.

إن تدني قيمة معامل المرونة يدل على أن النظام الضريبي الجزائري غير مرن، أي أن التغير في الناتج الداخلي الخام بوحدة نقدية واحدة سيؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية بـ 0.24 وحدة نقدية، حيث هذه الوضعية تفسر أن الإصلاحات الضريبية لم تكن ناجعة بدرجة كبيرة، لأنها لم تتمكن من رفع معامل مرونة الضرائب من خلال إيجاد أوعية ضريبية جديدة، بالرغم من أن الناتج الداخلي الخام عرف تزايدا مستمرا في أغلب فترات الدراسة. و يمكن أن نرجع هذا الإخفاق إلى:

- انخفاض حصيلة الجباية البترولية.

- عدم وضوح الرؤيا للمشرع الضريبي حول التنظيم الفني للنظام الضريبي و هذا بعد مرور قرابة تسعة عشر سنة من انطلاق الإصلاح الضريبي، و يمكن أن نلمس هذا من خلال كثرة التعديلات و الإلغاءات، حيث تمت مراجعة معدلات الضريبة على أرباح الشركات و معدلات الرسم على القيمة المضافة، وكذلك تعديل سلم الضريبة للدخل الإجمالي أكثر من مرة.

أما بخصوص الإلغاءات و الإضافات فقد تم إلغاء الدفع الجزافي بموجب قانون المالية لسنة 2006، و استحداث الضريبة الجزافية الوحيد بموجب قانون المالية لسنة 2007. ذلك أن هذه التغيرات توحي بعدم استقرار النظام الضريبي الجزائري، و هذا الأمر سيؤدي حتما إلى انخفاض الحصيلة الضريبية.

إن حساب المرونة الشاملة لا تجعلنا نقف على مواطن الخلل بدقة، لذا سنقوم بحساب مرونة مختلف أنواع الضرائب.

الجدول رقم: (07) تطور مرونة الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1999-2009)

البيان	معامل المرونة	نوع المرونة
الضرائب المباشرة	0.76	غير مرنة
الضرائب غير المباشرة	1.06	مرنة
إجمالي الجباية العادية	0.87	غير مرنة
الجباية البترولية	0.25	غير مرنة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03، و الجدول رقم 06

يوضح الجدول أعلاه أن معامل مرونة الضرائب المباشرة يقدر بـ 0.76 ، وهذا يدل على أن زيادة الناتج الداخلي الخام بوحدة نقدية واحدة سيؤدي إلى زيادة في حصيلة الضرائب المباشرة بـ 0.76 وحدة نقدية، وهذا يوحي بأن الضرائب المباشرة غير مرنة إي لا تستجيب للتغير في الناتج الداخلي الخام، و يمكن أن نرجع ذلك إلى:

- ✓ عدم تمكن المشرع الضريبي الجزائري من إيجاد أوعية ضريبية جديدة متعلقة بالضرائب المباشرة التي من شأنها أن تستوعب الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني.
- ✓ الضغط الممارس من قبل أصحاب المداخيل المرتفعة والثروات الضخمة على أصحاب السلطة في الدولة، حيث يجعلون القوانين الضريبية لصالحهم من خلال استفادتهم من الإعفاءات و التخفيضات، و وقوفهم أمام كل قانون يعرقل مصالحهم الخاصة. مما يؤدي ذلك إلى اقتصار فرض الضرائب المباشرة على أصحاب المداخيل المتوسطة و المنخفضة، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية.
- ✓ وجود فجوة بين المكلفين و السلطة، و هذا مرده إلى عدم إحساس المكلفين بأداء الضريبة بالنفع الذي يعود عليهم من النفقات العامة، مما يجعلهم يتملصون من دفعها.

أما بخصوص الضرائب غير المباشرة تدل بيانات الجدول على مرونتها حيث بلغ معامل مرونتها 1.06، و هذا معناه أن ارتفاع حصيلة الضرائب غير مباشرة تفوق زيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع إلى اتساع مجال تطبيقها، و أن الأفراد لا يشعرون بعبئها لأنها متضمنة في سعر السلعة، لذلك لا يمكنهم التهرب من دفعها.

لقد سجلت بيانات الجدول عدم مرونة الجباية العادية و البترولية، إذ بلغ معامل مرونتهما 0.87، و0.25 على التوالي.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن عدم مرونة النظام الضريبي الجزائري و عدم استجابته للتغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام تعود إلى الضرائب المباشرة بالدرجة الأولى. مما يتوجب على المشرع الضريبي إدراج إصلاحات أعمق على التنظيم الفني للضرائب المباشرة و جعلها تحتل أهمية في الهيكل الضريبي.

1- قياس الضغط الضريبي

يعتبر الضغط الضريبي من بين أهم المؤشرات الكمية المستعملة في تقييم أداء الأنظمة الضريبية، وهو يعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية و الناتج الداخلي الإجمالي[14] من خلال البحث عن الإمكانات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ضريبية ممكنة دون إن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني.

لقد سجل الضغط الضريبي في الجزائر خلال فترة دراسة مستويات مقبولة، كما هو موضح في الجدول رقم 10، إذ قدرت نسبته في المتوسط 25.68 %، حيث أن هذه النسبة تقترب من معدلات الضغط الضريبي في الدول المتقدمة.

الجدول رقم: (08) تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2010)

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الإيرادات الضريبية	1029.25	1175.48	1341.23	1494.66	1458.99	1548.74	1664.56
الناتج المحلي الإجمالي	3011.9	4123.5	4227.1	4 522,7	5 252,3	6149,1	7561.9
الضغط الضريبي الإجمالي (%)	34.17	28.50	31.75	33.04	27.77	25.18	22.01

تابع- الجدول رقم: (08) تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2010)

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات الضريبية	1637	1740	1865.2	2549.85	3092.07
الناتج المحلي الإجمالي	8514.8	9362.6	11069.0	10017.5	12049.5
الضغط الضريبي الإجمالي (%)	19.22	18.58	16.85	25.45	25.66

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم 06

- تقرير بنك الجزائر سنة 2010.

تشير بيانات الجدول إلى وجود تذبذب في مستوى الضغط الضريبي في الجزائر، إذ قدرت نسبته مثلا سنة 1999 بـ 34.17 % ، أما في سنة 2000 قدر بـ 28.50 % إي انه انخفض بنسبة 5.67 %

اما سنوات 2006، 2007، 2008 فقد كان معدل الضغط الضريبي أقل بكثير من المستويات المثلى إذا قدر بـ 19.22%، 18.58%، 16.85 % على التوالي. والسبب في ذلك هو عدم استقرار التشريعات الضريبية من جهة والتقلبات في الإيرادات النفطية سواء تعلق الأمر بأسعارها أو انخفاض قيمة الصادرات النفطية أو تدهور في سعر صرف الدولار من جهة ثانية.

لكن على العموم متوسط معدل الضغط الضريبي يدل على مردودية النظام الضريبي، ذلك أن الإصلاحات المنتهجة تمكنت من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني و أن تصل بالضغط الضريبي إلى نفس مستويات الدول المتقدمة، و يمكن أن نرجع هذا التحسن إلى عدة أسباب وهي:

- تمكن الإدارة الضريبية إيجاد أوعية ضريبية ذات المردود العالي، لكن ليس بالشكل الأمثل، أي انه يمكن توسيع مجال فرض الضريبة أكثر مما هو عليه حاليا.

- إطلاق المشاريع الاقتصادية الكبرى التي ساهمت بشكل كبير في إمتصاص البطالة و من ثم توسيع مجال الأفراد الخاضعين للضريبة.

- ارتفاع حجم الاقتطاعات الضريبية نتيجة ارتفاع الدخل الفردي، بسبب الزيادات التي أقرتها السلطة للموظفين، حيث تم إصدار جل الأنظمة التعويضية و بأثر رجعي ابتداء من 2008/01/01 .

الخاتمة:

تدور إشكالية هذه الورقة البحثية حول مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية في تحقيق الأهداف المختلفة للنظام الضريبي الجزائري، إذ يعد الإصلاح ضرورة حتمية أفرزتها التحولات التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينيات، و التغيرات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية. ومن ثم بات من الضروري على الجزائر أن تقوم بإدراج إصلاحات على نظامها الاقتصادي بصفة عامة و على نظامها الضريبي بصفة خاصة.

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع، و إنطاقا من الفرضيات التي وضعنها في مقدمة هذه الورقة، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- قصور الإصلاحات الضريبية المنتهجة من قبل الدولة، وهذا راجع إلى عدم تمكنها من الرفع من المردودية المالية والاقتصادية للنظام الضريبي.

2- عدم تمكن الإصلاح الضريبي من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، ذلك أن هذه الأخيرة مازالت تهيمن بشكل كبير على هيكل الإيرادات الضريبية، مما يجعل الإيرادات الضريبية عرضة إلى الانخفاض في إلى لحظة بسبب ارتباط الجباية البترولية بأسعار النفط في السوق الدولية.

3- إن كثرة التعديلات الضريبية أثرت سلبا على كفاءة أداء النظام الضريبي الجزائري، وهذا ما يوضح عدم قدرة المشرع الضريبي على إيجاد تنظيما فنيا أمثلا يراعي مصلحة الدولة من جهة و مصلحة المكلفين بأداء الضريبة من جهة ثانية.

4- انتشار ظاهرة الغش و التهرب الضريبي بشكل كبير، مما انعكس سلبا على الحصيلة الضريبية، حيث أن الخزينة العمومية تفقد مبالغ مالية ضخمة كل سنة.

5- عدم فعالية التشريعات المختلفة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

لمعالجة هذه النقائص نقترح ما يلي:

1- العمل على استقرار التشريع الضريبي.

2- عدم المبالغة في منح المزايا الضريبية، وهذا لتفادي ظاهرة انتشار الغش و التهرب الضريبي.

3- العمل على إيجاد نظام ضريبي متكامل و متناسق، يراعى فيه مصلحة الدولة من جهة و مصلحة الأفراد من جهة ثانية.

4- ترشيد النفقات العامة لكي لا يشعر الأفراد بتبذير أموالهم، و تمكينهم من مراقبة السلطات المحلية و المركزية أثناء عملية الإنفاق.

5- ضرورة البحث على إيجاد أوعية ضريبية جديدة من أجل الرفع من الحصيلة الضريبية.

6- العمل على الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية و موظفيها، وهذا بإدراج أنظمة المعلومات عن طريق ربط الإدارات الضريبية و المؤسسات المالية بشبكة المعلومات الداخلية.

7- السعي إلى نشر الوعي الضريبي في أوساط المجتمع، لتحثيث الأفراد بجدوى دفع الضريبة، من خلال استغلال كافة طرق الإشهار.

8- ضرورة الإسراع في مراجعة قانون الاستثمار، وهذا من خلال رفع القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب.

الهوامش:

1- قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995.** أطروحة دكتوراه. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995، ص 135.

2- كمال رزيق، فارس مسدور، **تقييم إصلاح النظام الجبائي.** ملتقى وطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، 11-12 ماي 2003. إعداد: كمال رزيق، فارس مسدور. الجزائر: جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2003، ص 163.

3- عبد الكريم بريشي، **فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري في الفترة مابين 2000-2007.** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر:جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2007، ص184.

4- ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر، للفترة: 1992-2003.** منشورات بغدادي، الجزائر، بدون تاريخ، ص 37.

5- نفس الرجع السابق، ص 37.

6- عبد الكريم بريشي، مرجع سابق، ص183.

7- بوعون يحياوي نصيرة، **الضرائب الوطنية و الدولية.** الجزائر: مطبعة ميتيجة، 2010، ص 123.

8- ناصر مراد، مرجع سابق، ص 44.

9- بوزيدة حميدد، **النظام الضريبي و تحديات الإصلاح الاقتصادي،**[على الخط]. أطروحة دكتوراه. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006. متاحة على <www.4shared.com/file> (أطلع عليها بتاريخ 15 أوت 2011)، ص 70.

10- عبد الكريم بريشي مرجع سابق، ص186.

11- ناصر مراد، مرجع سابق، ص42.

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، متاح على <www.dhman.org> (أطلع عليه بتاريخ 01 سبتمبر 2011)، ص 72.

13- عوني حمدان عبد الله، **دور الضرائب في تمويل الميزانية العامة لدولة الكويت،** مجلة آفاق اقتصادية المجلد 20، العدد 80، 1999. إتحاد غرف التجارة و الصناعة، الإمارات العربية المتحدة،. ص63.

14- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 66.

اقتصاد المعرفة في العالم وواقعه في الدول العربية

بلقوم فريد
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
جامعة وهران / الجزائر

ملخص:

إن اقتصاد المعرفة هو الشكل أو التوجه الجديد للاقتصاد في القرن الواحد و العشرين، خاصة مع تراجع فرص النمو وبلوغ مستويات أقصى من التطور تصعب تجاوزها في اقتصاد السلع و الخدمات، بحيث تحولت المعرفة إلى المنتج الرئيسي الأكثر قيمة و تداول وربحية في الوقت الحالي، و في هذا الإطار توجد في الأدبيات الاقتصادية ما يعزز هذا الطرح من خلال ما يسمى باقتصاديات الابتكار التي تعتبر من طرف العديد من الاقتصاديين بنظرية القرن الواحد و العشرين، باعتبارها تؤسس لتوجه جديد في الاقتصاد القائم على التنظيم، الإبداع و الاختراع كأحد السبل نحو ما يسمى باقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، الاقتصاد العربي.

Abstract :

The knowledge economy is the orientation of the new economy in the twenty-first century, especially with the decline in growth opportunities and achieve the levels of most of the development are difficult to overcome in the economy of goods and services, so that the transformed knowledge into the main product of the most valuable and trading and profitability at the moment, in this context, are found in the economic literature which enhances this approach by the so-called economics of innovation that are considered by many economists : theory of the twenty first century, as establishing a new direction in the economy based on the organization, creativity and invention as a means towards the so-called knowledge economy.

Key words: the knowledge economy, ITC, the Arab economy.

مقدمة:

في المؤتمر الأمريكي الأول للذكاء الاصطناعي عام 1980 أشارEdward Freignebaum إلى عبارته الشهيرة "المعرفة قوة Knowledge is Power"، حيث أعقب هذه الفترة ظهور حقل معرفي جديد أطلق عليه "هندسة المعرفة Knowledge Engineering"، ترافق معه استحداث سيرة وظيفية جديدة هي مهندس المعرفة، وفي بداية التسعينات ظهـــر مجـــال جديـــد، نتيجـــة لإدراك أهميـــة المعرفـــة في عـــصر المعلومـــات، وهـــو "إدارة المعرفـــة Knowledge Management".[1]

فالمعرفة مفهوم واسع و شامل و غير قابل للحصر، وميزتها الرئيسية أنها ديناميكية قابلة للتطور باستمرار بأفاق واسعة، خصوصا وأنها ترتبط إلى حد كبير برأس المال البشري الذي ترتفع فيه فرص التطور و الإبداع، و رأس المال البشري هو إجمالي الخبرة و التأهيل و التكوين و الإبداع الذي يتميز به العنصر البشري، و الذي له تأثيرات أكبر على العملية الإنتاجية، ولهذا فالاستثمار فيه يتطلب تطوير طرق التعليم و التكوين في جميع المستويات و توفير الظروف والبيئة المناسبة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفهوم اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى عرض وتحليل أهمية المؤشرات المتعلقة به و عرض نماذج عن أهم التجارب مع الإشارة لواقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

فرضية الدراسة: اقتصاد المعرفة يمثل أحدث أوجه الاقتصاد الحديث، و يعكس مدى التطور الذي وصلت إليه الدول.

منهجية الدراسة: تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الاستقرائي لدراسة اقتصاد المعرفة، ثم تحليل واقعه على المستوى العالمي عموما و العربي على وجه الخصوص.

1. مفهوم اقتصاد المعرفة:

ساد التصنيف الكلاسيكي لعوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال و العمل) إلى غاية ظهور عامل أخر أوجدته تغير الظروف الاقتصادية و تطور هيكلة المؤسسات و تعدد الاحتياجات، حيث قلَ بريق الاقتصاد المعتمد على الإنتاج الكمي ليحل محله الاقتصاد المعتمد على المعلومات و المعرفة التي أصبحت أكثر أهمية في المؤسسة، و أقوى سلاح تنافسي لها والذي يمكنها من غلق الفجوة بينها و بين المنافسين فضلا على أنَ المعرفة ذاتها تعد مجالا واسعا للتعاون بين المؤسسات.[2]

يعرَفBarclay اقتصاد المعرفة على أنَه دراسة و فهم تراكم المعرفة و تحفيز الأفراد لاكتشاف و تعلم والحصول على ما يعرفه الآخرون، فهذا التعريف يميل إلى وجهة نظر الابتكار و دوره في التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتحسين دخل الفرد.[3]

بدوره ربط Sushil Wadhwani مفهوم اقتصاد المعرفة بالتغييرات الهيكلية الحاصلة فيه مثل: اختلال التوازن في معدلا التشغيل أو الارتفاع الكبير في النمو الاقتصادي.[4]

أمّا اقتصاد المعرفة حسب K. SNELLMAN&W.POWELL فيتمثل في إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات ذات الكثافة المعرفية، و التي تساهم في تسريع التكنولوجيا والتقدم العلمي، اعتمادا على القدرات الفكرية بدل من الثروات المادية و الطبيعية، مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من عمليات الإنتاج عن طريق البحوث و التطوير (R&D) و العلاقة مع الزبائن التي تنعكس ايجابيا على تزايد الناتج المحلي الإجمالي.[5]

الشكل (01) : من العصر الصناعي إلى عصر المعرفة[6]

2. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

إنّ التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لا مادي يقوم على الرأسمال البشري ، يقتضي تبّني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر توليد ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعليم، التكوين و البحث والتطوير **(R&D)** من جهة، ومن جهة أخرى ظهور عامل تكنولوجي مؤثر (متمثلا في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أساسا)، بمعنى آخر يتطلب الإقلاع المعرفي شرطان أساسيان هما إقامة بنى تحتية تكنولوجية والاستثمار في الرأسمال البشري.

2-1. تكنولوجيا الإعلام والاتصال :إنّ تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساسًا بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تعرف صناعة البرمجيات على أنّها صناعة إبتكارية تقوم على إعداد وتصميم وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل للحاسب الآلي والذي يتضمن مجموعة أوامر وتعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال

متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، وتتميز هذه الصناعة بكونها تعتمد على العقل البشري بالأساس، إنتاجها لا يحده زمان أو مكان، خضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة، عدم تلويثها للبيئة و ارتفاع عائداتها وبشكل سريع ومنافستها للأسواق الخارجية.[7]

حدد معيار قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خمسة مجاميع: صناعة معدات المكتب و الحاسوب، صناعة الأجهزة السمعية والبصرية و أجهزة الاتصالات، صناعة المعدات الصيدلانية، أجهزة التدقيق والساعات، البريد و المواصلات، الإعلام الآلي و النشاطات المتعلقة به، ففي المملكة المتحدة بلغ في 2006 مجموع الصادرات من الخدمات المعرفية 16 مليار£، 36% منها تمثل الخدمات المالية، تليها خدمات الإعلام الآلي و الاتصالات، الحقوق و الأجور المستحقة عن هذه الخدمات، تعليم الطلبة الأجانب و الخدمات الثقافية، بينما تشمل الخدمات الأخرى ميادين الاستشارات القانونية والمحاسبية، الإعلانات،البحث والتطوير، خدمات تقنية، الصحة...[8]

من جهة أخرى، فإنَ التغير الذي استهدفه اقتصاد المعرفة من خلال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على حجم اليد العاملة في مختلف القطاعات يمكن وصفه بالملحوظ، حيث تشير الإحصائيات في الدول المتقدمة على انَه يوجد 5% من الفئة النشيطة في قطاع الزراعة و بين20% إلى 30% في قطاع الصناعة، بينما كانت هذه النسب 25% و 50% على التوالي في بداية الخمسينات، (مثلا في ألمانيا بعد ما كان يحتل القطاع الزراعي نسبة معتبرة من اليد العاملة تصل إلى 50%، أصبح اليوم القطاع الثالث (الخدمات) هو الذي يمثل 50% من حجم اليد العاملة، يليه القطاع الصناعي بـ 45%، وإذا ما أضفنا الخدمات الداخلية للقطاع الصناعي لمجموع قطاع الخدمات، نجد أنَ هذه النسبة تقارب 80% من مناصب العمل).[9]

تدل هذه الارقام على أنَ توجه الاقتصاد نحو النشاطات المعلوماتية واكبه تحول اليد العاملة النشيطة نحو قطاع الخدمات، و في دراسة أجراها المكتب البريطاني للإحصائيات حول توزيع اليد العاملة بين 1978 و2007 بيَنت أنَ: اليد العاملة في الصناعة سنة 1978، تجاوزت تلك العاملة في خدمات ذات الكثافة المعرفية (أي الخدمات التي تصور كل العمليات بداخلها كعمليات معرفية، و كلها تشترك في توليد و نشر و تطبيق المعرفة) بنسب 28% و 26% على التوالي، فيما كان نصيب الخدمات الأخرى 35% بحلول 2007، فقط تواجد 11% من المستخدمين في قطاع الصناعة بينما 45% في خدمات ذات الكثافة المعرفية و38% في باقي الخدمات.[10]

2-2. التعليم:

يعتبر التعليم من العوامل الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، حيث ازدادت أهميته بداية من سنوات الستينات لاسيما مع إسهامات نظريه الرأس المال البشري، فإطار حسابات النمو يركز على أن التعليم- من خلال زيادة رصيد رأس المال البشري للأفراد- سوف يحسِّن إنتاجيتهم، وبالتالي سوف يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأدبيات النمو الداخلي، فقد استخدمت عدد من الطرق لتعديل نموذج النمو النيوكلاسيكي من أجل الحصول علي معدل النمو في الأجل الطويل.

ومن أمثلة هذه الطرق هو إدخال رأس المال البشري في نموذج دالة الإنتاج علي النحو التالي:[11]

$$Y_t = AK_t^{\alpha}(\mu, HC_t, L_t)^{1-\alpha} HC_{a,t}^{\gamma}$$

حيث:

Y = الإنتاج

K = رأس المال المادي.

μ =جزء من وقت الفرد الذي يخصص للعمل.

HC = رأس المال البشري

HC_a = متوسط رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد القومي، ويعكس هذا وفورات خارجية في حالة إذا كانت $y = 0$

L = عنصر العمل

A = مستوي التكنولوجيا المتاحة (رصيد المعرفة) .ويفترض ثبات هذا المستوى.

وتتحدد عملية تراكم رأس المال البشري طبقًا للمعادلة التالية:

$$\Delta HC_t = \varkappa(1-\mu)$$

حيث:

$\varkappa$ = إنتاجية التعليم.

ΔHC = معدل النمو في رأس المال البشري، والذي يعتمد بشكل خطي علي الزمن المخصص للتعليم ورأس المال البشري الذي تم الحصول عليه، فإذا تزايد الوقت المنفق بواسطة الأفراد من أجل الحصول علي رأس المال البشري، فسوف يتحقق معدل نمو مرتفع ودائم للاقتصاد القومي.

و على هذا الأساس، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي$\varkappa(1-\mu)$ أي أن معدل العائد علي رأس المال البشري يتوقف علي الزمن المخصص للتعليم، وطبقًا لنماذج النمو الداخلي المقدمة بواسطة Romer فإنَ خلق أفكار جديدة يعتبر دالة طردية في رأس المال البشري، بمعنى أن رأس المال البشري يأخذ شكل معرفة علمية يؤدي إلي خلق أفكار جديدة، ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي لزيادة في رأس المال المادي و ارتفاع النمو الاقتصادي، فتراكم رأس المال البشري يسهل استخدام وتطويع التكنولوجيا و الوصول لهذا المستوى،

(باستخدام بيانات سنوية للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة1949 /1984 توصلت دراسةDoucouliagos إلي وجود علاقة سببية تبادلية (ثنائية) بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.[12]

فأهمية التعليم كمحور رئيسي في اقتصاد المعرفة جعل مختلف الدول النامية منها و المتطورة تنفق نسبة معتبرة من ناتجها القومي على التعليم، فمثلا العناية الّتي توليها السويد للتعليم، هو أحد أسباب تمركزها في المرتب, الأولى عالميا في تصنيف التنمية البشرية، حيث تبلغ النفقات العامة للتعليم من الناتج المحلي الإجمالي 6.6% أي أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية5% واليابان 3.6%.[13]

أما مصادر التمويل فتختلف من دولة لأخرى، مثلا بلغت نفقات التعليم في فرنسا حوالي 132.1 مليار اورو في 2009 (حوالي 2050 أورو للفرد)، نصيب الدولة منها 78 مليار، بينما الباقي يتوزع على المؤسسات و الهيئات الأخرى بالإضافة إلى العائلات، تتصدر الأجور و المعاشات الجزء الأكبر من النفقات ب73.4% تليها الاستثمارات ب 8.1% و نفقات التشغيل الأخرى ب18.5%.[14]

2-3. البحث والتطوير R&D :

تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث و التطوير، وتولي لها الحكومات والخواص بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي، يقصد بالبحث متابعة لنقلة تكنولوجية رئيسية في ميدان حديث مثل بيوتكنولوجيا، فالبحث هو تعمق في المعرفة، أمّا التطوير فهي تطبيق للمعارف التكنولوجية في مجال معروف مسبقا، وبالتالي فهو توسع في المعرفة، ويمثل البحث و التطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق إنتاج سلع و خدمات جديدة، و تمر بعدة مراحل رغم أن مجال تطبيقها يبقى مختلف بين مثلا صناعة السيارات، الدراسات الصيدلانية، البرامج و العلوم الإنسانية.[15]

الشكل (02) : مراحل البحث و التطوير[16]

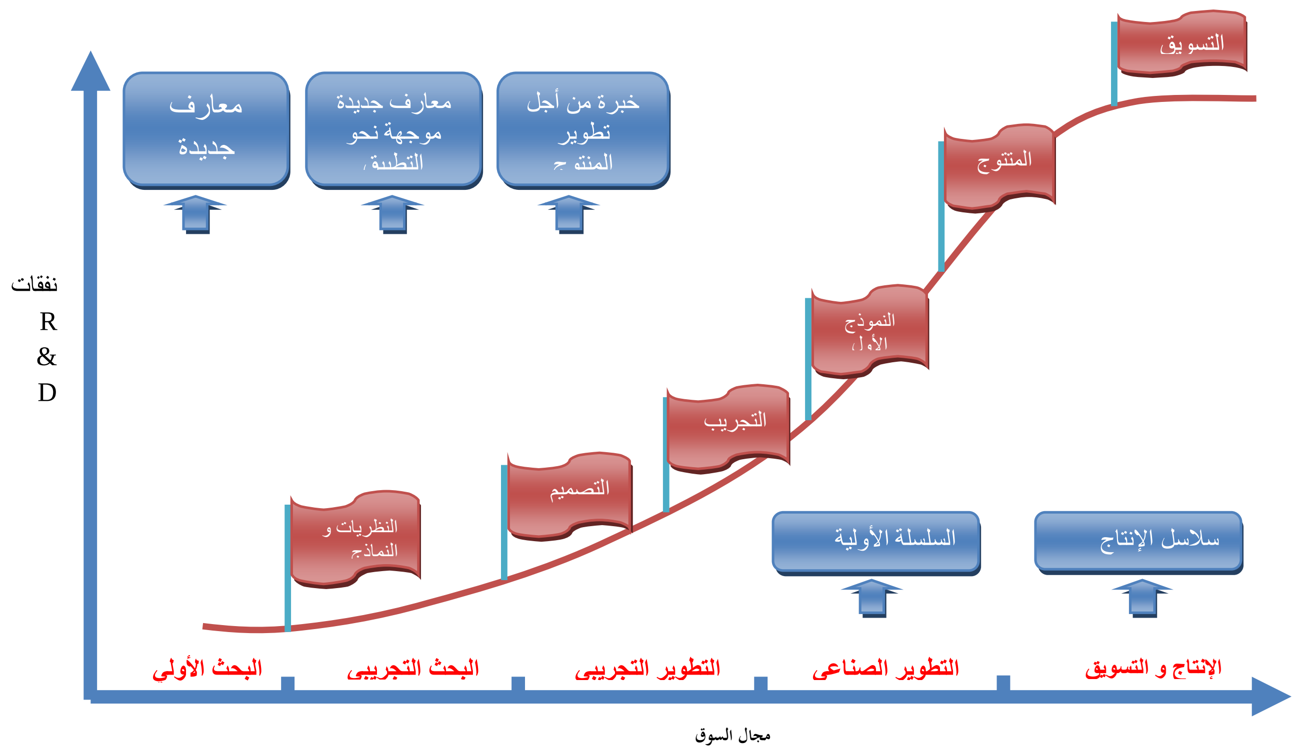

إنّ الدخول في اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتنمية من الناتج المحلي الخام، إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات لاقتصاد المعرفة، نجد في الدول المتقدمة نسب معتبرة تتقارب فيما بينها، فالولايات المتحدة تخصص نسبة 2.5% من الناتج المحلي الخام، أمّا فرنسا وألمانيا فيخصصون 2.2%و2.6 % على التوالي واليابان 3.3%، لكن توزيع الإنفاق في حقل برامج البحث والتطوير يختلف من بلد لآخر، إذ تخصص الولايات المتحدة نسبة 18% من إنفاقها على برامج التسلح، على عكس اليابان الّتي لا ينصب اهتمامها كثيرا عليه، كما تقوم الحكومة والقطاع الخاص في الدول المتقدمة بتقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، حيث يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع الّتي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال 5 سنوات أو أقل، ولكن إذا كانت الفترة 10 سنوات فأكثر، فإنّ الدولة هي الّتي تتكفل بتمويلها، أمّا إذا تراوحت الفترة بين 5 و10سنوات فيشترك القطاع العام والخاص في تمويل مشاريعها، ومن خلال هذا التنظيم في توزيع الأدوار سيكون للبحث والتطوير مرودية كبيرة على اقتصاد المعرفة.[17]

في تقريره حول تصور للاقتصاد البريطاني في أفاق عام 2020، ارتكز Ian Brinkley على قطاعات مختلفة من ضمنها اقتصاد المعرفة، مشيراً إلى أن في ظل هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة، يجب على بريطانيا أن توفر بيئة وطنية للابتكار؛ لتحفز نمو القطاعات والشركات الجديدة، انطلاقاً من أن الشركات الناجحة هي التي تبتكر منتجات وعمليات حديثة، وتنشئ أسواقاً وشهرة خاصة بها، يمتد هذا التحدي في الدول الغربية الصناعية، حيث أصبح اقتصاد المعرفة محركاً كبيراً للنمو، وازداد عدد الوظائف التي تحتاج إلى شهادات جامعية. وتتراوح الصناعات المعتمدة على المعرفة بين تقنية المعلومات والاتصالات إلى الإعلانات، ومن الجامعات والمستشفيات إلى بناء محركات الطيارات، وهناك تغييرات كبيرة أثرت في كيفية عمل الاقتصادات والمنظمات ضمن هذه الاقتصادات، وهي: الزيادة في الوظائف والنشاط الاقتصادي المرتكزة على المعرفة والتقنية، والاستثمار في نشاطات البحث و التطوير.[18]

3. نماذج من بناء اقتصاديات المعرفة:

1-3. كوريا الجنوبية:

بعد الحرب العالمية الثانية كان معدل الإنتاج المحلي تقريبا أشبه بأنظمة اقتصاد الدول الإفريقية و الأسيوية الأكثر فقرا في العالم، و في عام 1953 كان موطن القوة الوحيد هو ارتفاع معدل الاشتراك الطلابي بالتعليم الابتدائي، أما معدل الناتج الوطني الخام للفرد لم يتجاوز 100 دولار،[19] لكن بحلول 2006 اختلف الوضع تماما إذ تضاعف الاقتصاد الكوري عشرين مرة مقارنة بنظام الاقتصاد السابق، ووصل إلى ما يساوي اقتصاد الدول المتوسطة في الاتحاد الأوروبي.[20]

بدأت كوريا نهضتها بتصدير المنتجات خفيفة التصنيع كالأنسجة و الدراجات، وفي بداية السبعينات بدأت تنمي اقتصادا كبيرا منوعا في الصناعات الثقيلة، كصناعة السفن و آلات الدفع الذاتي، الصناعات الكيماوية و الالكترونيات، حيث حصلت على التكنولوجيا من خلال التراخيص و توقيع عقود تصنيع المعدات الأساسية، كما استفادت حركة المشروعات الكبرى من الدعم الذي استهدفته الحكومة ضمن سياستها للارتقاء بالصناعة التي كانت

سائدة في آسيا آنذاك، و شملت هذه السياسة الإصلاحية اللوائح التصنيعية، المستحدثات التكنولوجية، التدريب، اعتمادات التفضيل، دعم التصدير و قيود الاستيراد، كما بدأت كوريا في تنمية قاعدة البحث و التطوير من خلال المعاهد الحكومية لتيسير تطويع التكنولوجيا المستوردة و مواصلة بحوثها الداخلية، وقد أخذ القطاع الاقتصادي المتنامي يدعم حركة البحث و التطوير، فأضحت الصناعة في العقد المنصرم تمول ما يقدر ب 80% من التكاليف الكلية للبحث و التطوير أي ما نسبته 3% من إجمالي الناتج المحلي، و تمكنت كوريا الجنوبية من أن تجعل من تعليمها أداة فعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية حيث يحظى قطاع التعليم من حوالي 21% من ميزانية الدولة (رغم أن المرحلة الثانوية غير ملزمة وغير مجانية، إلاّ أنّ نسبة الالتحاق ممن أنهوا دراستهم المتوسطة يصل إلى 94%، مقسمين على التعليم الأكاديمي، المهني، التقني و المراسلة، كما تتميز الجامعات بالحضور المكثف لخدمات التوجيه والإرشاد، بهدف مساعدة الطلبة على الاستفادة القصوى من قدراتهم، مع توفير شبكة معلومات تخص كل التخصصات)، حيث أصبحت لها شركات عالمية، فمجموعة HYUNDAI للبواخر تضمن 34% من الإنتاج العالمي، مما جعل كوريا الجنوبية أول صانع في هذا المجال في العالم متفوقة على اليابان، وشركة SAMSUNG الّتي تشغل 275000 عامل منهم 174000 عامل في فرع الإلكترونيك، و هي التي بدأت بـ 36 عاملا فقط في 1969، كما أنها ثاني مؤسسة عالميا حاصلة على براءات الاختراع ب 4551 اختراع في 2010 بزيادة 62 بالمائة مقارنة ب 2009، في حين بلغت قيمة نفقاتها على البحث والتطوير 8.5 مليار دولار في نفس السنة، و هذا ما يفسر ارتفاع رقم أعمالها الذي وصل إلى 138مليار دولار في 2010.[21]

2-3. فنلندا:

استغلت فنلندا ثروتها الخشبية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الترويج لتجارتها من الورق والأثاث مع الاتحاد السوفييتي آنذاك، إلى جانب صناعات أخرى كتصنيع آلات تكسير الثلوج، و قد جاء النمو في الصناعة نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة كالأدوات و الأجهزة الالكترونية و الأجهزة الآلية فضلا عن الصادرات من الأثاث، في أواخر السبعينات بلغ إنفاق فنلندا 1.5% من إجمالي الإنتاج المحلي على البحث العلمي و التطوير، لكن تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كانت فنلندا تعتمد عليه في 30% من صادراتها، أدى لتراجع معدلات النمو و ارتفعت البطالة إلى 15%، و بالمقابل رفعت الحكومة من الدعم المخصص للبحث العلمي و التطوير رغم ما يكلفه ذلك للاقتصاد،(في أواخر التسعينات كان معدل الإنفاق على البحث و التطوير لأحسن 300 شركة في العالم، حوالي 4.6% من رقم الأعمال، بينما وصل في المؤسسات الفنلندية إلى 10.4%).[22]

كما عمدت إلى تنظيم إدارة الابتكار القومي و استثمرت كثيرا في التعليم و برامج إعادة التدريب، والنتيجة اليوم هو احتلال فنلندا قائمة الدول الأفضل في الأداء التعليمي في منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي، في بداية العقد الماضي تمَ إعادة تنظيم المشروعات و بنائها ثانية، ومنها إحدى الشركات التي تقع في مركز الدولة على نهر **Nokia** المنتجة للكابلات و الأجهزة التلفزيونية و المنتجات الورقية، و قد تخصصت الشركة في إنتاج الهواتف و خاصة النقالة منها مستفيدة من التكنولوجيا المتقدمة في مجال الأشعة و الموجات، وما تمَ تطويره من معايير صناعية في الدول الشمالية، في

سنوات قليلة أصبحت نوكيا رائدة صناعة الهواتف النقالة في العالم، حيث تبلغ صادراتها ما يقارب 20% من مجموع صادرا ت الدولة و نحو 3.7 % من إجمالي الناتج المحلي.[23]

3-3. الهند:

تلتزم الحكومة بالتعليم الإلزامي المجاني من سن السادسة إلى سن 14 عاما، وبعد مرحلة التعليم الأساسي ينتقل الطالب إلى المرحلة الثانوية العليا التي تستمر فيها الدراسة لمدة عامين، مع التركيز بوجه خاص على تحسين تعليم العلوم وإدخال برامج التكوين على العمل، وتوجيه الطلبة للإقبال على البرامج العملية لإعدادهم للحياة العملية بدلا من دخولهم الجامعات، وقد وصل عدد الجامعات في الهند سنة 2002 حوالي 229 جامعة بها آلاف من الكليات، منها 4338كلية هندسة ومعاهد تكنولوجية،[24]ويتخرج بها سنويا أكثر من 200000 مهندس، و300000 من ذوي شهادات الليسانس، ومجموع المتخرجين من كل الاختصاصات يصل إلى مليونا متخرج، منهم 9000 دكتور، وفي 2008 تخرج من المعاهد التكنولوجية لوحدها 170000 طالب، علما أنّه من بينها من احتل مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات ل2010 (نذكر منها: Indian Institute of Technology Bombay المرتبة 26، Indian Madras Institute of Technology المرتبة 29، Indian Institute of Technology Kanpur المرتبة 35).[25]

هذه الأرقام تؤكّد حجم القوة المعرفية الّتي تتميز بها الهند، ليس فقط على الصعيد المحلي، وحتى عالميا حيث أن 30% من موظفي **Microsoft** ذو أصول هندية.[26]

4. واقع اقتصاد المعرفة في العالم العربي:

وفقاً لتقرير هيئة اليونيكسو الصادر في السنة الماضية عن البحث العلمي والذي خصص له فصل كامل عن الوضع التعليمي في العالم العربي، انخفض مستوى الإنفاق الحكومي على البحث العلمي عن المستويات الوسطية العالمية في العقود الأربعة الأخيرة، وأشار التقرير إلى أن مصر على سبيل المثال قد أنفقت ما لا يزيد عن 0.23 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي في حين وصل إنفاق تونس إلى 1 بالمائة، كما تعتزم قطر زيادة ميزانيتها في مجال البحث العلمي لتصل إلى 2.8 بالمائة من ناتجها الإجمالي في السنوات الخمسة القادمة، كما بيّن التقرير بأنه بالرغم من تواجد جامعات عريقة في العالم العربي، فإن هنالك 373 باحث علمي لكل مليون شخص في الوطن العربي، مقابل المعدل العالمي الذي يصل إلى 1081 باحث لكل مليون شخص، الذين يتضمنون علماء عرب قاطنين في العالم الغربي، و هذا الذي يفسر إخفاق الأنظمة التعليمية العربية في تخريج باحثين مختصين في مجالات الطب والعناية الصحية والطاقة والمياه والبنية التحتية وغيرها من الحقول التي تحتاج إلى كفاءات متميزة.[27]

أما موقع الدول العربية بين اقتصاديات العالم، بين تقرير المعرفة العربي لسنة 2009تمركز بعض الدول لمراكز متقدمة من بين 135 دولة، على غرار الإمارات و البحرين، مع الإشارة للتطور الملحوظ من دول المشرق العربي مقارنة بدول المغرب.

الجدول (01) : دليل اقتصاد المعرفة في الدول العربية[28]

الدولة	الحوافز الاقتصادية	نظام الإبداع	التعليم و الموارد البشرية	تنقية المعلومات والاتصالات	دليل اقتصاد المعرفة
الإمارات	45	43	77	42	43
البحرين	48	76	53	38	48
قطر	52	54	61	43	49
الأردن	55	55	57	73	62
عمان	37	65	87	66	63
السعودية	61	80	71	57	67
تونس	65	69	88	65	72
مصر	91	71	80	93	83
المغرب	87	88	109	78	92
الجزائر	109	91	94	99	96

5. أسباب الفروق في الاقتصاد المعرفي بين الدول العربية و الدول المتطورة:

تتفاوت درجة التطور المعرفي لدى الدول مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (03) : مجتمع المعرفة[29]

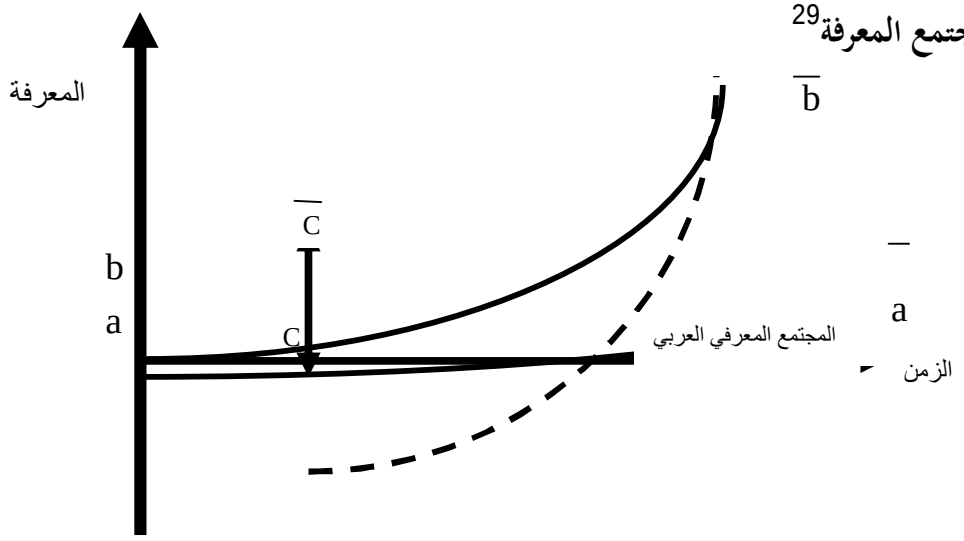

حيث نجد إن مسار المعرفة في المجتمعات المتقدمة يأخذ المنحى (b̈b) الذي يأخذ بالارتفاع عن المحور الأفقي في حين إن منحي المجتمع المعرفي العربي (äa) لم يرتفع إلا بمقدار ضئيل مما شكل فجوة تتسع بمرور الزمن (c̈c) ولغرض التغلب على هذه الفجوة المعرفية، يتطلب من المجتمع العربي تكثيف المدخل المعرفي في الحياة اليومية لزيادة عدد العاملين في المنظومة المعرفية لإقامة مجتمع المعرفة عن طريق تسارع إنتاج المعرفة وتوظيفها في المنطقة العربية بمعدلات أسرع مما ساد في مجتمعات المعرفة بداية تطورها، مما يؤشر جسامة التحدي أمام المجتمع العربي للوصول إلى المعرفة وتحويل نشاطه الاقتصادي إلى اقتصاد معرفي يساهم في رفاهية الإنسان العربي.[30]

يعتبر التعليم من أهم أسباب الفروق لبين الدول العربية و المتطورة، حيث تتدخل عدة عوامل مفسرة لهذا الفرق من أهمها:

- العولمة وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكل: فرضت العولمة إيقاعها السريع على كل دول العالم ماديًا وبشريًا وحضاريًا بالصورة التي أدت إلى إزالة الحواجز والانفتاح الكامل بين الدول، وهو ما أدى لظهور الفجوة الكبرى بين مستويات التعليم عالميًا، وأضر بفرص العمالة نتيجة تغير متطلبات سوق العمل الممثل لجانب الطلب، حيث ارتفعت مستويات جودة الأداء المطلوبة والمعرفة التقنية والمهنية ومستويات التدريب والخبرة، اللازمة توافرها لأغراض التشغيل.
- القصور في سياسات التعليم والتشغيل: رغم تبني العديد من الدول العربية بعد تحررها من الاحتلال سياسة مجانية التعليم لتعويض الشعوب عما لقيته من حرمان من التعليم والتدريب، إلا أن هذه السياسة أدت إلى تردي مستوى التعليم وازدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل الأمر الذي أدى لشيوع البطالة بأشكالها المختلفة.
- القصور في تخطيط القوى العاملة: فالسياسة الموجودة تنطوي على حلول مؤقتة للمشاكل الحاصلة، و لا تبنى على المدى الطويل الذي يتطلب تخطيط لاحتياجات الدولة المستقبلية و التي على أساسها يتم تحضير اليد العاملة المؤهلة للفترة الراهنة..
- عوامل النمو السكاني والهجرة: مما لا شك فيه أن عوامل النمو السكاني والهجرة تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الشريحة السكانية التي تدخل سوق العمل سنويًا وكذلك في مدى تطور حجمها وزيادتها.

خاتمة :

إن الاندماج الحقيقي في اقتصاد المعرفة يقتضي إعادة النظر في الكيفية التي نعيش ونعمل بها، من خلال تبني أساليب جديدة وصياغة مبادئ وأنظمة عمل تواكب التغيرات الراديكالية التي تجتاح عالم اليوم، وبما أن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري، فإن مجرد وجود معلومات مشتتة في عدة مصادر لا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد، باعتبار أن المعلومات والبيانات المجردة لا تكون ذات مغزى ما لم يتم تحليلها ووضعها في إطار مفهوم، وحينها فقط تصبح المعرفة ذات قيمة لأنها بهذه الصفة يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يكون الناس على استعداد لدفع مقابل للحصول عليها.

وبناءً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- العمل على مواكبة التغيرات التكنولوجية عن طريق الشراكة مع الهيئات و المنظمات المتطورة.
- زيادة مستوى الإنفاق على التعليم و الاهتمام بالبحث العلمي.
- تعميم تطبيق تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- توفير الشروط الضرورية لنهضة حقيقية في مجالات البحث الإستراتيجية المتعلقة بالقطاعات الحيوية للاقتصاد.

المراجع:

---

[1] نعيمة حسن جبر رزوقي، **رؤية مستقبلية لدور اختصاصيي المعلومات في إدارة المعرفة**، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مج 9 ، ع2، 2004، 18-119

[2] صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص:130.

[3] محمد السيد أبو السعود جمعة، تطوير التعليم و دوره في بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني و التعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، مارس 2009، ص:6 نقلا عن:

Barclay Rebecca & Murray Philip, **what is Knowledge Management?,** Knowledge Praxis, Vol.(7).2002.

[4] Ian Brinkley, **The Knowledge Economy: How Knowledge is Reshaping the Economic Life of Nations,** The Work Foundation, London, March 2008, p:15`.in Wahdwani S, Do we Have a New Economy? Bank of England Speech, September 2001.

[5] Walter .W. POWELL& Kaisa SNELLMAN, **The Knowledge Economy**, Annual Review of Sociology, Volume 30, 2004, p:201 arjournals.annualreviews.org

[6] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم، الاستراتيجيات و العمليات**، الوراق للنشر و التوزيع،عمان،2008، ص:195.

[7] بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، **الاندماج في اقتصاد المعرفة : الفرص والتحديات**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرصة الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة ، 10/09 مارس 2004.

[8] Commission européen, **Tableau de bord européen de l'innovation**, 7e édition, p : 19.

[9] Orio GIARINI, Patrick M.LIEDTKE, **le plein emploi dans l'économie de service**, éd. economica, Paris, 2000, p : 14-15.

[10] I.BRINKLEY, "**Knowledge Economy and Enterprise, Economy Report**, The Work Foundation, London, 2008, p: 4. www.theworkfoundation.com

[11] مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، ، الملتقى العلمي الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، نوفمبر2007، ص:5 نقلا عن:

R. Lucas, "**On the Mechanics of Economic Development**," Journal of Monetary Economics, 1998, 22(1), 3-42.

[12] مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، المرجع السابق، ص:7 نقلا عن:

In, F.&Doucouliagos, C. "Human Capital Formation and US Economic Growth: A Causality Analysis," Applied Economics Letters, 4(5), 1997,329-331.

[13] Sous.dir André GAMBLIN, **images économiques du monde 2004**, éd. Armand colin, Paris, 2004, p : 36.

[14] Direction de l'évaluation, de la prospective et de la performance, note d'information, Coût de l'éducation en 2009 Évaluation provisoire du compte, décembre 2010, p : 01

[15] Fabrice DEVAUX, la boite à outils du responsable RD, éd. DUNOD, paris, 2010, p : 12

[16] Fabrice DEVAUX, ibid., p : 13.

[17] OCDE, tableau de bord de l'OCDE, science, de la technologie et de l'industrie, 8e édition, 2007.

[18] **Ian Brinkley, Innovation, Creativity and Entrepreneurship in 2020,** http://ohe.gov.sa/ar/IObserver/Pages/ArchDetArts.aspx?ArticleID=403&A

[19] Robert COHEN, diriger une banque coréenne ou le difficile bonheur d'être banquier, éd. Harmattan, paris, 2010, p : 33.

[20] أبحاث البنك الدولي، **بناء اقتصاديات المعرفة: استراتيجيات تنموية متقدمة**، ترجمة محمد أمين مخيمر و موسى أبو طه، دار الكتاب الجامعي، العين، 2009، ص:92-93.

[21] http://pro.samsung.fr/expertise.php

[22] Report the Information Technology Advisory Group, New Zealand, 1999, http://www.knowledge.gen.nz

[23] أبحاث البنك الدولي، **بناء اقتصاديات المعرفة: استراتيجيات تنموية متقدمة**، مرجع سبق ذكر،ص: 99-100.

[24] إبراهيم بورنان، **النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي"واقع صناعة البرمجيات الهندية**، الملتقى العلمي الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، نوفمبر2007، ص:8-10.

[25] http://ar.wikipedia.org/wiki

[26] Mouloud MADOUN, **l'avantage compétitif par la formation**, colloque international : formation de compétences et GRH, ORAN 04-06 juin 2005.

[27] http://arabic.arabianbusiness.com/society/politicseconomics/2011/jan/19/49591/

[28] تقرير المعرفة العربي لسنة 2009 ، **نحو تواصل معرفي منتج** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009 ، ص:2.

[29] أحمد عمر الراوي، **الاقتصاد المعرفي وإمكانيات الوصول إلى مجتمع معرفي عربي،"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، 27-28 نيسان (ابريل) 2005** ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، الأردن، ص:16.

[30] أحمد عمر الراوي، المصدر السابق.

البحوث والدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية

«ترتيب الصفحات من الجهة الثانية للمجلة»

Références bibliographiques :

- R**.** Beaujolin-Bellet, *Flexibilité et performances*, édition La Découverte, Paris, 2004.
- P.Bardelli, *le modèle de production flexible*, édition Que sais –je ? Paris, 1996.
- R.Boyer,J-P.Durand,L'après fordisme,éditions La Découverte et Syros,Paris ,1998.
- J.C.Tarondeau,la flexibilité dans les entreprise,,édition Que sais-je ?Paris 1999.
- I.Renard, L'externalisation en pratique, édition d'Organisation, Paris2005.
- Général V.Desportes, Décider dans l'incertitude,édition Economica,Paris ,2007.
- Cécile jolly, L'entreprise responsable sociale, éthique, « verte » et bénéficiaire ?éditions du félin, Paris 2006
- I.Renard, L'externalisation en pratique, Edition d'Organisations, 2004,2005 Paris.
- J.M.Pitrou,La sous-traitance gagnant/gagnant,ellipses Edition Marketing S.A.2007 ,Paris.
- Florence Noguera, Management du temps de travail,Dunod, Paris,2006.
- C.Marcon N.Moinet, L'intelligence économique, Dunod, Paris,2006.
- A.Lamiri, Gérer l'entreprise Algérienne en économie de marché, Prestcomm Editions 1993

CONCLUSION :

La notion de réactivité exprime bien l'émergence d'une stratégie flexible comme réponse aux exigences d'adaptabilité sous la double contrainte de l'incertitude et de l'urgence. Une stratégie flexible doit s'appuyer également sur des dispositifs tangibles (concertation, contractualisation).

La baisse des coûts opérationnels, le recentrage sur le cœur de métier et la flexibilité restent les critères déterminant dans le choix d'externaliser certaines activités de l'entreprise. Nombreuses sont les vertus qui motivent l'externalisation ; seulement ses risques sont nombreux mais il existe des moyens de se prémunir contre ces risques.

L'externalisation a également un impact sur l'organisation des entreprises puisque l'on observe depuis quelques années l'apparition d'entreprises sans usines. Ce type d'entreprise est l'aboutissement d'une externalisation très poussée.

L'externalisation ne doit cependant pas faire oublier l'existence de coûts de transaction, même s'ils ont fortement diminués ces dernières années. L'externalisation est une stratégie qui est appelée à durer mais elle ne serait profitable qu'aux acteurs qui savent évoluer et s'adapter avec le marché.

L'externalisation va permettre aux entreprises de renforcer leur efficacité opérationnelle, d'accéder à de nouveaux talents, de lancer de nouveaux produits et services , tout en réduisant les coûts et en améliorant la rentabilité .

Enfin, ce phénomène tend à se mondialiser et l'on parle de plus en plus d'externalisation offshore.

L'un des risques contractuels de l'externalisation est la sous-performance ou la non-performance. Dans la situation où le prestataire délivre un service qui ne correspond pas aux spécifications définies dans les contrats, le client subit une perte, voire un dommage. Ce cas est perçu comme un risque car le client n'a pas de véritable contrôle direct sur les moyens engagés par le prestataire.

Pour limiter un tel risque, les clients privilégient, lors de la phase de sélection du prestataire, les critères de l'expérience passée et de la réputation. En plus, ils se dotent généralement de systèmes de suivi et d'instruments de contrôle (détection des écarts, incitations pour une amélioration de la performance, pénalités, etc…)

-RISQUE DE DEPENDANCE QUASI-IRREVERSIBLE :

La création d'un lien de dépendance irréversible est fréquemment l'inquiétude prépondérante de l'entreprise qui externalise. D'autant plus que ce risque ne peut apparaître au moment de la signature du contrat car les conflits ne vont surgir qu'après un certain temps.

Dans le cas d'une prestation spécifique, le risque d'apparition d'une forte dépendance du prestataire est élevé. Si le transport externalisé n'est pas performant, qui prend en charge le coût de la sous-performance ? le contenu du contrat et les moyens de sa mise en œuvre (relever les défaillances, faire jouer les clauses, pénaliser…) sont alors essentiels.

- COMMENT SE PREMUNIR CONTRE CES RISQUES.

Le contrat avec un prestataire est primordial. Il l'est encore plus dans le cadre de l'externalisation. Il doit non seulement définir le service attendu, mais aussi le niveau de performance, les méthodes de calcul de la performance, les responsabilités des uns et des autres, les outils de pilotage qui doivent toujours d'être négociés en amont et intégrés dans le contrat.

L'entreprise externalisatrice se doit d'organiser des réunions collectives du personnel pour la présentation du projet et de l'opérateur. Une action de communication reste nécessaire pour la prise de connaissance à la fois du projet et de l'entreprise d'accueil, afin d'éviter le choc de l'annonce, incompréhension et les résistances.

-RISQUE DE LA PERTE DE CONTROLE DES OPERATIONS et de la connaissance du métier :

Le risque de perte de contrôle de l'activité est particulièrement sensible dans le cas de l'externalisation de la fonction informatique. En effet, les services informatiques sous- tendent les fonctions de marketing, de contrôle de gestion, de gestion des stocks,… les questions de la confidentialité et de la sécurité des informations sont donc des points sensibles surveiller.

En plus, le risque de perte de contrôle de l'activité est souvent jugé important, en particulier pour le suivi de la réalisation dans le temps de la prestation, mais aussi son contrôle des prix et de la qualité. Cela suppose le maintien d'une bonne technicité en la matière, et le développement d'outils de gestion appropriés (définition des rôles, suivi des responsabilité, évaluation des services rendus, tableaux de bord de contrôle et d'audit de la fonction…).

-RISQUE LIE A LA FIABILITE ET A LA PERENNITE DU FOURNISSEUR.

Que se passe-t-il si celui-ci au bout d'un an met la clef sous la porte ? Ce type de risque qui est lié aux compétences du prestataire, peut être décomposé un trois : le risque technique (court terme), le risque économique et financier (moyen terme), et le risque technologique (de moyen-long terme). Le risque technique reste lié principalement aux problèmes techniques qui peuvent interrompre la continuité de la prestation alors que le client subit les dommages. En général, ce risque peut être anticipé dans le cas du contrat.

Le risque économique et financier renvoie à la question de la pérennité économique du prestataire. Certains marchés connaissant des vagues de nouveaux entrants attirés par une forte croissance, mais ils ne peuvent apporter les gages de l'expérience accumulée.

Enfin le risque technologique recouvre l'incertitude à propos de la capacité du prestataire à faire des bons choix technologiques pour offrir le service le meilleur et au meilleur coût. Ce risque peut être qualifié de majeur dans les environnements fortement technologiques tels l'informatique, les télécommunications, la logistique et la R et D.

-RISQUE LIE A LA MAITRISE DES INFORMATIONS :

Comment s'assurer que l'on va obtenir aussi rapidement qu'avant les informations fiables. A long terme, l'externalisation fait courir des risques importants de fuite de savoirs- faire. Elle implique la perte d'information et de connaissances opérationnelles au niveau de l'activité externalisée. Se pose également la question de la réversibilité le jour où l'entreprise veut arrêter la prestation.

marché, ce qui va pousser à décider d'avoir recours à l'externalisation.

Si le premier argument en vue de l'externalisation vise à offrir à l'entreprise la possibilité de se concentrer sur son cœur de métier, le second argument, c'est la certitude de disposer de bonnes compétences au bon moment. En effet, même dans les entreprises les mieux structurées, il arrive qu'à un moment donné, et pour une période donnée, on peut avoir besoin d'une expertise spécifique qui garantira que « la bonne ressource est située au bon endroit et au bon moment ».

Un autre argument, aussi significatif, indique que l'externalisation permet à l'entreprise d'être flexible. Les entreprises évoluent aujourd'hui dans un marché qui fluctue avec des hausses et des baisses d'activités. Or il est toujours plus facile de se séparer d'un fournisseur que d'un collaborateur. Une flexibilité opérationnelle permet donc à l'entreprise dans le court terme des réponses appropriées.

Un dernier argument, renvoie à une motivation d'ordre économique, en l'occurrence, le coût, même si cette motivation ne doit pas être l'objectif principal de l'externalisation. La présence d'économie d'échelle rend en effet, le contrat avantageux pour les deux parties[1].

4-LES RISQUES DE L'EXTERNALISATION :

L'externalisation place la firme en situation de dépendance, ce qui génère des risques : *Les risques sont de divers ordre :*

- ***RISQUE SOCIAL***. Pour les entreprises qui n'ont pas de maturité dans ce domaine *le premier risque est humain et social*. Les opérations d'externalisation sont très fréquemment accompagnées de transferts de personnel et de licenciements. La simple annonce d'une opération d'externalisation occasionne souvent des troubles sociaux[2].

En fait, le succès d'une opération d'externalisation repose en très grande partie sur une bonne gestion des ressources humaines et sur une communication efficace. Le premier aspect concerne l'anticipation de la dimension « ressource humaine » notamment dans sa dimension contractuelle. Ce qui va aider la qualité du plan communication (présentation du projet, illustration de l'offre, calendrier, comparatifs des avantages sociaux,…)[3].

---

[1] - Selon une étude réalisée en juin 2008, la majorité des grandes entreprises françaises considèrent l'externalisation comme un moyen de répondre à leurs principaux défis des cinq prochaines années. Plus de 60 % d'entre elles, pensent que l'externalisation va leur permettre de renforcer leur efficacité opérationnelle, d'accéder à de nouveaux vivier de talents et de lancer de nouveaux produits et services, tout en réduisant les couts et en améliorants leurs rentabilités .
Pour 90 % des entreprises françaises, la décision d'externaliser est avant tout motivée par la volonté de se concentrer sur leurs fonctions stratégiques. Le choix d'externaliser est ensuite motivé, à 85 %, par la volonté de réduire les couts et de bénéficier des investissements d'un prestataires. Enfin, pour 83 % d'entre elles, l'externalisation est un moyen d'améliorer la qualité de service.

[2] - L'opposition peut-être larvée, dans ce cas le personnel transféré chez le prestataire ou les salariés restés à l'intérieur de l'entreprise externalisatrice, contribuent de façon plus insidieuse à faire échouer l'opération (Baisse de la productivité, phénomène de démotivation…).

[3] - A titre d'illustration, sur la centaine de personnes que comportaient ses services informatiques avant leur externalisation, PRINTEMPS a conservé en interne une cellule de pilotage composée de quinze personnes. Ces employés (issus des services internes et fraîchement recrutés) ont reçu des formations pour constituer une cellule de pilotage de haut niveau.

définitivement à produire les services d'un certain type de capacité. Les techniques sont relativement variées :

- Dans le cas de *la sous-traitance*, l'option n'est plus entre « faire » et « acheter » mais entre « faire » et « faire faire ».

- Quand au *leasing-location*, la formule de la location ou celle du leasing, permettent à ses bénéficiaires de gérer comme ils l'entendent les biens de production sans supporter totalement le risque lié à l'appropriation de ces biens. L'option est ici entre « acheter » ou « louer ».

- Enfin, dans le cas de la *Franchise* d'une méthode d'impartition qui s'applique essentiellement à la capacité de distribution, alors que la sous-traitance s'applique surtout à la capacité de production.

2-REUSSIR L'EXTERNALISATION :

Pour réussir l'externalisation, il faut bien définir les objectifs que l'on assigne à cette dernière. S'agit-il de faire baisser les coûts, ou d'augmenter ses parts de marché ou encore d'améliorer la qualité du service ?

Il faut également bien identifier les risques, puisque l'externalisation comme toute décision stratégique comporte des risques. Il s'agit de les définir le plus précisément possible et de tenter de les quantifier. Tous les facteurs de risque doivent être pris en compte : de la qualité et l'Efficacité du prestataire à la Réaction du personnel interne concerné par cette externalisation.

Définir les contours de l'externalisation et repartir les tâches et les rôles entre le prestataire et l'entreprise externalisatrice (qui fait quoi ?), est également essentiel. La rédaction d'un cahier de charge reste le meilleur moyen de bien définir ce qu'on attend du prestataire. La sélection des prestataires se fait sur la base de critères très variés : de la santé financière de l'entreprise et de son image de marque, à son potentiel technique et humain.

3- LES VERTUS DE L'EXTERNALISATION

Il importe à présent de considérer les raisons qui peuvent motiver l'externalisation. Rappelons d'abord que la focalisation sur le cœur de métier s'accompagne d'un arbitrage entre les différentes activités de l'entreprise. Les managers font la distinction entre celles jugées prioritaires et celles secondaires. Les premières, c'est-à-dire celles du cœur, bénéficient de manière sélective, des efforts d'investissements alors que pour les autres, les entreprises tentent de réduire leurs engagements.

Le recours à une expertise, en particulier au moment de réinvestir, vise à « accroitre la performance et la qualité » et à « accéder à l'expertise des prestataires ». Ces deux attentes se justifient par le faible niveau de qualification des personnels dans certaines fonctions.

Cela laisse entendre que les entreprises, au moment de réinvestir dans certaines activités, constatent qu'il existe un écart de performance, d'expertise et de qualification entre ce qui est réalisé en interne et l'offre de certains prestataires sur le

est considérée comme un facteur important de compétitivité, de flexibilité et de meilleure réactivité pour répondre aux nouveaux défis économiques (adaptabilité des offres, et sophistication croissante de produits). Cette stratégie qui n'a cessé de se développer, touche aujourd'hui, aussi bien les activités industrielles que les activités tertiaires.

1-UNE DEMARCHE STRATEGIQUE POUR L'ENTREPRISE :

L'externalisation est définie comme le recours à un prestataire ou un fournisseur externe, pour une activité qui était jusqu' alors réalisée au sein de l'entreprise.

Elle s'accompagne d'ailleurs fréquemment d'un transfert de ressources matérielles ou humaines vers le prestataire choisi.

Ce dernier est chargé de se substituer aux services internes dans le cadre d'une relation de moyen ou long terme (en moyenne de 5 à 6 ans) avec l'entreprise client.

L'externalisation stratégique prend de plus en plus d'importance dans les entreprises, où elle concerne un nombre croissant de fonctions qui contribuent substantiellement à la création d'une partie de la valeur ajoutée (informatique, logistique, recherche et développement…).

La plupart des entreprises qui externalisent, cherchent à acquérir une plus grande flexibilité et transforment leurs coûts fixes en coûts variables, ce qui va leur permettre d'accroître par conséquent leur réactivité.

La flexibilité dans le cadre de l'externalisation s'opère grâce à une modification des structures organisationnelles. Ces structures subissent alors un allégement important puisque l'on se libère de services entiers, d'ateliers et parfois même d'usines.

La flexibilité résulte également du fait que l'entreprise prestataire supporte les charges de la variation d'activité de l'entreprise externalisatrice. C'est l'obligation de résultat qui assure la continuité du contrat qui lie les deux parties.

Sur un autre plan, l'externalisation apparaît comme un moyen qui permet à l'entreprise d'acquérir de nouvelles compétences de ses fournisseurs, le travail avec différents prestataires permet la multiplication des sources d'apprentissage. Pour enclencher les bénéfices d'apprentissage, il faut deux conditions : que le domaine externalisé soit suffisamment important pour l'entreprise et que l'activité connaisse des incertitudes importantes au niveau technologique ou au niveau de la demande des clients finaux.

Si l'on part du principe qu'une entreprise ne saurait tout faire elle-même, elle devra choisir entre les deux termes de l'alternative: « acheter ou fabriquer ».

Mais si le problème est évident pour certaines fournitures, il l'est moins pour des services que traditionnellement, les entreprises assuraient par elles-mêmes (comptabilité par exemple…).

Dans beaucoup de cas, les entreprises ont recours au contrat de louage de services avec des entreprises spécialisées (sociétés d'entretien…) parce qu'elles renoncent

INTRODUCTION:

Les entreprises ont eu tendance, jusque dans les années 80/90 à penser leur stratégie de façon à tout contrôler. On parle dans ce cas d'intégration verticale, c'est-à-dire que tout est réalisé en interne. Lorsque l'environnement devint plus agité, ces stratégies furent remises en cause après avoir entrainé la ruine de certaines entreprises qui avaient, pendant longtemps, adopté une stratégie inadéquate.

A la fin du XX siècle, le mot flexibilité est chargé d'espoirs et de menaces. Ce terme est défini comme une capacité d'adaptation sous la double contrainte d'incertitude et d'urgence.

L'objectif visé, est de modifier le fonctionnement de l'entreprise, et d'en réduire les coûts.

Placées dans des contextes en mutations rapides et difficilement prévisibles, les entreprises y voient le moyen de s'adapter rapidement et à faibles coûts et ainsi d'assurer leurs pérennité, sinon leurs profits, dans des environnements menaçants et hostiles.

L'externalisation consisterait pour l'entreprise à se "recentrer" sur ce qu'elle fait de mieux (cœur de métier), et « faire faire » des tâches annexes à des entreprises spécialisées (comptabilité, entretiens des locaux, etc…), ce qui permettrait de ne pas avoir à subir les coûts des salariés et de pouvoir exercer une pression sur les prestataires de services pour qu'ils réduisent leurs coûts (concurrence). Une entreprise peut aussi utiliser des sous traitants dans une logique toyotiste (zéro stock) et faire peser les pressions sur eux .

Ainsi bon nombre d'entreprises pour se développer, ont mit en place un système d'intégration horizontale. Il s'agit alors de fonctionner en réseau, donc d'externaliser certaines activités.

Les questions qui se posent alors sont les suivantes : D'abord, comment externaliser ?

Ensuite quelles sont les vertus et les risques de l'externalisation ? Enfin, comment se prémunir contre ces risques ?

Dressant un historique du concept de stratégie, M.J. Avenier (1988) constate un changement notoire en fonction de l'évolution historique.

Partant d'une conception de la stratégie conçue vers les années 1965-1970 comme « un plan d'utilisation et d'allocation des ressources » (Boston Consulting Group), celle-ci évolue dans les années 1970-1975 comme « un ensemble de règles pour prendre des décisions stratégiques ». L'auteur détaille ensuite pour une période plus récente, un niveau 3 de la stratégie « n'ayant pas d'objectifs précis fixés à l'avance ». Les stratégies du niveau 3 visent « la création d'un potentiel permettant d'exercer un véritable pilotage stratégique de l'organisation et de disposer de suffisamment de flexibilité pour être en mesure de tirer parti de situation imprévues ».

Actuellement au sein des entreprises, l'heure est à la rationalisation des coûts. Pour parvenir à cet objectif, les stratégies sont nombreuses. Parmi elles, l'externalisation

La Flexibilité de L'entreprise, L'externalisation:

Stratégie et Risque

Mohamed AHMED BELBACHIR
Maître de conférence
Faculté des Sciences Economiques et de Gestion
Université de Tlemcen / ALGERIE

Abdeslam BENDIABDELLAH
Professeur
Faculté des Sciences Economiques et de Gestion
Université de Tlemcen / ALGERIE

Résumé :

La flexibilité qui se définie comme une capacité d'adaptation sous la double contrainte d'incertitude et d'urgence, vise à modifier le fonctionnement de l'entreprise, et d'en réduire les coûts.

Les entreprises y voient le moyen de s'adapter rapidement et à faibles coûts et ainsi d'assurer leurs pérennité dans des environnements hostiles et en mutations rapides.

Une des expressions de la flexibilité, l'externalisation, consiste pour l'entreprise à se "recentrer" sur son cœur de métier, et à délaisser les taches annexes à des sous-traitants spécialisés, ce qui lui permet de bénéficier d'avantages et de positions de force .

Les questions qui se posent alors sont les suivantes : D'abord, comment externaliser ?

Ensuite quelles sont les vertus et les risques de l'externalisation ? Enfin, comment se prémunir contre ces risques ?

ملخص:

تعرّف الليونة في المؤسسة كقدرة التأقلم تحت ازدواجية العوائق: عدم اليقين والاستعجالية، وتهدف إلى تغيير عمل المؤسسة، وتخفيض التكاليف.

والمؤسسات ترى الليونة وسيلة تأقلم سريعة وبتكاليف منخفضة وكذلك ضمان لأزليتها في محيط يتسم بالتحولات السريعة، والتخريج ظاهرة من الليونة تجعل المؤسسة تركز على (قلب مهنتها) و تترك الوظائف الملحقة إلى المناولين المختصين، الأمر الذي يجعلها تستفيد من الامتيازات ونقاط قوة المستخدم.

والأسئلة التي تطرح:

- كيف يتم التخريج؟ وما هي إيجابيات ومخاطر هذه العملية؟

ثم ما السبل الممكنة لتفادي هذه المخاطر؟

• Pagano Marco (1993), "Financial markets and growth: An overview", *European Economic Review*, n° 37, pp 613-622.

• Pill H. and Pradhan M. (1997), "Financial Liberalization in Africa and Asia", *Finance & Development*, June.

• Reinhart C. & Kaminski G., (1999), "The twin crises: the causes of banking and balance of payments problems", *American Economic Review*, Vol. 89, N° 3, June.

• Roubini et Sala-i-Martin (1992), "A growth model of inflation, tax evasion, and financial repression", *Journal of Monetary Economics*, N° 35, pp 275-301.

• Stiglitz J., & Weiss A., (1981), "Credit Rationing in Markets with Imperfect Information", *The American Economic Review*, Vol. 71, No. 3, June, pp. 393-410.

• Venet Baptiste (1996), "Libéralisation financière et développement économique : une revue critique de la littérature", *CREFED-CERPEM*, Université Paris IX Dauphine.

• Zirar S. (2007), "The impact of exchange rate changes on the balance of payments in Algeria", Thesis of Magister in Economics,

[14] http://www.bank-of-algeria.dz et http://www.ons.dz/-Bulletin-des-Statistiques-.html

[15] Rapports de la Banque d'Algérie 2005, 2006, 2007 et 2008 / ONS : http://www.ons.dz/-Bulletin-des-Statistiques-.html

[16] Harris R. (1995), "*Using Cointegration Analysis in Econometric Modeling*", Editions Prentice Hall, England, p 6.

[17] Zirar S. (2007), "The impact of exchange rate changes on the balance of payments in Algeria", Thesis of Magister in Economics, supervisor: Bashir Al Zoubi, University of Jordan, p 110.

[18] Zirar S. (2007), op cit, p 110.

Bibliographie:

• Arestis & Demetriades (1997), "Financial Development and Economic Growth: Assessing the Evidence", *The Economic Journal*, Vol. 107, No. 442, May, pp. 783-799.

• Ben Gamra S. et Clévenot M. (2006), "Libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents : la prégnance du rôle des institutions", *CEPN CNRS*, Université Paris XIII, Working paper N° 08.

• Ben Salha O. (2006), "Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique: une investigation empirique en données de panel", Mémoire de Master sous la direction de Aloui Chaker, Université de Tunis, Octobre.

• Boyer, Dehove et Plihon (2004), "Les crises financières", La Documentation française. Paris.

• Burkett, P. et Dutt, A.K. (1991), "Interest Rate Policy, Effective Demand, and Growth in LDC's", *International Review of Applied Economics*, Vol. 5, N° 2.

• Demirgüç-Kunt & Detragiache (1998), "Financial Liberalization and Financial Fragility", *IMF Working Paper*, N° 83, June.

• Dridi K. (2009), "Politiques de libéralisation financière, qualité des institutions et occurrence des crises bancaires : théories et essai de validation empirique", Mémoire de Master en Economie et Finance Internationales, Université de Tunis El-Manar, Septembre.

• Harris R. (1995), "*Using Cointegration Analysis in Econometric Modeling*", Editions Prentice Hall, England.

• King et Levine (1993), "Finance, entrepreneurship, and growth: Theory and evidence", *Journal of Monetary Economics*, N° 32, pp 513-542.

• Miotti Luis et Plihon Dominique (2000), "Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires", Colloque sur « Mondialisation économique et gouvernement des sociétés : L'Amérique latine, un laboratoire ? » Paris, 7-8 juin.

- La dynamisation du marché financier par la diminution des restrictions imposées sur les transactions des actifs financiers.
- La modernisation et l'ouverture du système financier sur l'extérieur de façon à le rendre apte à s'adapter aux changements fulgurants que connaît l'économie mondiale.

Marges:

[1] Arestis & Demetriades (1997), "Financial Development and Economic Growth: Assessing the Evidence", *The Economic Journal*, Vol. 107, No. 442, May, p 784.

[2] Venet Baptiste (1996), "Libéralisation financière et développement économique : une revue critique de la littérature", *CREFED-CERPEM*, Université Paris IX Dauphine, p 3.

[3] Pill H. and Pradhan M. (1997), "Financial Liberalization in Africa and Asia", *Finance & Development*, June, p 7 et 8.

[4] Ben Gamra S. et Clévenot M. (2006), "Libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents : la prégnance du rôle des institutions", *CEPN CNRS*, Université Paris XIII, Working paper N° 08, p 4.

[5] Ben Salha O. (2006), "Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique: une investigation empirique en données de panel", Mémoire de Master sous la direction de Aloui Chaker, Université de Tunis, Octobre, p 61.

[6] Stiglitz J., & Weiss A., (1981), "Credit Rationing in Markets with Imperfect Information", *The American Economic Review*, Vol. 71, No. 3, June, p 393.

[7] Burkett, P. et Dutt, A.K. (1991), "Interest Rate Policy, Effective Demand, and Growth in LDC's", *International Review of Applied Economics*, Vol. 5, N° 2, p 150.

[8] Reinhart C. & Kaminski G., (1999), "The twin crises: the causes of banking and balance of payments problems", *American Economic Review*, Vol. 89, N° 3, June.

[9] Miotti Luis et Plihon Dominique (2000), "Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires", Colloque sur « Mondialisation économique et gouvernement des sociétés : L'Amérique latine, un laboratoire ? » Paris, 7-8 juin, p 2.

[10] Dridi K. (2009), "Politiques de libéralisation financière, qualité des institutions et occurrence des crises bancaires : théories et essai de validation empirique", Mémoire de Master en Economie et Finance Internationales, Université de Tunis El-Manar, Septembre, p 10.

[11] http://www.ons.dz/-Bulletin-des-Statistiques-.html, Consulter le 15/04/2010.

[12] http://www.bank-of-algeria.dz, Consulter le 12/04/2010.

[13] http://www.ons.dz/-Bulletin-des-Statistiques-.html, Consulter le 15/04/2010.

bancaires et financières et, d'autre part, à étudier empiriquement l'impact de ce processus de libéralisation et du développement financier sur la croissance économique en Algérie. L'analyse théorique des études élaborées sur la libéralisation financière montrent que celle-ci est souvent considérée comme raison principale du déclenchement des crises bancaires dans les pays en développement. En utilisant l'estimation d'un échantillon de 40 observations par la méthode de cointégration des séries temporelles durant la période 1970-2009, les principales conclusions auxquelles a abouti le travail révèlent que la libéralisation financière a favorisé le développement du système bancaire et financier algérien. Les résultats font apparaître qu'il existe une forte relation entre les variables explicatives (les indicateurs du développement financier et la variable muette) et la variable expliquée (le Produit Intérieur Brut). Cela veut dire que le système bancaire et financier algérien a franchi un grand pas le menant à un niveau de développement qui lui permet d'être un facteur important dans la stimulation de la croissance économique du pays. Enfin, nous pouvons dire que, en dépit de toutes les évolutions qu'à connues le système bancaire algérien depuis les réformes visant la libéralisation financière (surtout celles touchant les taux d'intérêt) mises en place à partir de la fin des années 80 -et, particulièrement, celles du début de la décennie 1990- ce système demeure quelque peu défaillant dans la collecte et l'allocation optimale des ressources en comparaison avec les pays voisins.

Pour que les réformes de libéralisation financière soient efficaces et jouent pleinement leur rôle dans l'évolution du système bancaire et financier algérien et, par conséquent, dans la stimulation de la croissance économique, il semble urgent, selon nous, que les pouvoirs publics et les décideurs financiers prennent en considération les suggestions suivantes :

- La concrétisation, encore plus, sur le terrain, les textes, lois, règlements et autres dispositifs conçus pour améliorer la situation économique du pays.
- La mise en place d'une réglementation bancaire et prudentielle harmonisée avec les pratiques modernes et universelles.

assurer son allocation optimale et, par conséquent, à financer les investissements productifs dans le pays.

♦ Quant à la variable des taux d'intérêt bancaires (*r*), l'effet sur le PIB est négatif et significatif pour l'année (t) et l'année (t-4). Il est vrai que les autorités monétaires algériennes ont opté pour la libéralisation progressive des taux d'intérêt bancaires depuis 1990 et ce, pour permettre aux banques d'allouer l'épargne de façon optimale et de réaliser, par conséquent, des marges importantes. Mais cet indicateur a influencé négativement la croissance économique dès l'année 2003, caractérisée essentiellement par la faillite de deux grandes banques privées algériennes, en l'occurrence El Khalifa Banque et la banque BCIA. Ces faillites constituent la raison principale ayant poussé les autorités monétaires du pays à imposer des restrictions sur les taux d'intérêt bancaires.

♦ Pour ce qui est de la variable muette D_1 (*Dummy variable*), son impact sur la croissance économique est positif et significatif. Ceci peut être expliqué par la réussite de la politique de libéralisation financière appliquée progressivement en Algérie depuis l'année 1990. En effet, les résultats montrent qu'au niveau de signification 5 %, une augmentation de la variable de libéralisation financière (D_1) de 1 %, conduit à une augmentation du PIB de 0,285 %.

♦ De même, les résultats trouvés à partir de l'estimation du modèle de cette étude par le modèle de correction d'erreur, indiquent que le coefficient de corrélation (R^2) est très élevé (il se rapproche de 1), cela montre la forte relation existant entre les variables explicatives et la variable expliquée de notre modèle. Pour sa part, le coefficient Durdin Watson (DW) est très fort (supérieur à 2), ce qui prouve qu'il existe une relation de cointégration entre les variables explicatives et la variable expliquée. Ce coefficient prouve également que la régression estimée n'est pas fallacieuse et que, par conséquent, les résultats obtenus sont satisfaisants.

Conclusion

Ce travail consiste, d'une part, à analyser théoriquement la nature de la relation qui existe entre l'ouverture financière, la croissance économique et les crises

Etant donné que les résultats trouvés par la méthode MCO ne sont pas significatifs, nous allons estimer le modèle de l'étude (l'équation 3) en utilisant le modèle de correction d'erreur.

d. Le modèle de correction d'erreur

L'estimation par le modèle de correction d'erreur a donné les résultats suivants (voir annexe E) :

$$\log(Y_t) = 0.547 \log(Y_{t-1}) + 0.168 \log(Y_{t-4}) + 0.074 \log(X_t) + 0.167 \log(X_{t-1}) - 0.205 \log(Z_{t-1}) + 0.084 \log(Z_{t-2}) - 0.014\, r_t - 0.016\, r_{t-4} + 0.285\, D_1 - 0.390\, u_{t-1}$$

$$t = (5.502)\ (2.150)\ (29.660)\ (2.973)\ (-4.062)\ (2.131)\ (-3.555)\ (-4.261)\ (3.333)\ (-4.418)$$

4. Interprétation économique des résultats

Après l'estimation, les résultats obtenus peuvent être interprétés de la façon suivante :

♦ On peut constater à partir de l'équation précédente que le PIB est influencé positivement par le revenu (PIB) des années précédentes (t-1 et t-4). Cela est dû à l'augmentation excessive des prix des hydrocarbures et des recettes réalisées durant ces dernières années.

♦ En terme de développement bancaire, la croissance du PIB est influencée de façon positive et significative par le ratio de liquidité bancaire (M2 / PIB, représenté par la variable X) de l'année (t) et l'année (t-1). Autrement dit, la liquidité élevée, réalisée par les banques -due à la libéralisation financière-, a participé à la stimulation de la croissance économique.

♦ En revanche, le ratio *QM / PIB* (représenté par la variable Z) de l'année (t-1) a affecté négativement et significativement le PIB tandis que celui de l'année (t-2) avait un effet positif et significatif. Cette situation peut être expliquée par le développement insuffisant du réseau des agences puisque l'Algérie comptait, en 2007, une agence bancaire pour 28 300 habitants ; cela peut être, également, justifié par la mauvaise prestation des services bancaires à l'égard des différentes classes de la clientèle. A partir de cet indicateur, on peut dire que le système bancaire algérien reste encore incapable d'attirer une plus grande épargne à moyen et long terme, à

➢ **Test de la stationnarité des résidus**

Le test de stationnarité des résidus a donné les résultats suivants :

Tableau 3 : Résultats du test de la stationnarité des résidus du modèle

Variable	*ADF* test (Level)
u_t	- 3.7045***

*, **, ***, désignent la stationnarité des variables dans les niveaux de signification 1 %, 5 % et 10 %.

♦ Les valeurs critiques du test ADF sont les suivantes :

In level : (- 3.6210) sur le niveau 1 %, (- 2.9434) sur le niveau 5 %, (- 2.6102) sur le niveau 10 %.

Les résultats de l'estimation (voir annexe B) montrent que les résidus sont stationnaires à 5% de signification ; il existe, donc, une relation de cointégration entre les variables.

➢ **Test de cointégration de Johansen**

Le test de cointégration de Johansen a donné une valeur critique positive (47.8561) et significative (0.0371) au niveau de signification 5% (voir annexe C) et, par là, a confirmé l'existence d'une relation de cointégration à long terme entre les variables.

c. L'estimation du modèle par la méthode des Moindres Carrés Ordinaires (MCO)

L'estimation de l'équation (3) par la méthode MCO nous a donné les résultats suivants :

$$\log(Y_t) = 9.344 - 0.397 \log(X_t) + 0.462 \log(Z_t) - 0.029\, r_t + 0.298\, D_1$$
$$t = \quad (17.758) \quad (-2.086) \quad (2.439) \quad (-1.634) \quad (0.952)$$

Les résultats de cette estimation (voir annexe D) montrent qu'au niveau 5%, le paramètre fixe (α_0) affecte positivement et significativement le PIB (Y) ; la variable X -qui représente le ratio *M2/PIB*- affecte significativement, mais de façon négative, le PIB ; de même, la variable Z -ratio *QM/PIB*- affecte positivement et significativement le PIB ; cependant, la variable *r* -taux d'intérêt- n'est pas significative (et négative) ; de plus, la variable D_1 -la variable muette- n'est pas significative (et positive). En outre, le coefficient R^2 n'est pas très fort, ce qui explique que la relation entre les variables n'est pas forte ; enfin, le coefficient Durdin Watson (DW) est très faible, ce qui signifie que la régression est fallacieuse.

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \alpha_2 Z_t + \alpha_3 r_t + \alpha_4 D_1 + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

En utilisant le logarithme dans l'équation (2) :

$$\log(Y_t) = \alpha_0 + \alpha_1 \log(X_t) + \alpha_2 \log(Z_t) + \alpha_3 \log(P_t) + r_t + D_1 + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$\mathbf{u_t}$ représente les résidus de la fonction.

b. Estimation du modèle et résultats des estimations

➢ **<u>Test de stationnarité des séries temporelles</u>**

L'estimation de la stationnarité des séries temporelles est faite sur la base des tests ADF et PP dans le niveau et dans la 1ère différence en utilisant Eviews 6. Les résultats obtenus sont résumés dans le tableau suivant (pour plus de détails, voir annexe A).

Tableau 2 : Résultats du test des racines unitaires pour toutes les variables

Variables	*ADF* test		*PP* test	
	Level	**1st difference**	**Level**	**1st difference**
Log Y	- 2,2340	- 5,9663***	- 2,1999	- 5,9663***
Log X	- 0,5908	- 5,9878***	- 0,5908	- 5,9878***
Log Z	- 1,9327	+ 1,4308	- 0,7365	- 5,9225***
R	- 1,6368	- 7,3264***	- 1,6139	- 7,2426***
D_1	- 0,9199	- 6,0000***	- 0,9199	- 6,0000***

*, **, ***, désignent la stationnarité des variables dans les niveaux de signification 1 %, 5 % et 10 %.

♦ <u>Les valeurs critiques du test ADF sont les suivantes</u> :
- **In level** : (-3.6210) sur le niveau 1 %, (-2.9434) sur le niveau 5 %, (-2.6102) sur le niveau 10 %.
- **In 1st difference** : (-3.6267) sur le niveau 1 %, (-2.9458) sur le niveau 5 %, (-2.6115) sur le niveau 10 %.

♦ <u>Les valeurs critiques du test PP sont les suivantes</u> :
- **In level** : (- 3.6210) sur le niveau 1 %, (- 2.9434) sur le niveau 5 %, (- 2.6102) sur le niveau 10 %.
- **In 1st difference** : (- 3.6267) sur le niveau 1 %, (- 2.9458) sur le niveau 5 %, (- 2.6115) sur le niveau 10 %.

A partir du tableau (10), nous remarquons que les coefficients des différentes séries temporelles ont des racines unitaires dans le niveau de signification 5 %, dans ce cas nous acceptons l'hypothèse nulle H_0 indiquant que la série contient une racine unitaire ; elle est, donc, non stationnaire. Les résultats des deux tests sont présentés comme suit :

- <u>*Test ADF*</u> : toutes les séries temporelles sont non stationnaires dans le niveau ; mais dans la 1ère différence, toutes les variables, à l'exception de Z_t, sont devenues stationnaires à 5 %.

- <u>*Test PP*</u> : aucune série temporelle n'est stationnaire dans le niveau ; mais dans la 1ère différence, ces séries sont devenues stationnaires dans le niveau de signification 5 %.

stationnarité de la non stationnarité des séries temporelles fortement auto-corrélées ; c'est pour cette raison qu'on fait appel au test Phillips Perron (PP) qui se différencie du test ADF dans le fait qu'il donne de fortes estimations dans le cas où les séries sont hétéroscédastiques **[17]**.

● ***2ème étape : Test de cointégration de Johansen (estimations de l'équation à long terme)***

La deuxième étape de cette étude consiste à estimer les relations de long terme entre deux ou plusieurs variables intégrées du même ordre et ce, en se basant sur le test de Johansen.

b. Le modèle de correction d'erreur (Error Correction Model)

L'étape d'estimation par le modèle de correction d'erreur est réalisée après la vérification que toutes les variables soient intégrées du même ordre ; le terme de correction d'erreur est inclut, à ce niveau, pour étudier le comportement dynamique du modèle **[18]**.

3.5 Spécification générale du modèle de l'étude

a. Le modèle de l'étude

Le modèle de cette étude prend la forme suivante :

$$Y_t = f(X_t, Z_t, r, D_1, \varepsilon_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Où :

Y désigne le Produit Intérieur Brut (PIB) utilisé pour mesurer la croissance économique algérienne. Y est la variable endogène (dépendante) du modèle.

X désigne le ratio de liquidité *M2/PIB*, qui mesure le niveau du développement du secteur bancaire (le niveau d'intermédiation financière).

Z désigne le ratio *QM/PIB* qui mesure la capacité du système bancaire d'attirer l'épargne à moyen et à long terme.

r représente le taux d'intérêt ; il mesure les effets de la libéralisation des taux d'intérêt.

D_1 désigne la variable muette qui prend en considération deux valeurs : 0 pour la période d'avant la libéralisation et 1 pour la période renvoyant à l'après la libéralisation financière.

ε_t représente l'erreur de spécification.

L'équation (1) peut être formulée mathématiquement comme suit :

♦ **Le ratio *CP / PIB* :**

Cet indicateur mesure la capacité des banques commerciales dans le financement du secteur privé. Le taux de ce ratio ne dépasse pas les 8,2 % en moyenne alors qu'il dépasse les 53 % dans les pays développés **[14]**. Ce faible taux signifie le faible niveau de financement des entreprises privées par le secteur bancaire.

♦ **Le ratio *BM / M2* :**

Ce ratio représente l'ensemble de la monnaie centrale détenue par les agents financiers et non financiers (monnaie fiduciaire). L'augmentation de ce taux signifie que le système financier est restreint par l'intervention étatique. En Algérie, ce ratio a baissé depuis 1990 ; il a atteint seulement 22,1 % en 2008 après être arrivé à 39,9 % en 1990 **[15]**.

3.3 Description des données

Les données sont issues de l'IFS (International Financial Statistics), l'ONS (Office National des Statistiques) et des rapports de la Banque d'Algérie 2006, 2007, et 2008. Notre analyse se base sur des données annuelles sur la période 1970-2007 avec 38 observations.

3.4 Méthodologie de l'estimation

a. La méthode de cointégration

Parmi les différentes méthodes d'estimation proposées dans la littérature, celle d'Engle et Granger (1987) constitue la méthode standard d'estimation des paramètres d'une relation de cointégration. Selon ces auteurs, l'interprétation économique de la cointégration peut être expliquée par les états dans lesquels deux ou plusieurs séries ont une relation d'équilibre durant le long terme **[16]**.

Deux étapes essentielles caractérisent le test de cointégration ; la première consiste à tester le degré d'intégration entre les variables et la seconde concerne la relation dans le long terme.

● ***1ère étape : Test de stationnarité des séries chronologiques [ADF (1981)]***

Pour tester la stationnarité des séries, on utilise le test ADF sur les racines unitaires (unit roots) ; il permet de déterminer si la série est stationnaire ou non. Par ailleurs, selon *Mamta (2004)*, le test ADF ne permet pas de bien distinguer la

économétrique en faisant appel à la méthode de cointégration des séries temporelles sur une période allant de 1970 jusqu'à 2009 en utilisant un échantillon de 40 observations.

3.2 Définition des variables

Pour le cas algérien, le Produit Intérieur Brut (PIB) sera utilisé dans l'étude économétrique pour mesurer la croissance économique et quatre autres variables serviront à déterminer la libéralisation ainsi que le niveau du développement du secteur bancaire algérien.

a. La variable endogène

♦ **Le *PIB* :**

C'est la variable endogène du modèle. Le PIB a connu une évolution sensible en Algérie ; il a atteint 6498,62 milliards de dinars en 2008, alors qu'il n'était que de 555,3 milliards de dinars en 1990 **[11]**.

b. Les variables exogènes

♦ **Le ratio *M2 / PIB* :**

Cet indicateur mesure le niveau d'intermédiation financière. Ce ratio de liquidité a connu une chute remarquable durant la période 1990-2000 puisqu'il est passé de 62 % en 1990 à 40,2 % en 2000. Cette diminution est le résultat de l'application, par le gouvernement algérien, d'une politique monétaire rigoureuse dans le cadre de l'accord avec le FMI (plan d'ajustement structurel). Après l'année 2000, cet indicateur a commencé à enregistrer une hausse atteignant 62,1 % en 2008 **[12]**. Cette augmentation ne signifie pas nécessairement l'évolution de l'intermédiation financière ; il résulte, d'une part, de l'augmentation des dépenses du pays et, d'autre part, du développement d'un marché parallèle.

♦ **Le ratio *QM / PIB* :**

Ce ratio est calculé pour mesurer la capacité du système bancaire à attirer l'épargne à moyen et à long terme. Cet indicateur a connu une évolution depuis 1990 ; il est passé de 13,15 % en 1990 à plus du double en 2009, soit 30,75 % **[13].**

Le tableau 1 montre comment la libéralisation semble s'être accompagnée par les crises.

Tableau 1 : La libéralisation financière, facteur de crises ?

Domaine	Raisons théoriques	Évidences empiriques
Bancaire	• Inexpérience dans l'appréciation du risque. • Durcissement de la concurrence entre banques. • Perte de marché au profit de l'intermédiation directe.	• 18 des 26 crises bancaires ont été précédées d'une libéralisation financière (Kaminsky et Reinhart, 1998). • La libéralisation des taux d'intérêt accroît la probabilité de crise (Demirgüc-Kunt, Detragiache, 1998).
Ouverture du marché boursier	• Favorise l'émergence de bulles spéculatives. • Inexpérience des *traders* locaux.	• Bulle spéculative japonaise des années quatre-vingt.
Ouverture du compte de capital	• Rapidité de l'afflux des capitaux, puis de leur reflux, face à l'irréversibilité de l'investissement productif (Jeanne, 2002).	• Moindre fréquence de crises dans les pays qui n'ont pas ouvert leur compte de capital.
Liberté du marché des changes	• Fragilise une politique de changes fixes ou de « *currency board* ». • Fragilise les banques soumises à un risque de change.	• Plus grande fréquence des crises de change.

Source : Boyer Robert, Dehove Mario et Plihon Dominique (2004), "Les crises financières", La Documentation française. Paris, p 131.

En conclusion, nous pouvons dire que l'absence des conditions nécessaires préalables à la réussite de ce mouvement de libéralisation financière constitue l'un des facteurs majeurs de l'instabilité financière dans les pays en développement **[10]**. De même, le comportement spéculatif et la prise de risques excessive par les banques ont souvent été considérés comme les raisons principales qui ont engendré de graves crises bancaires et financières.

3. Etude empirique des effets de l'ouverture financière sur la croissance économique algérienne

3.1 Cadre général et objectif de l'étude

A partir des années 1990, l'Algérie a appliqué le processus de libéralisation financière pour réformer son système bancaire et financier et le rendre plus compétitif et plus efficient dans la collecte de l'épargne locale. Pour mesurer l'impact de ce processus sur la croissance économique algérienne, nous effectuons une étude

Il est connu que dans une économie en état de répression financière, les banques ne peuvent pas remplir leurs tâches de la façon demandée. Or, dans un système financier libéralisé, les banques vont trouver un environnement plus adéquat leur permettant d'exercer leurs activités et d'aspirer à meilleur rendement. Cette libéralisation implique donc une grande modification des règles selon lesquelles les banques doivent opérer. Vu le manque de supervision bancaire, le nombre croissant des institutions bancaires et financières et l'entrée massive des capitaux étrangers qu'engendrent la libéralisation, le système financier d'un pays peut être exposé facilement à des fragilités financières ; celles-ci sont souvent la raison principale du déclenchement des crises bancaires dans les pays en développement.

Parmi les nombreuses études empiriques réalisées sur plusieurs pays qui ont montré que les crises financières ont généralement été précédées par des politiques de libéralisation financière, on peut citer celle de *Reinhart & Kaminsky (1999)*. Ces auteurs ont réalisé une étude empirique, portant sur 20 pays en Asie, Amérique Latine, Europe et Moyen-Orient, sur une période allant de 1970 jusqu'au milieu des années 90. Leurs résultats montrent que la plupart des crises bancaires et financières ont été précédées de la libéralisation financière **[8]**.

La plupart des travaux effectués, d'ordre, principalement macroéconomique, donnent deux types d'explications aux crises bancaires: d'une part, la libéralisation financière rend les banques plus vulnérables aux chocs macroéconomiques et, d'autre part, la fragilité financière de ces dernières serait aggravée par l'inadaptation des politiques publiques et par l'insuffisance des dispositifs de supervision, particulièrement patentes dans les pays émergents **[9]**.

Il existe de nombreux exemples de crises bancaires et financières induites par la libéralisation dans les pays en développement. La première a éclaté au Mexique fin 1994 et concernait la dette publique à court terme. Ensuite, la crise des pays d'Asie émergents a débuté en Thaïlande en juillet 1997 et atteint son paroxysme dans l'ensemble de la région de la mi-octobre à la fin décembre de la même année.

Figure 1 : Les canaux de transmission de la libéralisation financière vers la croissance

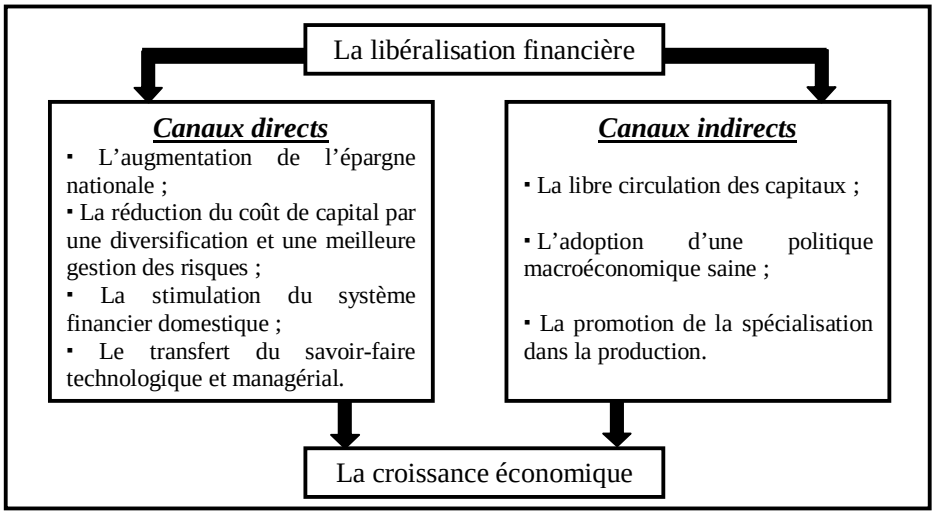

Source : Ben Salha Oussama (2006), "Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique : une investigation empirique en données de panel", Université de Tunis, Octobre, p 61.

❖ Contrairement aux travaux affirmant que la libéralisation affecte positivement la croissance économique, *Stiglitz et Weiss (1981)* ont indiqué que la libéralisation financière est néfaste à l'innovation et nuisible à la croissance économique et ce, à cause du comportement de sélection adverse et d'aléa moral dû aux asymétries d'informations qui caractérisent le marché financier **[6]**.

Par ailleurs, les néo-structuralistes contestent le bien-fondé de la politique de libéralisation; ils soulignent l'importance du maintien des taux d'intérêt à un niveau faible pour relancer l'investissement et s'opposent à l'ouverture financière complète pour protéger l'économie des risques de change. De même, *Burkett & Dutt (1991)* ont montré, à travers une étude empirique effectuée sur le Chili, que la libéralisation n'a pu stimuler ni les niveaux d'investissement ni la croissance économique **[7]**.

2. Ouverture financière et crises bancaires et financières : identification de la relation

Ces dernières années, plusieurs travaux théoriques et empiriques ont été réalisés afin de comprendre le processus des crises bancaires et financières. Ils montrent, surtout, l'existence d'une relation étroite entre ces crises et les politiques de libéralisation financière appliquées par les pays émergents et en développement. Ils expliquent également que les défaillances bancaires sont au centre des crises économiques et financières récentes des pays émergents.

fondements au concept de libéralisation financière ; Quant à la seconde génération [*Roubini et Sala-i-Martin (1992), King et Levine (1993) et Pagano (1993)*], elle s'est efforcée à faire apparaître les inconvénients que présente la répression financière sur l'économie d'un pays et les avantages que peut apporter la politique de libéralisation financière. Considérée comme un instrument de réforme structurelle, la libéralisation du secteur financier peut accroître l'intermédiation bancaire. Cet accroissement peut entraîner la réduction des frais d'intermédiation entre prêteurs et emprunteurs grâce à la réalisation d'économies d'échelle, la facilité de l'accès des emprunteurs au fonds prêtables et la diversification des risques **[2]**.

Il est vrai que l'ouverture financière signifie l'abolition de toutes formes de répression financière imposées au système financier, mais cela ne veut pas dire, pour autant, l'absence totale de l'Etat dans l'économie ; en fait, l'intervention étatique est toujours nécessaire et elle peut être exercée dans plusieurs directions: la supervision des banques pour des raisons prudentielles, la propriété étatique de quelques banques et la place du gouvernement comme emprunteur majeur **[3]**. Dans la même optique, *Ben Gamra S. et Clévenot M. (2006)* souligne que la libéralisation ne signifie pas l'absence de règles, bien au contraire, elle appelle à un accroissement de la supervision vu l'augmentation des risques potentiels **[4]**.

Les travaux élaborés sur le lien entre la libéralisation et la croissance ont cherché à identifier les *canaux par lesquels la libéralisation financière exerce son effet sur la croissance économique*. Il existe *plusieurs canaux* par lesquels la libéralisation financière affecte positivement la croissance (voir figure 1). Ainsi, d'une part, il y a des ***canaux directs*** tels que *l'augmentation de l'épargne nationale, la réduction du coût de capital par une diversification et une meilleure gestion des risques, la stimulation du système financier domestique et le transfert du savoir-faire technologique et managérial* et des ***canaux indirects***, à l'exemple de *l'autorisation de la libre circulation des capitaux, l'adoption d'une politique macroéconomique saine et la spécialisation de production* **[5]**.

l'ouverture financière et les crises financières. La troisième section tente d'examiner empiriquement les effets de la libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie sur la base d'un échantillon de 40 observations de 1970 à 2009, en utilisant la méthode de cointégration des séries temporelles. Enfin, la section 4 présente les résultats obtenus de l'estimation.

1. Ouverture financière et croissance économique : revue de littérature

Constatant les multiples effets négatifs engendrés par la politique de répression financière[*], plusieurs pays ont vu la nécessité de réformer leur système économique. Cette réforme devait trouver d'autres alternatives en matière d'allocation de l'épargne domestique et de promotion de l'investissement étranger direct et indirect. Autrement dit, si le développement financier est bénéfique pour la croissance économique, alors il est important de libérer le système financier des contraintes qui l'empêchent de prendre son envol. Dans cet ordre d'idées, la théorie de la libéralisation financière, développée par McKinnon et Shaw (1973), suggère que le système financier subisse des réformes radicales. Ces auteurs ont sévèrement critiqué la situation de répression financière et prôné les réformes de libéralisation comme solution de remplacement pour les pays en développement afin que ces derniers puissent réaliser une croissance économique durable. Ces réformes doivent viser, tout particulièrement, la libéralisation des taux d'intérêt, le désencadrement du crédit, l'opérationnalisation du système de réserves obligatoires, la rénovation du marché monétaire, la création de la Bourse des Valeurs Mobilières (BVM) et la promotion du secteur de la microfinance.

Depuis les contributions de *McKinnon (1973) et Shaw (1973)*, la littérature économique s'est de plus en plus concentrée sur l'étude de la relation qui existe entre la libéralisation financière et la croissance économique **[1]**. La première génération de ces économistes [*Kapur (1976), Galbis (1977), Mathieson (1979, 1980)*] s'attache à mobiliser les contributions de McKinnon et Shaw qui ont apporté de nouveaux

[*] La répression financière correspond à une situation dans laquelle le secteur financier est géré d'en haut et, par conséquent, grandement desservi par des interventions «administratives» visant le financement des déficits publics et la subvention des secteurs prioritaires dans la mesure où celles-ci sont assez souvent stériles et peu appropriées aux situations.

Introduction :

L'objectif de l'économie de chaque pays est d'atteindre un niveau acceptable de croissance économique ; et pour réaliser cet objectif, il est impératif, selon plusieurs économistes [*Goldsmith (1969), McKinnon et Shaw (1973), Kapur (1976), Galbis (1977), Mathieson (1980), Levine, Loayza et Beck (1999), Galindo, Micco et Ordoñez (2002)*], de libéraliser les systèmes financiers des pays. Cette nouvelle vision a progressivement germé par suite des nombreuses divergences théoriques et empiriques entourant la libéralisation financière. D'aucuns estiment que celle-ci est nécessaire dans les pays qui souhaitent tirer profit des gros avantages (diversification des portefeuilles, partage de risques, amélioration des services financiers) offerts par l'économie mondiale et affirment qu'elle constitue un bon indicateur pour l'amélioration de la croissance économique du pays **[***Arestis & Demetriades (1997), Bekaert, Harvey & Lumblad (2001); Rancière, Tornell & Westermann (2006)***]**. D'autres économistes estiment, au contraire, que la libéralisation financière peut être source de perturbation et d'instabilité économique et financière et qu'elle présente des risques qui menacent la croissance de la sphère réelle et annule, du reste, les bénéfices qu'on en peut attendre **[***Burkett & Dutt (1991); Demirgurc-Kunt & Detragiache (1998); Reinhart & Kaminsky (1999); Sandretto (2002)***]**.

A l'instar d'autres pays, l'Algérie avait amorcé des réformes financières avec comme principaux objectifs le renforcement du rôle des mécanismes de marché dans l'allocation du crédit, l'amélioration de la capacité des institutions financières à mobiliser l'épargne, l'amélioration de l'efficacité de la politique monétaire et l'encouragement à la concurrence entre les institutions financières. Cette étude essaye de traiter les deux questionnements suivants : *La libéralisation financière a-t-elle été accompagnée de multiples crises bancaires dans les pays en développement ? La libéralisation financière favorise-t-elle la croissance économique en Algérie ?*

Le travail est structuré comme suit. Dans la première section, nous essaierons d'étudier le rapport qui existe entre l'ouverture financière et la croissance économique. La deuxième section consiste à identifier la relation qui existe entre

Ouverture financière, croissance économique et vulnérabilité des crises financières : cas de l'Algérie

ZENASNI Soumia
Enseignante à l'Ecole Préparatoire des Sciences Economiques de Tlemcen, Doctorante en Economie
Université de Tlemcen / Algérie

BENHABIB Abderrezak
Professeur en Economie et Management, Directeur de l'Ecole Préparatoire des Sciences Economiques
Université de Tlemcen / Algérie

Résumé :

L'objectif de ce travail consiste, d'une part, à étudier la relation théorique existant entre l'ouverture financière, la croissance économique et les crises financières, et d'autre part, à essayer d'examiner empiriquement l'impact de l'ouverture du système bancaire et financier sur la croissance économique en Algérie. En utilisant l'estimation d'un échantillon de 40 observations par la méthode de cointégration des séries temporelles durant la période 1970-2009, les résultats obtenus de l'estimation, suggèrent que l'ouverture du système bancaire et financier exerce un effet favorable sur la croissance économique algérienne.

Mots clés : ouverture financière, croissance économique, crises financières, cointégration.

Abstract:

The objective of this work is to study, on the one hand, the relationship between financial openness, economic growth and financial crises and, in the other hand, to examine empirically the effects of banking and financial system openness on Algerian economic growth. Using 40 observations and estimating by cointegration time series method, during the period 1970-2009, the estimation results show that financial openness promotes the development of banking and financial system, thus it has a positive effect on the economic growth in Algeria.

Keywords: financial openness, economic growth, financial crises, cointegration.

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION

ET SCIENCES COMMERCIALES

REVUE

CAHIERS ECONOMIQUES

Revue Périodique Publiée Par la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion et Sciences Commerciales

Issue No 05

Dhul Qaˆdah 1433h / September 2012

ISSN: 2170-1040 **Dépôt Légal: 2010-4844**